بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

« إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات »

الاسم « رباعي »: كلية: اللغة العربية قسم: الدراسات العليا

عنوان الأطروحة: « »

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعـد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ / / ١٤٢هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه٠٠٠

والله الموفـــــق٠ ،،،

أعضاء اللجنـــة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم: [توقيع]	الاسم: [توقيع]	الاسم: [توقيع]
التوقيع: [توقيع] ٢٢/٢/١٩	التوقيع: [توقيع]	التوقيع: [توقيع] ٢٩/٢/١٤٢٢هـ

يعتمد: رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ٠د٠ سليمان بن إبراهيم العايد

* يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٨٤٠
١٠٠١٧٧٠

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

أُمُّ البابِ في النحو

دراسة نحوية

أعدتها لنيل درجة الماجستير في النحو الطالبة

أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد

إشراف سعادة الدكتورة

فاطمة عبد الرحمن رمضان بن حسين

١٤٢١-١٤٢٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فعنوان هذا البحث (أم الباب في النحو) ، وموضوعه أحكام أمهات الأبواب وخصائصها كـ (كان أم باب الأفعال الناقصة) ، و (إنَّ أم باب الحروف المشبهة بالفعل) ، و (إلا أم باب الاستثناء) ، و (من أم باب حروف الجر) . . . . إلخ .

وهو بحث قُصد به لمُّ شتات أحكام هذه الأدوات المتفرقة في بطون الكتب ومناقشة مذاهب النحويين من مدارس وأفراد فيها .

وقد اعتمدتُ في هذا البحث على مصادر النحو الأصيلة ، حيث وجدت فيها بغيتي ، غير صارفة النظر عن حديثها ماكان مشتملاً على مزيد فائدة أو وضوح فكرة . ورتبته على عشرة فصول بحسب تعداد أمهات الأبواب ، وكل فصل يشتمل على ثلاثة مباحث ، ، تحت أكثر المباحث مطالب حسبما اقتضاه البحث . وقد سرت فيه على منهج تحليلي يعتمد على إيراد نصوص النحويين ومناقشتها وبيان ماهو المختار منها حسبما وصل إليه علمي القاصر وجهدي الضعيف ، وختمته بخاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث ، وذيلته بعدد من الفهارس ، منها فهرس الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة ، والأشعار ، واالمصادر ، والأعلام ، والمواضيع .

أسأل الله العلي القدير أن يتقبله ، وأن يجعله وافياً بالغرض محققاً للقصد وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

توقيع الطالبة — توقيع المشرفة — توقيع عميد الكلية

١٩/٢/١٤٢٢هـ

المقدمة

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل السموات والأرض آيات على عظمته دالات ، وشواهدَ على كمال قدرته ناطقات ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، المبعوث بالهدى والبينات وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإنَّ موضوعَ بحثي في الأدوات ، ولايخفى على مَنْ له صلةٌ بالنحو مِن متخصصين ، وقارئين ، ودارسين مالَقِيته الأدوات النحوية « حروف المعاني » من عناية واهتمام ، ومزيدٍ من البحث والدراسة من قبل علماء العربية قديمًا وحديثًا ، سواء في ذلك مَنْ درسها في غضون كتب النحو وطيَّاتها ، ومَنْ درسها مستقلة ، وأفردها بكتب خاصة كالزجاجي في «حروف المعاني والصفات» و «اللامات» ، والرماني في «حروف المعاني» ، والهروي في «الأزهية» ، والمرادي في «الجنى الداني» ، والمالقي في «رصف المباني» ، وابن هشام في «المغني» . . . . وغيرهم .

والجانب الذي توجهتُ إليه في دراسة الأدوات هو «أمهات الأبواب من حيث خروجُها عن سمت نظائرها باختصاصات تَوَسُّعًا فيها» .

أهمية الموضوع :

لما كان هذا الموضوع من الدقة والأهمية بمكان ، حيث إن هذه الأدوات التي تتصدر أبوابًا نحوية ، يكون تركيب الكلام عليها في أكثره ، وفائدته تتم بالرجوع إليها في أغلبه ، كباقي حروف المعاني ، فهي تُعطي البيان قوة وتَنَوُّعًا بحسب الأحوال ومقامات الخطاب - رغبت في الكتابة فيه حيث دراسته تقتضي تفكيرًا وبحثًا وجولات في التراث قصدًا إلى جمع شتاته ، ولمّ أشلائه وبناء هيكله على صورة متماسكة متكاملة يفيد منها طلاب العربية ودارسوها .

بيان خطة البحث :

قد جاء هذا البحث في تمهيد وعشرة فصول وخاتمة .

التمهيد : فيه تعريف بأمهات الأبواب ، وأن النحاة توسعوا فيها بما خصوها به من خصائص ، كما توسعوا في مواضع نحوية أخرى .

الفصل الأول : (كان) أم باب الأفعال الناقصة ، وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التوسع في (كان) ، تحته مطلبان :

المطلب الأول : العلة في كونها أم الباب .

المطلب الثاني : خصائص (كان) .

المبحث الثاني : تعدد استعمالاتها ودلالاتها .

المطلب الأول : معنى (كان) .

المطلب الثاني : (كان) الناقصة وعملها .

المطلب الثالث : (كان) التامة وعملها .

المطلب الرابع : (كان) الزائدة وإهمالها .

المطلب الخامس : (كان) الاستثنائية عملها وشروطها .

المطلب السادس : (كان) الشأنية وعملها .

المطلب السابع : تعدد معاني (كان) ومواطن ذلك .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (كان) وأخواتها ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : بين (كان) ومايشابهها من الأبواب النحوية .

المطلب الثاني : بين (كان) وأخواتها .

الفصل الثاني : (إنَّ) أم باب الحروف المُشَبَّهَة بالفعل ، وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (إنَّ) .

المبحث الثاني : معناها وأحوالها وعملها ، وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : معناها ، ومواضعها .

المطلب الثاني : عملها .

المطلب الثالث : (إنَّ) الجوابية وإهمالها .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (إنَّ) وأخواتها .

الفصل الثالث : (إلا) أم باب الاستثناء، وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التوسع في (إلا) ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : العلة في كونها أم الباب .

المطلب الثاني : خصائص (إلا) .

المبحث الثاني : تعدد دلالاتها وعملها ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (إلا) وأخواتها .

الفصل الرابع : (مِنْ) أم حروف الجر .

المبحث الأول : خصائص (مِنْ) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها ، وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (مَنْ) وأخواتها .

الفصل الخامس : (الواو) أم حروف العطف . وتحته ثلاثة مطالب :

المبحث الأول : خصائص (الواو) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (الواو) وأخواتها .

الفصل السادس : (يا) أم باب النداء . وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (يا) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (يا) وأخواتها .

الفصل السابع : (إنْ) أم باب الشرط . وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (إنْ) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (إنْ) وأخواتها .

الفصل الثامن : (الهمزة) أم باب الاستفهام . وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (الهمزة) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وإهمالها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : إهمالها .

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (الهمزة) وأخواتها .

الفصل التاسع : (الباء) أم باب القسم . وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (الباء) .

المبحث الثاني : معناها وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : معناها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (الباء) وأخواتها .

الفصل العاشر : (أنْ) أم الأدوات الناصبة للفعل . وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (أنْ) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها . وتحته مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

المطلب الثاني : عملها .

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (أنْ) وأخواتها .

وقد رُوعي في الدراسة كلُّ أداة وتعدد استعمالها ودلالاتها ، وكونها أصليةً أو زائدةً، وعاملة أو مهملة ، وماخرجت به عن سمت نظائرها في الاستعمال، مع الاستيفاء لما قاله السابقون والمتأخرون حسبما انتهى إليه جهدي ، وبلغته طاقتي ، للكشف عن أوجه الخلاف والوفاق بين النحاة، ثم ترجيح مايبدو راجحًا في نظري .

وقد اعتمدت في بحثي على الكثير من كتب التراث القيمة كالآتي :

(١) الكتاب لسيبويه .

(٢) المقتضب للمبرِّد .

(٣) الجمل للزجاجي .

(٤) الأزهية للهروي .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش .

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك .

(٧) رصف المباني للمالقي .

(٨) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي .

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري .

(١٠) شرح التصريح بمضمون التوضيح للأزهري .

(١١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي .

إلى جانب العديد من المصادر والمراجع التي يطالعها القارىء في ثنايا البحث ، والتي سُرِدَت في نهايةِ البحثِ حسب المتبع .

هذا وأَحمَدُ اللهَ سبحانه وتعالى ، وأشكر له أنْ وفقني لاختيار هذا البحثِ وأعانني على إتمامِه على هذا الوجهِ ، الذي أرجو أن يكونَ وافيًا بالقصد ، محققاً للغرض .

ثم أقدم شكريَ الجزيلَ لمقام جامعة أم القرى المعمورة مُمثَّلة في كليةِ اللغة العربية ، وقسم الدراسات العليا العربية بها ، بأساتذته الأجلاء وعلمائه الفضلاء الذين استفدت من علمهم في الدراسة المنهجيةِ ومابعدها .

وأقدم شكري وامتناني إلى الأستاذة الفاضلة والمربية الجليلة (الأستاذ المشارك) الدكتورة فاطمةَ بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين ، عضو هيئة التدريس بقسم اللغة والنحو بكلية اللغة العربية جامعةِ أم القرى ، والمشرفة على هذا البحث مذ كان فكرة ، حتى استوى على سوقه ، وأينع ثمره ، والتي حبتني بآرائها القيمة وتوجيهاتها السديدة ، ونصائحها الجليلة ، راجية من الله العلي القدير أن يتولى عني حسن جزائها .

وأشكر في المقام الأول والدي العزيز الشيخ الدكتور عثمان بن إبراهيم المرشد ، الذي تفضل علي بنُصحه ، وتوجيهه القيم ، وفتح لي أبواب عقله ، وفكره ، وعلمه .

والله سبحانه أسأل أنْ يكتب لي به القبول والرضا عنده ثم عند الصالحين من عباده ، وأن ينفع به إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

❊ ❊ ❊

التمهيد

قبل البدء في الحديث عن أمهات الأبواب بشكل مفصل يتناول كل أداة بخصوصها، يحسن بنا أن نُعرف بأمهات الأبواب، فنقول:

أمهات الأبواب هي: أدوات [(١)] نحوية تُؤاخي كلٌ منها في العمل [(٢)]، أو في الإهمال [(٣)] أدوات أُخَرُ يضمها بابٌ نحويٌ مستقلٌ، تؤمّه الأداةُ الأولى، التي هي الأم؛ لما أفردت به من خصائص ليست لباقي أخواتها توسعًا فيها. فمثلاً (كان) اختُصت من دون سائر أخواتها بأنها تزاد بشروط، وتزاد في اللفظ والمعنى، وتزاد بين المتلازمين، وتزاد في باب التعجب، وتحذف ويعوض عنها... الخ.

و (إنَّ) اختصت بجواز حذف اسمها مالم يكن ضميرًا للشأن، وبجواز دخول (لام الابتداء) على خبرها... الخ.

و (إلا) اختصت أيضًا بمجيئها في جملة الاستثناء التامة والناقصة، وبمجيئها بين المتلازمين... الخ. وهكذا.

ولقبُ أم الباب يكون للأول في بابه، فـ (كان) مثلاً أمُّ باب الأفعال الناقصة، و (إنَّ) أم باب الحروف المشبَّهة بالفعل، و (إلا) أم باب الاستثناء، و (مِنْ) أم باب الحروف الجارة، و (الواو) أم باب العطف... إلخ.

---

(١) المقصود بالأدوات: الحروف، وماشابهها من الأسماء والأفعال والظروف. انظر الجنى الداني ص٣.

(٢) العاملة من الأمهات هي: (كان، إنَّ، إلا، من، يا، باء القسم، إنْ، أنْ).

(٣) والمهملة منها هي: (واو العطف، همزة الاستفهام).

وقد كان تعرُّض علماء النحو لجوانب من هذا الموضوع في مواضع متفرقة ، وذلك حين يعرضون لخصائص (كان) ، أو (إنَّ) ، أو (إنْ) ، أو (يا) . . . إلخ. فيعَلِّلون هذه الخصائص بقولهم : « لأنها أمُّ باب الأفعال» (شرح المفصل ٧/ ١٥١)، « . . . لأنها أم الباب ولكل باب أمٌ تمتاز بخاصة دون أخواتها» (شرح التصريح ٢/ ٥٢١)، « . . . وهي أم الباب . . » (التهذيب الوسيط ص٢٤٠)، (. . . وهي أمُّ حروفه» (معاني الحروف ص٩٣ . . . إلخ .

وهذه الأدوات المسماة بـ «أمهات الأبواب» تنتمي لطائفة حروف المعاني [1] .

وقد أفردت مطلبًا خاصًا في المبحث الثاني من كل فصل لبيان المعاني التي تخرج لها هذه الأمهات وتحتملها .

وإفراد أمهات الأبواب بخصائص دون سائر أخواتها ، إنما هو ضرب من ضروب التوسع الذي نحاه علماء العربية في قواعد النحو، كالتوسع في الجار والمجرور، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمضاف، . . . . وغير ذلك مما لايتسع المقام لذكره وبيانه .

* * *

---

(١) حروف المعاني هي : الحروف التي تربط الأسماء بالأفعال، والأسماء بالأسماء. انظر المخصص ١٤/ ٤٥ .

والمقصود بالحروف : الأدوات أفعالاً ، وأسماء، وحروفًا، وظروفًا. انظر الجنى الداني ص٣.

الفصل الأول

(كان) أم باب الأفعال الناقصة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التوسع في (كان)

المبحث الثاني : تعدد استعمالاتها ودلالاتها

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (كان) وأخواتها

المبحثُ الأوَّل

التوسُّعُ في (كان)

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : العلة في كونها أم الباب

المطلب الثاني : خصائص (كان)

المطلب الأول

العِلَّة في كَوْنِها أُمَّ الباب

(كان) هي أُمُّ بابِ الأفعال النَّاقصَة وأصلُها؛ ذلك لأنَّها أُخْتُصَّت بخصائصَ مَيَّزَتها عن باقي أَخَواتِها، ولهذا نَجِدُهُمْ يُفْرِدونَ (كان) بالذِّكْر فيقولون: (كان وأخواتها).

قال الصبَّان[1]: « وأفْرَدَ (كان) بالذِّكْرِ إِشارَةً إلى أنَّها أُمَّ البابِ »[2].

وهناك أسْبابٌ عديدةٌ هيَّأتْها لتكونَ أُمَّ بابِها، منها:

- أنَّ (كان) مُشتَقَّةٌ من (الكون) الذي هو مصدرها، والكون أصْلٌ في جميعِ مدلولاتِ أَخَواتِها.

قال الصبَّان: « وإنَّما كانت أمَّ البابِ لأنّ (الكونَ يَعُمُّ جَميعَ مدلولاتِ أَخَواتِها[3]) »[4].

- أنَّها أكثَرُ أَخَواتِها تَصرُّفاً، فهي تأتي: ناقِصَةً، وتامَّةً، وزائدةً، وشأنيةً، واسْتِثْنائيَّةً.

---

(١) هو محمد بن علي، أبو العرفان، عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، له: (الكافية الشافية في علمي العروض والقافية) منظومة، و (حاشية على شرح الأشموني على الألفية في النحو)، و (إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام) . . . وغير ذلك.

الأعلام ٦/ ٢٩٧، وانظر: هدية العارفين ٢/ ٣٤٩، معجم المؤلفين ١١/ ١٨.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٢٥، وانظر: حاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٣) قال ابن الحاجب: أي « في كلها معنى الكون مع قيد آخر ». شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠١.

(٤) حاشية الصبان١/ ٢٢٥، وانظر: حاشية الخضري ١/ ١١٠.

قال ابن يعيش[١] : «إنَّها أمُّ الباب، وأكثرُ تصرُّفاً فلها أربعة مواضع . . »[٢].

- كَثْرَةُ وُرُودِها في الكَلامِ، وتَشَعُّب مَواضِعِها.

قال ابن يعيش : « . . . . و (كان) مُقَدَّمَةٌ ؛ لأنها أمُّ الأفعالِ لكثْرَةِ دَوْرِها وتَشَعُّب مَواضِعِها»[٣].

- أنّ (كان) لا أُختَ لها بينما لُكلِّ فعل من أخواتها أُختٌ خاصةٌ به.

قال ابن يعيش الصنعاني[٤] : « . . . . لأن (أصبح) و (أمسى) هما أختان ؛ للزومهما طَرَفي النَّهار، و (ظلّ) و (أضْحَى) وهما أختان ؛ للزومهما وسط النَّهار، و (صار) و (بات) وهما أختان ؛ لاعتلال أعيُنهما، (وليس) مفرد ؛ لأنها مَوضوعةٌ للنفي، و (مادام)، و (ما انفكّ) و (ما فتيء) أخوات للزوم (ما) أولَهنَّ »[٥]. ❊

فما جمعتهما علّةٌ واحدةٌ كانتا أختان، أما (كان) فلم تُوافق أيّاً منها ؛ لذلك لم يكن

---

(١) هو يعيش بن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي المدعو بالموفَّق، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت مسيرة الركبان، وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن، فمنها كتاب شرح التصريف المملوكي، لابن جني، و شرح كتاب المفصل للزمخشري.

إنباه الرواة ٤/ ٤٥، وانظر : البلغة في أئمة النحو واللغة ص ٢٤٣، وفيات الأعيان ٧/ ٤٦، بغية الوعاة ٣/ ٣٥١، شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩٧.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٩٠، وانظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٧٣.

(٤) هو محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، سابق الدين، نحوي، مُفسِّر، تُوفِّي قبل سنة ٧٠٩ هـ. من آثاره : التهذيب في النحو، وتفسير القرآن.

معجم المؤلفين ١٠/ ٣٠٧.

(٥) التهذيب الوسيط ص ١١٩، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٧٣.

❊ قال السيوطي : قال ابن هشام : « الصواب أن يُقال : إنّ ما قبل (دام) أخوات ؛ لأنهن لا يعملن إلا في النفس وشبهه، و (ليس) و (دام) أختان ؛ لعدم تصرفهما، وإلا فـ (ما) غير لازمة في الأربعة، إنما يلزم قبلها نفس أو شبه أعم من أن يكون النفي بـ « ما » فليعد « كان » و « أمسى » ونحو ذلك، ثم إنّ « ما » الداخلة على « دام » غير « ما » الداخلة عليهن. قال : فالذي قاله خطأ، والذي قلناه هو الصواب ». أي ابن بابشاذ، فهو موافق لما قاله ابن يعيش الصنعاني. الأشباه والنظائر ٣/ ٧٣.

لها أُختٌ، فَقُدِّمَتْ. فلمَّا تَجَمَّعتْ لها هذه الأسباب التي هَيَّأَتْها لأن تكون أمَّ البابِ تَوسَّعُوا فيها دون غيرِها من أخواتها.

قال الأزهري[١]: «وَهُم يتوسعون في أمُّهاتِ الأبوابِ ما لا يتوسعون في غيرها»[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) هو زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري الوقاد به، النحوي، اشتغل بالعلم على كِبَر. قيل: كان عمره ستًا وثلاثين سنة. . . وصنف شرحاً حافلاً على التوضيح ما صُنِّف مثله، وإعراب ألفية ابن مالك، وشرحاً على الأجرومية نافعاً، وآخر على قواعد الإعراب لابن هشام، وآخر على الجزرية في التجويد، وآخر على البردة، والمقدمة الأزهرية وشرحها، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحه.

شذرات الذهب ٨/ ٢٦، الأعلام ٢/ ٢٩٧، كشف الظنون ١٢٤، ١٥٤، ٤٨٣، ٩٥٢، ١٣٣٢، ١٧٩٦، ١٧٩٨، ١٨٠٠، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦.

(٢) شرح التصريح ١/ ٦٢٧.

المطلب الثاني

خَصائصُ (كان)

(كـان) هي أمُّ بابها ـ كما ذكرنا ـ لذلك نرى العرب يُعاملونَها مُعاملةً خاصَّةً، فيتوسَّعون فيها بما لا يتوسَّعون في غيرها من أخواتها، فجاءت (كان) في مواضع خرجت فيها عن سمت نظائرها، واختُصَّتْ عنها بأمور: منها ما يتعلَّقُ بالزيادة، ومنها ما يتعلَّقُ بالحذف، ومنها ما يتعلَّقُ بالمعنى، ومنها ما يتعلقُ بالعمل، وسأبينُها على هذا الأساس.

الخاصة الأولى: زيادتها

أولاً: تختصُّ (كان) بجوازِ زيادتها في اللفظِ والمعنى، فيكون دُخولُها كخُروجِها فلا تُفيدُ شيئاً إلا التأكيدَ.

قال الأهدل[(١)]: « وتختصُّ (كان) عن أخواتها بأمور: بجواز زيادتها لفظاً ومعنىً، فلا تُفيدُ الدلالةَ على المُضيِّ، ولا يُسندُ إليها فاعلٌ، بل يكونُ وُجودُها كعَدَمِها، كالحرفِ الزائدِ[(٢)]، ويبقَى الكلامُ بعدَ حَذفِها على معناه قبلَهُ إلاّ في التأكيد»[(٣)].

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي، فاضل من أهل تهامة اليمن، شافعي. له « تحذير الإخوان المسلمين من تصديق الكهان والعرافين والمنجمين »، و « بغية أهل الأثر فيمن اتفق له ولأبيه صحبة سيِّد البشر » رسالة، و « سُلَّم القارئ » حاشية على صحيح البخاري، و « تسديد البيان للمشتغلين بحكمة اليونان »، و « الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية » في النحو، وحواشٍ وشروح أخرى في الفقه. توفي سنة ١٢٩٨. الأعلام ٦/ ١٩، وانظر: معجم المؤلفين ٨/ ٢٧٣.

(٢) سيأتي بيانه. انظر ص ٥٨.

(٣) الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية ١/ ٩٢.

ثانياً: اختُصَّت - أيضاً - بأنها تُزادُ في التوسُّطِ، أي بين شيئين مُتلازمين.

قال ابن مالك [(١)]:

وقد تُزادُ (كان) في حَشْوٍ: كما كان أصحَّ علْم مَنْ تَقدما

قال ابن مالك: «وتختصُّ بجواز زيادتها وَسَطاً باتِّفاق»[(٢)]. أي باتِّفاق النحويين على هذا الرأي، وذلك نحو: (ما كان أفضلَ زيداً) زيدت (كان) وسطاً بين (ما) التَّعَجُّبيَّة وفعل التعجُّب، ونحو: (زيدٌ كان قائمٌ) زيدت (كان) بين المبتدأ والخبرِ. ومن ذلك قولُ امرىءِ القيسِ[(٣)]:

أرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرا بُكاءً عَلَى عمرو وَمَا كانَ أصْبَرا[(٤)]

ومنه قول أبي أمامة الباهلي: «يانبي الله، أوَ نَبيٌّ كان آدم؟»[(٥)].

ويُجَوِّزُ الفرَّاءُ زيادةَ (كان) في التأخر أيضاً.

قال ابن مالك: «وآخراً على رأيٍ»[(٦)]. قال ابن عقيل[(٧)]: «فيقال: «زيدٌ قائمٌ كان»

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني الشافعي، النحويّ، نزيل دمشق، إمام النحاة، وحافظ اللغة، سمع بدمشق من السخاوي، والحسن بن الصّباح وجماعة، وأخذ العربية من غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدَّر لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية. بغية الوعاة ١/ ١٣٠، وانظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٢) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٦٨، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤١١.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي، وهو من أهل نجد من الطبقة الأولى، وقال فيه لبيد بن ربيعة: أشعر الناس ذو القروح، يعني امرأ القيس. الشعر والشعراء ص ٣٦، المؤتلف والمختلف ص ٩.

(٤) المساعد ١/ ٢٦٨، شرح ديوانه ص ٦١.
الشاهد فيه: زيادة (كان) وسطاً بين (ما) التعجبية وفعل التعجب (أصبرا).

(٥)

(٦) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٦٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٨١.

(٧) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي، الهاشمي، الشافعي، الهمذاني الأصل. قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي نحوي الديار المصرية. أخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، ولابن عقيل تصانيف منها: التفسير، مختصر الشرح الكبير الجامع النفيس في الفقه... والمساعد على شرح التسهيل. مات سنة ٧٦٩. بغية الوعاة ٢/ ٤٧، وانظر: شذرات الذهب ٦/ ٢١٤.

كما يُقال: « زيداً قائمٌ ظننتُ » وهذا مذهبُ الفراء[١]، والصحيحُ المنعُ، إذ لم يُستعمل، والزيادةُ خلافُ الأصلِ، فيقتصرُ بها على مواضعِ استعمالِها »[٢].

ثالثاً: زيادتها بشروط وهي:

١ ـ كونها بلفظ الماضي.

٢ ـ توسُّطُها بين متلازمين.

قال السيوطي[٣]: « تختص أيضاً بأنَّها تُزادُ بشروط: أن تكون بلفظ الماضي، متوسطةً بين مُسْنَد ومُسْنَد إليه. نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا)، و (لَمْ يُرَ كان مثْلُهُم)[٤].

ومن ذلك قول العرب: « وَلَدت فاطمةُ بنتُ الخرشبِ الكَمَلَةَ من بني عبسٍ لَمْ يوجدْ كان مثْلُهُم »[٥].

ويرى الفراءُ جواز زيادتها بلفظ المضارعِ.

قال السيوطي: « وجوَّزَ الفرّاءُ زيادتَها بلفظ المضارعِ »[٦].

كقولِ الشاعرة[٧]:

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، وقد أخذ علمه عن الكسائي وهو عمدته، ثم أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجراح، وأبي ثروان، وغيرهما، وأخذ نبذاً عن يونس، وقد أخذ أيضاً عن أبي زياد الكلابي، وكان الفراء متورعاً، متديناً على تيهٍ فيه وتعظم، وكان زائد العصبية على سيبويه. ومات في طريق مكة سنة ٢٠٧.

مراتب النحويين ص ١٣٩، وانظر: نزهة الألباء ص ٨١، إنباه الرواة ٤/ ٧، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦، البلغة ص ٢٣٨، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، شذرات الذهب ٢/ ١٩.

(٢) المساعد ١/ ٢٦٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٨١.

(٣) هو الحافظ جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين. . . بن الشيخ همام الدين الخضيري السيوطي الشافعي، المسند، المحقق، المدقق، صاحب المؤلفات الفائقة، النافعة، وُلدَ بعد مغرب ليلة الأحد، مستهل رجب سنة ٨٤٩، وعرض محافظيه على العز الكتاني الحنبليَ، أخذ عن الجلال المحلي، والزين العقبي، وأحضره والده مجلس الحافظ ابن حجر، نافت عدة مؤلفاته على خمسمائة مؤلف، توفي سنة ٩١١. شذرات الذهب ٨/ ٥١.

(٤) همع الهوامع ١/ ٣٨٠.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ١١٦، اللمع ص ٨٩، شرح المفصل ٧/ ١٠٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٤١١، حاشية الصبّان ١/ ٢٤١.

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٨١.

(٧) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف. خزانة الأدب ٤/ ٤١.

أَنْتَ تَكونُ ماجدٌ نَبيلُ(١)

رابعاً: لا يُزادُ في باب التعجب إلا هي، ولا يُزادُ غيْرها من أفعال الباب.

قال ابن يعيش: « ولا يُزادُ في باب التعجب إلا (كان) وحدها دون غيرها من أخواتها؛ وذلك لأنها أمُّ الأفعال لا ينفكُّ فعلٌ من معناها »(٢).

ويرى الأخفشُ زيادةَ كلٍّ من (أصبح) و (أمسى) وذلك بعيدٌ.

قال ابن يعيش: « وقد قالوا: (ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها)(٣)، حكى ذلك الأخفشُ(٤)، ولم يحكه سيبويه(٥)، وفي ذلك بُعْدٌ؛ لأنَّهم جعلوا (أصبح) و (أمسى) بمنزلة (كان) وليسا مثلَها؛ لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف (كان)، ومن الفُرقان بينهما أنّ (كان) لا تدلُّ على شيء في الحالِ، وإنما تدلُّ على ماضٍ. نحو قولك: « أصبح زيدٌ غنياً»، أي هو في الحال »(٦).

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٣، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٩٦، المساعد ١/ ٢٦٨، خزانة الأدب ٤/ ٤٠. هذا صدر البيت وعجزه هو: إذا تهب شمألٌ بليلُ

الشاهد فيه: زيادة (كان) بلفظ المضارع شذوذاً.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥١، وانظر الارتشاف ٢/ ٩٦.

(٣) قال ابن يعيش: « وأنّث الضمير في (أبردها، وأدفأها)؛ لأنه أراد الغداة والعشية». شرح المفصل ٧/ ١٥١. وقيل: « يَعْنُونَ الدنيا (الليلة) ».

انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٣، المساعد ١/ ٢٦٨، حاشية الصبان ١/ ٢٤١.

(٤) هو أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، الأخفش المجاشعي، من أهل بلخ، وكان أجلع. . . والأجلع الذي لا تنطق شفته، وكان يقول بالعدل، وكان أسن من سيبويه. . . وهو الذي تكلّم على كتاب سيبويه وشرحه وبيّنه، وهو معظم في النحو عند البصريين والكوفيين. . ولم يكن ناقصاً في اللغة، وله فيها كتب مستحسنة. . .

مراتب النحويين ص١١١، وانظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٦، نزهة الألباء ص ١٠٧، إنباه الرواة ٢/ ٣٦، وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، إشارة التعيين ص ١٣١، البلغة ص ١٠٤، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، شذرات الذهب ٢/ ٣٦.

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى أبا بشر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد ابن مالك بن أدد. وسيبويه بالفارسية: رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه، وعن يونس، وعيسى بن عمرو وغيرهم، وأخذ أيضاً اللغات عن أبي الخطاب الأخفش وغيره، وعمل كتابه الذي لم يسبق إلى مثله أحد ولم يلحق به من بعده. . . ومات قبل جماعة قد أخذ عنهم كيونس وغيره. أخبار النحويين البصريين ص٣٦. وانظر: نزهة الألباءص٥٤، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، معجم الأدباء١٦/ ١١٤.

(٦) شرح المفصل ٧/ ١٥١.

وزيادتهما على رأي البصريين شذوذٌ ، وعلى رأي الكوفيين قياسٌ . قال ابن مالك : « وهذا شاذٌ عند البصريين مقيسٌ عند الكوفيين »[١] .

و (كان) إذا زيدت في باب التعجب فإنها تُلغى عن العمل مع بقاءِ دلالتها على الزمن .

قال ابن يعيش : « اعلم أنه قد تدخلُ (كان) في باب التعجُّبِ زائدةً على معنى إلغائها عن العمل ، وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان ، وذلك نحو قولك : « ما كان أحسنَ زيداً » ، إذ أُريد أنّ الحُسنَ كان فيما مضى ، فـ(ما) مبتدأ على ما كانت عليه ، و (أحسن زيداً) الخبر ، و (كان) ملغاة عن العمل ، مفيدةٌ للزمان الماضي كما تقول : « مَنْ كان ضَرَبَ زيداً » تُريدُ : « من ضرب زيداً » ، و « من كان يُكلِّمك » ، تريد « من يكلمك » فكان تدخل في هذه المواضع ، وإن ألغيت من الإعراب فمعناها باق وهي هاهنا نظيرة (ظننت) ، وإذا ألغيت فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق ، وذلك أنَّ الزِّيادةَ على ضربين : زيادةٌ مُبْطلةُ العمل مع بقاء المعنى ، وزيادة لا يُرادُ بها أكثرُ من التأكيد في المعنى ، وإن كان العملُ باقياً . نحو : (ما جاءني من أحدٍ ، والمراد : ما جاءني أحد)[٢] .

وللسيرافي[٣] والزجاجي[٤] رأيٌ مخالفٌ ، فهما يريان جوازَ كون (كان) في باب التعجب غير زائدة ، فتكون (كان) هي خبرُ (ما) التعجبية .

---

(١) المساعد ١/٢٦٨ ، همع الهوامع ١/ ٣٨١ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤١ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٠ .

(٣) هو أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي ، كان من أكابر الفضلاء ، وأفاضل الأدباء ، زاهداً لا نظير له في علم العربية . . . صنف تصانيف كثيرة أكبرها (شرح كتاب سيبويه للسيرافي) ، ولم يُشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه ، ولو لم يكن له غيره لكفاه فضلاً . . . وقرأ على ابن مجاهد القرآن ، وقرأ على أبي بكر بن دريد اللغة ، وقرأ عليه النحو ، وقرأ على أبي بكر ابن السرَّاج ، وعلى أبي بكر مبرمان النحو . . . توفي سنة ٣٦٨ . نزهة الألباء ص ٢٢٧ ، وانظر : إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ ، البلغة ص ١٦٣ ، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨ ، البلغة ١/ ٥٠٧ ، شذرات الذهب ٣/ ٦٥ .

(٤) هو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، كان من أفاضل أهل النحو ، وأخذ عن أبي إسحاق الزجاج ، وأبي بكر بن السراج ، وعلي بن سليمان الأخفش . وألَّف كتباً حسنة ، منها كتاب (الجمل) المشهور في أيدي الناس ، وكتاب (الإيضاح) ، وكتاب (شرح خطبة أدب الكاتب) لابن قتيبة ، إلى غير ذلك من الكتب ، وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي . نزهة الألباء ص ٢٢٧ ، وانظر : إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ ، البلغة ص ١٣١ ، بغية الوعاة ٢/ ٧٧ ، وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦ ، شذرات الذهب ٢/ ٣٥٧ .

قال ابن يعيش : « وكان السيرافي يذهبُ إلى جواز أن تكون (كان) هاهنا غيرَ زائدة (ما كان أحسن زيداً) ، وتكون خبر (ما) ، وفيهما ضمير من (ما) و (أحسن زيداً) خبر (كان) ، وقد حكاه الزجاجي ، وفيه بُعْد ؛ لأن فعلَ التعجُّبِ لا يكون إلا (أفعل) منقولاً من (فِعْل) فَجَعَلَهُ على غيرِ هذا البناءِ عديم النظير »(١) .

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٨٢

الخاصية الثانية: حذفها

كما اختُصَّت (كان) من بين أخواتها بالزيادة كذلك تختص من بينها بالحذف وفي هذا ثلاثة أمور مهمَّة :

أولاً : حذف كان وحدها والتعويض عنها بـ (ما) :

قال ابن مالك : «وحُذفت وجوبًا بعد (أنْ) وعُوض منها (ما)» (٢) .

قال ابن مالك :

وبَعْدَ (أنْ) تَعْويضُ (ما) عنها ارتُكِبْ كَمِثْلِ « أمَّا أنْتَ بـرّاً فاقْـتَـرِبْ »

ومن ذلك قول عبَّاس بن مرداس(٣) :

أبا خُراشَـةَ أمَّـا أنْتَ ذو نَفَـرٍ فَإنَّ قَومِي لَمْ تَأكُلْهُم الضَّبُعُ(٤)

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥٠ .

(٢) شرح الكافية ١/ ٤١٧ ، وانظر : شذور الذهب ص ١٨٦ ، المساعد ١/ ٢٧٤ .

(٣) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن رفاعة بن عبد بن عنبس بن رفاعة . . . بن عيلان ابن مُضَر ، ويكنى أبا الهيثم ، أمه الخنساء الصحابية .

المؤتلف والمختلف ص ٢٦٢ ، وانظر : خزانة الأدب ١/ ٧٣ ، الشعر والشعراء ص ١٣٦ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٣ ، تحصيل عين الذهب ص ١٩٧ ، الخصائص ٢/ ٣٨١ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ ، ٣٥ ، ٢/ ٣٥٠ ، شرح المفصل ٢/ ٩٩ ، ٨/ ١٣٢ ، خزانة الأدب ٢/ ٨٠ ، ٤/ ٤٢١ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨ ، شذور الذهب ص ١٨٦ ، مغني اللبيب ص ٣٥ ، ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، المساعد ١/ ٢٧٤ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤٤ .

الشاهد فيه : حمل (ذا نفر) على إضمار (كان) ، والتقدير : (لأن كنت ذا نفر) ، فحُذفت (كان) وجُعلت (ما) لازمة لـ (أنْ) عوضاً من حذف الفعل بعدها ، ومعنى الكلام الشرط ، ولذلك دخلت (الفاء) جواباً لـ (أمّا) .

وقول الآخر(١):

أمَّا أقمْتَ وأمَّا أنتَ مُرْتحِلا فاللَّهُ يكلأُ ما تأتي وما تَذَرُ(٢)

والتقدير: (لأن كنت ذا نفَر، ولأن كنت مُرتحلاً)(٣).

قال ابن عقيل: «حُذفت اللامُ؛ لأن حذفَ حَرْفِ الجرِّ مع (أنْ) مُطَّرد، ثم حُذفت (كان) وعُوِّضَ منها (ما)، ولهذا لا يجتمعان فانفصل الضَّميرُ فصارت: (أمَّا أنت مُرتَحلاً)»(٤).

ومنه قول الراجز(٥):

أمْرَعَتِ الأرضُ لَوْ أنَّ مالاً لَوْ أنَّ نُوقاً أوْ جِمالاً

أوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لا(٦)

قال ابن عقيل: «أي إنْ كُنْتَ لا تَجِدُ غيرها»(٧). قال ابن مالك: «وكذا قول العرب: «افعل ذلك إمَّا لا» تقديره: (إنْ كنت لا تفعلْ غيره)(٨) فحُذِفَتْ (كان) بعد (إنْ) وهو قليل. قال ابن مالك: «وبعد إنْ قليلاً»(٩).

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) شرح المفصل ٢/٩٨، ٩٩، شرح الكافية الشافية ١/٢١٨، الارتشاف ٢/١٠٠، مغني اللبيب ص ٣٦، ٥٩، المساعد ١/٢٧٤، خزانة الأدب ٢/٨٢.

الشاهد فيه: حذف (كان) وجعل (ما) لازمة لـ(أنْ) عوضاً من حذف الفعل بعدها والتقدير: (لأن كنت مرتحلاً).

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٤١٧.

(٤) المساعد ١/٢٧٤.

(٥) لم أهتد لقائله.

(٦) المساعد ١/٢٧٥، همع الهوامع ١/٣٨٦، حاشية الصبان ١/٢٤٥.

الشاهد فيه: حذف (كان) واسمها وخبرها، والتعويض عنها بـ(إمَّا لا).

(٧) المساعد ١/٢٧٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ١/٤٢٠.

(٩) ابن مالك في المساعد ١/٢٧٥.

قال السيوطي: «وإنما كان قليلاً لكثرة الحذف»، همع الهوامع ١/٣٨٧.

وقال ابن جني[1] في الغرض من زيادة (ما) : « وكُرِهَتْ مُبَاشَرَةُ (أنْ) الاسمَ فزيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل ، ومُصْلِحَةً لِلَّفْظِ لتزولَ مباشرةُ (أنْ) الاسمَ »[2] .

وقال سيبويه : « فإنَّما هي (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد ، ولَزِمَتْ ؛ كراهيَةَ (أنْ يُجْحِفُوا بها)[3] لتكون عوضاً من ذهابِ الفعلِ ، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقةِ واليماني من الياء[4]»[5] .

* * *

(١) هو عثمان بن جني النحوي، كان من حذَّاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها كـ (الخصائص، والمنصف، وسر الصناعة)، وصنف كتباً في شرح القوافي، وفي العروض، وفي (المذكر والمؤنث) . . . وأخذ عن أبي علي الفارسي . . . وأخذ عنه أبو القاسم الثماميني، وأبو أحمد، عبد السلام البصري . . . توفي سنة ٣٩٢هـ.
نزهة الألباء ص ٢٤٤ ، وانظر : إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ ، البلغة ص ١٤١ ، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢ ، شذرات الذهب ٣/ ١٤٠ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٠ .

(٣) قال ابن الشجري : « أي يجحفوا بالكلمة التي زيدت معها ؛ لأن (أنْ) مع (كان) في تقدير الكون ، والكون المقدر هو الكلمة التي كرهوا أن يُجحفوا بها » .
الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٣ .

(٤) قال ابن الشجري : « فأما قول سيبويه : كما كان الهاء والألف عوضاً من (ياء) الزنادقة واليماني ، فتفسيره : أن أصل الزنادقة الزناديق ، وأصل اليماني اليمني ، فحذفوا (الياء) من الزناديق وعوضوا منها (هاء) التأنيث ، وحذفوا (الياء) الساكنة من اليمني ، وعوضوا عنها الألف » .
الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ ، ٣٥٤ ، وانظر : الممتع في التصريف ٢/ ٤٩٠ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٩٣ ، (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) .

الخلاف في العامل عند حذف الفعل والتعويض عنه بـ (ما)

اختلف النحويون في العامل الرفعَ والنصبَ عند حذف الفعلِ والتعويض عنه بـ (ما)، أهو الفعل المضمرُ أم العوضُ.

الرأي الأول: أنَّ (كان) هي العاملُ، والمرفوعُ بعد (ما) اسمُ (كان)، والمنصوبُ خبرُها.

قال السيوطي: « والمرفوعُ بعد (ما) اسمُ (كان) ، والمنصوبُ خبرُها، هذا هو الصحيحُ في المسألة »(١).

وقال ابن الشجري(٢): « فإن قيل: لم نجد اسمين معاً مرفوعاً ومنصوباً عمل فيهما فعل مضمر، قيل: بلى، قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: « من ذلك قول العرب: أمَّا أنت مُنطلقاً انطلَقتُ معك، وأمَّا زيدٌ ذاهبٌ ذهبت معه، ومنه بيت عباس بن مرداس * السابق(٣) »(٤).

وزعم بعضهم أنّ المرفوعَ فاعلُ (كان) التامة.

قال السيوطي: « فزعم بعضهم أنّ (كان) المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال »(٥).

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣٨٦.

(٢) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، العلوي، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، النحوي، نقيب الطالبيين بالكرخ، أحد أئمة النحاة وله معرفة تامة باللغة والنحو، وصنف في النحو تصنيف، وكان فصيحاً حلو الكلام، حسن البيان والإفهام، قرأ الحديث بنفسه على جماعة من الشيوخ المتأخرين مثل الحسين بن المبارك الصيرفي، وأبي علي بن النبهان الكاتب. . . توفي سنة ٥٤٢.

إنباه الرواة ٣/ ٣٥٦، وانظر: وفيات الأعيان ٦/ ٤٥، إشارة التعيين ص ٣٧٠، البلغة ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤، شذرات الذهب ٤/ ١٣٢.

* أبا خراشة أما أنت ذو نفر

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٣.

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٣٤.

(٥) همع الهوامع ١/ ٣٨٦.

الرأي الثاني : أنَّ العملَ لـ (ما) فيهما . ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن جني .

قال ابن جني : « فإنْ قيل بمَ ارتفع وانتصب (أنت منطلقاً)؟ قيل : بـ (ما) ؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والنصب . وهذه طريقةُ أبي علي[١] ، وجلَّة أصحابنا من قبله في أنَّ الشيء إذا عاقب الشيءَ ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه . . . »[٢] . أي أن العوضَ ينوبُ عن المُعوَّضِ منه حتى في عمله .

وللمبرِّدِ رأيٌ مُخالفٌ ، وهو أنَّ (ما) زائدةٌ وليست عوضاً فيجوز أن تظهرَ (كان) معها .

قال السيوطي : « وزعم المبرِّد[٣] أن (ما) زائدةٌ لا عوضٌ ، فيجوز إظهار (كان) معها نحو (إمَّا كنت منطلقاً انطلقتُ) . وردَّ بأنَّ هذا كلامٌ جرى مجرى المثل فيقال كما سُمِعَ ولا يُغيَّر ، وليس هذا من مواضع قياسِ زيادةِ (ما) »[٤] .

* * *

(١) هو أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان من أكبر أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج ، وأبي إسحاق الزجاج ، علت منزلته في النحو حتى فضَّله كثيرٌ من النحويين على أبي العباس المبرد . . . توفي سنة ٣٧٧ .

نزهة الألباء ص ٢٣٢ ، وانظر : إنباه الرواة ١/ ٣٠٨ ، وفيات الأعيان ٢/ ٨٠ ، البلغة ص ٨٠ ، بغية الوعاة ١/ ٤٩٦ ، شذرات الذهب ٣/ ٨٨ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨١ ، وانظر : همع الهوامع ١/ ٣٨٦ .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمير بن حسّان بن سلمة . . . بن عوف بن أسلم ، الملقب بالمبرِّد ، قرأ كتاب سيبويه على الجرمي ، ثم على المازني ، إمام في العربية ، غزير الحفظ والمادة . تصانيفه كثيرة ومشهورة منها : (الكامل ، الروضة ، المقتضب ، الاشتقاق . . .) ، توفي سنة ٢٨٥ ببغداد .

إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ، وانظر : وفيات الأعيان ٤/ ٣١٣ ، البلغة ص ٢١٦ ، بغية الوعاة ١/ ٢٦٩ ، شذرات الذهب ٢/ ١٩٠ .

(٤) همع الهوامع ١/ ٣٨٦ .

شروط حذف (كان) وجوباً

تُحذفُ (كان) ـ وحدها ـ وجوباً بخمسة شروط، وهي:

الأول: وقوعها صلة لـ (أنْ).

الثاني: دخول حرف التعليل على (أنْ).

الثالث: تقدمُ العلةِ على المعلول.

الرابع: حذف الجار.

الخامس: الإتيان بـ (ما).

قال ابن هشام[١]: «حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور:

أحدها: أنْ تقعَ صلةً لـ (أنْ)، **والثاني**: أن يدخل على (أنْ) حرف التعليل، **الثالث**: أنْ تتقدم العلةُ على المعلول، **الرابع**: أنْ يحذفَ الجار، **الخامس**: أن يُؤتى بـ (ما) كقولهم: « أمَّا أنت منطلقاً انطلقْتُ »، وأصل هذا الكلام: (انطلقتُ لأنْ كنت منطلقاً)، أي: انطلقتُ لأجل انطلاقك، ثم دخل الكلامَ تغييرٌ من وجوه، أحدُها: تقديم العلة، وهي (لأن كنت منطلقاً) على المعلولِ، وهي(انطلقت)، وفائدةُ ذلك الدلالةُ على الاختصاص. والثاني: حذف لام العلةِ وفائدةُ ذلك الاختصارُ، والثالث: حذف (كان) وفائدته أيضاً الاختصار، والرابع: انفصال الضمير، وذلك لازمٌ عن حذفِ (كان)، والخامس: وجوبُ زيادة (ما) وذلك لإرادة التعويض، والسادس: إدغامُ النونِ في الميمِ؛ وذلك لتقاربِ الحرفين مع سكونِ الأولِ، وكونهما في كلمتين »[٢].

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي، النحوي الفاضل، العلامة المشهور، أبو محمد. . . لزم الشهاب، عبد اللطيف بن المرحل، وتلا ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زُهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التبريزي. . . صنف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه. . . توفي سنة ٦٧١.

بغية الوعاة ٢/ ٦٨، وانظر: شذرات الذهب ٦/ ١٩١، كشف الظنون ٢/ ١٠٢٩.

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٨٦.

وتحدَّث الخوارزمي[١] عن إضمار (كان) فقال : « ويُضمر العاملُ في خبر (كان) في مثل قولهم : « الناس مَجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ، والمرءُ مقتولٌ بما قُتل به إنْ خنجراً فخنجرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ » أي : إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤهُ خيرٌ، وإنْ كان عملُه شراً فجزاؤه شرٌ »[٢].

وفي هذه المسألة (الناس مَجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ) أربعةُ أوجه إعرابية وهي : نَصبُ الاسمين معاً، أو رفعُهما معاً، ونصبُ الأولِ ورفعُ الثاني، ورفعُ الأولِ ونَصبُ الثاني.

قال الخوارزمي : « هذه المسألة على أربعة أوجه : نصب الاسمين ورفعهما، ونصبُ الأولِ ورفعُ الثاني وهو أجودُ الوجوهِ، وعلى العكسِ (أضعفُ الوجوه) »[٣].

وقد علَّلَ الخوارزمي لإضمار (كان) وأنَّ ذلك لكثرة استعمالها فحُذفت للتخفيف فقال : « وإنما أضمرنا (كان) لكثرة وُرودِها في الكلام »[٤].

كما أنَّ (كان) الناقصة أولى بالإضمار من التامة ؛ لكثرة ورودها في الكلام.

قال الخوارزمي : « فإن سألت : لِمَ لا تُضمر (كان) التامة حتى يرتفعَ الاسمُ؟ أجبتُ : (لأن (كان) التي هي عبارة عن الجمل)[٥] أدورُ في الكلام من (كان) التامة فيكون إضمارها أولى »[٦].

وقال ابن مالك : « وإضمار (كان) الناقصة قبل الفاء أولى من التامة »[٧].

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد الخوارزمي النحوي . . . صدر الأفاضل حقاً، وأوحد الدهر في علم العربية، ذو المخاطر الوقاد والطبع المنقاد، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر، ونثر الخطب . . . وكان حنفياً سُنِّياً . . . صنَّف : (التحمير في شرح المفصل، بسيط، السبيكة في شرحه، متوسط، المجمرة في شرحه، صغير، شرح سقط الزند، شرح المقامات . . .). بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢.

(٢) التخمير ١/ ٤٨٧، وانظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٨، همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

(٣) التخمير ١/ ٤٨٧، وانظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩، المساعد ١/ ٢٧٣، همع الهوامع ١/ ٣٨٥.

(٤) التخمير ١/ ٤٨٨.

(٥) أي : (كان) الناقصة.

(٦) التخمير ١/ ٤٨٨.

(٧) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٣.

فإذا رفعت (خيراً) الواقع بعد (إنْ) فقلت : إنْ خيرٌ فخيرٌ أو فخيراً، فجَعْلُ المقدَّر (كان) الناقصة أولى من جعل التامة؛ لأن الناقصةَ يتعينُ إضمارُها مع نصبِه ، فينبغي أن يُرَجَّحَ مع رفعِهِ ليجريَ الاستعمالان على سَنَنٍ واحد.(١)

وإضمار المبتدأ في الجزاء أولى من إضمار الفعل نحو: (إنْ خيراً فخيرٌ)، فتقديرُ إضمار المبتدإ في الجزاء (إنْ خيراً فجزاؤهُ خيرٌ)؛ وذلك لأن فاء الجزاء إنما تطلب الابتداء أمَّا بالنسبة للفعل فلا يحتاج لها في مثل هذا الموضع.

قال الخوارزمي : (وإنما أضمرنا المبتدأ في جانب الجزاء، ولم نُضمر فيه الفعلَ؛ لأن الفاء التي تقع جواباً إنما تدخل للابتداء؛ وهذا لأن الجزاء متى كان فعلاً لم يحتج إلى الفاء»(٢).

وقال ابن مالك : « وجَعْلُ ما بعد الفاء الواقعة جوابَ (إنْ) المذكورة (خبر مبتدأ)(٣) أولى من جعله خبر (كان) مضمرة(٤)، أو مفعولاً بفعلٍ لائق أو حالاً »(٥).

قال ابن عقيل : « فيجوز ذلك في الواقع بعد (الفاء) من قولك : (إنْ خيراً فخيرٌ) ونحوه الرفع والنصب، فالرفع على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير (فجزاؤهم خيرٌ)، والنصب على أنه خبر (كان) المحذوفة والتقدير : (فيكون الجزاءُ خيراً)، أو على أنه مفعولٌ بفعلٍ لائق، أي : (فيجزون خيراً)، أو على الحالية (فيلفونَه خيراً)، والرفع أولى لقلة المُضمَرِ »(٦).

والوجوه الأربعةُ التي ذكرناها في المسألة السابقة ليست بدرجة واحدة من الحسن والجودة، بل درجاتها متفاوتةٌ، فأجودُها نصبُ الأول ورَفعُ الثاني، ثم رفعُهما معاً ثم رفعُ الأول ونصبُ الثاني؛ ولذلك علّةٌ بينها الخوارزمي، فقال : « أحسنُ الوجوهِ في هذه المسألة نصبُ الأول ورفعُ الثاني، وتقديره : (إن كان عملُهُ خيراً فجزاؤه خيرٌ) ، و (كان) هاهنا إمَّا التامة وإمَّا الناقصة، وإنما كان هذا الوجه دون الوجه الأول في الحسن ؛ لأن آخر الكلام

(١) المساعد ١/ ٢٧٣، همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

(٢) التخمير ١/ ٤٨٨.

(٣) أي : يكون المضمر مبتدأ.

(٤) أي : يكون المضمر فعل.

(٥) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٣.

(٦) المساعد ١/ ٢٧٣، همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

ليس على سَنَن أوله ، ثم نصبُهما معًا ، وتقديره : (إن كان عمله خيراً ، فهو يُجزَى خيراً) ، وإنما كان هذا الوجه دون الثاني لكثرة الإضمار فيه ، وهو إضمار المبتدأ ، والفعل المبني للمفعول وفاعله ، ثم رفعُ الأول ونصبُ الثاني ، وتقديره : (إنْ حصل منهم خيراً كان جزاؤه خيراً) ، وإنما كان هذا الوجه أضعف الوجوه ؛ لأنه عكسُ الوجهِ المختار»(١) .

وقال الخوارزمي : « والرفعُ أحسنُ في الآخر ؛ لأنّ الآخرَ هو الجزاءُ المقصود بهذا الكلام ، فيكون أداؤه بأقوى الجملتين وهي الاسمية أولى »(٢) .

وقال السيوطي : « ثم قال الشلوبين(٣) : « إنهما* متكافئان ؛ لأن ما في نصب الأول من الحُسن يقابله قُبحُ رفعه ، وما في نصبِ الثاني من القُبح يقابله حسنُ رفعه ، وقال ابن عصفور(٤) : بل رفعهما أحَسن لقلة الإضمارِ فيهما بالنسبة إلى نصبهما »(٥) .

* * *

---

(١) التخمير ١/ ٤٨٨ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩ ، شرح التصريح ١/ ٦٢٩ .

(٢) التخمير ١/ ٤٨٨ .

(٣) هو أبو علي ، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبيني ، الأندلسي ، الإشبيلي ، النحوي ، تلميذ أبي بكر ، محمد بن خلف بن محمد الإشبيلي ، كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وشرح المقدمة الجزولية شرحين ، كبيراً وصغيراً ، وله كتاب في النحو سماه (التوطئة) . . . . وكان على ما يقال : خاتمة أئمة النحو . . . . توفي سنة ٦٤٥ هـ .

وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ ، وانظر : إشارة التعيين ص ٢٤١ ، البلغة ص ١٦٢ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٢ .

* أي : رفعهما ونصبهما .

(٤) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور ، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي ، تخرج على ابن الدبَّاج ، ثم على الشلوبين ، كان بقية الحاملين للواء العربية بالمغرب ، له تصانيف حسنة منها : (المقرب ، في النحو ، الممتع ، في التصريف ، والمفتاح . . .) ، توفي سنة ٦٦٩ .

البلغة ص ١٦٠ ، وانظر : بغية الوعاة ٢/ ٢١٠ ، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٠ .

(٥) همع الهوامع ١/ ٣٨٥ .

ثانياً: حذفها مع اسمها

من مسائل الحذف المُتعلقة بـ (كان) جوازُ حذفِها مع اسمها سواءٌ كان ضميراً أو ظاهراً ، ويبقى الخبرُ دالاً عليهما ، ويُشترط فيه تقدمُ (إنْ) أو (لو) الشرطيتين .

قال ابن مالك : « وتختصُّ (كان) أيضاً بعد (إنْ) أو (لو) بجواز حذفِها مع اسمِها إنْ كان ضميرُ ما عُلِمَ من غائبٍ أو حاضرٍ »(١) .

وقال ابن هشام : « وحَذفُ (كان) مع اسمها وإبقاءُ خبرها ، وذلك جائزٌ لا واجبٌ ، وشرطه : أنْ يتقدَّمها (إنْ) أو (لو) الشرطيتان(٢) . فالأول كقوله ﷺ : « الناسُ مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ »(٣) ، والثاني كقوله ﷺ : « التَمِسْ ولو خاتماً من حديد »(٤) ، أي ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد »(٥) .

ومثال ذلك بعد (إنْ) مع الغائب قوله(٦) :

قَدْ قِيلَ ما قِيلَ إنْ حَقّاً وإنْ كَذِباً ... فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَولٍ إذا قِيلا(٧)

---

(١) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٠ ، وانظر : شرح التصريح ١/ ٦٢٧ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٣ .

(٢) قال الأزهري : « وكثر ذلك بعد (إنْ) و (لو) الشرطيتين ؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام فيخفف بالحذف ، وخُص ذلك بـ (إنْ) و (لو) دون بقية أدوات الشرط ؛ لأن (إنْ) أم أدوات الشرط الجازمة ، و (لو) أم أدوات الشرط غير الجازمة ، كما أنَّ (كان) أمُّ بابها ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها . . . » .

شرح التصريح ١/ ٦٢٧ ، وانظر : حاشية الخضري ١/ ١١٧ ، الكواكب الدرية ١/ ٩٣ .

(٣) التقدير : (إن كان عملُه خيراً ، وإنْ كان عملُه شراً) .

ذكر السخاوي أن ابن جرير أخرجه في تفسيره عن ابن عباس موقوفًا . انظر المقاصد الحسنة ص١٧٣ ، وكشف الخفاء ص٣٣٢ .

(٤) صحيح البخاري - كتاب النكاح - باب تزويج المعسر - رقم الحديث (٥٠٨٧) . وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٩/ ١٣١ .

(٥) شرح شذور الذهب ص ١٨٧ .

(٦) هو النعمان بن المنذر ، قال هذا البيت للربيع بن زياد العبسي ، من أبيات في قصة جرت له مع نفر من بني عامر بن صعصعة . والنعمان بن منذر هو ملك الحيرة . المؤتلف والمختلف ص ٢١١ .

(٧) الكتاب ١/ ٢٦٠ ، الأمالي الشجرية ١/ ٣٤١ ، شرح المفصل ٢/ ٩٧ ,٨/ ١٠١ ، خزانة الأدب ٢/ ٧٨ مغني اللبيب ص ٦١ ، المساعد ١/ ٢٧١ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٣ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤٢ .

الشاهد فيه : حذف (كان) مع اسمها وهو ضمير غائب ، والتقدير : (إنْ كان القولُ حقاً) .

ومع المتكلم قوله[١] :

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها　　إنْ ظالِماً فيهم وإنْ مَظْلوماً[٢]

ومع المخاطب قوله[٣] :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ　　إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلوما[٤]

ومثاله بعد (لو) مع الثلاثة[٥] قوله[٦] :

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولَوْ مَلِكاً　　جُنودُهُ ضاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ[٧]

---

(١) النابغة الذبياني هو : زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ . . . بن ذبيان بن بغيض، الشاعر المقدم، يكنى أبا أمامة، ويقال : أبا ثمامة، كان أحسنهم ديباجة شعر، وأكثرهم رونق كلام، وأجزلهم بيتاً . . . طبقات فحول الشعراء ص ٥٦، الشعر والشعراء ص ٦١، المؤتلف والمختلف ص ١٩١، خزانة الأدب ٢/ ٢٨٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٢، الارتشاف ٢/ ٩٧، همع الهوامع ١/ ٣٨٣، حاشية الصبان ١/ ٢٤٢، ديوانه ص ١٧٩ .

الشاهد فيه : حذف (كان) مع اسمها، وهو ضمير المتكلم بعد (إنْ) الشرطية، والتقدير : (إنْ كنتُ ظالماً) .

(٣) ينسب هذا البيت لليلى الأخيلية، وهي : ليلى بنت الأخيل بن كعب، وهي أشعر النساء، لا يُقدم عليها غير خنساء . . . الشعر والشعراء ص ٢٢٠ .

ونسبه الأصمعي لحميد بن ثور الهلالي، هو من بني عامر بن صعصعة، إسلامي مجيد . . . الشعر والشعراء ص ١٨٧ .

قال أبو علي القالي : « وقرأتُ على أبي بكر بن دريد لليلى الأخيلية، وقال لي : كان الأصمعي يرويها لحميد بن ثور الهلالي » . قال أبو علي : « وكذا وجدته بخط ابن زكريًا ورَّاق الجاحظ في شعر حُميد » . الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٢٤٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٦١، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٧، الارتشاف ٢/ ٩٧، المساعد ١/ ٢٧١، شرح التصريح ١/ ٦٢٨، همع الهوامع ١/ ٣٨٣، ديوان ليلى الأخيلية ص ١٠٩، ديوان حميد بن ثور ص ١٣٠، أمالي القالي ١/ ٢٤٨ .

الشاهد فيه : حذف (كان) مع اسمها، وهو ضمير المخاطب بعد (إنْ) الشرطية، والتقدير : (إنْ كنتَ ظالماً) .

(٥) أي : ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب .

(٦) هو اللعين المنقري، وهو مُنازل بن ربيعة، من بني مِنْقَر، ويُكنى أبا أُكَيْدِر، وعمته ظَمْياءُ التي ذكرها الفرزدق . . . الشعر والشعراء ص ٢٥١ .

(٧) الارتشاف ٢/ ٩٧، مغني اللبيب ص ٢٦٨، المساعد ١/ ٢٧١، شرح التصريح ١/ ٦٣١، همع الهوامع ١/ ٣٨٣، حاشية الصبان ١/ ٢٤٢ .

وقوله[١]:

عَلِمْتُكَ مَنَّاناً فَلَسْتُ بِآمِلٍ ... نَداكَ وَلَوْ غَرْثانَ ظَمْآنَ عارِيا[٢]

وقوله[٣]:

انْطِقْ بِحَقٍ وَلَوْ مُسْتَخْرِجاً إِحَناً ... فَإِنَّ ذا الحَقِّ غَلاَّبٌ وإِنْ غُلِبا[٤]

وإظهارُ الفعل في الأمثلة السابقة جائز.

قال سيبويه: « وإنْ شئت أظهرتَ الفعل »[٥].

وعندما لا يظهرُ الفعلُ لا يجوز في الاسم الثاني إلا أنْ يُنصب على أنه خبرُ (كان). وقد يجوز فيه الرفع والجر ولكن عند تقدير محذوف.

قال السيوطي: « ولا يجوز عند عدم الإظهار إلا نصب التالي على أنه خبرُ (كان)، وربَّما يجوز فيه الرفع والجرُّ. فالأول: إذا حسُنَ تقديرُ (فيه أو معه) أو نحو ذلك، كقولهم: « الناسُ مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنْ سيفاً فسيفٌ، وإن خنْجراً فخنْجرٌ » فانتصاب (خيراً، وشراً، وسيفاً، وخنجراً) على تقدير: (إن كان العملُ خيراً، وإن كان المقتولُ به سيفاً)، وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير: (إن كان في أعمالهم خيرٌ، وإنْ كان معه سيفٌ، أو على تقدير (كان) التامة، والأول أولى »[٦].

وكذلك يجوز إظهارُ الفعل بعد (لو).

الشاهد فيه: حذف (كان) مع اسمها، وهو ضمير الغائب بعد (لو)، والتقدير: (ولو كان ملكاً)، وجواب (لو) محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين، وأما الكوفيون فيقدرون جواب الشرط. المساعد ١/ ٢٧١.

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) الارتشاف ٢/ ٩٧، المساعد ١/ ٢٧١، همع الهوامع ١/ ٣٨٣.
الشاهد فيه: حذفُ (كان) مع اسمها، وهو ضمير المتكلم بعد (لو)، والتقدير: (ولو كنتُ غرثان).

(٣) هي الهزَّانية، من بني هزَّان، وهم بطن من عنَزة، يُقال لها: أم ثواب، في ابن لها عقَّها.
ديوان الحماسة شرح التبريزي ص ٣١٦.

(٤) شرح التصريح ١/ ٦٣٠، همع الهوامع ١/ ٣٨٣.
الشاهد فيه: حذف (كان) مع اسمها، وهو ضمير المخاطب بعد (لو)، والتقدير: (ولو كنتُ مستخرجاً).

(٥) الكتاب ١/ ٥٢٨، وانظر: المساعد ١/ ٢٧٢، همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

قال السيوطي: « ومثاله بعد (لو) (ألا طعامٌ ولو تمرا)، فالنصب على تقدير: (ولو يكون الطعامُ تمراً)، والرفع على تقدير: (ولو يكون عندكم تمر)، أو على تقدير (كان) تامة، فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفعُ كالأبيات السابقة. ومثّله سيبويه بقولك: «امرُر بأيهم أفضل إنْ زيداً وإنْ عمراً »[(١)]، والثاني: بعد (إنْ) فقط إذا عاد اسم (كان) على مجرور بحرف، سواء اقترنت (إنْ) بـ(لا) أم لا. كقولهم: « مررت برجلٍ صالحٍ، إنْ لا صالحاً فطالحاً. وامرر بأيهم أفضل إنْ زيداً وإنْ عمراً »، (فصالح وزيد) بالنصب على تقدير (إنْ لا يكن صالحاً، وإن لا يكن زيداً).

وحكى يونس[(٢)] فيه الجر على تقدير: (إن لا أمر بصالحٍ أو إلا أكن مررت بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ) وأجازه في (زيد) على تقدير: (إن مررت بزيد وإنْ مررتُ بعمرو) فوافقه ابن مالك على اطّراده، وقصره غيرهما على السماع؛ لأن الجرّ بالحرف المحذوفً مسموع غير منقاس. قال أبو حيّان[(٣)]: « والصواب مع الجمهور لما في الأول من التكلف، ولم يُسمع مثل ذلك بعد (لو) أصلاً »[(٤)].

وقد تُحذف (كان) مع اسمها بعد (لدن) و (هلا) بقلة.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦١، وانظر: المساعد ١/ ٢٧٣.

(٢) هو يونس بن حبيب، مولى بني ضَبَّة، وكان يُكنى أبا عبد الرحمن، وكان النحو أغلب عليه. . . وقد أخذ يونس عن أبي عمرو، وكان شديد الاختصاص برؤبة بن العجاج. . . مات يونس سنة ١٨٢هـ. مراتب النحويين ص ٤٤، وانظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥١، إنباه الرواة ٤/ ٧٤، إشارة التعيين ص ٣٩٦، البلغة ص ٢٤٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، شذرات الذهب ١/ ٣٠١، الأعلام ٨/ ٢٦١، معجم المؤلفين ١٣/ ٣٤٧.

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، النفزي، الأندلسي، الغرناطي المولد والمنشأ، الشيخ أثير الدين، أبو حيّان، شيخ البلاد المصرية الشامية، ورئيسها في علم العربية، قصده الطلاب من الأقطار، وضع الفنون والمصنفات السامية الباهرة، وهي تنيف على خمسين مصنفاً فمن ذلك: (البحر المحيط، تفسير القرآن العزيز، والوهاج في اختصار المنهاج، في مذهب الإمام الشافعي، والأنور الأجلى في اختصار المحلى، والتحرير لأحكام سيبويه، والتكميل شرح التسهيل. . .) توفي سنة ٧٤٥. . .

البلغة ص ١٨٤، وانظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، شذرات الذهب ٦/ ١٤٥، الأعلام ٧/ ١٥٢، معجم المؤلفين ١٢/ ١٣٠.

(٤) همع الهوامع ١/ ٣٨٤.

قال الأزهري : « ويقلُّ الحذفُ المذكور ، وهو حذف (كان) واسمها بدون (إنْ) و (لو) الشرطيتين »(١) .

كقول الشاعر(٢) :

مِنْ لَد شَوْلاً فإلى إِتْلائِها(٣)

والتقدير : (من لد أن كانت شولاً) .

وبعد (هلا) كقول الشاعر (الصِّمَّة القشيري)(٤) :

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها(٥)

أي : (فهلاّ كان الشأن نفس ليلى شفيعها) .

قال السيوطي : « . . . ما يجوز بقلة وذلك . . . بعد (هلا) . . . قال أبو حيَّان : « يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدَّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير الاستعمال . . . الثالثة بعد (لدن) . . . »(٦) . وحذفها مع اسمها بعد (لدن) من الشاذ النادر الذي لايقع إلا في ضرورة لشعر .

---

(١) شرح التصريح ١/ ٦٣١ .

(٢) من الخمسين التي لم يُعرف لها قائل ولا تُعرف تتمته . الكتاب ١/ ٢٦٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٤ ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢ ، شرح المفصل ٤/ ١٠١ ، ٨/ ٣٥ ، خزانة الأدب ٢/ ٨٤ ، مغني اللبيب ص ٤٢٢ ، شرح التصريح ١/ ٦٣١ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٥ .
الشاهد فيه : إضمار (كان) مع اسمها ، وبقاء خبرها دالاً عليها بعد (لدن) .

(٤) هو الصمة بن عبد الله بن طُفيل بن مُرة بن هبيرة بن عامر بن سلمة الخير بن قُشير بن كعب ، شاعر غزل . . . المؤتلف والمختلف ص ١٤٤ ، وانظر : خزانة الأدب ١/ ٤٦٤ .

(٥) خزانة الأدب ١/ ٤٦٣ ، ٣/ ٥٩٧ ، ٤/ ٤٩٨ ، ٥٢٤ ، مغني اللبيب ص ٧٤ ، ٢٧٩ ، ٣٠٧ ، ٥٨٣ ، شرح التصريح ٣/ ١٥٧ ، همع الهوامع ٢/ ٤٧٧ ، حاشية الصبان ٤/ ٥٢ .
الشاهد فيه : حذف (كان) الشأنية ، واسمها بعد (هلا) ، وهو قليل .

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٨٥ .

ثالثاً: حذف نونها

تختص (كان) أيضاً بجواز حذف جُزءٍ من بِنيتها ، وهو (النون) ، وذلك عند جزمها .

قال ابن مالك : « اختصاص (كان) في حال الجزم بسقوط نونِها وذلك جائزٌ فيها لكثرة استعمالها »[١] .

وقال أيضاً[٢] : « ويجوز حذفُ لامِها السَّاكنِ »[٣] . قال ابن عقيل : « ناقصةً كانت أو تامةً »[٤] .

أي : حذفُ النونِ منها سواءٌ في حالة نُقصانِها أو تمامِها . كقوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ** ﴾[٥] .

وقال الصبّان : « تُحذفُ نونٌ هي لامُ الفعل تخفيفاً وهو حذفٌ جائزٌ ما التُزِم »[٦] .

وتُرَدُّ نونُ (كان) إنْ أتى بعدها ساكنٌ وُصِلتْ به .

قال ابن مالك : « فإن وُصِلَتْ بِساكنٍ رُدَّتْ نُونُها* »[٧] . كقوله تعالى : ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**﴾[٨] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣ .

(٢) أي : ابن مالك .

(٣) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٥ .

(٤) المساعد ١/ ٢٧٥ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٤٥ .

(٥) النحل ، آية ١٢٧ .

(٦) حاشية الصبان ١/ ٢٤٥ ، وانظر : الكواكب الدرية ١/ ٩٣ .

* وتُرَدُّ نونها لـ(تَقْوَى بها الحركة وخروجها - أي الحركة - بها - أي النون - عن شبه حرف المد) . شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠٩ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٣ .

(٨) البينة ، آية ١ .

الخلاف في سقوط نون (كان) عند ملاقاة ساكن

الرأي الأول : منع سقوط نون (كان) عند ملاقاة ساكن . ذهب إليه سيبويه .

الرأي الثاني : جواز سقوط نون (كان) عند ملاقاة ساكن . ذهب إليه يونس .

قال ابن مالك : « ولا يُجيزُ سيبويه سقوطَ النون عند ملاقاةِ ساكنٍ ، وقد أجازه يونس ، وهو قليل . فقال : ولا يُمنع ذلك من ملاقاة ساكنٍ »(١) .

ومنه قول الشاعر(٢) :

فإنْ لَمْ تَكُ المِرآةُ أبْدَتْ وَسامَةً ... فَقَدْ أبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ(٣)

وقول الآخر(٤) :

إذا لمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عِقْدُ التَّمائِمِ(٥)

ولحذف النون من (كان) شروط لا بد من توافرها، وهي:

الأول : أن تكون بلفظ المضارع .

قال الأهدل : « تختص (كان) بجواز حذف نون مضارعها »(٦) .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣ ، وانظر : المساعد ١/ ٢٧٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤٥ .

(٢) هو الخنجر بن صخر الأسدي .

(٣) المقتضب ٣/ ١٦٧ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣ ، شرح التصريح ١/ ٦٤٢ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٨ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤٥ .

الشاهد فيه : حذف النون من (تكون) مع ملاقاة ساكن . قال ابن مالك : « ومذهب سيبويه أنَّ هذا مخصوص بالضرورة . وقال ابن مالك : « وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول : إذا لم يكن من همة المرء ما نوى » . ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٤٥ .

(٤) هو قيس بن العيزارة الهذلي ، والعيزارة أمه ، وهو قيس بن خويلد بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن مدركة ، أسَرَتْهُ فهم ، وأخذ تأبط شراً سلاحه . . .

المؤتلف والمختلف ص ٣٢٦ .

(٥) المساعد ١/ ٢٧٦ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٨ ، لسان العرب ، مادة (كون) ١٣/ ٣٦٤ ، الكواكب الدرية ١/ ٩٤ .

الشاهد فيه : حذف نون (تكون) مع ملاقاة ساكن ، وهذا على مذهب يونس وابن مالك تمسكاً بالسماع .

(٦) الكواكب الدرية ١/ ٩٣ .

الثاني: أن تكون مجزومة بالسكون فيخرج منه الجزم بحذف النون.

قال ابن مالك: « اختصاص (كان) في حالة الجزم بسقوط نونها»[١].

وقال الأهدل: « أي بالسكون، كذا قيّد به بعضهم، وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون، نحو: لم يكونوا، ولم تكوني؛ لأنها محركة فتعاصت عن الحذف بخلاف الساكنة».

وقال العصامي[٢] في شرح الشذور: « والمراد بمضارع (كان) هذا اللفظ بهذه الهيئة، كما هو المتبادر، فلا يكون صادقاً على ما ذكراه »[٣].

فإن كانت (يكون) مرفوعة أو منصوبة فلا تُحذف النون.

قال الأهدل: « واحترز المصنف[٤] بالمجزوم عن المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّار** ﴾[٥]، وعن المنصوب نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْض**﴾[٦]، فلا تُحذف منها النونُ لانتفاء الجزم »[٧].

كذلك لا تُحذف نون الموقوف عليه.

وقال[٨]: « وكذا لا تحذف في الموقوف عليه، فإذا قيل لك: « هل كان زيد قائماً؟ » فقلت: « لم يكن »، لم يجز حذف نونه حينئذ؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين وجب الوقوف عليه بـ(هاء) السكت، كقولك: « عِه، ولم يعِه »، فلم يكن بمنزلة (لم يع)، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣.

(٢) هو عبد الملك بن جمال الدين العصامي، ابن صدر الدين بن عصام الدين الاسفرائي العصامي، نزيل المدينة المنورة، ولد سنة ٩٧٨، وتوفي بالمدية سنة ١٠٣٧ . . . من تصانيفه: تسهيل العروض إلى علم العروض، وحاشية على شرح القطر للمصنف. . . . وشفاء الصدور بشرح الشذور ـ أعني شذور الذهب في النحو. . . .

هدية العارفين ٥/ ٦٢٨، وانظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، البدر الطالع ١/ ٤٠٣، الأعلام ٤/ ١٥٧.

(٣) الكواكب الدرية ١/ ٩٣.

(٤) هو علي بن آجروم.

(٥) القصص، آية ٣٧.

(٦) يونس، آية ٧٨.

(٧) الكواكب الدرية ١/ ٩٤.

(٨) الأهدل.

اجتلاب حرف لم يكن، قاله ابن هشام في شرح القطر، لكنه قال في التوضيح: « قال ابن مالك: تجب (هاء) السكت في الفعل إذا بقي على حرفين، أحدهما: زائد، نحو: (لم يعه)، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف، نحو: (لم أك) ومن يثق بترك الهاء »(١) اهـ.

الثالث: أنْ لا يتصل بمضارع (كان) ضمير منصوب.

قال الأهدل: « ولا تحذف النون من مضارع (كان) المتصل به ضمير منصوب »(٢).

نحو قول الشاعر(٣):

فإن لا يكُنْها أو تكُنْهُ فإنه ... أخوها غذَتْهُ أُمُّهُ بلبانها(٤)

قال(٥): « وذلك لأن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها »(٦).

* * *

---

(١) الكواكب الدرية ١/ ٩٤.

(٢) الكواكب الدرية ١/ ٩٤.

(٣) هو أبو الأسود الدؤلي، اسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان بن يعمر بن حليس، من كنانة، ويُعدُّ في الشعراء والتابعين والمحدثين والبخلاء والمفاليج النحويين؛ لأنه أول من عمل في النحو كتاباً . . .

الشعر والشعراء ص ٣٧٤، المؤتلف والمختلف ص ٢٤٠، إنباه الرواة ١/ ٤٨، بغية الوعاة ٢/ ٢٢، شذرات الذهب ١/ ٧٦، خزانة الأدب ١/ ١٣٦، الأعلام ٣/ ٢٣٦، معجم المؤلفين ٥/ ٤٧.

(٤) الكتاب ١/ ٤٦، المقتضب ٣/ ٩٨، الأصول في النحو ٢/ ٢٩٠، الارتشاف ٢/ ١٠١، خزانة الأدب ٢/ ٤٢٦، حاشية الصبان ١/ ١١٨.

الشاهد فيه: اتصالُ الضمير المنصوب بمضارع (كان) المجزوم، فلم يجز حذف النون.

(٥) الأهدل.

(٦) الكواكب الدرية ١/ ٩٤.

الخاصية الثالثة: معانيها

أولاً: وقوعها بمعنى الاستمرار

ورد في الاستعمال العربي مرادفة (كان) لـ (لم يزل) كثيراً، فتأتي بمعنى الاستمرار.

قال السيوطي: « تختص (كان) بمرادفة (لم يزل) كثيراً، أي: أنها تأتي دالة على الدوام »(١).

فـ (كان) تختص عن بقية أخواتها بخروجها من معناها الأصلي، وهو حصول الشيء في الزمن الماضي إلى معنى عارض، وهو الدوام والاستمرار.

قال السيوطي: « وإنْ كان الأصل فيها(٢) يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الأكثر، كما قال أبو حيان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك. . . ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى »(٣).

كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيراً ﴾(٤)، أي: لم يزل مُتصفاً بذلك. وقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً ﴾(٥). وقول الشاعر(٦):

وكُنْتُ امْرَاً لا أسْمَعَ الدَّهْرَ سُبَّةً ... أُسَبُّ بها إلا كَشَفْتُ غِطاءَهَا(٧)

ثانياً: تختص (كان) بوقوعها بمعنى المضي بعد (إنْ) الشرطية على خلاف الأكثر في العربية.

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣٨٠.

(٢) أي في معنى (كان).

(٣) همع الهوامع ١/ ٣٨٠.

(٤) النساء، آية ١٣٤.

(٥) الأحزاب، آية ٢٧.

(٦) لم أهتد لقائله.

(٧) المساعد ١/ ٢٦٧.

الشاهد فيه: مرادفةُ (كان) لـ (لم يزل) في قوله: « وكنت امرأ ».

قال ابن يعيش: « تختص (كان) بأنه في باب الشرط قد وقع بعد (إنْ) الفعل ومعناه المُضي، ومنه قوله تعالى: ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَه﴾[(١)]، قيل: أجاب عن ذلك المبرِّد، وقال: إنما ساغ ذلك في (إنْ)، ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير (كان) بعد (إنْ) إلا ومعناه المضارع ». وقال ابن السرَّاج[(٢)]: « هو على تأويل (إن أكن كنت قلته)، وكذلك ما كان مثله »[(٣)].

* * *

(١) المائدة، آية ١١٦.

(٢) هو أبو بكر، محمد بن السُّرى، المعروف بابن السراج، فإنه كان أحد المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، أخذ عن أبي العباس المبرِّد، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرِّد، وأخذ عنه أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي. . . وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها (الأصول). . . .

نزهة الألباء ص ١٨٦، وانظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩، البلغة ص ١٩٧، بغية الوعاة ١/ ١٠٩، شذرات الذهب ٢/ ٢٥٩.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٥٦.

الخاصية الرابعة : عمل (كان) محذوفة دون أخواتها

أولاً:

تختص (كان) بأنها تعمل وهي محذوفة ، وذلك على درجات متفاوتة .

قال السيوطي : « تختص (كان) من بين سائر أخواتها أيضاً بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام »[١] .

الأول : ما يجوز فيه عملها بكثرة ، وذلك حين تُضمر بعد (إنْ) أو (لو) الشرطيتين فتحذف هي واسمها وقد سبق بيان ذلك .[٢]

قال ابن مالك : « وتختص (كان) أيضاً بعد (إن) أو (لو) بجواز حذفها مع اسمها إن كان ضميرَ ما عُلِم من غائب أو حاضر »[٣] .

الثاني : ما يجوز عملها فيه بقلة ، وذلك في ثلاث صور :

الأولى : بعد (هلا) .

الثانية : بعد (إلا) .

الثالثة : بعد (لدن) .

قال السيوطي : « القسم الثاني : ما يجوز بقلة ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية بعد (هلا) ، و (إلا) . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير الاستعمال ، الثالثة بعد (لدن) وشبهها كقوله[٤] :

من لَدْ شَوْلاً فإلى إتْلائِها[٥]

أي : (من لد أن كانت شولاً)[٦] .

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣٨٢ .

(٢) انظر : ص ٢٠ .

(٣) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٧٠ ، وانظر : همع الهوامع ١/ ٣٨٣ .

(٤) انظر : ص ٢٤ .

(٥) تقدم بيانه ، انظر : ص ٢٤ .

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٨٥ .

وشبه (لدن) نحو قوله[(١)] :

أَزْمَانَ قَوْمي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذي   لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَميلَ مُمِيْلا[(٢)]

قال سيبويه : « أراد أزمان كان قومي مع الجماعة »[(٣)] .

وقال أيضاً : « أنها تقع في هذا الموضع كثيراً[(٤)] ، ولا تنقضُ ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال : « أزمان قومي » ، كان معناه : أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي ، ولو لم يقل : « أزمان كان قومي » لكان معناه إذا قال : « أزمان قومي » ، أزمان كان قومي ؛ لأنه أمرٌ قد مضى »[(٥)] .

القسم الثالث : ما يجب أن تعمل فيه (كان) وهي محذوفة ، وذلك في صورتين :

الأولى : بعد (أنْ) المصدرية المعوض عنها بـ (ما) .

الثانية : بعد (إنْ) الشرطية المعوض عنها بـ (ما) .

قال السيوطي : « ما يجب ، وذلك في صورتين :

الأولى : بعد (أنْ) المصدرية إذا عوض منها (ما) ، كقوله[(٦)] :

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ[(٧)]

الثانية : بعد (إنْ) الشرطية إذا عوض منها (ما) ، وذلك قليل بالنسبة للأول . . »[(٨)] . . .

---

(١) هو الراعي النميري ، اسمه عبيد بن حصين بن جندل بن طويلم بن ربيعة بن عبد الله بن الحارث ابن نمير ، من رجال العرب ووجوه قومه ، وغلب عليه لقب الراعي ؛ لكثرة وصفه الإبل وجودة نعته إيَّاها ، وهو شاعر فحل من شعراء السلام . انظر : طبقات فحول الشعراء ص ٥٠٢ ، الشعر والشعراء ص ٢٠١ ، المؤتلف والمختلف ص ١٢٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٥ ، خزانة الأدب ١/ ٥٠٢ ، المساعد ١/ ٢٧٤ ، شرح التصريح ١/ ٦٣٦ ، همع الهوامع ١/ ٣٨٥ ، حاشية الصبان ٢/ ١٣٨ ، جمهرة القرشي ٣/ ٩٤٦ ، ديوانه ص ٢٣٤ .
الشاهد فيه : إضمار (كان) الناقصة بعد شبه (لدن) ، وتقديره : (أزمان كان قومي والجماعة) ، فالجماعة معه على تقدير إضمار الفعل . انظر : المساعد ١/ ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٥ .

(٤) أي : بعد شبه (لدن) .

(٥) الكتاب ١/ ٣٠٥ .

(٦) (هو العباس بن مرداس) .

(٧) تقدم بيانه ، انظر : ص ١١ .

(٨) همع الهوامع ١/ ٣٨٦ .

ومن الصورة الثانية قوله:

أمرعت الأرض لو أنَّ مالا ... لــــو أن نُوقـاً أو جِمـالا

أوْ ثُلَّـة مـن غنـمٍ إمـَّالا(١)

ثانياً :

كذلك تختص (كان) بانتصابها مفعولاً مطلقاً أو حالاً .

قال الأهدل: « وتختص (كان) أيضاً بالنصب مفعولاً مطلقاً أو حالاً »(٢).

نحو « كان الجيش على أعدائه كوناً عظيماً » .

* * *

(١) تقدم بيانه، انظر: ص ١٢ .

(٢) الكواكب الدرية ١/ ٩٣ .

المبحث الثاني

تعدُّد استعمالاتها ودلالاتها

وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول: معنى (كان).

المطلب الثاني: (كان) الناقصة وعملها.

المطلب الثالث: (كان) التامة وعملها.

المطلب الرابع: (كان) الزائدة وإهمالها.

المطلب الخامس: (كان) الاستثنائية، عملها وشروطها.

المطلب السادس: (كان) الشأنية وعملها.

المطلب السابع: تعدد معاني (كان) ومواطن ذلك.

المبحث الثاني

تعدُّد استعمالاتها ودلالاتها

المطلب الأول

معنى (كان)

قال الخضري[١] : « وحدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ، ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات ، وأصلها (كَوَنَ) بالفتح »[٢] .

وقال المبرِّد : « (كان) في وزن الفعل وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة »[٣] .

وقال ابن حمدون[٤] : « ومعنى (كان) ثبوت مضمون الجملة لاسمها ، إما دواماً نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾[٥] . وإما مع الانقطاع ، نحو : كان الشيخ شاباً ، وإما مع الحال ، نحو : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[٦] ، وإما مع الاستقبال ، نحو : ﴿وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً﴾[٧] »[٨] .

---

(١) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه ، شافعي ، عالم بالعربية ، مولده ووفاته في دمياط (بمصر) ، دخل الأزهر فمرض وصُمَّت أذناه ، فعاد إلى بلده واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية . . . له : حاشية على شرح ابن عقيل ، في النحو ، وشرح اللمعة في حل الكواكب السيَّارة السبعة ، في الظاهرية ، وفيها شرح زاد المسافر لابن المجدي ، من تأليفه ، وسواد العين في سالارجنك ، تعليقات على شرح (حكمة العين) ، وحواشيه في المنطق . . . وفاته سنة ١٢٨٧ . الأعلام ٧/ ١٠٠ ، معجم المؤلفين ٢٨١ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ١١٠ .

(٣) المقتضب ٤/ ٨٤ ، وانظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، ص ٣٤٥ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي ، عُرف بابن الحاج ، قرأ على أبي علي الشلوبين ، مُقرىء أصولي ، أديب ، محدث ، لم يكن في أصحاب الشلوبين مثله ، وله كتاب على (كتاب سيبويه) ، إملاء غريب ، ومصنف في الإمامة ، ومصنف في حكم السماع ، ومصنف في علم القوافي ، ومختصر قوافي ابن جني ، واختصر (مستصفى) الغزالي ، وله على مشكلاته حواش . . . مات في المائة السادسة . البلغة ص ٦٣ ، وانظر : بغية الوعاة ١/ ٣٥٩ .

(٥) الفرقان ، آية ٥٤ .

(٦) آل عمران ، آية ١١٠ .

(٧) الإنسان ، آية ٧ .

(٨) [illegible]

وقال الصبان: « ومعنى (كان) اتصاف المخبر عنه بخبرها، أي بمدلول خبرها التضمني، وهو الحدث في زمان صيغتها»[١].

وقال ابن يعيش الصنعاني: « فمعنى (كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى) تعيُّن زمان الخبر »[٢].

وقال ابن يعيش: « قال سيبويه: «تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تُخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى »[٣] »[٤].

فالمعنى الأصلي لـ (كان) هو دلالتها على حصول الشيء في الزمن الماضي، إلا أنها قد تخرج من هذا المعنى لمعان أخرى كالاستمرار، وقد سبق بيانه.[٥]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٦].

قال أبو حيان: « ظاهر (كان) هنا أنها الناقصة، و (خير أمة) هو الخبر، ولا يُراد بها الدلالة على مُضي الزمان وانقطاع النسبة، نحو قولك: « كان زيدٌ قائماً »، بل المراد دوام النسبة، كقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾[٨]. وكون (كان) تدل على الدوام، ومرادفه (لم يزل) قولاً مرجوحاً، بل الأصح أنها كسائر الأفعال تدل على الانقطاع، ثم قد تستعمل حيث لا يراد الانقطاع، وقيل: (كان) هنا بمعنى (صار)، أي: (صِرتُم خيرَ أمة)، وقيل: (كان) هنا تامة، و (خير أمة) حال، وأبعد مَنْ ذهب إلى أنها زائدة؛ لأن الزائدة لا تكون أول كلام ولا عملَ لها. وقال الزمخشري[٩]: « (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمن ماضٍ على

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٢) التهذيب الوسيط ص ١١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤٥.

(٤) شرح المفصل ٧/ ٨٩.

(٥) انظر: ص ٢٩.

(٦) آل عمران، آية ١١٠.

(٧) النساء، آية ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرقان، آية ٧٠، الأحزاب، آية ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح، آية ١٤

(٨) الإسراء، آية ٣٢.

(٩) هو أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، كان نحوياً فاضلاً، وأخذ عن أبي منصور، وصنف كتباً، منها: كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل، وكتاب الفائق في غريب الحديث، وكتاب

سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارىء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً ﴾، ومنها قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾، كأنه قيل: وُجدتُم خير أمة)، انتهى كلامه »[١]. فقوله: « أنها لا تدل على عدم سابق. هذا إذا لم تكن بمعنى (صار)، فإذا كانت بمعنى (صار) دلّت على عدم سابق. . . وقوله: كأنه قال: وُجدتُم خير أمة، هذا يعارض أنها مثل قوله: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾؛ لأن تقديره: (وُجدتم خير أمة) يدل على أنها تامة، وأن (خير أمة) حال، وقوله: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً ﴾[٢]، لا شك أنها هنا الناقصة فتعارضا »[٣].

ومن الآيات التي وردت فيها (كان) بمعنى (لم يزل) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[٤]، وقوله: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾[٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً ﴾[٦]، وقوله: ﴿ وكَانُوا بآياتنا يجحدون ﴾[٧]، وقوله: ﴿وكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾[٨].

ومن المعاني التي تخرج لها (كان) الانتقال، فتكون مرادفة لـ (صار).

قال الأزهري: « (كان) ولها معان. . . الثالث: بمعنى الانتقال »[٩]، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾[١٠]، أي: صار.

ربيع الأبرار، وكتاب أسماء الأودية والجبال، وكتاب المفرد في المؤلف في النحو، وكتاب المفصل في النحو. . . توفي سنة ٥٣٨.

نزهة الألباء ص ٢٩٠، وانظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، البلغة ص ٢٢٠، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، شذرات الذهب ٤/ ١١٨، الأعلام ٧/ ١٧٨، معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦.

(١) أي كلام الزمخشري.

(٢) النساء، آية ٩٦، ١٠٠، ١٥٢، الفرقان، آية ٧٠، الأحزاب، آية ٥٠، ٥٩، ٧٣، الفتح، آية ١٤

(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٨.

(٤) النساء، آية ١.

(٥) النساء، آية ٢٢.

(٦) النساء، آية ٧٦.

(٧) فصلت، آية ١٥.

(٨) النساء، آية ١٧، ٩٢، ١٠٤، ١١١، ١٧٠، الفتح، آية ٤.

(٩) العوامل المائة، ص ١٠٥.

(١٠) البقرة، آية ٣٤، ص، آية ٧٤.

قال ابن مالك: « يُساوي (صار) في العمل ما وافقها في المعنى »[١]، وقال أيضاً: « وأما (كان) و. . . فاستعمالها بمعنى (صار) كثير »[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ۝١٩ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾[٣].

وقال الشاعر[٤]:

بِتَيْهـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـيُّ كأنَّهـــا ... قَطا الحَزْنِ قَدْ كانت فِراخاً بُيوضُها[٥]

قال السيوطي: « ترد (كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل) بمعنى (صار)، فلا يقع الماضي خبراً لها »[٦]. قال تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثًّا﴾[٧].

ولـ (كان) عدة مواضع، فتستعمل فيها ناقصة، وتامة وزائدة، وشأنية، واستثنائية، كما سيأتي.

* * *

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٢.

(٣) النبأ، آية ١٩، ٢٠.

(٤) قيل: البيت لذي الرُّمَّة.

شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٢، ولم أجده في ديوانه.

ونُسبَ لابن أحمر. . . انظر: الفصول الخمسون ص ١٨٢، معجم الشواهد العربية. وقد وجدته في ديوانه ص ١١٩. ونسبه ابن يعيش لابن كنزة. . . شرح المفصل ٧/ ١٠٢.

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٠٢، خزانة الأدب ٤/ ٣١، الفصول الخمسون ص ١٨٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٣، حاشية الصبان ١/ ٢٣٠.

القطا: طائر. القاموس المحيط ٤/ ٣٧٩، مادة (قطا).

الشاهد فيه: مجيء (كان) بمعنى (صار)، والتقدير: (صارت فِراخاً بُيوضُها).

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٦٣.

(٧) الواقعة، آية ٥، ٦.

المطلب الثاني
(كان) الناقصة وعملها

تأتي (كان) ناقصةً لا بد لها من اسم وخبر، ولا يجوز الاقتصار على اسمها في هذا الموضع.

قال سيبويه: « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في (ظننتُ) الاقتصار على المفعول الأول؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة »(١).

وقال الزجاجي: « اعلم أنّ لـ (كان) أربعة مواضع: تكون ناقصة، وهي التي ذكرنا أنها تحتاج إلى اسم وخبر، كقولك: « كان زيد عالماً » »(٢).

الخلاف في سبب نقصان (كان)

وقد تعددت أسباب نقصان (كان) على اختلاف النحويين.

الرأي الأول: أنّ سببَ نقصانها إفادتها الزمان مجرداً من معنى الحدث، ذهب إليه ابن جني وابن برهان، والجرجاني، وجماعة.

قال ابن يعيش: « لأنها لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث فتدخل على المبتدإ والخبر لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها، فإذا قلت: « كان زيد قائماً »، فهو بمنزلة قولك: « قام زيد » في إفادة الحدث والزمن »(٣).

وقال ابن مالك: « لا؛ لأنها تدل على زمن دون حدث »(٤).

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥.

(٢) الجمل ص ٤٨، وانظر: التبصرة ١/ ١٨٥.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٩٧، وانظر: حاشية ابن حمدون ص ١٦٠، المقرب ١/ ٩٣، شرح التصريح ١/ ٦١٥، همع الهوامع ١/ ٣٦٨.

قال ابن عقيل: «كما زعم ابن جني، وابن برهان(١)، والجرجاني(٢)، وجماعة»(٣).

ويرى الأزهري أن هذا الرأي على قول الأكثرين(٤). . . « ويرى ابن مالك أن الأصح دلالتها على الحدث والزمن »(٥).

الرأي الثاني: أنها ناقصة؛ لافتقارها إلى المنصوب. ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه.

قال ابن مالك: « وتُسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع »(٦).

وقال الأشموني(٧): « ناقص لافتقاره إلى المنصوب»(٨) . وقال ابن عقيل في علة

---

(١) هو أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري النحوي، كان قيماً بعلوم كثيرة، منها النحو، واللغة، ومعرفة أيام العرب، والتواريخ، وله إنس بالحديث، وأخذ عن أبي أحمد، عبد السلام بن الحسين البصري اللغوي، وعن أبي الحسن، علي بن عبيد الله السمسمي، وأخذ عنه أبو الكرم بن الفاخر النحوي. . . توفي سنة ٤٥٠.

نزهة الألباء ص ٢٥٩، وانظر: إنباه الرواة ٢/ ٢١٣، إشارة التعيين ص ١٩٩، البلغة ص ١٣٨، بغية الوعاة ٢/ ١٢٠، شذرات الذهب ٣/ ٢٩٧، هدية العارفين ١/ ٦٣٤، الأعلام ٤/ ١٧٦، معجم المؤلفين ٦/ ٢١٠.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، أبو بكر النحوي، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبي الحسين، محمد بن الحسن بن محمد ابن عبد الوارث الفارسي الفارسي، نزيل جرجان. . . وأكثر عنه، ونظر في تصانيف النحاة والأدباء، وتصدر بجرجان وحُثَّت إليه الرحال، وصنف التصانيف الجليلة، وكان ـ رحمه الله ـ ضيق العَطَن، لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك. فمن تصانيفه: كتاب (المقتصد) في شرح الإيضاح. . . وله شرح كتاب (العوامل) سماه (الجمل). . .

إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وانظر: إشارة التعيين ص ١٨٨، البلغة ص ١٣٤، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، الأعلام ٤/ ٤٨، معجم المؤلفين ٥/ ٣١٠.

(٣) المساعد ١/ ٢٥٢.

(٤) شرح التصريح ١/ ٦١٥.

(٥) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٥٢.

(٦) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٥٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٨، العوامل المائة ص ١٠٥، شرح التصريح ١/ ٦١٥، همع الهوامع ١/ ٣٦٨.

(٧) هو نور الدين، أبو الحسن، علي الأشموني، الشافعي، الفقيه الإمام العادل، الصدر الكامل، المُقرىء، الأصولي، أخذ القراءات عن ابن الجزري. قال الشعراوي: ونظم المنهاج في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع في الأصول وشرحه، وشرح ألفية ابن مالك شرحاً عظيماً، وكان مُتقشفاً في مأكله وملبسه ومفرشه. . . شذرات الذهب ٨/ ١٦٥.

(٨) الأشموني في حاشية الصبان ١/ ٢٣٥.

افتقارها للمنصوب : « وإنما لم تكتف به ؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها . وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : « كان عبدُ الله أخاك ، فإنما أراد أن يخبر عن الأخوة »[(١)]»[(٢)].

الرأي الثالث: أن المراد بنقصانها هو نقصانها عن رتبة الأفعال .

قال ابن يعيش الصنعاني : « ناقصة عن رتبة الأفعال ودخلت على المبتدإ والخبر ، ونقصانها عن رتبة الأفعال بثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأفعال تدل على الأحداث ، وهي جميعها لا تدل على حدث .

والثاني : أن مرفوع الأفعال غير منصوبها في المعنى في مثل قولك : « ضرب زيد عمراً » ، و (كان) وأخواتها مرفوعها هو منصوبها في المعنى في قولك : «كان زيد قائماً» .

والثالث : أن الأفعال لا بد لها من فاعل ، إما مُظهر وإما مضمر ، و (كان) وهي أم بابها قد تقع زائدة لا اسم لها ولا خبر »[(٥)] .

ويلوح للباحثة أن مذهب ابن مالك الذي وافق فيه سيبويه وأكثر البصريين هو الأرجح ، (فـ (كان) ناقصة لافتقارها إلى المنصوب) ؛ لأن منصوب (كان) وأخواتها وما شابهها عُمدة لا بد منه بخلاف الأفعال الأخرى التي منصوبها (فضلة) بحيث يمكن الاستغناء عنه ، هذا بالإضافة إلى أن الغرض من إنشاء الجمل وتركيب الكلام هو الإفادة - فما لا فائدة فيه لا حاجة له - وما دام (المنصوب) في باب (كان) وأخواتها وما شابهها هو الجزء المُتم الفائدة كان ذلك مُرجِّحاً لرأي ابن مالك ومن وافقهم .

أما بالنسبة للآراء الأخرى ، فالرأي الأول وهو أنها (ناقصة لتجردها من الحدث دون الزمن) فهذا القيد يخرجها من باب الأفعال إلى باب أسماء الزمان .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥ .

(٢) المساعد ١/ ٢٥٢ .

(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ، أبو زيد ، عالم بالعربية ، نسبه إلى بني مكود (قبيلة قرب فارس) ، ومولده ووفاته بفاس ، له : شرح ألفية ابن مالك في النحو ، وشرح مقدمة ابن آجروم ، والبسط والتعريف في علم التصريف (منظومة) ، وشرح المقصور والممدود لابن مالك ، توفي سنة ٨٠٧ . الأعلام ٣/ ٣١٨ ، وانظر : كشف الظنون ١/ ١٥٢ ، معجم المؤلفين ٥/ ١٥٦ .

(٤) المكودي بحاشية ابن حمدون ص ١٦٠ .

(٥) التهذيب الوسيط ص ١٢٠ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٣٥ .

قال ابن حمدون: « لكن ردَّه ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة: أظهرها أن مدَّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، و (الفعلية) تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الأقسام ثلاثة: الدال على الحدث وحده مصدر، وعلى الزمان وحده اسم زمان، وعليهما معاً فعل، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر وإلا تسمَّت باسمها »[١].

ويرى كل من ابن مالك، وسيبويه، والمبرد، والسيرافي أن الأصح دلالتها عليهما*[٢]

قال ابن حمدون: « فالأفعال تدل على حدث مُبهم عُيِّن في الخبر، كما أن الخبر دل على زمن مبهم عُيِّن في الأفعال »[٣].

فإذا قلت: « كان بكرٌ مجتهداً »، فـ (كان) دلت على زمن معين، هو (الماضي)، وعلى حدث مبهم عُيِّن في الخبر، و (مجتهداً) دلت على حدث مُعين هو (الاجتهاد)، وزمن مبهم عين في (كان).

وخلاصة القول في ذلك: أن (كان) تدل على حدث مبهم وزمن معين وهذا يُناقض القول بتجردها من الحدث.

وكما ذكرنا سابقاً فإن (كان) تُستعمل ناقصة وغير ذلك، ولكن هناك من أخواتها ما لزم النقص.

قال ابن مالك: « فلازم النقص منها (ليس) و (زال) و (فتىء)، وما سوى هذه الثلاثة فقد تجيء تامة »[٤].

---

(١) حاشية ابن حمدون ص ١٦٠.

* أي: على الحدث والزمان.

(٢) المساعد ١/ ٢٥٢، شرح التصريح ١/ ٦١٥.

(٣) حاشية ابن حمدون ص ١٦٠، وانظر: حاشية الصبّان ١/ ٢٣٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٨، وانظر: شرح التصريح ١/ ٦١٨، همع الهوامع ١/ ٣٦٨، حاشية الصبان ١/ ٢٣٥.

مسألة : الخلاف فيما يلزم النقص من أخوات (كان)

اختلف النحويون فيما يلزم النقص من أخوات (كان)، فوقع الخلاف في (زال وفتىء) أما (ليس) فاتفقوا على لزومها النقصان.

قال السيوطي : « منها ما لزم النقص ، وهو (ليس) باتفاق، و (زال) خلافاً للفارسي، فإنه أجاز في الحلبيات أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً، و (فتىء) خلافاً للصاغاني [(١)]، فإنه ذكر في نوادر الإعراب استعمالها تامة، نحو (فتئتُ عن الأمر فتأ) إذا نسيته، وزعم المهاباذي [(٢)] أن (ظل) أيضاً لا تُستعمل إلا ناقصة، قال أبو حيان : « وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة، وبقية الأفعال تُستعمل بالوجهين »[(٣)].

مسألة: الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ

اختلفت مذاهب النحويين في عامل الرفع في المبتدأ الذي هو اسم (كان).

الرأي الأول : أنّ (كان) هي الرافعة للمبتدأ، ذهب إليه البصريون والفرّاء.

قال ابن مالك : «

تَرْفَعُ (كان) المبتدأ اسْماً. . . . .

قال ابن حمدون : « ويؤخذ من تعبير الناظم بـ (ترفع المضارع) أنّ الرفع جديدٌ *، وهو مذهب البصريين »[(٤)].

---

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي، العدوي العُمَريّ، الإمام رضي الدين، أبو الفضل، الصغاني - بفتح الصاد المهملة، وتخفيف العين المعجمة، ويقال الصّاغاني بالألف - الحنفي، حامل لواء اللغة في زمانه. . . وله من التصانيف : مجمع البحرين، في اللغة، التكملة على الصحاح، العباب، . . . الشوارد في اللغات، شرح أبيات المفصل، نقعة الصديان. مات سنة ٦٠٥. بغية الوعاة ١/ ٥١٩، وانظر : الأعلام ٢/ ٢١٤، معجم المؤلفين ٣/ ٢٧٩.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي، الضرير، نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح اللمع لابن جني في النحو، كان حياً قبل سنة ٤٧١.
كشف الظنون ٢/ ١٥٦٣، معجم المؤلفين ١/ ٣٠١.

(٣) همع الهوامع ١/ ٣٦٨.

* قال الصبان : ترفع (كان) المبتدأ، أي : تجدد له رفعاً غير الأول الذي عامله معنوي، وهو الابتداء. حاشية الصبان ١/ ٢٢٥.

(٤) حاشية ابن حمدون ص ١٥٤، وانظر : همع الهوامع ١/ ٣٥٣، حاشية الصبان ١/ ٢٢٥.

قال الخضري: « وهذا رأي الفراء، وهو موافق للبصريين، وهو الصحيح؛ لاتصال الضمير بها، وهو لا يتصل إلا بعامل استقراء، ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يُعهد فعل كذلك، وتسميته حينئذٍ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان »[١].

الرأي الثاني: أن المبتدأ باقٍ على رفعه الأول الذي كان له قبل دخول الناسخ، وهو الابتداء، أي أن (كان) لم تعمل فيه شيئاً، وذهب إلى هذا الرأي الكوفيون.

قال ابن حمدون: « وذهب الكوفيون إلى أنه باقٍ على رفعه بالذي كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ »[٢].

ومذهب البصريين هو الصحيح كما تقدم، أما مذهب الكوفيين فقد رُدَّ عليهم لأمرين:

الأول: قال الصبان: « ورُد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له، وأما الرد عليه بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فلا ينهض عليهم وإن أقرَّه البعض واقتصر عليه؛ لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنوياً، بل هو لفظياً وهو الخبر »[٣]. حيث المبتدأ والخبر عندهم يترافعان.

الثاني: قال ابن حمدون: « ورُدّ باتصال الضمير في نحو: (كُنْتُه)، ولا يتصل الضمير إلا بالعامل »[٤].

مسألة: الخلاف في منصوب (كان)

تنصب (كان) الخبر باتفاق.

قال الأزهري: « واتفقوا على نصبها الجزء الثاني[٥] »[٦].

---

(١) حاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٢) حاشية ابن حمدون ص ١٥٤، وانظر: المساعد ١/ ٢٤٨، شرح التصريح ١/ ٥٨٨، همع الهوامع ١/ ٣٥٣، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٤) حاشية ابن حمدون ص ١٥٤.

(٥) أي: الخبر.

(٦) شرح التصريح ١/ ٥٨٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٥٣، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

فالنحاة اتفقوا على نصب (كان) للخبر، إلا أنهم اختلفوا في نفس المنصوب على مذاهب:

الرأي الأول: أن المنصوب شبيه بالحال، ذهب إليه الفراء.

قال أبو حيان: « وقال الفراء انتصب تشبيهاً بالحال» (١).

الرأي الثاني: أنه حال حقيقة عند الكوفيين.

قال الزبيدي(٢): « ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) . . . نصب على الحال؛ لأن (كان) فعل غير مُتعد، فكان المنصوب بعدها على الحال، لا على المفعولية »(٣).

الرأي الثالث: أنه شبيه بالمفعول عند البصريين.

قال الأزهري: « وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كـ (ضرب زيد عمراً)، هذا مذهب البصريين . . . والصحيح مذهب البصريين؛ لوروده مضمراً، أو معرفة، أو جامداً، ولكونه لا يُستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال، وعُورض بوقوعه جملة وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك. وأُجيبُ بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾(٤)، كذلك شبهها كـ (مررت بزيد ودخلت الدار) . وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله: ترفع (كان) المبتدأ، والخبر تنصبه . . . »(٥).

ويسمى المرفوع اسم (كان) وأخواتها، والمنصوب خبرها.

قال الصبان: « وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ . . . (ويسمى خبرها) وتسمية المرفوع اسماً لها، والمنصوب خبراً لها تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة؛ لأن

---

(١) الارتشاف ٢/ ٧٢، وانظر: شرح التصريح ١/ ٥٨٨، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٢) هو عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني، الشرجيّ - بالجيم - الزبيدي، كان أحد أئمة العربية، نظم مقدمة ابن با بشاد، وشرح مُلْحة الإعراب، وله مقدمة في علم النحو. مات سنة اثنتين وثمانمائة. بغية الوعاة ٢/ ١٠٧، وانظر: شذرات الذهب ٧/ ١٧، الأعلام ٤/ ٥٨، معجم المؤلفين ٦/ ٨.

(٣) ائتلاف النصرة ص ١٢١، وانظر: شرح التصريح ١/ ٥٨٨، همع الهوامع ١/ ٣٥٣، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(٤) مريم، آية ٣٠.

(٥) شرح التصريح ١/ ٥٨٧، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٥٣، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦.

(زيداً) في (كان زيد قائماً) اسم للذات لا لـ (كان)، والأفعال لا يُخبر عنها إلا أن يقال : الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي : الخبر عنه »[١] .

ومرفوع (كان) هو اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً؛ لأن كلاً من اسمها والفاعل المحدث عنه ومنصوبها هو خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً.

قال الأزهري : « وترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازاً[٢]، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً؛ لأنها شبهت بالفعل التام المتعدي لواحد، كـ(ضرب زيد عمراً) هذا مذهب البصريين »[٣] .

وقال السيوطي : « وكان قياس هذه الأفعال أن لا تعمل شيئاً؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو (ضرب)، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه »[٤] .

فالأفعال الناقصة ليست أفعالاً حقيقية، وعملها الرفع في الاسم، والنصب في الخبر إنما هو تشبيهاً بالأفعال الحقيقية.

و (كان) الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر لفظاً وتقديراً وجوباً إذا دخلت على الجملة الاسمية. [٥]

ويُشترط في الخبر الذي تنصبه (كان) أن لا يكون (طلبياً). [٦]

قال ابن مالك : « وندر

---

(١) حاشية الصبان ١/٢٢٦.

(٢) قال السيوطي : « ربما يُسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به، وقع ذلك في عبارة المبرِّد، وعبّر سيبويه باسم الفعل ». همع الهوامع ١/٣٥٣.

(٣) شرح التصريح ١/٥٨٧، وانظر : همع الهوامع ١/٣٥٣، حاشية الصبان ١/٢٢٦.

(٤) همع الهوامع ١/٣٥٣.

(٥) انظر : التهذيب الوسيط ص ١٢٠.

(٦) والطلب يشمل : الأمر والنهي والدعاء والاستفهام، والعرْض والتحضيض والتمني.

وكوني بالمكارم ذكِّريني[(١)] »[(٢)]

قال ابن عقيل: « من جهة وقوع الخبر فيه جملة طلبية . . . وأُوِّل على وضع الأمر موضع الخبر، أي: تذكريني. . . »[(٣)].

وقال الرضي[(٤)]: « ولا تقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية؛ وذلك لأن هذه الأفعال - كما تقدم - صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى (كان زيد قائماً)، لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى: (صار زيد قائماً) لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن. . . وكذا سائرها، إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر. . . فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هي من أن تكون خبرية أو طلبية، فإن كانت خبرية تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، (والطلب في الخبر يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعلٌ للفعل الناقص كما مر تقريره، فلو قلت: (كان زيد هل ضرب غلامه؟) كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بـ (كان) ثابتاً عند المتكلم، مسؤولاً عنه بـ (هل)، غير ثابت عنده، وهو تناقض.

---

(١) قال عبد السلام هارون: « قائله بعض بني نهشل ».
معجم الشواهد العربية ص ٢٣٢، وقال البغدادي: « وقائلهما جاهلي ». خزانة الأدب ٤/ ٥٧.
شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠١، الارتشاف ٢/ ٧٤، المساعد ١/ ٢٥١، مغني اللبيب ص ٥٨٥، همع الهوامع ١/ ٣٦٠، خزانة الأدب ٤/ ٥٧، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦، حاشية الخضري ١/ ١١٠.
هذا صدر البيت وعجزه هو: ودَلّي دَلَّ ماجدَة صَنَاعِ
الشاهد فيه: مجيء خبر (كان) طلبي (أمر) شذوذاً.

(٢) ابن مالك في المساعد ١/ ٢٥٠، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٦٠، خزانة الأدب ٤/ ٥٧، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦، حاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٣) المساعد ١/ ٢٥٠، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٦٠، خزانة الأدب ٤/ ٥٧، حاشية الصبان ١/ ٢٢٦، حاشية الخضري ١/ ١١٠.

(٤) هو الرضي، الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمدوه شيوخ هذا العصر، فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمَّة، ومذاهب ينفرد بها، ولقبه نجم الأئمة. . .
بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، وانظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥.

وأما قولهم: « علمت أزيد عندك أم لا »، فقد ذكرنا أن (أزيدٌ) ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإنْ كانت الأفعال طلبيةً مع أخبارها، وهي ـ كما ذكرنا ـ صفة للأخبار، اكتُفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين، إذ الطلب فيها طلب في أخبارها. . . وإن اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما أمراً، مثلاً، والآخر استفهاماً، نحو: (كوني هل ضربتِ) اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال. . . »[1].

مسألة: الموقع الإعرابي لأداة الجر ومجرورها حين تقع بعد الأفعال الناقصة

قال الزجاجي: « ولا تُؤثر هذه الحروف في الجمل، وإذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض، كان ما بعد المخفوض مرفوعاً اسماً لها، وكان المخفوض خبراً لها، كقولك: « كان في الدار زيدٌ »، و « كان عندك عمروٌ ». . . فإن جئت بعد المرفوع بخبر نصبته، وكان الخافض صلة له فتقول: « كان في الدار زيد جالساً »، وتقول: « كان زيدٌ أبوه منطلقٌ »، فـ (زيد) اسم (كان) و (أبوه) رفع بالابتداء، و (منطلق) خبره، والجملة خبر (كان). وفي التثنية (كان الزيدان أبواهما منطلقان)، وفي الجمع (كان الزيدون هم آباؤهم منطلقون) فإنْ قدمت الخبر نصبته، ورفعت الاسم به، فقلت: « كان الزيدون منطلقاً آباؤهم »، وإن شئت ثنيت وجمعت. ولك فيه وجه آخر وهو أن تقول: « كان زيد منطلق أبوه » فترفع (الأب) بالابتداء، و (منطلق) خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير فتقول: « كان الزيدان منطلقان أبواهما »، و « كان الزيدون منطلقون آباؤهم »»[2].

وأجاز ابن السيد البطليوسي[3] وجهاً آخرَ في هذه المسألة، فقال: « يجوز في هذه

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠١.

(٢) الجمل ص ٤٢.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيِّد البطليوسي، النحوي، من أهل بطليوس، مدينة من مدن الأندلس، أبو محمد، سكن بلنسية، كان عالماً باللغات والآداب، مُتَبَحِّراً فيها، مقدماً في معرفتها، يجتمع الناس إليه ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم، جيِّد التلقين، ثقة حافظاً ضابطاً، وألّف كتباً حساناً، فمن ذلك: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. . . وكتاب إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل. . . توفي سنة ٤٤٤.

إنباه الرواة ٢/ ١٤١، وانظر: وفيات الأعيان ٣/ ٩٦، البلغة ص ١٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٥٥.

المسألة وجهٌ آخر، وهو أن يكون (منطلق) مرفوعاً بالابتداء، و (أبوه) فاعل سد مسد الخبر، فلا يُثنَّى ولا يجمع في هذا الوجه، كما لم تُثَنِّه ولم تجمعه، وهو منصوب، ويجوز أيضاً أن يُثنى منصوباً، ومرفوعاً ويجمع على لغة مَنْ قال: « أكلوني البراغيثُ » »(١).

مسألة : الحكم الإعرابي حين يأتي بعد اسم (كان) اسم هو بعض الأول

وقد يأتي بعد اسم (كان) اسم هو بعض الأول نحو: (كان عمروٌ خلقُهُ كريماً) فيكون له وجهان إعرابيان:

الأول: أن يكون بدلاً من اسم (كان) وما بعده خبر (كان) منصوب.

الثاني: أن يكون مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر عن اسم (كان).

قال الزجاجي: « وإنْ جئت بعد اسم (كان) باسم هو بعضُ الأول كان ذلك فيه وجهان: إن شئت أبدلته منه ونصبت الخبر، وإن شئت رفعته بالابتداء وجعلت ما بعده خبره، وذلك قولك: « كان زيد وجهُه حسناً »، تجعل (زيد) اسم (كان)، و (الوجه) بدلاً منه، و (حسناً) خبر (كان)، والتقدير: (كان وجه زيد حسناً)، وإن شئت قلت: (كان زيد وجهه حسنٌ) على الابتداء والخبر، وكذلك إنْ كان الثاني مما يشتمل عليه المعنى، جرى في البدل والقطع هذا المجرى، كقولك: « كان زيدٌ مالُه كثيراً »، على البدل، (وكثيرٌ) على الابتداء والخبر »(٢).

مسألة: تقدُّم مرفوع (كان) عليها

وحين يتقدَّم مرفوع (كان) عليها يكون إعرابه مبتدأ، ويستتر اسمها فيها، نحو (بكر كان صائماً)، فـ(بكرٌ) مبتدأ، واسم (كان) ضمير الشأن مُستتر فيها، تقديره (هو)، و (صائماً) خبر (كان)، وجملة (كان) خبر عن المبتدأ (بكر).

قال الزجاجي: « وإذا تقدم اسم (كان) عليها(٣)، رُفع بالابتداء، وصارت (كان) خبره، واستتر اسمها فيها، كقولك: « زيدٌ كان قائماً » »(٤).

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ١٦٩.

(٢) الجمل ص ٤٣.

(٣) قال ابن السيد البطليوسي: «هذا كلام فيه تسامح في العبارة؛ لأن اسم (كان) لا يجوز تقديمه عليها؛ لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه، إنما يجوز تقديم خبرها؛ لأنه مشبهٌ بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الأجود أن يقول: «وإذا تقدّم الاسم الذي كان مرفوعاً بـ(كان) رُفِع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإنْ لم يُصرَّح به. الحلل في إصلاح الخلل ص١٧٠

أقسام الأفعال الناقصة

من حيث عملها الرفع في الاسم والنصب في الخبر

تنقسم الأفعال الناقصة في عملها الرفع في الاسم، والنصب في الخبر ثلاثة أقسام:

أولاً: ما يعمل هذا العمل مطلقاً دون قيد، وهي (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس).

ثانياً: ما يعمله بقيد، وهو أن يتقدمه نفيٌ سواء كان بـ (اسم، أو فعل أو حرف)، أو شبه نفي، أي: النهي، كقولك: « لا تزلْ قائماً »، والدعاء كقولك: « لا يزال الله مُحسناً إليك »، وهو (زال، ماضي يزال، وبرح، وفتىء، وانفك ».

قال ابن مالك:

. . . . ، زالَ بَرِحا

فتىء، وانْفَكَّ، وهذي الأربعهْ   لشبهِ نفيٍ أو لنفيٍ مُتْبَعَه

ثالثاً: ما يعمله بقيد، تقدم (ما) المصدريَّة الظرفية عليه وهو (دام).

قال ابن مالك:

ومثلُ كانَ دامَ مَسْبوقاً بـ (ما)   كأعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً درْهماً

قال الأزهري: « ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية، صلةً لـ (ما) الظرفية أو لا. وهو ثمانية: (كان، وهي أم الباب، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[1]. و:

أمست خلاءَ[2] . . . .

---

(١) الفرقان، آية ٥٤.

(٢) قائله النابغة الذبياني.

وهو جزء من صدر بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

و ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾[١]. و:

أضحى يمزقُ أثوابي[٢] . . . .

و ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾[٣]، و(صار السِّعرُ رخيصاً)، و﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٤].

والقسم الثاني: ما يعمله - أي هذا العمل - بشرط أنْ يتقدمه نفيٌ بحرف، أو اسم، أو فعل موضوع للنفي، أو عارض فيه بنقل أو استلزام، أو نهي، أو دعاء بـ (لا) خاصة - كما في الارتشاف[٥] - وهو أربعة: (زال، ماضي يزال، وبَرِحَ، وفَتِىء، وانْفَكَّ). وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً.

فمعنى: (ما زال زيدٌ قائماً) هو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه: أنه لا يجوز: (ما زال زيدٌ إلا قائماً)، كما يجوز: (ما كان زيدٌ إلا قائماً) - هذا قول البصريين، وصححه أبو البقاء[٦]. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

أمْسَتْ خلاءَ، وأمسى أهلها احتملوا أخْنَى عليْها الذي أخْنى على لُبَد

الارتشاف ٢/ ٧٨، شرح التصريح ١/ ٥٨٩، همع الهوامع ١/ ٣٦٣، خزانة الأدب ٢/ ٧٦، حاشية الصبان ١/ ٢٣٠، ديوانه ص ٥.

الشاهد فيه مجيء (أمسى) رافعة للاسم، ناصبة للخبر مطلقاً.

(١) آل عمران، آية ١٠٣.

(٢) مجهول القائل، وهو جزء من صدر بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

أضْحَى يُمَزِّقُ أثوابي ويَضْرِبُني أبَعْدَ شَيْبي يَبْغي عِنْدي الأدَبا؟

الارتشاف ٢/ ٧٨، شرح التصريح ١/ ٨٩.

الشاهد فيه مجي (أضحى) رافعة للاسم، ناصبة للخبر مطلقاً.

(٣) النحل، آية ٥٨، الزخرف، آية ١٧.

(٤) هود، آية ٨.

(٥) ٢/ ٨٠.

(٦) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء، النحوي، الضرير، العكبري الأصل، البغدادي المولد والدار. كان نحوياً فقيهاً، تفقَّه على مذهب أحمد بن حنبل، وأخذ النحو عن أبي محمد ابن الخشاب وغيره، وروى عن مشايخ زمانه. . . وله مصنفات حسان في إعراب القرآن وقراءاته، وإعراب الحديث والنحو واللغة العربية، وشرح المقامات الحريرية. . . ومن تصانيفه: كتاب شرح الإيضاح، كتاب شرح اللمع، كتاب اللباب في النحو، توفي سنج ٦١٦. . .

إنباه الرواة ٢/ ١١٦، وانظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠، إشارة التعيين ص ١٦، البلغة ص ١٢٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٨، شذرات الذهب ٥/ ٦٧، الأعلام ٤/ ٨٠، الكامل في التاريخ لابن الأثير

. . . . . وهذي الأربعهْ　　لشبْهِ نفيٍ أو لنفيٍ مُتْبَعَهْ

مثالها بعد النفي بالحرف ﴿ ولا يزالون مختلفين ﴾(١). فـ (يزال) فعل مضارع، و (الواو) اسمه، و (مختلفين) خبره. ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾(٢)، فـ (نبرح) مضارع (برح)، واسمه مستتر فيه وجوباً، و (عاكفين) خبره. ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه، ولكنه حاول التنصيص على أنّ ذلك يسوغ مع ذكر (لا) وحذفها، ومنه: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾(٣).

وقوله ـ وهو امرىء القيس الكندي:

فقلتُ يَمينَ الله أبرحُ قاعداً　　ولو قطعوا رأسي لَدَيْكِ وأوصالي(٤)

إذ الأصل: لا تفتؤُ، ولا أبرحُ.

ولا يقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط:

كون الفعل مضارعاً، وكونه جواب قسم، وكون النافي (لا) . . . .

والقسم الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدُّم (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام) خاصة، نحو ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٥). فـ (ما) مصدرية ظرفية، و (دمتُ) (دام) والتاء اسمها، و (حياً) خبرها. . . »(٦).

* * *

---

(١) هود، آية ١٨.

(٢) طه، آية ٩١.

(٣) يوسف، آية ٨٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٠٤، المقتضب ٢/ ٣٢٦، الجمل ص ٧٣، الخصائص ٢/ ٢٨٤، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٩، شرح المفصل ٧/ ١١٠، مغني اللبيب ص ٦٣٧، شرح التصريح ١/ ٥٩١، خزانة الأدب ٤/ ٢٠٩، ٢٣١، حاشية الصبان ١/ ٢٢٨، شرح ديوانه ص ١٦١.

الشاهد فيه: جواز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم وأصله (لا أبرح) فحذف (لا).

(٥) مريم، آية ٣١.

(٦) شرح التصريح ١/ ٥٨٨، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٢٧.

المطلب الثالث

(كان) التامة وعملها

تُستعمل (كان) تامة ، تكتفي باسم واحد ترفعهُ فاعلاً .

قال الأشموني : « والتام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوعُ فاعلٌ صريح »(١) .

قال الأزهري : « قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أي : مُستغنية بمرفوعها عن منصوبها ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في النظم :

. . . .   وذو تَمامٍ ما برَفعٍ يكْتَفي

. . . . . وهو مخالف لمذهب سيبويه ، وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان . . . . وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم »(٢) .

و (كان) في حالة تمامها تعود لبابها الأصلي ، فتكون فعلاً حقيقياً .

قال ابن يعيش الصنعاني : « إنْ كانت هذه الأفعال تامة رجعت إلى بابها ، فكانت فعلاً حقيقياً يدلُّ على الحدث وزمان الحدث »(٣) .

وخلاصة ذلك أنّ (كان) التامة أصلية عاملة ترفع فاعلاً وتكتفي به ، فلا تحتاج لنصب مفعول كالأفعال اللازمة .

المعاني التي تخرج إليها (كان) التامة

أولاً : (كان) بمعنى خُلِقَ

---

(١) الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٣٥ .

(٢) شرح التصريح ١/ ٦١٥ .

(٣) التهذيب الوسيط ص ١٢٠ .

تستعمل (كان) تامة ـ فتقتصر على المرفوع وتستغني عن المنصوب ـ بمعنى خُلِقَ .

قال سيبويه : « وقد يكون لـ (كان) موضعٌ آخر يُقتصر على الفاعل فيه . تقول : (كان عبد الله) ، أي : خُلِق »(١) .

ثانياً : (كان) بمعنى وقع ، وحدث ، وثبت .

قال الزجاجي : « تكون تامة تكتفي باسم واحد لا خبر فيه ، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع ، كقوله ـ عز وجل : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾(٢) . تأويله : (وإن حضر ذو عسرة ، أو وقع ذو عسرة)»(٣) . ومنه قوله عز وجل : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾(٤)» .

وقال سيبويه : « تقول : (قد كان الأمر) ، أي : وقع الأمر »(٥) .

وقال الشاعر ، الرَّبيعُ بن ضبع(٦) :

إذا كانَ الشِّتاءُ فأدْفِئوني ... فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتاءُ(٧)

قال ابن يعيش : « وقيل لـ (كان) تامة ؛ لدلالتها على الحدث ، ومنه قولهم : « قد كان الأمرُ » بمعنى : حدث ووقع ، ويقال : « كانت الكائنة » ، أي : حدثت الحادثة . ومنه قولهم : « المقدور كائنٌ » ، والمراد : ما يقضيه اللهُ ويقدِّرُهُ كائنٌ ، أي : حادثٌ وواقعٌ لا رادَّ له . ومنه قوله تعالى : ﴿ كُنْ فيكون ﴾(٨) ، أي : احدث فيحدث »(٩) .

---

(١) الكتاب ١/ ٤٦ ، وانظر : المقتضب ٤/ ٩٥ .

(٢) البقرة ، آية ٢٨٠ .

(٣) الجمل ص ٤٨ ، وانظر : المقرب ١/ ٩٢ ، الارتشاف ٢/ ٧٦ ، همع الهوامع ١/ ٣٦٨ .

(٤) البقرة ، آية ٢٨٢ .

(٥) الكتاب ١/ ٤٦ ، وانظر : المقتضب ٤/ ٩٥ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٨٠ .

(٦) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، وكان من المعمرين ، شاعر معاصر لامرىء القيس ، أدرك الإسلام ولم يُسلم ، عاش أربعين وثلثمائة سنة ، نسبه : ربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض . . . بن عدي ابن فزارة . المعمرون والوصايا ص ٨ ، ٩ ، وانظر : المؤتلف والمختلف ص ١٢٥ .

(٧) جمل الخليل ص ١٢٣ ، وانظر : الجمل ص ٤٩ ، اللمع ص ٨٨ ، أسرار العربية ص ١٣٥ ، الاقتضاب ص ٣٦٩ ، التهذيب الوسيط ص ١٢١ ، الارتشاف ٢/ ٧٦ ، شذور الذهب ص ٣٥٤ ، همع الهوامع ١/ ٣٦٨ ، لسان العرب ١٣/ ٣٦٥ ، مادة (كون) .

(٨) الأنعام ، آية ٧٣ ، النحل ، آية ٤ ، مريم ، آية ٣٥ ، يس ، آية ٨٢ ، غافر ، آية ٦٨ .

(٩) شرح المفصل ٧/ ٩٧ .

ومنه بيتُ الكتاب، وهو لمقاس[(١)]:

فِداً لبني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبُ[(٢)]

وقال عمرو بن شأس[(٣)]:

بَني أسَـدٍ هَلْ تَعْلمـونَ بلاءَنا ... إذا كان يومٌ ذو كَواكِبَ أشْنَعا[(٤)]

قال ابن مالك: « فمن ذلك: (كان) بمعنى حدث، نحو: (ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ لم يكُنْ) »[(٥)].

وتفسير (كان) بمعنى (حدث) في المثال، وفي الآية بمعنى حضر، ووقع من تفسير الشيء بجزئيات معناه، مراعاةً للأنسبيَّة والأوضحيَّة.[(٦)]

وتأتي (كان) بمعنى (ثبت).

قال السيوطي: « فإذا استعملت تامةً اكتفت بالمرفوع، فتكون (كان) بمعنى (ثبت)، (كان الله ولا شيء معه)[(٧)] ».

---

(١) هو مقاس العائذي، ويقال: الغامدي، واسمه (مسهر) بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تميم بن الحرث بن مالك بن فهر بن مالك القرشي. المؤتلف والمختلف ص ٤٠٤.

(٢) جمل الخليل ص ١٢٣، وانظر: الكتاب ١/ ٤٧، المقتضب ٤/ ٩٦، التبصرة ١/ ١٩١، أسرار العربية ص ١٣٥، ، لسان العرب ١٣/ ٣٦٥، مادة (كون).

الشاهد فيه: مجيء (كان) تامة بمعنى وقع، والتقدير: إذا حدث يومٌ.

(٣) هو عمرو بن شاس الأسدي بن أبي بلى، واسمه عبيد بن ثعلبة بن وبرة بن مالك بن سعد بن ثعلبة . . . بن خزيمة، وعمرو يكنى أبا عرار، شاعر كثير الشعر، مقدم، أسلم في صدر الإسلام وشهد القادسية . . .

انظر: فحول الشعراء ص ١٩٦، الشعر والشعراء ص ٢٠٨، المؤتلف والمختلف ص ٢١٢، الأعلام ٥/ ٧٩.

(٤) جمل الخليل ص ١٢٣، وانظر: الكتاب ١/ ٤٧، التهذيب الوسيط ص ١٢١، ديوانه ص ٣٦.

قال سيبويه: « أُضْمِرَ لعلم المخاطب بما يعني، وهو (اليوم) وسمعت بعض العرب يقول: (أشنعا) ويُرفع ما قبله لأنه قال: « إذا وقع يومٌ ذو كواكبَ أشنعا » ». الكتاب ١/ ٤٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٨، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣٦.

(٦) حاشية الصبان ١/ ٢٣٦.

(٧) همع الهوامع ١/ ٣٦٨.

ثالثاً: كان التامة بمعنى (كفل)، و (غزل)

قال ابن عصفور: « وبمعنى (كفل)، يُقال: « كنتُ الصبيَّ » أي: كفلتُه، وبمعنى (غزل)، يقال: « كنتُ الصوف »، أي: غزلته »(١).

قال الصبان: « واعلم أنّ الكون مصدر لـ (كان) مطلقاً إلا التي بمعنى (كفل)، فمصدرها (الكيانة) كالحِراسة »(٢).

وهذه المعاني التي تخرج إليها (كان) التامة، إنما هي أجزاءٌ من المعنى الكُلِّي لـ (كان) الذي هو الدلالة على المضي، فهذه الأفعال التي تدل على المُضي بالإضافة إلى دلالتها على معان أُخَر، كـ (الثبوت، والوقوع والحدوث، والكفالة. . . إلخ) تُؤَوَّل بها (كان) حسبَ مقتضى المعنى ومناسبته من خلال سياق الكلام.

* * *

(١) المقرب ١/ ٩٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٩، الارتشاف ٢/ ٧٦، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٦٨، حاشية الصبان ١/ ٢٣٦.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٣٦.

المطلب الرابع

(كان) الزائدة وإهمالها

تُستعمل (كان) زائدةً، فيكون دخولها كخروجها.

قال ابن يعيش: « أن تكون زائدةً دخولها كخروجها، لا عمل لها في اسم ولا خبر، وذهب السيرافي إلى أنّ معنى (زائدة): أن لا يكون لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان، وفاعلها مصدرها، وشبَّهها بـ(ظننت)، إذا أُلغيت، قال ابن السراج في أصوله: « وحق الزائد أن لا يكون عاملاً ولامعمولاً، ولا يُحدث معنى سوى التأكيد » »[١]. وذهب إلى ذلك الجمهور وأبو العباس المُبرِّد.[٢]

و (كان) الزائدة مهملة بخلاف حرف الجر الزائد، وقد وضح ابن حمدون الفرق بينهما من حيث العمل، فقال: « ما الفرق بين (كان) الزائدة فلا تعمل، وحرف الجر الزائد يعمل لفظاً نحو: (بحسبك درهم؟).

قلتُ: حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف (كان) الزائدة فتدل على الفعل »[٣]. فـ(كان) إذا زيدت تلغى عن العمل ولإلغائها وجهان:

قال ابن يعيش: « وقال قومٌ: إنَّ (كان) إذا زيدت على وجهين:

أحدهما: أن تُلغى عن العمل مع بقاء معناها.

والآخر: أن تُلغى عن العمل والمعنى معاً، وإنما تدخل لضرب من التأكيد، فالأول نحو: (ما كان أحسنَ زيداً أمس)، والمراد: أنّ ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى (ما أحسن زيداً أمس)، وهي في ذلك بمنزلة (ظننتُ) إذا أُلغيت بَطُلَ عملها لا غير، نحو قولك: (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، ألا ترى أن المراد (في ظني)؟

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٩٨، وانظر: المقرب ١/ ٩٢، التهذيب الوسيط ص ١٢٠، شرح التصريح ١/ ٦٢٣.

(٢) شرح التصريح ١/ ٦٢٣.

(٣) حاشية ابن حمدون ص ١٦٣.

وأما الثاني: فنحو قوله [١] :

جِيادُ بني أبي بكرٍ تسامَى على كان المُسوَّمةِ العرابِ [٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [٣]، والمراد: كيف نُكلم مَنْ هو في المهد صبياً) [٤].

قال المبرد في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ : «التقدير: كيف نُكَلِّمُ مَنْ هو في المهد صبيًا، ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دلَّ الكلام على أنَّه تكَلَّم في المهد. لأنك تقول للرجل: « كان فلانٌ في المهد صبياً »، فهذا ما لا ينفك منه أحدٌ أنَّه قد كان كذا، ثم انتقل، وإنما المعنى: كيف نُكلمه وهو الساعة كذا؟ » [٥].

شروط زيادة (كان)

لا تُزاد (كان) حتى يتحقق فيها شرطان:

الأول: كونها بين شيئين متلازمين.

قال ابن مالك: « . . . والمشهور زيادتها بلفظ الماضي * بين جُزْأي جملة » [٦].

وشذَّ قولُ أمِّ عقيل [٧] بن أبي طالب، وهي تُرقِّصُه:

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) اللمع ص ٨٩، أسرار العربية ص ١٣٦، الفصول الخمسون ص ١٨٢، شرح المفصل ٧/ ٩٨، التهذيب الوسيط ص ١٢٠، شرح التصريح ١/ ٦٢١، همع الهوامع ١/ ٣٨١، خزانة الأدب ٤/ ٣٣، حاشية الصبان ١/ ٢٤١، لسان العرب ١٣/ ٣٧٠، مادة (كون).
الشاهد فيه: مجيء (كان) زائدة بين الجار والمجرور شذوذاً. والتقدير: (على المسومة العراب).

(٣) مريم، آية ٢٩.
صبياً: منصوب على الحال، و (كان) زائدة.
انظر: جمل الخليل ص ١٢٤، المقتضب ٤/ ١١٧، التهذيب الوسيط ص ١٢٠، الجدول في إعراب القرآن وصرفه ٨/ ٢٤١.

(٤) شرح المفصل ٧/ ٩٨.

(٥) المقتضب ٤/ ١١٧، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٥.

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٤١١، وانظر: شرح التصريح ١/ ٦٢٠، حاشية الصبان ١/ ٢٤١.

* لتعيُّن الزمان فيه دون المضارع. انظر: شرح التصريح ١/ ٦٢٠.

(٧) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف. انظر ص٩.

أنْتَ تكونُ ماجِدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْألٌ بَليلُ(١)

قال الأزهري: « وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثر زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب؛ لكونه سُلب الدلالة على المضي، نحو: (ما كان أحسنَ زيداً)، فـ (كان) زائدة بين المبتدأ وخبره، وزيدت بين الصفة والموصوف »(٢).

كما في قوله(٣):

في غُرَفِ الجَنَّة العُليا الَّتي وَجَبَتْ لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُورِ(٤)

مسألة: الخلاف في زيادة (كان) في قوله: « وجيران لنا كانوا كرام »

قال ابن مالك: « وحكم سيبويه بزيادتها في قول الفرزدق(٥):

فَكَيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ وَجيرانٍ لَنا كانُوا كِـرامِ(٦)

ورُدَّ ذلك عليه؛ لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعاً من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) عند توسطها، أو تأخُّرِها إسنادُها إلى فاعل »(٧).

---

(١) سبق بيانه، انظر ص٩.

(٢) شرح التصريح ١/ ٦٢٠، حاشية الصبان ١/ ٢٣٩.

(٣) لم أهتد لقائله.

(٤) حاشية الصبان ١/ ٢٤٠.
الشاهد فيه: زيادة (كان) بين المتلازمين، وهما الصفة (مشكور) والموصوف (سعى).

(٥) هو الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، وإنما لُقِّب بالفرزدق لغلَظه وقصره، شبه بالفتيتة التي تشربها النساء وهي الفرزدقة، وكنيته أبو فراس . . . الشعر والشعراء ص ٢٣٥، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ١٦٦.

(٦) جمل الخليل ص ١٢٥، المقتضب ٤/ ١١٦، الجمل ص ٤٩، تحصيل عين الذهب ص ٢٩٥، أسرار العربية ص ١٣٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢، شرح التصريح ١/ ٦٢٣، حاشية الصبان ١/ ٢٤٠، ديوانه ص ٥٩٧.
الشاهد فيه: زيادة (كان) حيث جعل (كرام) نعتاً لـ (الجيران) وألغى (كان). الجمل ص ٤٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٢، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣٩.

وقال الأزهري: « والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور، وهذا مذهب أبي العباس المبرِّد، وأكثر النحويين، حيث ذهبوا إلى أنَّ (كان) في هذا البيت ليست بزائدة، بل هي الناقصة، و (الواو) اسمها، و (لنا) خبرُها، والجملة في موضع الصفة لـ (جيران)، و (كرام) صفة بعد صفة، فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾(١). خلافاً لسيبويه والخليل(٢)، حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة، واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها، والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة، واختلفوا في تخريج ذلك، فقال ابن مالك: « لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء (ظنَّ) إسنادها إلى الفاعل في نحو (زيدٌ ظننتُ قائمٌ).

وقال الفارسي في التذكرة: « فإن قلتَ: كيف تُلْغَى وقد عَمِلَتْ في الضمير؟ قلتُ: تكون لغواً، والضمير الذي فيها توكيد لـ (نا) في (لنا)؛ لأنه مرتفعٌ بالفاعل، ألا ترى أنه لا خبر له »(٣).

ويُوافق ابن جني كلاً من سيبويه والخليل، حيث يرى أنّ (كان) في البيت زائدة وقد بيّن وجه زيادتها.

قال الأزهري: « وقال أبو الفتح محتجاً للخليل: وجه زيادتها في هذا البيت* أنْ يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و (لنا) الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقَّه ولم يعتقد أنّ (الواو) مرفوعةٌ بـ (كان). . . »(٤).

زيادتها بين العاطف والمعطوف

قال الأشموني: « وبين العاطف والمعطوف »(٥).

---

(١) الأنعام، آية ٩٢.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل، أحمد الفرهودي، لم يكن قبله ولا بعده مثله، وهو من الفراهيد من الأزد، وكان الخليل أعلم الناس وأذكاهم وأفضل الناس وأتقاهم، وأبدع بدائع لم يُسبق إليها، فمن ذلك: تأليف كلام العرب على الحروف في الكتاب، المسمى (العين)، ومما أبدع فيه اختراعه العروض.
انظر: مراتب النحويين ص ٥٤، أخبار النحويين البصريين ص ٥٤، نزهة الألباء ص ٤٥، إنباه الرواة ١/ ٣٧٦، وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤، البلغة ص ٩٩، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧، شذرات الذهب ١/ ٢٧٥، الأعلام ٢/ ٣١٤.

(٣) شرح التصريح ١/ ٦٢٣.

* فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كراما

(٤) شرح التصريح ١/ ٦٢٤.

(٥) الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٤٠.

كقوله(١):

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُها ... فِي الجَاهِلِيَّةِ كانَ والإسْلامِ(٢)

زيادتها بين (نِعْمَ) وفاعلها(٣).

كقوله(٤):

ولَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أَزُورُها ... ولَنِعْمَ كانَ شَبِيبَةُ المُحْتالِ(٥)

زيادتها بين الفعل ونائب فاعله

قال الأزهري: « وقد تُزاد بين الفعل ومرفوعه، نحو: قول بعضهم: « لمْ يُوجدْ كانَ مثلُهُم »، فزاد (كان) بين الفعل، ونائب الفاعل، تأكيداً للمضي »(٦).

زيادتها بين الجار والمجرور شذوذاً (٧)

كقوله:

جِيادُ بَنِي أَبِي بَكرٍ تَسامَى ... عَلَى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ(٨)

قال ابن مالك:

وقدْ تُزادُ (كان) في حَشْوٍ كـ (ما) ... كـان أصحَّ عِلْـمَ مَنْ تَقَـدَّما

قال الأشموني: « أَفْهَم من قوله: « في حشوٍ » أنها لا تُزاد في غيره، خلافاً للفرَّاء في إجازته زيادتها آخراً. . . . أَفْهَمَ أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يُزاد،

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٤٠.
الشاهد فيه: زيادة (كان) بين المتلازمين، المعطوف عليه (الجاهلية)، والمعطوف (الإسلام).

(٣) الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٤٠.

(٤) لم أهتد لقائله.

(٥) حاشية الصبان ١/ ٢٤٠.
الشاهد فيه: زيادة (كان) بين المتلازمين وهما (نِعْم) وفاعلها (شبيبة).

(٦) شرح التصريح ١/ ٦٢١.

(٧) انظر شرح التصريح ١/ ٦٢١.

(٨) سبق بيانه، انظر: ص ٥٩.

وهو كذلك إلا ما شَذَّ من قولهم: « ما أصبح أبردها »، و « ما أمسى أدفأها » روى ذلك الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة (أصبح، وأمسى) في قوله[١]:

عَدُوُّ عَينيكَ وشانيهِما أصبح مَشْغولٌ بِمَشْغولِ[٢]

وقوله[٣]:

أعاذِلُ قولي ما هَوَيْتِ فَأَوِّبي كَثيراً أَرَى أَمْسى لَدَيْكِ ذُنوبي[٤]

قال السيوطي: « وأجاز الفرّاء زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكل فِعْل لازم من غير هذا الباب، إذا لم ينقص المعنى. . . »[٥].

* * *

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) همع الهوامع ١/ ٣٨١، حاشية الصبان ١/ ٢٤١.

الشاهد فيه: زيادة (أصبح) شذوذاً.

(٣) لم أهتد لقائله.

(٤) همع الهوامع ١/ ٣٨١، حاشية الصبان ١/ ٢٤١.

الشاهد فيه: زيادة (أمسى) شذوذاً.

(٥) همع الهوامع ١/ ٣٨١، حاشية الصبان ١/ ٢٤١.

المطلب الخامس
(كان) الاستثنائية ، عملها وشروطها

تُستعمل (كان) استثنائية تُخرج ما بعدها مما قبلها كـ (إلا) ، فتنصب ما بعدها على أي حال ؛ لأن ما بعدها خبر لها . نحو : (ذهب القوم لا يكون زيداً) ، وتكون (لايكون) في موضع نصب على الحالية حينئذ .

قال الزجاجي : « فأما (خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون) فإنها تنصب على كل حال في الموجب والمنفي . . . »(١) .

وقال الأنباري(٢) : « وأما (ليس ، ولا يكون) فإنما وجب أن يكون ما بعدهما منصوباً ؛ لأنه خبر لهما ؛ لأن التقدير في قولك : « جاءني القومُ ليس زيداً ، ولا يكون عمراً» ، أي : (ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً) ، فـ (بعضهم) الاسم ، وما بعده الخبر ، وخبر (ليس ، ولا يكون) منصوباً كما لو لم يكونا في باب الاستثناء»(٣) .

قال الرضي : « قوله(٤) : « ليس ، ولا يكون » هما أيضاً في محل النصب على الحال إذا ضُمِّنا معنى الاستثناء »(٥) .

---

(١) الجمل ص ٢٣٣ ، وانظر : اللمع ص ١٢٥ ، حاشية ابن حمدون ص ٢٩٨ .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري ، أبو البركات ، المُلقَّب بالكمال النحوي ، الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ، وكان فاضلاً عالماً زاهداً ، سكن بغداد من صباه إلى أن توفي بها ، وتفقه على مذهب الشافعي على ابن الرزاز بالمدرسة النظامية . . . وقرأ النحو على النقيب ، أبي السعادات الشجري وغيره ، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه ، وقرأ اللغة على الشيخ أبي منصور الجواليقي ، وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته . . . توفي سنة ٥٧٧ . إنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ، وانظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٣٩ ، البلغة ص ١٣٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٨٦ ، شذرات الذهب ٤/ ٢٥٨ ، الأعلام ٣/ ٣٢٧ .

(٣) أسرار العربية ص ٢١٣ ، وانظر : التهذيب الوسيط ص ٢٠١ ، شرح التصريح ٢/ ٥٨٣ ، حاشية الصبان ٢/ ١٦٢ .

(٤) أي : ابن الحاجب .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٤ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٥٨٥ .

فإن قلت: « إلا أنْ يكون »، فإن شئت رفعت بها، كقولك: « قام القومُ إلا أنْ يكونَ زيدٌ »، و « ما خرج القومُ إلا أنْ يكونَ بكرٌ »، وإن شئت نصبت، والرفع أجود. قال الله - عز وجل: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾(١)، قُرِىءَ بالرفع والنصب(٢).

شروطها:

وحين تستعمل (كان) بمعنى الاستثناء لا بُدَّ من توافر عدَّة أمور فيها:

أولاً: أنْ يكون فيها إضمار، وهي في هذا كـ (ليس) الاستثنائية.

قال سيبويه: « فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقع مع النهي في (حسبك) إلا أن تكون مبتدأ، وذلك قولك: « ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً »، كأنه حين قال: (أتوني) صار المخاطب عنده قد وقع في خَلَده أنّ بعض الآتين زيدٌ، حتى كأنه قال: « بعضهم زيدٌ »، فكأنه قال: « ليس بعضهم زيداً »، وترك إظهار (بعض) استغناءً، كما تُرك الإظهار في (لات حين) فهذه حالهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء، فأجرْهما كما أجروهما »(٣).

ثانياً: أنْ تلزم - في حالة كونها استثنائية - لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث وهو (لا يكون).

قال الأنباري: « فإن قيل: فلمَ لزم لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث؟ قيل: لأنهما لما استُعملا في الاستثناء قاما مقام (إلا) و (لا) لا يُغير لفظه، فكذلك ما قام مقامه؛ ليدلو على أنه قائمٌ مقامه »(٤).

ثالثاً: لا يجوز أن يُعطف عليها بـ (الواو) و (لا) فلا يُقال: « جاء القومُ لا يكون بكراً ولا عمراً ».

---

(١) البقرة، آية ٢٨٢.

(٢) الجمل ص ٢٣، وانظر: التبصرة ١/ ٣٨٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤٧، وانظر: المقتضب ٤/ ٤٢٨، التبصرة ١/ ٣٨٤، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٤، شرح التصريح ٢/ ٥٨٩، حاشية الصبان ٢/ ١٦٢.

(٤) أسرار العربية ص ٢١٣، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٢٤.

قال الأنباري: « فإنْ قيل: فلمَ لا يجوز أن يُعطف عليها بـ (الواو) و (لا)، فيقال: « ضربتُ القومَ ليس زيداً ولا عمراً، وأكرمتُ القومَ لا يكون زيداً ولا عمراً؟ قيل: لأن العطف بـ (الواو) و (لا) لا يكون إلا بعد النفي، فلما أقيما هنا مقام (إلا) غُيِّرا عن أصلهما في النفي، فلم يجز العطف عليهما بـ (الواو) و (لا) »[1].

* * *

(١) أسرار العربية ص ٢١٣.

المطلب السادس

(كان) الشأنية وعملها

تأتي (كان) بمعنى الحديث والشأن عند كل من الزجاجي، وابن يعيش، والصيمري[١]، ومن وافقهم، فيختلف عملها عن سابقاتها، فهي ترفع الاسم والخبر معاً.[٢]

قال الخليل : « وقد يرفعون بـ (كان) الاسم والخبر فيقولون : « كان زيدٌ قائمٌ » »[٣].

قال الشاعر[٤] :

إذا ما المَرْءُ كان أبوهُ عَبْسٌ   فَحَسْبُكَ ما تُريدُ من الكلامِ[٥]

وقال العجير السلولي[٦] :

---

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، قَدِم مصر وحُفظ عنه شيء من اللغة وغيرها، كان فَهِماً عاقلاً، صنف كتاباً في النحو سماه (التبصرة) وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة.

إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، وانظر : بغية الوعاة ٢/ ٤٩، كشف الظنون ١/ ٣٣٩.

(٢) انظر : الجمل ص ٤٩، التبصرة ١/ ١٩١، أسرار العربية ص ١٣٥، شرح المفصل ٧/ ١٠٠.

(٣) جمل الخليل ص ١١٩، وانظر شرح المفصل ٧/ ١٠٠.

(٤) قائل البيت رجل من عبس ولم يزل مجهولاً.

(٥) جمل الخليل ص١١٩، الكتاب ٢/ ٣٩٤، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، تحصيل عين الذهب ص ٣٨٤.

الشاهد فيه : أنه أضمر في (كان) اسمها، ورفع (أبوه) بالابتداء، و (عبسٌ) خبره، والجملة في موضع خبر (كان)، ويجوز أن يكون (أبوه) رفعاً بـ (كان) ويُنصب (عبساً) خبر (كان).

(٦) هو العجير بن عبد الله بن عُبيدة بن كعب بن عائشة بن ضبيط بن رفيع بن جابر بن عمرو بن مرة بن صعصعة، هو أبو الفرزدق، مولى لبني هلال.

طبقات فحول الشعراء ص ٦١٥، المؤتلف ص ١٦٦.

إذا متُّ كانَ النَّاسُ صِنفان شامتٌ وآخــرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصنعُ[١]

وقال ابن يعيش الصنعاني: « ويجوز أن يكون في (كان) ضمير الشأن والقصة، ويكون اسمها بشرط أنْ يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر، ومن فعلٍ وفاعل، وتكون الجملة في موضع نصب »[٢].

وقد يتقدّم معمول خبر (كان) على اسمها، وهو غير ظرف أو مجرور فعند ذلك يُؤوَّل على نيّة ضمير الشأن في (كان). كقول الشاعر (الفرزدق):

بما كان إيَّاهم عَطيَّة عَوَّدا[٣]

وقال ابن مالك في ذلك:

ومُضمَرَ الشَّأنِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِـمُ ما استَـبَانَ أنَّـهُ امْتَنَعْ

(١) الكتاب ١/ ٧١، وانظر: الجمل ص ٥٠، اللمع ٨٩، التبصرة ١/ ١٩١، النوادر في اللغة ص ١٥٦، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٩، أسرار العربية ص ١٣٦، شرح المفصل ٧/ ١٠٠، تحصيل عين الذهب ص ٥٩، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤، التهذيب الوسيط ص ١٢٢، حاشية الصبان ص ١٢٢.

قال ابن يعيش: « يُروى (نصفان، ونصفين) فمَنْ نصب جعلها الناقصة، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث، وعادة العرب أن تُصدَّر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة مفسرة تُفسِّره وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر ».

شرح المفصل ٧/ ١٠١، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤.

الشاهد فيه: مجيء (كان) بمعنى الأمر والشأن، والتقدير: (كان الأمرُ الناس صنفان)، فـ (الأمر) اسمها، و (الناس صنفان) جملة في محل نصب خبر (كان).

(٢) التهذيب الوسيط ص ١٢١.

(٣) المقتضب ٤/ ١٠١، التبصرة ١/ ١٩٤، شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٢٠٤، مغني اللبيب ص ٦١٠، شرح التصريح ١/ ٦١٢، همع الهوامع ١/ ٣٧٥، خزانة الأدب ٤/ ٥٧، حاشية الصبان ١/ ٢٣٧، ديوانه ص ٦٢. هذا عجز البيت وصدره هو: قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم

الشاهد فيه: أن ظاهره يُوهم تقديم معمول خبر (كان)، وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عوّدا) عن الاسم أيضاً، وهذا جائز مطلقاً على مذهب الكوفيين، أما البصريين فهم يؤولونه على أن اسم (كان) ضمير الشأن مستتر فيها، و (عطية) مبتدأ، وجملة (عودا) خبر المبتدأ، و (إياهم) مفعول به لـ (عوّدا)، والجملة الاسمية في محل نصب خبر (كان). وانظر ص٨٣.

قال ابن حمدون: « وأنَّه إذا وَرَدَ من كلام العرب ما يُوهم تقديم معمول خبر (كان) على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يُؤوَّل على أن يُنْوى في (كان) ضمير الشأن، وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها »[١].

وخلاصة القول: أن (كان) التي بمعنى الشأن والحديث أصلية عاملة عمل (كان) الناقصة من حيث رفع الاسم ونصب الخبر، إلا أنّ وضع الاسم والخبر معها يختلف عن الناقصة من حيث أنها ترفع اسمها مضمراً فيها، هو الشأن والحديث والجملة التي بعدها في محل نصب خبرها.

مسألة:الخلاف في أصل (كان) الشأنية

اختلف النحويون في أصل (كان) الشأنية؛ فتعددت آراؤهم على النحو التالي:

الرأي الأول: أنّ (كان) الشأنية قسم من أقسام (كان) الناقصة؛ لاحتياجها للخبر وعدم اكتفائها بالمرفوع.

قال ابن يعيش: « وهذا القسمُ من أقسام (كان) يَؤول إلى الأول، وهي الناقصة - فالجمهور على هذا الرأي - من حيث كانت مفتقرة إلى اسم وخبر، وإنما أفردوها بالذكر، وجعلوها قسماً قائماً بنفسه؛ لأن لها أحكاماً تنفرد بها، وتُخالف فيها الناقصة وذلك أنّ:

- اسم هذه[٢] لا يكون إلا مُضمراً، وتلك[٣] يكون اسمها ظاهراً ومضمراً، والمضمرُ هنا[٢] لا يعود إلى مذكور، ومن تلك[٣] يعود إلى مذكور، ولا يعطف على هذا الضمير، ولا يؤكَّد ولا يُبْدل منه بخلاف تلكَ[٣].

- ولا يكون الخبر ها هنا[٢] إلا جملة على المذهب وتلك[٣] يكون خبرها جملة ومفرد.

- والجملة في خبر هذه[٢] لا تفتقر إلى عائد يعودُ منها إلى المخبر عنه، وفي تلك[٣] يجب أن يكونَ فيها عائد، فلما خالفتها في هذه الأحكام جُعلت قسماً قائماً بنفسه »[٤].

---

(١) حاشية ابن حمدون ص ١٦٢.

(٢) أي: (كان) الشأنية.

(٣) أي: (كان) الناقصة.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٠٠، وانظر: الارتشاف ٢/ ٧٦، همع الهوامع ١/ ٣٦٩، لسان العرب، ١٣/ ٣٦٧، ٣٦٨، مادة (كون).

الرأي الثاني: أنّ (كان) الشأنية تؤول إلى (كان) التامة ، وذلك على اعتبار أن الجملة التي بعدها مُبيِّنة ومُفسِّرة لمرفوعها ويكون هذا المرفوع فاعل (كان) فلا تحتاج إلى خبر ، ذهب إليه ابن درستويه .

قال ابن يعيش : « وقد كان ابن درستويه[(١)] يذهب إلى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ، ولا تفتقر إلى مرفوع . قال : لأن هذه الجملة التي بعدها مُفسرة لذلك المُضمر ، فإذا كانت مُفسِّرة للاسم ، كانت إيّاه فيكون حكمها كحُكمه ، ولا يَصِحُّ أنْ تكون خبراً مع كونها مُفسِّرَة »[(٢)] .

الرأي الثالث: أن (كان) الشأنية قسمٌ قائمٌ بنفسه ، ذهب إلى ذلك الزجاجي فقال : «واعلم أن لـ (كان) أربعة مواضع . . . ويكون اسمها مُستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك المضمر »[(٣)] .

وخالف البطليوسي ، وابن بابشاد[(٤)] ، الزجاجي ، فيما ذهب إليه مَنْ جعله (كان) الشأنية قسماً برأسه ، وخطّأ تقسيمه ؛ فالبطليوسي ذهب إلى أنّ (كان) الشأنية من أقسام الناقصة ، وردّ ابن بابشاد على الزجاجي ، فجعل القسم الرابع (كان) التي بمعنى (صار) ، وهي ناقصة ؛ لأنها تحتاج لاسم وخبر .[(٥)]

---

(١) هو أبو محمد ، عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، أخذ عن أبي العبّاس ، المبرِّد ، وابن قتيبة ، وألّف كتباً منها : الإرشاد ، ومنها شرح كتاب الجرمي ، كتابه في الهجاء ، وهو من أحسنها . نزهة الألباء ص ٢١ ، وانظر : إنباه الرواة ٢/ ١١٣ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٤ ، البلغة ص ١٢١ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٦ ، شذرات الذهب ٢/ ٣٧٥ ، الأعلام ٤/ ٧٦

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٠١ ، وانظر : الارتشاف ٢/ ٧٦ ، همع الهوامع ١/ ٣٦٩ .

(٣) الجمل ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٤) أما أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، فإنه كان من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، مُنتفعاً به ، وبتصانيفه ، شرح كتاب (الجمل) لأبي القاسم الزجاجي ، وصنف مقدمة في النحو ، وسماها : المحتسب وشرحها للشيخ أبي القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد الصقلي القرشي ، وكان هو وأبو الحسن ، علي بن فضال المجاشعي من حذّاق نحاة البصريين ، على مذهب البصريين .

نزهة الألباء ص ٢٦٣ ، وانظر : إنباه الرواة ٢/ ٩٥ ، وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ، إشارة التعيين ص ١٥١ ، البلغة ص ١١٦ ، بغية الوعاة ٢/ ١٧ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٣٣ ، الأعلام ٣/ ٢٢٠ ، معجم المؤلفين ٥/ ٣٢ .

(٥) الحلل في إصلاح الخلل ص ١٧٣ .

ووافق أبو القاسم الأبرش، الزجاجي في جعله (كان) الشأنية قسماً مستقلاً .

قال أبو حيان : « . . . وتكون ناقصة ، ومنها التي يُضمر فيها ضمير الشأن خلافًا لأبي القاسم الأبرش(١) ، فإنه زعم أنها قسم برأسها»(٢) .

وتؤيد الباحثة رأي الجمهور، وهو : (أن (كان) الشأنية من قبيل الناقصة) فهي ترفع اسماً وتنصب خبراً كالناقصة إلا أن اسمها يكون ضمير الشأن وخبرها جملة .

وكذلك ابن يعيش ذهب إلى هذا الرأي وبيّن حُجَّته في ذلك، حيث ردّ على مَنْ قال: « إنها من قبيل التامة، والجملة بعدها مفسرة، فلا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة » بأن التفسير فيها ليس كالتفسير في (زيداً ضربته) إذ أن المفسِّر هو المُفسَّر في المعنى، ففي (زيداً ضربتُه) (زيداً) هو الضمير، فكلاهما مفعول في المعنى والفعل (ضرب) لا يتعدى إلا لمفعول واحد، فمَنْ نصب (زيداً) بما نصب به ضميره كان قد جمع بين العوض والمعوض .

أما بالنسبة لـ (كان) الشأنية في نحو: (كان زيدٌ قائمٌ) فإن المفسِّر وهو (زيد قائم) هو المفسَّر في المعنى، وهو (ضمير الشأن والحديث)، لكن المفسر في المعنى خبر والمفسَّر (مبتدأ)، فلم يجمع هنا بين العوض والمعوض كما في المثال الأول(٣) .

وقد ردّ الرضي على مَنْ قال بأن (كان) الشأنية من قبيل التامة، بأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٤) ، أو في الأصل كاسم (إنَّ) وأوّل مفعولي (ظننت) نحو: (إنه زيدٌ قائمٌ)، و (ظننتُهُ زيدٌ قائمٌ) . (٥)

* * *

(١) هو خلف بن يوسف بن فرتون، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني، النحوي، كان إماماً في العربية واللغة، له حظ في الفرائض، يستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب، والمقتضب، والكامل، وروى عن أبي علي الغسَّاني، وأبي الربيع الضرير، وابن الباذش. . . مات سنة ٥٣٢ . بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ ، وانظر: هدية العارفين ١/ ٣٤٩ .

(٢) الارتشاف ٢/ ٧٦، وانظر همع الهوامع ١/ ٣٦٩ .

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٠١ .

(٤) الإخلاص، آية ١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٨٧ .

المطلب السابع

تعدد معاني (كان) ومواطن ذلك

الموطن الأول :

في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْب﴾[١]، وفيه وجوه:

الوجه الأول: أنْ تكون (كان) الناقصة.

قال ابن يعيش: « أما قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون (قلب) هو الاسم، والجار والمجرور هو الخبر، وقد تقدم، والنكرة يجوز الإخبار عنها إذا كان الخبر جاراً ومجروراً، وتقدم على النكرة نحو قولك: « كان فيها رجل » »[٢].

وخبر (كان) عند ابن يعيش، الجار والمجرور، أما ابن عصفور فإنه يجعل خبر (كان)الناقصة محذوفاً، والجار والمجرور متعلِّقٌ به.

قال ابن هشام: « يجوز نقصان (كان). قال ابن عصفور: باستقرار محذوف منصوب على النقصان، إلا إنْ قُدِّرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ »[٣].

الوجه الثاني: أن تكون (كان) التامة

ويجوز في (كان) في الآية أن تكون تامة، فيكون (قلبٌ) فاعلها.

قال ابن يعيش: « ويجوز أن تكون التامة التي تكتفي بالاسم ولا تحتاج إلى خبر، ويكون (قلب) اسمها، والجار والمجرور في موضع الحال كأنه صفة النكرة، وقد تقدم عليها »[٤].

---

(١) ق، آية ٣٧.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٠٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٥٩.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٠٢، وانظر: مغني اللبيب ص ٥٥٩.

الوجه الثالث: أن تكون (كان) الزائدة.

وقد تكون (كان) في الآية زائدة.

قال ابن يعيش: « الوجه الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، والمراد: (لمن له قلبٌ)، ويكون (له قلبٌ) جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلب)[١].

قال ابن هشام: (وهو أضعفها)[٢]. وابن يعيش يرى أن خبر المبتدأ هو الجار والمجرور، أما ابن عصفور فخبر المبتدأ محذوف تقديره: (مستقر)، والجار والمجرور متعلق به.

الوجه الرابع: أن تكون (كان) بمعنى (صار).

قال ابن يعيش: « الوجه الرابع: أنْ تكونَ بمعنى (صار)، أي: (صار له قلب)[٣]. وله متعلق بخبر (كان) »[٤]. و (كان) في هذا الوجه من قبيل الناقصة؛ لأنه جُعل لها اسمٌ وخبرٌ.

المسألة الثانية:

في قوله تعالى: ﴿ **فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ** ﴾.

و في قوله تعالى: ﴿ **فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ** ﴾[٥] يحتمل (كان) النقصان، والتمام والزيادة.

قال ابن هشام: « يحتمل في (كان) الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية؛ لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر »[٦].

الوجه الأول: أن تكون ناقصة:

قال الأنباري: « فمَن قرأ بالكسر، فعلى الابتداء، فيكون (عاقبة مكرهم) اسم (

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٠٢، وانظر: مغني اللبيب ص ٥٥٩.

(٢) مغني اللبيب ص ٥٥٩.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٠٢.

(٤) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ١٢/ ١٢٥.

(٥) النمل، آية ٥١.

(٦) مغني اللبيب ص ٥٥٩.

كان)، و (كيف) خبرها، وهو خبر مقدَّم؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولا يعمل (انظر) في (كيف)، ولكن يعمل في موضع الجملة كلها . . . ومَنْ قرأ بالفتح كان على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: (لأنا دمرناهم) فتكون (كان) الناقصة ، و (عاقبة) اسمها، و (كيف) خبرها، وتكون (أنَّا) بدلاً من العاقبة »(١).

الوجه الثاني: أن تكون تامة

قال الأنباري: « . . . ويحتمل أن تكون (كان) تامة بمعنى (وقع)، و (عاقبة) مرفوع؛ لأنه الفاعل، ولا تفتقر إلى خبر، و (كيف) في موضع نصب على الحال، وتقديره: (انظر على أيِّ حال وقع أمر عاقبة مكرهم »(٢).

الوجه الثالث: أن تكون زائدة

قال ابن هشام: « و (كيف) . . . خبر للمبتدأ على الزيادة »(٣). والتقدير: (فانظر كيف عاقبةُ مكرهم)، فـ (كيف) خبر مقدَّم؛ لأنه اسم استفهام، و (عاقبة) مبتدأ مؤخر.

المسألة الثالثة:

في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾(٤).

تحتمل (كان) في هذه الآية الوجوه الآتية:

الوجه الأول: أن تكون الناقصة:

قال ابن هشام: « تحتمل (كان) الأوجه الثلاثة؛ فعلى الناقصة، الخبر إمّا لـ (لبشرٍ)، و (وحياً) استثناء مفرَّغ من الأحوال، فمعناه (موحياً)، أو (مُوحىً)، أو (من وراء حجاب)(٥) بتقدير: أو مُوَصلاً ذلك من وراء حجاب، و (أو يرسل) بتقدير: (إرسال أو

---

(١) البيان في غريب القرآن ٢/ ٢٢٤، وانظر: إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/ ١٧٤، مغني اللبيب ص ٥٥٩، الجدول في إعراب القرآن ٩/ ٤١٩.

(٢) البيان في غريب القرآن ٢/ ٢٢٤، وانظر: إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٢/ ١٧٤، مغني اللبيب ص ٥٥٩.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٥٩.

(٤) الشورى، آية ٥١.

(٥) [illegible] ١/ ١١٥

ذا إرسال)، و (إما وحياً)[١] . والتفريغ في الأخبار، أي: (ما كان تكليمهم إلا إيحاءً، أو إيصالاً، أو من وراء حجاب، أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً)، على حذف مضاف، و (لبشر) على هذا تبيين[٢] »[٣] .

وقال الأنباري: « (أنْ يكلمه الله) في موضع رفع؛ لأنه اسم (كان) و (لبشر) خبرها، و (إلا وحياً)منصوب على المصدر في موضع الحال من اسم الله تعالى. . . . . . »[٤] .

الوجه الثاني والثالث : أن تكون تامةً وزائدةً .

قال ابن هشام : «وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتر في (البشر)»[٥] .

* * *

---

(١) أي: يكون وحياً هو الخبر. قال ابن الحاجب: « ويجوز أن يكون (لبشر) غير مستقل، ويكون (إلا وحياً) هو الخبر استثناءً مفرَّغاً من عموم الأخبار المُقدَّرة. . . » .

الأمالي النحوية ١/ ١١٥ .

(٢) قال ابن الحاجب: « و (لبشر) على ذلك متعلق بما دلّ عليه (أنْ يكلمه)؛ لأن المعنى: (وما كان تكليم الله لبشر)، ولكنه قُدِّم لئلا يلي (كان) الموضوعة للمضي (أنْ) الموضوعة للاستقبال، أو لئلا يلي العوامل الداخلة على المبتدأ حرفاً، ألا ترى إلى حسن قولك: (ما يكون لي أن أفعل ما لايحسن ما يكون أنْ أفعل لي) » .

الأمالي النحوية ١/ ١٥٥، ١١٦ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٥٩ .

(٤) البيان في غريب القرآن ٢/ ٣٥١، وانظر: الجدول في إعراب القرآن ١١/ ٣١٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥٥٩ .

المبحثُ الثالث

وجوه التقارب والتباعد بين (كان) وأخواتها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بين (كان) وما يشابهه من الأبواب النحويّة.

المطلب الثاني: بين (كان) وأخواتها.

المطلب الأول
بين باب (كان) وما يُشاركه من الأبواب النحوية

ليس باب الأفعال الناقصة هو المخصوص بالدخول على المبتدإ والخبر ، بل إن هناك من أبواب النحو ما يُشاركه هذه السِّمة وهي (كاد) وأخواتها ، و (إنّ) وأخواتها ، و (ظن) وأخواتها .

قال السيوطي : « الأدوات التي تدخل على المبتدإ والخبر فتنسخ حكم الابتداء ، وهي أربعة أنواع : (كان) وأخواتها ، و (كاد) وأخواتها ، و (إنَّ) وأخواتها ، (وظنَّ) وأخواتها ، وما أُلحِقَ بذلك »(١) .

وقال المبرِّد : « إنما مجازُ هذه الأفعال ، ومجازُ الأفعالِ التي تقعُ للعلم والشك(٢) ، وباب (إنَّ) مجازُ الابتداء والخبر »(٣) .

ومُراده أن أصل ما تدخل عليه هذه الأدوات هو المبتدأ والخبر ، فإذا دخلت عليهما غيَّرت حكمهما ، ودليل ذلك أنا لو حذفناها لعادت الجملة لأصلها من المبتدإ والخبر ، نحو (كان زيدٌ قائماً) ، و (كاد زيدٌ يقومُ) ، و (ظننت عمراً مجتهداً) ، و (إنَّ بكراً صادقٌ) . وحين نحذف هذه الأدوات يتبين لنا ذلك ، فنقول : (زيدٌ قائمٌ) ، و (زيدٌ يقوم) ، و (عمرٌ مجتهدٌ) ، و (بكرٌ صادقٌ) .

وقال الأعلم(٤) : « اعلم أن هذه الأفعال التي ضمنها هذا الباب أفعالٌ تدخل على

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣٥٢ .

(٢) أي : (ظنَّ) وأخواتها .

(٣) المقتضب ٤/ ٨٦ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري النحوي ، من أهل شنتمريَّة الغرب ، يكنى أبا الحجاج ، ورحل إلى قرطبة سنة ٤٣٣ ، أخذ عن ابن الإقليلي وطبقته ، كان عالماً باللغة العربية ، ومعاني

مبتدإ وخبرٍ فتفيد (فيهما) زماناً مُحصَّلاً أو انتقالاً أو دواماً، وهي (كان) وأخواتها »[١] .

أولاً: بابا (ظنَّ) و (كان)

بالرغم من مشابهة هذه الأبواب لـ (كان) من حيث إنَّ أصل ما تدخل عليه المبتدأ والخبر إلا أنَّ شبهها بأفعال القلوب أخصّ.

قال ابن يعيش : « اعلم أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ومجراها في ذلك مجرى (ظننت)، و (إنَّ) وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلا أنّ شبهَها بأفعال القلوب أخص من حيث كانت أفعال القلوب تُفيدُ اليقين، أو الشك في الخبر، و (كان) تفيدُ زمان وجود الخبر، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر »[٢] .

و (ظنَّ) كـ (كان) فيما تدخل عليه وما لا تدخل عليه .

قال الصبان : « ما دخلت عليه (كان) تدخل عليه (هذه الأفعال)[٣]، وما لا فلا، إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه، فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويُقدَّم عليها . نحو : (أيهم ظننتُ أفضل)، ولا تدخل (كان) ؛ لأن اسمها لا يُقدَّم عليها، وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إليه في البابين ؛ إذ لا مانع من تقديمه فيهما، نحو : (أين كنت، أين ظننت عمراً) »[٤] .

قال سيبويه : « وليس لك أنْ تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر »[٥] .

- وامتنع الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك،

الأشعار، حافظاً بجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط . . . له مؤلفات عديدة منها : (شرح حماسة أبي تمام، شرح الجمل للزجاجي، شرح أبيات الجمل . . . توفي سنة ٤٤٦ .

إنباه الرواة ٤/ ٦٥، وانظر : وفيات الأعيان ٧/ ٨١، البلغة ص ٢٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، شذرات الذهب ٣/ ٤٠٣، الأعلام٨/ ٢٣٣ .

(١) النكت ١/ ١٨٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٨٩ .

(٣) أي : ظنَّ وأخواتها .

(٤) حاشية الصبان ٢/ ١٨، وانظر : حاشية الخضري ١/ ١٤٧ .

(٥) الكتاب ١/ ٣٩ .

إنما هو ابتداء وخبرٌ، فكما لا بُدَّ للابتداء من خبر، كذا لا بُدَّ من مفعولها الثاني؛ لأنه خبرُ الابتداء وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك.(١)

ثانياً: بابا (كاد) و(كان)

إن لـ(كاد) بابٌ وأخواتٌ، ولكن لم يُقل (كاد وأخواتها)، بل قيل فيها: أفعال المقاربة.

قال الصبان: «لم يُقل (كاد) وأخواتها على قياس ما سبق؛ لأن هذه العبارة تدلُّ على أن (كاد) أمُّ بابها، ولا دليلَ عليه بخلاف أُمِّيَّة (كان)؛ ولأن أحداث أخوات (كان) داخلة تحت حدثها، ولأن لها من التصرُّفات ما ليس لغيرها»(٢).

و(كاد) محمولة على (كان) لعلاقة بينهما.

قال ابن يعيش: «معنى قولهم: أفعال المقاربة، أي: تُفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدإ والخبر وإفادة المعنى في الخبر، ألا ترى أن (كان) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر»(٣).

قال ابن مالك:

وهاكَ أفْعــالاً إلى المُقَـارَبَه ... تُعْزَى ومَـعْ كانَ لَها مُناسَبَه

وكاسمِها اسمُهُنَّ لكنَّ الخبَر ... هُنا مُضارِعٌ ومُفْـرَداً نَــدَرْ

وقال ابن مالك: «فالأفعال التي تُسمَّى أفعال المُقاربة مساويةٌ لـ(كان) وأخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب إلا أن الخبر هنا(٤) شَذَّ وروده اسماً منصوباً، أو من جملة اسمية مصدَّرة بـ(إذا)، وإنما اطَّرد مجيء خبرها فعلاً مضارعاً»(٥).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠، المقتضب ٣/ ٩٥.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٥٧، وانظر: حاشية الخضري ١/ ١٢٣.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١١٥، وانظر: التهذيب الوسيط ص ١٢٣، همع الهوامع ١/ ٤١٥.

(٤) أي: في باب أفعال المقاربة.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٩.

ثالثاً: بابا (إنَّ) و (كان)

تعمل (إنَّ) عكس عمل (كان) لمُشابهتها لـ (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر ولزومها لهما .

قال السيوطي : « لمّا كان لهذه الأحرف شبه بـ (كان) في لزوم المبتدإ والخبر ، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معه كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار ، فكانت كالعُمد ، والأسماء كالفضلات فأعطِيا إعرابيهما [(١)] » .

❊ ❊ ❊

(١) همع الهوامع ١/ ٤٣١ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٧٠ ، وانظر : حاشية الخضري ١/ ١٢٩ .

المطلب الثاني

بين (كان) وأخواتها

أولاً: إن الأفعال الناقصة، وهي: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتىء، انفك، دام) متساوية في دخولها على المبتدإ والخبر وعملها فيهما الرفع في الاسم والنصب في الخبر، ولكن منها ما تعمله بشرط ومنها ما تعمله بدون شرط(١).

ثانياً: إذا اجتمع في هذا الباب معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يُجعلُ اسمَ (كان) المعرفة سواء تقدَّم الأعرف أم تأخر، والنكرة هي ما تُخبر به عنه؛ لأن المعنى على ذلك، ولأنه بمنزلة الابتداء والخبر، إلا عند اضطرار الشاعر أو في ضعف الكلام، فإنه يجوز حينئذ كون الاسم هو النكرة، والخبر المعرفة، ذلك لمعرفة الشعراء بأن الاسم والخبر يرجعان لشيء واحد.(٢) ومن ذلك قول حسان بن ثابت(٣):

كأنَّ سَبيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأسٍ ... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ(٤)

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٨، وانظر: المقتضب ٤/ ٨٨، الجمل ص ٤٥، اللمع ص ٨٦، النكت ١/ ١٨٤، التبصرة ١/ ١٨٥، شرح المفصل ٧/ ٩١، المقرب ١/ ٩٧، الارتشاف ٢/ ٨٩.

(٣) هو حسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، ويكنى أبا الوليد وأبا الحسام، وأمه الفُريعة من الخزرج، وهو جاهلي إسلامي متقدم الإسلام، إلا أنه لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً؛ لأنه كان جباناً. . . عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، ومات في خلافة معاوية. . .
الشعر والشعراء ص ١٣٩، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ٨٩، الأعلام ٢/ ١٧٥.

(٤) الكتاب ١/ ٤٩، وانظر: المقتضب ٤/ ٩٢، الجمل ص ٤٦، تحصيل عين الذهب ص ٧٨، شرح أبيات سيبويه ١/ ٥، شرح المفصل ٧/ ٩٣، خزانة الأدب ٤/ ٤٣، ديوانه ص ٧١.

ثالثاً: إذا كان اسم الأفعال الناقصة وخبرها معرفتين، فنجعل أيهما شئنا الاسم، وأيهما شئنا الخبر، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾[1]. وقوله: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾[2]. [3]

رابعاً: يجوز في هذا الباب أنْ يكون الاسمُ والخبر نكرتين فنجعل أيهما شئنا الاسم والآخر الخبر، وحسُنت النكرة هنا؛ لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئان، كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذُكِر وقد عرف مَنْ تعني بذلك كمعرفتك.[4] فمتى تكافأ الاسم والخبر في التعريف أو التنكير فنحن بالخيار؛ لأنه لا ميزة لأحدهما على الآخر.

الشاهد فيه: وقوع اسم (يكون) نكرة محضة، وهو (العسل والماء)، وخبرها معرفة، وهو (مزاج) للضرورة.

والذي يُحسِّن جعل النكرة في هذا البيت اسماً أنّ (العسل والماء) وما أشبههما من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى، فلو قال: « يكون مزاجَها العسلُ والماءُ » لكان بمنزلة قوله: عسلٌ وماءٌ. وقد يجوز أن يُنشد: « يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ، يُجعل في (يكون) ضمير السلافة، و (مزاجها) مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر (يكون)، ويجوز أن يُقال: إن في (يكون) ضميراً من السلافة، ومن بيت رأس خبر (يكون)، والجملة وصف لـ (السلافة)، و (مزاجُها عسلٌ وماءٌ) جملة هي وصفٌ ثان. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥١.

(١) النمل، آية ٥٦، العنكبوت، آية ٢٤، ٢٩.
قال أبو حيان: «قرأ الجمهور (جواب) بالنصب، والحَسَن وسالم والأفطس بالرفع اسماً لـ (كان)». البحر المحيط ٧/ ١٤٨.

(٢) الجاثية، آية ٢٥.
قال أبو حيان: « قرأ الجمهور: (حجتَهم) بالنصب ». البحر المحيط ٨/ ٤٩.
وقال الصفاقسي: « (حجتهم) اتفق السبعة على النصب، ورواية الرفع عن الشامي شاذة، لا يُقرأ بها له. نعم هو قراءة الحسن البصري وغيره »، أي: وإن كانت قراءة الحسن البصري وغيره من قبله، والشامي هو: ابن عامر. سراج المبتدىء وتذكار القارىء المنتهي وبهامشة غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، ص ٣٥٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤٩، وانظر: المقتضب ٤/ ٨٩، الجمل ص ٤٥، اللمع ص ٨٧، التبصرة ١/ ١٨٥، شرح المفصل ٧/ ٩٥، المقرب ١/ ٩٧، الارتشاف ٢/ ٨٩، همع الهوامع ١/ ٣٧٦.

(٤) الكتاب ١/ ٥٥، وانظر: شرح المفصل ٧/ ٩٦، المقرب ١/ ٩٧، الارتشاف ٢/ ٨٩.

خامساً: إنَّ خصائص باب الابتداء هي نفسها لباب كان من حيث: أن أصله المبتدأ والخبر، ومن حيث الإخبار عن النكرة - فما كانت فيه فائدة للمخاطب جاز ذكره، وما لم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره، كما أن أخبار هذه الأفعال تجري مجرى المبتدإ، فما جازَ أن يكون خبر للمبتدإ جاز أن يكون خبراً لهذه الأفعال.(١)

سادساً: يجوز أن تتقدَّم أخبارُ هذه الأفعال على أسمائها وعليها(٢)؛ لأن الخبر بمنزلة المفعول إلا ما كان في أوَّله حرف نفي فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر عليه، والعلة في ذلك أنَّ الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها كما لا تتصرَّف في أنفسها، فلذلك لم يتقدم الخبر عليها.(٣)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤)، وقوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ﴾(٥)، وقوله: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾(٦)، وقال الشاعر(٧):

---

(١) الجمل ص ٤٢، وانظر: اللمع ص ٩٠، التبصرة ١/ ١٨٧.

(٢) قال ابن الحاجب: « وهي في تقديمها عليها ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو من (كان) إلى (راح) قال الرضي: « كل ما ليس في أوله (ما). . . من الأفعال الناقصة ». قال ابن الحاجب: « وقسم لا يجوز وهو ما في أوله (ما) خلافاً لابن كيسان في غير (ما دام) ». قال الرضي: « وأما (ما دام) فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها. . . وأما غير (ما دام) مما في أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز - الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان - تقدم خبرها عليها. قالوا: لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها ». قال ابن الحاجب: « وقسم مختلف فيه وهو (ليس) ». قال الرضي: « وأما ليس فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفيَّة من ذلك؛ لأن مذهبهم أنها حرفٌ كـ (ما) فألحقوها بها كـ (إنْ) ووافقهم المبرِّد وإنْ كان مذهبه أنها فعلٌ نظراً إلى عدم تصرُّفها ومشابهتها لـ (ما).
شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٩٩.

(٣) المقتضب ٤/ ٨٨، وانظر: الجمل ص ٤٢، اللمع ص ٨٧، التبصرة ١/ ١٨٧، أسرار العربية ص ١٣٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٠، همع الهوامع ١/ ٣٧٤.

(٤) الروم، آية ٤٧.

(٥) يونس، آية ٢.

(٦) البقرة، آية ١٧٧.

(٧) لم أهتد لقائله.

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً　　لَذَّاتُهُ بادِّكـارِ المـوْتِ والهَرَمِ(١)

فتوسيط خبر (كان) وأخواتها جائز فيها جميعاً، بينما لا يجوز تقدمه على (ليس)، و (ما دام)، و (ما زال).

سابعاً: تقع الجملة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية أخباراً لأفعال هذا الباب، إلا أنه لا يحسُنُ وقوع الفعل الماضي في أخبار (كان) وأخواتها؛ لأن أحد اللفظين يُغني عن الآخر.(٢)

ثامناً: لا يلي (كان) وأخواتها معمول الخبر مُطلقاً عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم خلافاً لابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، أم لم يتقدم وأجازه الكوفيون مطلقاً تمسكاً(٣) بقوله:

قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِمْ　　بِما كانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا(٤)

---

(١) شرح التصريح ١/ ٦٠٤، همع الهوامع ١/ ٣٧٢.

قال الأزهري: « (فمنغصة) خبر (دام) مقدّم، و (لذّاته) اسمها مؤخر فقد توسّط خبر (دام) بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن معط، وله أن يقول: (لذاته) مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ (منغصة) واسم (دام) مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع، إلا أن يكون لا يراه». شرح التصريح ١/ ٦٠٤، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣٢.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/ ٩٧.

(٣) انظر: الجمل ص ٤٥، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠٤، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٢، همع الهوامع ١/ ٣٧٥، حاشية الصبان ١/ ٢٣٧.

(٤) سبق بيانه. انظر ص٦٨.

الشاهد فيه: تقديم معمول (كان) (إياهم) على اسمها (عطية) مع تأخير الخبر وهو (عوّدا) عن الاسم أيضاً. وخُرِّج البيت على زيادة (كان)، أو على إضمار اسم مراد به الشأن، أو راجع إلى (ما) وعليهن فـ (عطية) مبتدأ، وقيل: ضرورة.

انظر: المقتضب ٤/ ١٠١، التبصرة ١/ ١٩٤، شرح التصريح ١/ ٦١٣، خزانة الأدب ٤/ ٥٧.

ومثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعلٍ دون فعلٍ.(١)

ولو كان المعمول ظرفاً، أو جاراً أو مجروراً، جاز تقديمه مطلقاً بلا خلاف، نحو: (كان يومُ الجمعة زيدٌ معتكفاً)، و (كان في المسجد عمروٌ مُصلياً)؛ لأن الظرف والمجرور يُتوسع بهما في الكلام توسعاً لا يكون لغيرهما.(٢)

تاسعاً: إذا نُفيت الأفعال الناقصةُ وغيرها من الأفعال بـ (ما) فلا يتقدم معمولها عليها؛ لأن لها الصدارة في الكلام، ولذلك لا تُعامَل معاملة (لا) فتتوسط بين جار ومجرور، أو جازم ومجزوم، كما تتوسط (لا)، فلا يقال: (جئتُ بما شيء)، و (إنْ ما تَفْعل فعلتُ)، كما يقال: (جئت بلا شيء)، و (إنْ لا تفعل فعلت). فعلى هذا لا يجوز في (ما كان زيدٌ فاضلاً)، (فاضلاً ما كان زيدٌ)، وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان(٣) البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (ما زال) وأخواتها؛ لأن نفيَها إيجابٌ، والخبر بعدها كـ (خبر) (كان) المثبتة.(٤)

عاشراً: تدخل (إلا) على أخبار هذه الأفعال ما عدا أربعة منها، وهي: (ما انفك، وما فتيء، وما برح، وما زال). ودخول (إلا) على أخبار البقيَّة لا يُؤثر فيها من ناحية الإعراب، بل تأثير في المعنى فقط، فالخبر يبقى منصوباً على حاله، كقولك: (ما كان زيدٌ عالماً) إذا نفيت العلم عنه، فإنْ أوجبته له دون غيره، قلت: (ما كان زيدٌ إلا عالماً)،

---

(١) انظر حاشية الصبان ١/ ٢٣٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٥، وانظر: همع الهوامع ١/ ٣٧٥، حاشية الصبان ١/ ٢٣٨.

(٣) هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم، أخذ عن أبي العباس المبرِّد، وأبي العباس ثعلب، وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين، وكيسان لقب لأبيه، وكان لابن كيسان مصنفات كثيرة، منها: المهذب في النحو، وشرح السبع الطوال، إلى غير ذلك.

نزهة الألباء ص ١٧٨، وانظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٧، البلغة ص ١٨٨، بغية الوعاة ١/ ١٨، شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢، الأعلام ٥/ ٣٠٨.

(٤) أسرار العربية ص ١٣٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧.

فالإعراب مُتَّفقٌ فيه، والمعنى مختلفٌ. وتقول: « ما انفك زيدٌ عالماً »، ولو قلت: « ما انفك زيدٌ إلا عالماً كان خلطاً من الكلام؛ لأنك تُوجب بقولك: (ما انفك) الخبر، وتنفيه بـ(إلا) فتصير نافياً مُثبتاً للخبر في حال واحدة، وذلك محال.[١]

حادي عشر: لا يجوز دخول الأفعال الناقصة في عدة مواضع:

(١) لا تدخل على مبتدإ واجب الحذف، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللمدوح قولك: « الحمدُ لله الحميدُ »، والتقدير: (هو الحميدُ)، أو المذموم، نحو قولك: « مررت بزيدٍ الجبانُ »، والتقدير: (هو الجبانُ).

(٢) ولا تدخل على مبتدإٍ لازم التصدير كأسماء الاستفهام والشرط.

(٣) ولا تدخل على مبتدإٍ عادم التصرُّف.

(٤) ولا على مبتدإٍ يلزم الابتدائية لكونه في المثل (الطَّعنُ يظْأَرُ)[٢]، أو يلزمها لكونه في جملة كالمثل، كالجملِ الاعتراضية، كقول الشاعر[٣]:

فأنتَ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومَنْ يَخرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ[٤]

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد (أمَّا) و (إذا) المفاجئة، أو لتضمنه معنى الدعاء كـ(عليك) فإنه يلزم الابتدائية ليُفيد معنى الثبوت.[٥]

ثاني عشر: لا تقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية كما تقدم.[٦]

---

(١) انظر: الجمل ص ٤٨، وانظر: التبصرة ١/ ١٨٩، أسرار العربية ص ١٤١، المقرب ١/ ٩٤، التهذيب الوسيط ص ١٢٢.

(٢) يُقال: ظأرتُ الناقة، أظأرها ظأراً، إذا عطفتها على ولد غيرها، يُضْرَب في الإعطاء على المخافة، أي: طعنُك إياه يعطفه على الصلح. مجمع الأمثال ١/ ٤٣٢.

(٣) لم أهتد لقائله.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٢، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠١، مغني اللبيب ص ٥٣، خزانة الأدب ٢/ ٦٩، ٤/ ٦.

الشاهد فيه: (والطلاق عزيمة) جملة اعتراضية تلزم الابتدائية فلا تدخلها الأفعال الناقصة.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٠٠، المقرب ١/ ٩٢.

(٦) انظر: ص ٤٧.

ثالث عشر: استُعملت (كان) ناقصة وتامة بينما نجد ثلاثة من أخواتها، لا تُستعمل إلا ناقصة[(١)] .

رابع عشر: أنَّ الأفعال الناقصة جميعها متصرِّفة إلا (ليس) بالإجماع، و (دام) على رأي[(٢)] .

خامس عشر: ولكل من (كان) وأخواتها معنى :

(١) (كان) : تدل على الحدث المطلق .

(٢) (صار) : للانتقال . أي : التحول من صفة إلى صفةٍ أخرى .

(٣) (أصبح) : تدل على الكون في الصبح .

(٤) (أمسى) : تدل على الكون في المساء .

(٥) (أضحى) : تدل على الكون في الضحى .

(٦) (بات) : تدل على الكون في الليل .

(٨) (ما دام) : تدل على معنى الكون الدائم .

(٩) (ما زال)، و (ما فتئ)، و (ما انفك)، و (ما برح) : تدل على الاستمرار، وملازمة الخَبَرِ المُخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال .

(١٠) (ليس) : تدل على الانتفاء[(٣)] .

* * *

---

(١) انظر : ٤٣ .

(٢) انظر همع الهوامع ١/ ٣٦٤ .

(٣) انظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٧٩ ، التهذيب الوسيط ص ١١٩ ، شرح التصريح ١/ ٦١٧، الأشباه والنظائر ٢/ ٧٣ .

الفصل الثاني

(إنّ)

أم باب الحروف المُشَبَّهة بالفعل

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: خصائص (إنَّ).

المبحث الثاني: تعدد دلالاتها وأحوالها وعملها.

المبحث الثالث: وجوه التقارب والتباعد بين (إنَّ) وأخواتها.

المبحثُ الأول

خصائص (إنَّ)

خصائص (إنَّ)

(إنَّ) هي أمُّ باب الحروف الناسخة وأصلها ، ولذلك اختُصَّت من بينها بعدة أمور وهي :

أولاً: عدم جواز حذف اسمها إلا إنْ كان ضميراً للشأن ، فإنه يجوز حينئذ في ضرورة الشعر فقط .

قال المالقي(١) : « أنه لا يجوز حذف اسمها ؛ لأنه عمدةٌ ، مبتدأ في الأصل إلا إنْ كان ضمير شأنٍ فيجوز حذفهُ في الشعر ، كقوله(٢) :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَوْماً يَلْقَ فيهـا جآذِراً وظِباء(٣)

وتقديره : (إنه مَنْ) »(٤) .

ثانياً: اختُصت (إنَّ) أيضاً بجواز دخول اللام على خبرها وما جرى مجراه ، دون سائر أخواتها ؛ لأنها لم تُغيِّر معنى الابتداء كما غيرته أخواتها للتشبيه ، والتمني ، والترجي ، والاستدراك .

---

(١) هو أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي ، أبو جعفر ، الأستاذ النحوي ، له كتاب رصف المباني في حروف المعاني ، وله على المقرّب في النحو لابن هشام بعض إملاء . توفي سنة ٧٢٠هـ.
إشارة التعيين ص ٣٨ ، وانظر : البلغة ص ٥٩ ، بغية الوعاة ١/ ١٣١ .

(٢) هو غياث بن غوث ، من بني ثعلب من فَدَوكس ، ويُكنى أبا مالك ، وقال مسلمة بن عبد الملك : ثلاثة لا أسأل عنهم ، أنا أعلم العرب بهم : الأخطل ، والفرزدق ، وجرير . . . وكان الأخطل يُشبَّه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني . . .
الشعر والشعراء ص ٢٤٢ ، وانظر : المؤتلف والمختلف ص ٢١ ، الأعلام ٥/ ١٢٣ .

(٣) الجمل ص ٢١٥ ، وانظر : الأمالي الشجرية ١/ ٢٩٥ ، شرح المفصل ٣/ ١١٥ ، مغني اللبيب ص ٣٧ ، ٥٨٩ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٧ ، خزانة الأدب ١/ ٢١٩ ، ٢/ ٤٦٣ ، ٤/ ١٢ ، ٣٨٠ .
جآذر : الجُؤذر : ولد البقرة الوحشيَّة ، والجمع جآذِر .
الصحاح ٢/ ٦١٠ ، مادة (جأذر) .
الشاهد فيه : حذف اسم (إنَّ) ضرورة ؛ لأنه ضمير الشأن .

(٤) رصف المباني ص ١٩٩ .

قال ابن مالك :

وبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابتداء ، نَحوُ : إنِّي لَوَزَرْ

قال الزجاجي : « واعلم أنه يدخل في خبر (إنَّ) وحدها من بين سائر أخواتها (اللام) ، كقولك : « إنّ زيداً لقائم » و« أنت مُخيَّرٌ في الإتيان بها وتركها » . وكذلك « إنَّ عبد الله لمنطلقٌ » ، و « إنَّ عبد الله منطلقٌ » وإنما دخلت هذه (اللام) توكيداً للخبر ، كما دخلت (إنَّ) توكيداً للجملة .

وقال بعضهم : إنما هذا الكلام يقع جواباً بعد النفي كأنَّ قائلاً قال : « ما زيدٌ قائماً » فقلت : « إنَّ زيداً قائمٌ » فأدخلت (إنَّ) في كلامك إيجاباً ، كما أدْخَلَ (ما) في كلامه نفياً . فإن قال : « ما زيدٌ بقائمٍ » قلتَ : « إنَّ زيداً لقائمٌ » فجعلت (إنَّ) في كلامك بإزاء (ما) وجعلت (اللام) بإزاء (الباء) . وإنما لم تدخل اللام على أخبار سائر هذه الحروف ؛ لانقطاعها مما قبلها وتضمينها المعاني التي ذكرناها . . . . »[١] .

[مسألة] – مواضع وشروط دخول (لام) الابتداء على الخبر

قال الأزهري : « وسُمِّيت (لام الابتداء) ؛ لأنها تدخل على المبتدإِ ، وتدخل على غيره بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر . وذلك بثلاثة شروط :

- كونه مُؤَخراً عن الاسم .
- وكونه مُثبتاً .
- وكونه غَيْرَ ماضٍ .

فيشملُ المفرد نحو : ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾[٢] ، والجملة المصدرة بالمضارع نحو : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾[٣] ، والجار والمجرور والظرف إذا لم يُقَدَّر متعلقهما . نحو : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٤] .

---

(١) الجمل ص ٥٣ ، وانظر : اللمع ص ٩٤ ، شرح عيون الإعراب ص ١١٣ ، شرح المفصل ٨/ ٦٢ ، حاشية ابن حمدون ص ١٨٧ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٨ ، المساعد ١/ ١٣٩ ، شرح التصريح ٢/ ٤٦ ، همع الهوامع ١/ ٤٤٣ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٩ .

(٢) إبراهيم ، آية ٣٩ .

(٣) النمل ، آية ٧٤ .

(٤) القلم ، آية ٤ .

الثاني: . . . . معمول الخبر؛ لأنه من تتمَّة الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً:
- تقدُّمه على الخبر.
-وكونه غير حال.
- وكون الخبر صالحاً لـ (اللام).

نحو: « إنَّ زيداً لَعَمْرًا ضَارِبٌ ». وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله، نحو: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾(١)، وقد تدخل عليهما معاً. حكى الكسائي(٢)، والفرَّاء من كلام العرب: « إنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ » وذلك قليل أجازه المبرد، ومنعه الزجاج(٣)، وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر، أو على ضمير الفصل . . .

الثالث: . . . الاسم، بشرط واحد، وهو أن يتأخر، إمَّا عن الخبر، نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾(٤)، أو عن معموله أي: الخبر إذا كان المعمول ظرفاً، نحو: « إنَّ عندك لزيداً مقيم »، أو جاراً ومجروراً، نحو: « إنَّ في الدار لزيداً جالسٌ ». وما

---

(١) العاديات، آية ١١.

(٢) هو أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي. . . أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي، ومعاذ الهراء، وكان أحد أئمة القراء السبعة، وكان قد قرأ على حمزة الزيات، وأقرأ القراءة ببغداد، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس، وكان قد سمع من سليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وأخذ عنه أبو بكر، زكريا بن يحيى بن زياد الفراء، وأبو عبيد، القاسم بن سلام، وجماعة. . . مات سنة ١٨٢.

نزهة الألباء ص ٥٨، وانظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٥، إشارة التعيين ص ٢١٧، البلغة ص ١٥٢، بغية الوعاة ٢/ ١٦٢، شذرات الذهب ١/ ٣٢١، الأعلام ٤/ ٢٨٣، معجم المؤلفين ٧/ ٨٤.

(٣) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، وصنف مصنفات كثيرة، منها: المعاني في القرآن، وكتاب: الفرق بين المؤنث والمذكر، وكتاب: فعلت وأفعلت، والرد على ثعلب في الفصيح، إلى غير ذلك، وكان صاحب اختيار في النحو والعروض، توفي سنة ٣١١هـ.

انظر: نزهة الألباء ص ١٨٣، إنباه الرواة ١/ ١٩٤، إشارة التعيين ص ١٢، البلغة ص ٤٥، بغية الوعاة ١/ ٤١١، الأعلام ١/ ٤٠١، معجم المؤلفين ١/ ٣٣.

(٤) النازعات، آية ٢٦.

اختاره - هنا - من جواز تقديم معمول خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً مجروراً، منعه ابن عقيل في أول باب (إنَّ) فقال: « لا يجوز أن يقال: « إن بك زيداً واثقٌ »، و « إن عندك زيداً جالسٌ »، ثم قال: وأجازه بعضهم ».

الرابع: . . . (الفصل)[١]، وهو المسمَّى عند الكوفيين (عماداً)[٢]. . . وإنما دخله (اللام)؛ لأنه مُقوٍ للخبر؛ لرفعه توهم السامع كوْن الخبر تابعاً له، فنُزِّل منزلة الجزاء، الأول من الخبرِ. وقال ابن عصفور: « لأنه اسم (إنَّ) في المعنى. وذلك بلا شروط، ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر . . . . نحو: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[٣] هذا إذا لم يعرب (هو) الداخلة عليه (اللام) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إنَّ)، فلا يكون ضمير فصلٍ؛ لأن ضمير الفصل لا محلَّ له من الإعراب - على الصحيح . . . »[٤]

مسألة: الاراء النحوية في دخول (لام) الابتداء على ما جرى مجرى الخبر.

أولاً - **إذا كان خبر (إنّ) فعلاً ماضيا.**

(١) ماضياً مقروناً بـ (قد):

ذهب الجمهور إلى جواز دخول لام الابتداء على الماضي المتصرف المثبت المقرون بـ (قد).

قال الأزهري: « وأجاز الجمهور (إنَّ زيدًا لقد قام) لشَبه الماضي المقرون بـ (قد) بالمضارع، لقُرب زمانه من الحال. . »[٥].

(٢) إذا كان ماضيًا غير مقرون بـ (قد) ففيه رأيان:

الأول: أنه لايجوز دخول (لام الابتداء) على ماض لم يقترن بـ (قد)، وإنما هي (لام القسم)، وهو رأي الجمهور.

---

(١) قال الأزهري: « وضمير فصل عند البصريين؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت ».
شرح التصريح ٢/ ٥٥.

(٢) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى. شرح التصريح ٢/ ٥٥.

(٣) آل عمران، آية ٦٢.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٤٦، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٧٩.

(٥) شرح التصريح ٢/ ٥٠، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٨١.

الثاني : جواز دخول (لام الابتداء) على إضمار (قد) . ذهب إليه الكسائي وهشام الضرير .

قال ابن هشام : «وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق . . . وعلى ثلاثة باختلاف : أحدها : . . . والثاني : . . . و الثالث : الماضي المتصرف المجرد من (قد) ، أجازه الكسائي وهشام[(١)] على إضمار (قد) ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنّما هذه (لام القسم) فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة (أنّ) كـ (علمت أنّ زيداً لقائم) والصواب عندهما الكسر»[(٢)]

(٣) إذا كان ماضيًا جامدًا

فسيبويه يمنع دخول (اللام) عليه والأخفش وقيل : الكسائي والفراء يُجيزان دخولهما على الماضي الجامد .

قال الأزهري : « وأجاز الأخفش والفراء ، وتبعهما ابن مالك (إنّ زيدًا لَنعْم الرجلُ) مما سُلب الدلالة على الحدث والزمان ، و (إنّ زيدًا لَعَسَى أنْ يقومَ) مما دل على الزمان ، وانتقل إلى الإنشاء ؛ لأنّ الفعل الجامد كالاسم»[(٣)] .

وقال الأشموني : «والمنقول عن سيبويه أنّه لايُجيز ذلك »[(٤)] .

ثانياً - إنْ كان الخبر فعلاً مضارعاً

(١) إنْ كان منفيًا لاتدخل عليه (اللام) باتفاق .

قال الأشموني : «لاتدخل هذه (اللام) على منفي إلا ماندر»[(٥)] من قوله[(٦)] :

وأَعْلَمُ إنّ تَسليْمًا وتَرْكاً ... للا مُتَشَابهانِ ولا سَوَاء[(٧)]

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير ، كان يكنى أبا عبد الله ، أخذ من الكسائي ، وكان مشهوراً بصحبته ، وله من التصانيف : كتاب المختصر ، وكتاب القياس ، وقطعة حدود لا يرغب فيها .
نزهة الألباء ص ١٢٩ ، وانظر : إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤ ، وفيات الأعيان ٦/ ٨٥ ، إشارة التعيين ص ٣٧١ ، البلغة ص ٢٣٦ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨ ، الأعلام ٨/ ٨٨ ، معجم المؤلفين ٣/ ١٥٠ .

(٢) مغني اللبيب ص٢٢٨ ، وانظر شرح التصريح ٢/ ٥١ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٨١ .

(٣) شرح التصريح ٢/ ٤٩ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٨١ .

(٤) الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٨١ .

(٥) الأشموني بحاشية الصبان ١/ ٢٨١ .

(٦) هو أبو حزام ، غالب بن الحارث العكلي .

(٧) شرح التصريح ٢/ ٤٨ ، وانظر : همع الهوامع ١/ ٤٤٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٨١ ، خزانة الأدب ٤/ ٣٣١ . الشاهد فيه : دخول (لام الابتداء) على منفي في قوله : « بلا متشابهان » ، وهو نادر .

(٢) إن كان مثبتًا جاز دخول (اللام) عليه سواء أكان متصرفًا تصرفًا تامًا أو ناقصًا كما ذكرنا سابقًا (١) .

قال ابن مالك :

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ وَالفَصْلَ واسْمًا حَلَّ قَبْلَه الخَبَرْ

[مسألة] سرُّ دخول (لام الابتداء) على خبر (إنّ) المكسورة فقط

قال ابن يعيش : « وهذه (اللام) لاتدخل إلا في خبر المكسورة ؛ لأنها أختها في المعنى من جهتين :

إحداهما : أنّ (إنّ) تكون جوابًا للقسم، و (اللام) يُتلقّى بها القسم .

والجهة الثانية : أنّ (إنّ) للتأكيد ، و (اللام) للتأكيد فلمّا اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما، لاتفاق معنييهما . فإن قيل : فقد قرّرتم أنهم لايجمعون بين حرفين بمعنى واحد، فكيف جاز الجمع بينهما هاهنا ؟ ومالداعي إلى ذلك ؟ قيل : إنما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد ، وذلك أنّا إذا قلنا : (زيدٌ قائمٌ) فقد أخبرنا بأنه (قائم) لاغير، وإذا قلنا (إنّ زيدًا قائمٌ) فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكدًا ، كأنه في حكم المكرّر ، نحو : (زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ) فإنْ أتيت بـ (اللام) كان المكرر ثلاثًا ، فحصلوا على ماأرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر . . . . وقد ذهب الكوفيون إلى هذه (اللام) في خبر (لكن) واستدلوا على جوازه»(٢) بقول الشاعر (٣) :

وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيْدُ(٤)

---

(١) انظر ص ٩٠ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٦٣ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٨٠ .

(٣) لم أهتد لقائله .

(٤) شرح المفصل ٨/ ٦٤ ، وانظر : مغني اللبيب ص ٢٣٣ ، شرح التصريح ١/ ٣٥٨، همع الهوامع ١/ ٤٤٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٨٠ ، خزانة الأدب ٤/ ٣٤٣ .

هذا عجز البيت وصدره هو : يَلُومونني في حُبِّ ليلى عواذلي

الشاهد فيه : دخول (اللام) في خبر (لكن) جوازاً على مذهب الكوفيين، وهو ممنوع عند البصريين .

وقال الصبان : « أنها لاتصحب خبر غير (إنّ) ، وهو كذلك ، وماورد من ذلك يُحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف ﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾(١) بفتح الهمزة ، وأجازه المبرد . . . . . . »(٢) .

ثالثًا : من خصائص (إنّ) أنها لم تُغيِّرْ معنى الابتداء كباقي أخواتها اللاتي غيَّرنه إلى معانٍ أخرى كالتشبيه ، والترجي ، والتمني ، والاستدراك .

قال ابن يعيش الصنعاني : «ويمتنع أنْ تدخل (اللام) على شيء من أخوات (إنّ) ؛ لأنَّهنَّ غيَّرْنَ معنى الابتداء . . . . »(٣) .

* * *

وخُرِّج البيت على عدة أوجه، وهي: قال ابن يعيش: « ما ألمعنا لذكره من قول ابن النحاس، وهو طعن في الرواية وعدم تسليم بأن ذلك من كلام العرب ونطقهم.

ومنها: أن (اللام) زائدة وليست (اللام) التي تدخل في خبر (إنَّ) للتوكيد.

ومنها: أن أصل الكلام: (لكن أنني من حبها لعميد)، فتكون (اللام) داخلة في خبر المبتدأ لا في خبر (لكن)، فحذفت همزة (أنا) ثم اتصلت (لكن بنا).

شرح المفصل ٢/ ٦٤، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٨٠.

(١) الفرقان، آية ٢٠.

(٢) حاشية الصبان ١/ ٢٨٠.

(٣) التهذيب الوسيط ص ١٣٠.

المبحثُ الثاني

تعدد دلالاتها وأحوالها وعملها

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مواضعها وتعدد دلالاتها.

المطلب الثاني: عملها.

المطلب الثالث : (إنَّ) الجوابية وإهمالها.

المطلب الأول
مواضعها وتعدد دلالاتها

(إنّ) هي أمُّ الحروف الناسخة ، ومعناها التوكيد والتحقيق ، فحين تقول (إنّ زيدًا قائمٌ) معناه : أكّدت قيام زيد .

قال الزجاجي : «فأمّا (إنّ) و (أنّ) فمجراهُما في التوكيد واحد»[(١)] .

وقال ابن جني : «فمعنى (إنّ) و (أنّ) جميعًا التحقيق»[(٢)] .

ويوافقهما الأزهري في ذلك فيقول : «(إنّ) المكسورة ، و (أنّ) المفتوحة ، وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين ، ونفي الشكّ عنهما ، ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردّد فيها والإنكار لها، فإنْ كان المخاطبُ عالمًا بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة لاغير ، وإن كان متُردّدًا فيها فهما لنفي الشك عنها ، وإنْ كان مُنْكرًا لها فهما لنفي الإنكار لها ، فالتوكيد لنفي الشك مُستَحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرها لا ولا»[(٣)] .

ولكون (إنّ) للتأكيد أُجيب بها القسم كـ (اللام) في قولك (والله لَعَمْروٌ شاعرٌ)

قال السيوطي : « فـ (إنّ) للتأكيد ؛ لذا أجيب بها القسم كما يُجاب بـ (اللام) في

(١) الجمل ص ٥١ ، وانظر : حروف المعاني والصفات ص ٤٣ ، جواهر الأدب ص ٣٤٥ ، شرح المفصل ٨/ ٥٩ ، حاشية ابن حمدون ص ١٨٠ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٧ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٥ ، رصف المباني ص ١٩٨ ، الجنى الداني ص ٣٩٣ ، مغني اللبيب ص ٣٧ ، العوامل المائة ص ٢٠٢ ، همع الهوامع ١/ ٤٢٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٠ ، حاشية الخضري ١/ ١٢٨ .

(٢) اللمع ص ٩٣ .

(٣) شرح التصريح ٢/ ٩ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٧٠ ، حاشية الخضري ١/ ١٢٨ ، الكواكب الدريّة ١/ ١٠٢ .

قولك (والله لزيدٌ قائمٌ) وزعم ثعلب[١] أن الفراء قال: (إنّ) مُقَرِّرة لقسم متروك استُغنيَ عنه بها، والتقدير (والله إنّ زيداً لقائمٌ)»[٢].

أحوال (إنَّ) ومواضعها

من خصائص (إنَّ) أنّ العرب تكسر همزتَها في مواطن، وتفتحها في أخرى، ويجوز الأمران في ثالثة.

أولاً: مواضع كسر همزة (إنَّ) وجوبًا

تُكسر همزة (إنَّ) في عدة مواضع ترجع لموضع واحد هو الابتداء.

قال المبرد: «اعلم أنّ مكانها في أحد ثلاثة مواضع ترجع لموضع واحد وهو الابتداء؛ لأنّه موضع لايخلص للاسم دون الفعل»[٣].

(١) تُكسَر همزة (إنَّ) إذا وقعت في الابتداء حقيقة أو حُكْمًا، ويشمل:

- وقوعها بعد (ألا) الاستفتاحية.
- وقوعها بعد (كلا).

---

(١) وأما أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب، فإنه كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم، ومحمد بن سلام الجمحي. . . وأخذ عنه: أبو الحسن، علي بن سليمان الأخفش، وابن عرفة، وابن الأنباري، وأبو عمر الزاهد. . . وغيرهم، وكان ثقة ديِّناً مشهوراً بصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر. . . توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين.

نزهة الألباء ص ١٧٣، وانظر: إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وفيات الأعيان ١/ ١٠٢، إشارة التعيين ص ٥١، البلغة ص ٦٥، بغية الوعاة ١/ ٣٩٦، شذرات الذهب ٢/ ٢٠٧، الأعلام ١/ ٢٦٧، معجم المؤلفين ٢/ ٢٠٣.

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٢٦.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٤٧، وانظر: الجمل ص ٥٧، اللمع ص ٩٤، التبصرة ١/ ٢٠٤، جوهر الأدب ص ٣٤٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٣، التهذيب الوسيط ص ١٣٠، رصف المباني ص ٢٠٥، شرح التصريح ٢/ ٢٩، العوامل المائة ص ٢٠٩.

- وقوعها بعد (حتى).
- وقوعها بعد (أمَا) المُخَفّفة ، ويجوز الفتح بعدها إذا كانت بمعنى (حقًا) كما سيأتي بعد*.

قال الأزهري : « . . تعيّن (إنّ) المكسورة : في مواضع عشرة : لايجوز فيها أنْ يَسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، وهي : أنْ تقع في الابتداء حقيقة نحو : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾(١) إذ لو فُتحَتْ لصارت مبتدأ بلا خبر ؛ لأنّ المفتوحة في تأويل مفرد ، والمفرد لايستقلّ به الكلام ، و ﴿ في ليلة ﴾ مُتعلق بـ ﴿ أنزلناه ﴾ لا بالاستقرار . أو حكمًا ، ومنه أي من الابتداء الحكمي ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾(٢) ؛ لأن (إنّ) الواقعة بعد (ألا) الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكمًا . . . . الواقعة بعد (كلاّ) ، نحو ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾(٣) . . . . . والواقعة بعد (حتى) الابتدائية ، نحو (مَرِضَ زيدٌ حتّى إنّهم لا يَرْجونَه) »(٤).

وقال الإربلي (٥) : «ويتعين كسر همزتها في اثني عشر موضعًا . . . . . وثاني عشرها : وقوعها بعد (أمَا) كذلك ، نحو (أمَا إنّ زيدًا قائمٌ) » (٦) وذلك لأن (ألا) و (أما) حروف تنبيه ، والمتكلم إنما يُنبه بها لأجل كلام*.

---

* انظر ص١١٢.

(١) يوسف، آية ٢، الدخان، آية ٣، القدر، آية ١.

(٢) يونس، آية ٦٢.

(٣) العلق، آية ٦.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٣، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٧٤، الكواكب الدريّة ١/ ١٠٥.

(٥) هو أبو العباس، أحمد بن عبد السيد بن شعبان بن محمد بن جابر بن قحطان، إربلي الملقّب صلاح الدين، وهو من بيت كبير بـ (إربل) . . . وكان الصلاح ذا فضيلة تامة ومشاركات حسنة . . . كان يحفظ: الخلاصة في الفقه للإمام الغزالي، وله نظمٌ حسن وذو بيت رائق، وبه تقدم عند الملوك . . . مات سنة ٦٣١هـ.
وفيات الأعيان ١/ ١٨٤، وانظر: شذرات الذهب ٥/ ١٤٣، الأعلام ١/ ١٥٠، معجم المؤلفين ١/ ٢٧٤.

(٦) جواهر الأدب ص ٣٤٧، وانظر: رصف المباني ص ٢٠٥، العوامل المائة ص ٢٠٩، الكواكب الدريّة ١/ ١٠٥.

* انظر: العوامل المائة ص ٢٠٩.

(٢) تُكسر أيضًا حين تدخل (اللام) في خبرها

قال ابن مالك :

وكَسَروا مِنْ بَعْـدِ فعْـلٍ عُلِّقَـا بـ (اللاّم) كَاعْلَـمْ إنّه لَذُوْ تُقَـى

وبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَر (لام) ابْتِـداء نَحْـوَ : إنّيْ لَوَزَرْ

قال المبرد : « الموضع الآخر للمكسورة : أنْ تدخل (اللام) في الخبر........ ؛ لأنّ (اللام) تقطعها مما قبلها ، فتكون مُبتدأ »(١) . ومنه قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾(٢) ، وقوله ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾(٣) .

وأنشد سيبويه قوله (٤) :

أَلَمْ تَـرَ إنّي وابنَ أَسْـوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِي إِلَى نَارَينَ يَعْلُو سَنَاهُما (٥)

(٣) تُكسر بعد القول إذا لم يتضمن معنى الظن

قال المبرد : «والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية فتكون مبتدأة ، كما تقول : (قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ) فعلى هذا تقول : (قال زيدٌ : إنّ عمرًا منطلقٌ ، وقال عبد الله : إنّك خيرٌ منه)، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾(٦) ، وقال : ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ ﴾(٧) . وقال : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾(٨)»(٩) .

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٤٧، وانظر : الجمل ص ٥٧ ، التبصرة ١/ ٢٠٣ ، حاشية ابن حمدون ص ١٨٤ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤ ، رصف المباني ص ٢٠٥ ، الجنى الداني ص ٤٠٦ ، المساعد ١/ ٣١٦، شرح التصريح ٢/ ٢٨ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، الكواكب الدريّة ١/ ١٠٥ .

(٢) المنافقون، آية ١ .

(٣) المنافقون، آية ٣ .

(٤) من أبيات سيبويه التي لا يُعلم قائلها .

(٥) الكتاب ٣/ ١٤٩ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، لسان العرب ١٤/ ٤٠٣ ، مادة (سنا) .

(٦) المائدة، آية ١١٥ .

(٧) آل عمران، آية ٤٢ .

(٨) نوح، آية ٢ .

(٩) المقتضب ٢/ ٣٤٨، وانظر : الجمل ص ٥٨ ، التبصرة ١/ ٢٠٤ ، جواهر الأدب ص ٣٤٦ ، حاشية

(٤) تُكسر كذلك إذا وقعت جوابًا لقَسَم إذا وقعت (اللام) في جوابه ، كقولك : (والله إنّ بكرًا لكريمٌ).

قال المبرد : « أمّا (إنَّ) فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول : (والله زيدٌ منطلقٌ) ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم ، فإن قلت : (والله إنّ زيدًا منطلقٌ) اتصل بالقسم ، وصارت (إنَّ) بمنزلة (اللام) التي تدخل في قولك : (والله لزيدٌ خيرٌ منك) »[(١)]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَالطُّورِ ① وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ② فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ .... ⑥ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[(٢)] . وقوله : ﴿وَالْعَصْرِ ① إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[(٣)] فإن لم تُذكر (اللام) في جوابه جاز الفتح والكسر كما سيأتي .

(٥) تكسر إذا وقعت موقع الحال ، كقولك : (ذهبتُ وإنّي حزينٌ).

قال ابن مالك : «فمن ذلك .... وقوعها في موضع الحال كقولك : (جئتُ وإنّ زيدًا حاضرٌ) »[(٤)] .

أنشد سيبويه قوله[(٥)] :

مَا أَعْطَيَانِي وَلا سَأَلْتُهُما ... إلا وَإِنّي لَحَاجِزِي كَرَمِي[(٦)]

ابن حمدون ص ١٨٣ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤ ، التهذيب الوسيط ص ١٣٠ ، رصف المباني ص ٢٠٥ ، الجنى الداني ص ٤٠٥ ، المساعد ١/ ٣١٥ ، شرح التصريح ٢/ ٢٦ ، العوامل المائة ص ٢٠٩ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٥ .

(١) المقتضب ٤/ ١٠٧ ، وانظر : الجمل ص٥٧ ، حروف المعاني والصفات ص٦١ ، جواهر الأدب ص٣٤٦ ، حاشية ابن حمدون ص١٨٣ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤ ، التهذيب الوسيط ص١٣٠ ، رصف المباني ص٢٠٥ ، الجنى الداني ص٤٠٥ ، المساعد ١/ ٣١٥ ، شرح التصريح ٢/ ٢٦ ، العوامل المائة ص٢٠٩ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، الكواكب الدرية ١/ ١٠٥ .

(٢) الطور ، آية ١ ، ٢ ، ٧ .

(٣) العصر ، آية ١ ، ٢ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٣ ، وانظر : الجنى الداني ص ٤٠٦ ، المساعد ١/ ٣١٥ ، شرح التصريح ٢/ ٢٦ ، العوامل المائة ص ٢١٠ ، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٦ .

(٥) هو كُثير بن عبد الرحمن الخزاعي ، الشاعر ، المشهور ، صاحب عزّة ، ويُعرف بابن أبي جمعة ، كان شاعر أهل الحجاز . . . وهو شاعر فحل ، وكان أشعر أهل الحجاز .
طبقات فحول الشعراء ص ٥٤٠ ، وانظر : الشعر والشعراء ص ٢٥٤ ، المؤتلف والمختلف ص ١٦٩ ، الأعلام ٥/ ٢١٩ .

(٦) الكتاب ٣/ ١٤٥ ، المقتضب ٢/ ٣٤٦ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٣ ، همع الهوامع ٢/ ٢٤٨ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، ديوانه ص ٣١٧ .
الشاهد فيه : كسر همزة (إنّ) ؛ لوقوعها موقع الحال .

(٦) تكسر حين تقع في أول جملة الصلة

قال الإربلي: «ويتعين كسر همزتها..... بعد الموصول، كقوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾[١]»[٢].

(٧) أن تقع صفة لاسم عين

قال الأزهري: «أو تقع صفة لاسم عين، نحو: (مررتُ برجل إنّه فاضلٌ)؛ لأنّ الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لاتوصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع (إنّ) المكسورة بخلاف الواقعة في حشو الصلة فإنها تُفتَح...»[٣].

(٨) أنْ تقع (إنَّ) خبراً عن اسم ذات غير منسوخ

قال المرادي[٤]: «أنْ تكون واقعة موقع خبر اسم عين، نحو: (زيدٌ إنّه قائم)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[٥]، وكذا الواقعة موقع المفعول الثاني في باب (ظنّ) لأنه خبر في الأصل.... فإنْ قُلتَ: فهل يجوز فتح (إنَّ) إذا وقعت خبراً عن اسم عين، وتُجعل من باب الإخبار بالمعنى عن العين، مبالغةً، فيُقال: (زيدٌ أنّه قائمٌ) كما يُقال: (زيدٌ قائمٌ).

---

(١) القصص، آية ٧٦.

(٢) جواهر الأدب ص ٣٤٦، وانظر: شرح المفصل ٨/ ٥٩، حاشية ابن حمدون ص ١٨٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٣، الجنى الداني ص ٤٠٥، المساعد ١/ ٣١٤، العوامل المائة ص ٢٠٩، حاشية الصبان ١/ ٢٧٤، الكواكب الدريّة ١/ ١٠٦.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٧، وانظر: الكواكب الدريّة ١/ ١٠٦.

(٤) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولد، الآسفي المجيد، النحوي، اللغوي، الفقيه البارع، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم... أخذ العربية عن أبي عبد الله الطبخي، والسرّاج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيّان، والفقه عن الشرف المقيلي المالكي... وله: شرح التسهيل، شرح المفصل، شرح الألفية، الجنى الداني في حروف المعاني... وكان تقياً صالحاً، مات سنة ٧٤٩.

بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وانظر: شذرات الذهب ٦/ ١٦٠، الأعلام ٢/ ٢١١.

(٥) الحج، آية ١٧.

قلت : الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر، فلا يلزم أن يجوز فيه ماجاز في المصدر الصريح . وقد نصّ ابن مالك على أن الحرف المصدري لايُؤكَّد به فعل ، ولا يقع نعتًا ، ولا حالاً »[١] . ومنه قول كُثَيِّر عَزَّة :

أراني وَلا كُفْرَانَ للَّه إنَّما   أواخي مِنَ الأقْوام كُلَّ بَخيْلِ [٢]

(٩) تكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت (إنَّ) بعد (حيث) أو (إذ) .

قال الأزهري : «أو تقع تالية لـ (حيث) نحو : (جلستُ حيث إنّ زيدًا جالسٌ ، أو لـ (إذ) كـ (جئتك إذإنّ زيدًا أميرُ) ؛ لأن (حيث) و (إذ) لايُضافان إلا إلى الجمل، وفتح (أنّ) يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد)[٣] .

(١٠) تكسر همزتها أيضًا إذا وقعت بعد (ثم) .

قال المالقي : « ومنها بعد (ثم) نحو : (قُمْتُ ثم إنّك تقعدُ)»[٤] .

(١١) تكسر حين تقع بعد (نعم) و (أجل)

قال الأزهري : « وتكسر (إنَّ) في مواضع . . . . . بعد (نعم) و (أجل) نحو : (نعم إنك قائم)[٥] .

(١٢) تكسر همزتها أيضًا إذا وقعت خبرًا لـ (كان)

قال الإربلي : «وقوعها خبرًا لـ (كان) ، نحو : (كان زيدٌ إنّه مُنْطَلِقٌ) »[٦] .

قال ابن مالك :

---

(١) الجنى الداني ص ٤٠٦ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٢٨ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٣١ ، الخصائص ١/ ٣٣٨ ، شرح المفصل ٨/ ٥٥ ، المساعد ١/ ٣١٥ ، همع الهوامع ٢/ ٢٥٥ ، ولم أجده في ديوانه .

الشاهد فيه : كسر همزة (إنَّ) لوقوعها موقع خبر اسم عين .

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٤ ، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٥ .

(٤) رصف المباني ص ٢٠٥ .

(٥) العوامل المائة ص ٢٠٩ .

(٦) جواهر الأدب ص ٣٤٧

فَاكْسرْ في الابْتدَا ، وَفي بَدْء صله　　　وَحَيْثُ (إنَّ) ليَميْن مُكْمِلَهْ
أوْ حُكيتْ بالقَوْل ، أوْ حلَّتْ مَحَل　　　حَال ، كَزُرْتُهُ وَإني ذُو أمَلْ
وكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فَعْلٍ عُلّقا　　　بالّلام ، كَاعْلَمْ إنّهُ لَذُو تُقى

ثانيا: مواضع فتح همزة (إنَّ) وجوباً.

تفتح همزة (إنَّ) في الموضع الذي لا يقع فيه إلا الاسم.

قال المبرِّد: «وإنما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم»[١].

وجميع مواضع فتحها تعود إلى أشياء ثلاثة، هي:

(١) أن تقع في موضع مصدر مرفوع:

أ - أن تقع مبتدأ، إما في الحال، كقولك: « من آيات الله أنك تُخلق من العدم »، أو الأصل، كقولك: « كان في ذهني أنك عالم »، و « إن عندي أنك عالم ».

قال المرادي: « أن تقع في موضع مبتدأ، نحو: (في ظني أنك فاضل)، ويجب تقديم خبرها لأن المفتوحة لا تقع في ابتداء الكلام، خلافاً لبعضهم، ما لم تكن بعد (أما) فيجوز التقديم والتأخير، نحو: (أما أنك فاضل ففي ظني). . . أن تقع اسم (كان)، نحو: (كان في ظني أنك فاضل). . . أن تقع اسم (إن) مفصولة بالخبر، نحو: (إن عندي أنك فاضل)، وكذا باقي أخواتها وقد تتصل بـ (ليت) سادَّة مسدَّ اسمها وخبرها، عند سيبويه. وقال الأخفش: « بل مسد الاسم فقط، والخبر محذوف. كقول الشاعر[٢]:

فيا ليت أنَّ الظَّاعنين تَلَفَّتوا　　　فيُعلم ما بي، من جَوَىً وغرام[٣]

(١) المقتضب ٢/ ٣٤٧، وانظر: رصف المباني ص ٢٠٦.

(٢) لم أهتد لقائله.

(٣) الجنى الداني ص ٤٠٨.
الظاعنين: الظُّعنُ والأظعانُ والظعائن، وهي الجمال عليها الهوادج.
أساس البلاغة ص ٦٠٣، مادة (ظعن)، وانظر: القاموس المحيط ٤/ ٣١٤، مادة (ظعن).
جَوىً: والجوى الحُرْقَةُ وشدَّة الوَجْد من عشق أو حزن.
الصحاح ٦/ ٢٣٠٦، مادة (جوى)، وانظر: القاموس المحيط ٤/ ٣١٤، الجوى.
الشاهد فيه: اتصال (أنَّ) بـ (ليت)، وقد سدَّت مسد اسمها وخبرها.

وأجاز الأخفش ذلك في (لعلَّ) قياساً على (ليت)، وعنه أنه أجازه في (لكن) أيضاً . . . »(١).

الفرق بين كسر (إنَّ) في الابتداء وفتحها حين تقع مبتدأ.

قال الأزهري: « والفرق بين قوله أولاً: أنْ تقع في الابتداء، وقوله هنا: أن تقع مبتدأ أنها هنا إذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة مستقلة، وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى الخبر . . . »(٢).

ب ـ أن تقع فاعل .

ج ـ أن تقع نائبة عن الفاعل .

قال الإربلي: « . . . وعلى هذا يتفرّع فتح همزتها فيتعين في كل موضع احتاج فيه الكلام إلى مفرد، وذلك في عشرة مواضع:

منها: أن يحتاج إلى فاعل، كقوله تعالى: ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾(٣)، أو نائب عنه، كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا** ﴾(٤) »(٥).

(٢) أن تقع في موضع مصدر منصوب على المفعولية:

قال المرادي: « أن تقع في موضع منصوب، غير خبر، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ** ﴾(٦). وإنما احترزت عن الخبر، والمراد به ثاني مفعولي، (ظن)

---

(١) الجنى الداني ص ٤٠٨، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٣٠، حاشية الصبان ١/ ٢٧٣، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٧.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٣٠.

(٣) فصلت، آية ٥٣.

(٤) الجن، آية ١.

(٥) جواهر الأدب ص ٣٤٩، وانظر: الجنى الداني ص ٤٠٨، شرح التصريح ٢/ ٢٩، حاشية الصبان ١/ ٢٧٣، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٦.

(٦) الأنعام، آية ٨١.

فإنه خبر في الأصل؛ لأنها يجب كسرها فيه بعد اسم عين . . . »[١].

(٣) أن تقع في موضع مصدر مجرور وذلك على ضربين :

أ- حرف، كقولك: (عجبت من أنَّك قادم).

ب- أو اسماً غير ظرف.

قال المرادي : « أن تقع في موضع مجرور بحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[٢]. وإما أن تقع في موضع مجرور بإضافة، نحو: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٣] »[٤].

أما إذا كان المضاف ظرفاً يقتضي الجملة كُسِرت همزة (إنَّ) »[٥].

(٤) أن تقع تابعة لشيء مما سبق

قال الأزهري: « أن تقع تابعة لشيء من ذلك، وهي إما أن تكون معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾[٦]. فـ (أني فضلتكم) معطوفة على (نعمتي) وهو مفعول به في المعنى: (اذكروا نعمتي وتفضلي) أو مُبدلة من شيء، من ذلك نحو: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[٧]. فـ(أنها) بدل اشتمال من (إحدى)، والتقدير: (إحدى الطائفتين كونها لكم) »[٨].

---

(١) الجنى الداني ص ٤٠٩. وانظر: شرح التصريح ٢/ ٢٩، حاشية الصبان ١/ ٢٧٣، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٦.

(٢) الحج، آية ٦، لقمان، آية ٣٠.

(٣) الذاريات، آية ٢٣.

(٤) الجنى الداني ص ٤٠٩، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٣٢، حاشية الصبان ١/ ٢٧٣، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٧.

(٥) انظر: شرح التصريح ٢/ ٣٢، وانظر: حاشية الصبان ١/ ٢٧٤.

(٦) البقرة، آية ٤٧، ١٢٢.

(٧) الأنفال، آية ٧.

(٨) شرح التصريح ٢/ ٣٢، حاشية الصبان ١/ ٢٧٤، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٧.

(٥) تفتح همزة (إنَّ) بعد (لولا).

قال الإربلي : « ومنها أن تقع بعد (لولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾[١]؛ لوقوعها موقع المبتدأ وحده، والخبر لا يظهر لسد الجواب مسده، وقيل : بعد (لولا) لما أُمن من دخول المكسورة عليه؛ لأن (إنَّ) يُقطع ما بعدها عما قبلها، و (لولا) تفتقر إلى جواب فتنافيا، فحصل الأمن . . . »[٢].

(٦) تفتح كذلك إذا وقعت بعد (لو) الامتناعية.

قال الإربلي : « ومنها أن تقع بعد (لو) الامتناعية، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾[٣]؛ لأنها في محل فاعل فعل محذوف دلّ عليه (لو) »[٤].

(٧) تُفتح همزتها أيضاً إذا وقعت بعد (حتى) العاطفة والجارَّة.

قال السيوطي : « بعد (حتى) غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة. نحو : (عرفتُ أمورك حتى أنك فاضل) فإنْ قدَّرتها عاطفة كان في موضع نصب، أو جارَّة ففي موضع جر . . . »[٥].

(٨) إذا وقعت بعد (ما) التوقيتية.

قال ابن مالك : « وللزوم التأويل فُتحت بعد (لو). . . و (ما) التوقيتية »[٦].

قال ابن عقيل : « كقولهم : لا أكلِّمُك ما أنَّ في السّماء نجمًا. . . أي ماثبت. .)[٧].

---

(١) الصافات، اية ١٤٣.

(٢) جواهر الأدب ص ٣٥٠، وانظر : شرح المفصل ٨/ ٦٠، رصف المباني ص ٢٠٦، المساعد ١/ ٣١٦، العوامل المائة ص ٢١٢، همع الهوامع ١/ ٤٤٠. ، الكواكب الدرية ١/ ١٠٧.

(٣) لقمان ، آية (٢٧).

(٤) جواهر الأدب ص٣٥٠، وانظر : شرح المفصل ٨/ ٦٠، رصف المباني ص٢٠٦ ، المساعد ٣١٦/١، العوامل المائة ص٢١٢ ، همع الهوامع ١/ ٤٤٠.

(٥) همع الهوامع ١/ ٤٤٠، وانظر : حاشية الصبان ١/ ٢٧٨.

(٦) ابن مالك في المساعد ١/ ٣١٦، وانظر : همع الهوامع ١/ ٤٤٠.

(٧) المساعد ١/ ٣١٦.

(٩) تُفتح إذا وقعت (إنَّ) خبراً لمبتدإ.

قال الإربلي : « ومنها أنه إذا كانت خبر مبتدأ كقوله تعالى : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[١] قراءة من شدّد »[٢]

(١٠) تفتح همزتها كذلك إذا وقعت بعد (ظننتُ) وأخواتها مجرَّدة من (اللام)

قال الإربلي : « ومنها إذا وقعت بعد (ظننت) وأخواتها مجرَّدة عن (اللام)، نحو : (ظننت أنَّ زيداً منطلقٌ) وجعل الأخفش فتحها ؛ لوقوعها موقع المفعول الأول، والثاني محذوف، وهذا يستلزم وجوب حذف الخبر من غير ضرورة، وسيبويه جعلها سادَّة مسد المفعولين، ولا يلزم كسرها ؛ لوقوعها في موضع الجملة المقتضية للكسر ؛ لأن الجملة هنا في حكم المفرد لانتصاب جزئيها بالفعل، والجمل المستقبلة لا تغيرها العوامل »[٣].

(١١) تُفتح أيضاً إذا وقع بعد جملة (إنَّ) مستثنى أداته (بيد).

قال الإربلي : « ومنها أن يقع بعد جملتها مستثنى، وكلمة الاستثناء (بيد)، فإنها لازمة للنصب على الظرفية مضافة إلى (أنَّ) المفتوحة، ولا تُقطع إلا ضرورة، ولا يُستثنى بها إلا المنقطع، ومنه قوله ـ عليه السلام : « أنا أفصح العرب بيْدَ أنِّي مِنْ قُرَيشٍ »[٤] »[٥].

---

(١) يونس، آية ١٠.

(٢) جواهر الأدب ص ٣٥١.

(٣) جواهر الأدب ص ٣٥١، وانظر : العوامل المائة ص ٢١٢.

(٤) قال العجلوني : « قال في اللآلىء : معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفَّاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يُعرف له إسناد . . . ».

كشف الخفاء، ومزيل الإلباس ١/ ٢٠٠.

قال السخاوي : « معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير ». المقاصد الحسنة ص ٩٥.

(٥) جواهر الأدب ص ٣٥٢.

ثالثاً: مواضع جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها

وكما ذكرنا، فإن (إنَّ) تكسر همزتها إذا كانت في موضع الجملة، وتفتح عندما تكون في موضع المفرد، فإن احتملت الموضعين جاز حينئذ كسرها على أنها جملة، وفتحها على أنها مفرد.

قال الزمخشري: « ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيتها شئت »[(١)].

(١) **يجوز الأمران إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية**، كقولك: « سرتُ فإذا أنّ عمراً قادمٌ » فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: (فإذا عمروٌ قادمٌ)، ومن فتحها فعلى تأويل مصدر منسبك من (أنَّ) وصلتها ابتدىء به وحُذف خبره والتقدير: (خرجت فإذا قدوم عمروٍ موجود)، أو يكون خبره (إذا) والتقدير: (ففي الحضرة قدومُ عمرو).

قال الإربلي: « يجوز في الهمزة الكسر والفتح، وذلك في مواقع . . . بعد (إذا) الفجائية زمانيَّة كانت أو مكانية، نحو: (رأيت زيداً فإذا أنه جالسٌ)، ومنه قوله[(٢)]:

وكنتُ أرى زَيداً كما قيل سيداً ... إذا إنه عبد القفا واللهازمِ[(٣)] »[(٤)].

(٢) **إذا وقعت (إنَّ) بعد (فاء) الجزاء**. كقولك: « من يدعو الله فإنه (فأنه) سميع ». فمن كسر جعل (إنَّ) ومعموليها جملة أُجيب بها الشرط، والتقدير: (من يدعو الله فهو سميع)، والفتح على جعل (أنَّ) وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: (من يدعو الله فسمعه موجود)، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف، والتقدير: (فجزاؤه السمع).

---

(١) الزمخشري بشرح المفصل ٨/ ٦١، وانظر: رصف المباني ص ٢٠٦، الجنى الداني ص ٤١٠.

(٢) لم أهتد لقائله، وهو من الخمسين التي لا يُعرف قائلها.

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٤، المقتضب ٢/ ٣٥١، الخصائص ٢/ ٣٩٩، جواهر الأدب ص ٣٥٢، شرح المفصل ٨/ ٦١، حاشية ابن حمدون ص ١٨٥، الجنى الداني ص ٤١١، شذور الذهب ص ٢٠٧، المساعد ١/ ٣١٧، شرح التصريح ٢/ ٣٤، همع الهوامع ١/ ٤٤١، خزانة الأدب ٤/ ٣٠٣، حاشية الصبان ١/ ٢٧٦.

الشاهد فيه: جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها لمجيئها بعد (إذا) الفجائية، فمن كسر فعلى تقدير: (فإذا هو عبد)، ومَنْ فتح فعلى تقدير: (فإذا العبودية)، فأنَّ وما عملت فيه في تأويل مصدر ابتُدىء به، وحذف خبره.

(٤) جواهر الأدب ص ٣٥٢، وانظر: حاشية ابن حمدون ص ١٨٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٥،

قال ابن مالك: « وكذا إذا وقعت بعد (فاء الجزاء) يجوز فيها الكسر والفتح على تقدير جملة صُرِّح بجزأيها، والفتح على تقدير مصدر ابتُدئ به وحُذف خبره »[(١)].

فمثال الكسر: قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾[(٢)]، ومثال الفتح: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[(٣)].

قال ابن عقيل: « وقد قرئ بالوجهين[(٤)] قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٥)] »[(٦)]. وقرئ (﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ﴾).

(٣) أن تقع خبراً عن قول ومُخبَراً عنها بقول والقائل للقولين شخصٌ واحدٌ.

كقولك: « أول قولي أني أحمد الله »، وشبهه، ومن فتح فعلى تقدير: (أول قولي حمد الله)، ومن كسر جعل (أول قولي) مبتدأ، و (إني أحمد الله) جملة أخبر بها مُستغنية عن عائد يعود على المبتدأ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى كأنه قال: « أول قولي » هذا الكلام المُفتتح بـ (أنِّي) »[(٧)].

الجنى الداني ص ٤١١، المساعد ١/ ٣١٧، شرح التصريح ٢/ ٣٤، حاشية الصبان ١/ ٢٧٩، حاشية الخضري ١/ ١٣٢، الكواكب الدرية ١/ ١٠٧.

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٦، الجنى الداني ص ٤١١، المساعد ١/ ٣١٨، شرح التصريح ٢/ ٣٣، حاشية الصبان ١/ ٢٧٧، حاشية الخضري ١/ ١٣٣، الكواكب الدرية ١/ ١٠٧.

(٢) البقرة، آية ٢٧٣.

(٣) التوبة، آية ٦٣.

(٤) قال الصفاقسي: « قرأ الشامي وعاصم بفتح الهمزة، والباقون بالكسر، فصار نافع بفتح الأول بدل من الرحمة، أي: ﴿ كتب على نفسه الرحمة أنَّه من عمل ﴾، وكسر الثاني مستأنف، وشامي وعاصم بفتحهما، فالأول: بدل من الرحمة، والثاني: عطف على الأول، والباقون بكسرها على الاستئناف. سراج القارئ المبتدئ ص ٢٠٧.

(٥) الأنعام، آية ٥٤.

(٦) المساعد ١/ ٣١٨.

(٧) جواهر الأدب ص ٣٥٤، وانظر: حاشية ابن حمدون ص ١٨٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٧، الجنى الداني ص ٤١١، المساعد ١/ ٣١٧، شرح التصريح ٢/ ٣٨، حاشية الصبان ١/ ٢٧٧، حاشية الخضري ١/ ١٣٣، الكواكب الدرية ١/ ١٠٨.

(٤) أن تقع (إنَّ) بعد (أما) فتكسر إن كان معنى (أما) (ألا) الاستفتاحية ، وتُفتح إنْ كانت بمعنى (حقاً) كقولك : « أما إنه منطلق » ، فـ (أما) بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، وقولك : « أما أنَّه منطلق » على معنى (حقاً) ، إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : (حقاً) ؛ لأنهم يضعونها في موضعها .[١]

(٥) أن تقع (إنَّ) بعد القسم الذي لم تدخل في جوابه (اللام) .

قال ابن مالك : « ويجوز ـ أيضاً ـ كسرها وفتحها بعد القسم إنْ لم يكن مع أحد معموليها (اللام) »[٢] .

قال رؤبة[٣] :

أَوْ تَحْلِفي بِربِّكِ العَليِّ أنّي * أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ[٤]

قال الأزهري : « يروى بكسر (إنَّ) وفتحها ، فالكسر على الجواب للقسم ، والبصريون يوجبونه ، واختاره الزجاجي ، والفتح عند الكسائي ، والبغداديين ، وأوجبه أبو عبد الله الطوَّال[٥] بتقدير : (على) و (إنَّ) مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو (تحلفي) بإسقاط الخافض . . . »[٦] .

---

(١) انظر : المقتضب ٢/ ٣٥٣ ، وانظر : جواهر الأدب ص ٣٥٣ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٧ ، الجنى الداني ص ٤١٢ ، المساعد ١/ ٣١٨ ، شرح التصريح ٢/ ٤١ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٧ ، الجنى الداني ص ٤١٢ ، المساعد ١/ ٣١٩ ، شرح التصريح ٢/ ٣٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٥ ، حاشية الخضري ١/ ١٣٢ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج الراجز ، أحد بني مالك بن سعد بن زيد بن تميم الراجز المشهور ، يكنى أبا الجحَّاف ، وهو أكثر شعراً من أبيه ، وهو أول من قال في تقصير الاسم وتخفيف عدد النسب .
طبقات فحول الشعراء ص ٧٦١ ، وانظر : الشعر والشعراء ص ٢٩٧ ، المؤتلف والمختلف ص ١٢١ ، الأعلام ٣/ ٣٤ .

* وقيل : (إني) بالكسر .

(٤) حاشية ابن حمدون ص ١٨٥ ، الجنى الداني ص ٤١٣ ، شرح التصريح ٢/ ٣٦ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٦ ، حاشية الخضري ١/ ١٣٢ ، ديوانه ص ١٨٨ .
الشاهد فيه : جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها لمجيئها بعد قسم لم يدخل على أحد معموليه (اللام) .

(٥) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوَّال النحوي ، من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، حدَّث عن الأصمعي ، وقدم بغداد وسمع منه أبو الدوري المُقرئ . قال ثعلب : وكان حاذقاً بإلقاء العربية . مات سنة ٢٤٣ . بغية الوعاة ١/ ٥٠ .

(٦) شرح التصريح ٢/ ٣٧ .

(٦) **أن تقع (إنَّ) بعد (أي) المفسرة.**

قال السيوطي: « الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران. . . بعد (أي) المفسِّرة »[(١)].

(٧) **أن تقع (إنَّ) في موقع التعليل** نحو: ﴿ إنه هو البر الرحيم ﴾، من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾[(٢)] . . »[(٣)].

(٨) **أن تقع بعد (لا جرم)**، كقولك: « لا جرم إنك ذاهب).

قال المرادي: « . . . بعد (لا جرم) المشهور بعدها فتح (أنَّ) كقوله تعالى: ﴿ لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾[(٤)]. ومذهب سيبويه أنَّ (لا) نافية، وهي ردٌّ لما قبلها، مما يدل عليه سياق الكلام. و (جرم) فعل ماضٍ بمعنى (حقَّ). و (أنَّ) مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية. . . وأما وجه الكسر بعد (لا جرم) فهو ما حكاه الفرَّاء. قال: العرب تقول: « لا جرم لآتينَّك، ولا جرم لقد أحسنت ». فتراها بمنزلة اليمين.

قال ابن مالك: «ولإجرائها مجرى اليمين، حُكِيَ عن العرب كسر (إنَّ) بعدها». قلتُ: والظاهر أنَّ (إنَّ) إذا كُسرت بعدها، فهي جواب قسم، مقدَّر بعد (لا جرم). . »[(٥)].

(٩) **أن تقع بعد (واو) مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه**. نحو: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلاَّ

---

(١) همع الهوامع ١/ ٤٤١.

(٢) الطور، آية ٢٨.

قال الأزهري: « قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير: لام العلة، أي (لأنَّه)، وحرف الجر إذا دخل على (أنَّ) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي، وقرأ الباقون من السبعة بالكسر على أنَّه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى: جواب سؤال مقدَّر تضمنه ما قبله، فكأنهم قالوا لما قالوا: « إنَّا كُنَّا من قبل ندعوه »، قيل لهم: لِمَ فعلتم ذلك؟ فقالوا: « إنَّه هو البَرُّ الرحيم »، فهو تعليل جملي.

شرح التصريح ٢/ ٣٥، وانظر: الكواكب الدرية ١/ ١٠٨، سراج القارىء المبتدىء ص ٣٥٩.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٣٥، وانظر: الكواكب الدرية ١/ ١٠٨.

(٤) النحل، آية ٦٢.

(٥) الجنى الداني ص ٤١٣، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٣٤، حاشية الصبان ١/ ٢٧٩، الكواكب الدرية ١/ ١٠٧.

تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ (١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[(١)] [(٢)].

مسألة: الخلاف في الأصل، أهو (إنّ) أو (أنّ)

الرأي الأول: أن (إنّ) المكسورة أصلٌ، والمفتوحة فرعٌ عليها، وهو مذهب سيبويه، والمبرِّد، وابن السراج؛ ولذلك قال هؤلاء في (إنّ) وأخواتها: الأحرف الخمسة، فلم يعدوا (أنّ)؛ لأنها فرع، وهو مذهب الفراء.[(٣)]

الرأي الثاني: أنّ (إنّ) المكسورة فرعُ المفتوحة.

الرأي الثالث: أنهما أصلان، أي كل منهما حرف مستقل بنفسه.

قال المرادي: « وقيل: (إنّ) المفتوحة أصل للمكسورة. وقيل: هما أصلان، والأول هو الصحيح »[(٤)].

وأرجح مذهب الجمهور حيث إنه ثابت الصحة من عدة أوجه:

(١) إن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، أما المفتوحة فالكلام معها جملة في تأويل مفرد، وكون الشيء جملة من كل وجه، أو مفرد من كل وجه، أصلٌ لكونه جملة من وجه، ومفرد من وجه.[(٥)]

قال ابن مالك:

وهمز (إنّ) افتح لسد مصدر ... مسدَّها، وفي سوى ذاك اكسر

---

(١) طه، آية ١١٨-١١٩.

قال الأزهري: « قرأ نافع وأبو بكر بالكسر، في ﴿ إنّك لا تظمأ ﴾، إمّا على الاستئناف، فتكون جملة منقطعة عما قبلها، أو بالعطف على جملة (إنّ) الأولى، وهي ﴿ إنّ لك ألا تجوع ﴾، وعليهما فلا محل لها من الإعراب، وقرأ الباقون من السبعة بالفتح على أنّ (لا تجوع) من عطف المفرد على مثله، والتقدير: (أنّ لك عدمُ الجوع وعدم الظمأ). شرح التصريح ٢/ ٤٠، وانظر سراج القارئ المبتدئ ص٢٩٢.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٤٠، حاشية الصبان ١/ ٢٧٨.

(٣) الجنى الداني ص ٤٠٣، شرح التصريح ٢/ ٢٣.

(٤) الجنى الداني ص ٤٠٣.

(٥) حاشية ابن حمدون ص ١٨٢، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٢، وانظر: الجنى الداني ص ٤٠٣.

(٢) إن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، أما المفتوحة فلا، (والمجرَّد أصل المزيد)[١].

قال ابن مالك: « (إنَّ) المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرَّد من الزيادة أصل للمزيد فيه »[٢].

(٣) إنَّ المفتوحة تصير مكسورة عند حذف ما تتعلق به، أما المكسورة فلا تصير مفتوحة إلا بزيادة.

قال ابن مالك: « ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، كقولك في (عرفت أنك برٌّ): « إنك بر ». ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة كقولك في (إنك بر): « عرفت أنك برٌّ »، والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة »[٣].

لأن المجرد أصل المزيد كما سبق أن ذكرنا.

(٤) إن المكسورة تفيد معنى التوكيد فقط، أما المفتوحة فتفيد بالإضافة إلى ذلك تعليقها ما بعدها بما قبلها.

قال المرادي: « أنَّ المكسورة تفيد معنىً واحداً، وهو التوكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعاً »[٤].

(٥) إنَّ المكسورة تشبه الفعل من حيث إنها عاملة غير معمولة.

قال المرادي: « أنَّ المكسورة أشبه بالفعل؛ لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل »[٥].

(٦) إنَّ المكسورة كلمة مستقلة، فهي لا تؤول مع معموليها بمصدر، أما المفتوحة فهي كجزء اسم؛ لأنها تؤول مع معموليها بمصدر له محل من الإعراب.

قال المرادي: « أنَّ المكسورة كلمة مُستقلة، والمفتوحة كبعض اسم »[٦].

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ١٠٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٢، وانظر: الجنى الداني ص ٤٠٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٢، وانظر: الجنى الداني ص ٤٠٣.

(٤) الجنى الداني ص ٤٠٤.

(٥) الجنى الداني ص ٤٠٤.

(٦) الجنى الداني ص ٤٠٤

الفرق بين (إنَّ) و (أنَّ)

(١) إنَّ (أنَّ) المكسورة حرف لا محل له من الإعراب، وفائدته توكيد الجملة.

قال الزجاجي: « فأما (إنَّ) المكسورة فحرف لا يحكم علي موضعه بشيء من الإعراب »[١].

أمَّا (أنَّ) المفتوحة فتكون مع جملتها في تأويل مصدر له محل من الإعراب، كقولك: « آلمني أنَّ زيداً مريضٌ »، فـ (أنَّ) مع معموليها في تأويل مصدر، تقديره: (مرضُ زيدٍ) في محل رفع على الفاعلية. وقولك: « أعلمُ أنَّ الله عليم »، فـ (أنَّ) ومعموليها في تأويل مصدر في محل جر بحرف الجر.

قال الزجاجي: « وسائر الكلام تُفتح فيه (أنَّ) وهي ما عملت فيه بمنزلة اسم يُحكم عليه بالرفع، والنصب والخفض »[٢].

(٢) أنَّ (إنَّ) المكسورة تُخفَّف فيبطل عملها كثيراً، وتعمل قليلاً، أما المفتوحة فإنها تبقى على عملها حين تُخفَّف.

قال ابن يعيش: « وإذا خففت[٣] فلك فيها وجهان:

- الإعمال.
- والإلغاء.

والإلغاء فيها أكثر؛ وذلك لأنها وإن كانت تعمل بلفظها وفُتح آخرها فهي إذا خُفِّفَتْ زال اللفظ، ولا يلزم مثل ذلك في الفعل إذا خفف بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عمله للفظه، بل لمعناه، فإذا ألغيت كانت كحرف من حروف الابتداء يليها الاسم والفعل ويلزمها (اللام) فصلاً بينها وبين (إنْ) النافية، إذ لو قلت: « إنْ زيدٌ قائمٌ ». ومثله قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤]. . . وقوله: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا

---

(١) الجمل ص ٥٩.

(٢) الجمل ص ٥٩.

(٣) أي: (إنَّ) المكسورة.

(٤) الطارق، آية ٤.

مُحْضَرُون ﴾(١) . . . ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾(٢) . . . . وأما إعمالها مع التخفيف ، فنحو (إنْ زيداً منطلقٌ) ، حكى سيبويه ذلك في كتابه قال : حدثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب وقراء أهل المدينة ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُون ﴾ يُجرونها على أصلها ويُشبِّهونها بفعل حُذف بعض حروفه وبقي عمله نحو : (لم يكُ زيدٌ منطلقاً) ، و(لم أُبل زيداً) ، والأكثر في المكسورة الإلغاء . . . وإذا أُعملت لم تلزمها (اللام) ؛ لأن الغرض من (اللام) الفصل بين (إنْ) النافية وبين التي للإيجاب ، وبالإعمال يحصل الفرق وإن شئت أدخلت (اللام) مع الإعمال فقلت : « إن زيداً لقائم » ، وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال (إنْ) المخففة ويرون أنها في قولهم : « إنَّ زيداً لقائمٌ » بمعنى النفي ، وأنَّ (اللام) بمعنى (إلا) فالمعنى : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، والصواب : مذهب البصريين ؛ لأنه وإن ساعدهم المعنى فلا عهد لنا بـ (اللام) تكون بمعنى (إلا) ولو ساغ ذلك ها هنا لجاز أن يُقال : « قام القومُ لزيداً » على معنى (إلا زيداً) وذلك غير صحيح ، فـ (اللام) هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد ولزمت الفصل بينها وبين (إنْ) التي للجحد والذي يدل على ذلك أنها تدخل للإعمال . . . »(٣) .

قال ابن مالك :

وخُفِّفت إنَّ فَقَلَّ العَمَلُ ... وتَلْزَمُ اللامُ إذا ما تُهْمَلُ

وربَّما استُغْني عنها إنْ بدا ... ما ناطقٌ أراده مُعْتَمِدا

قال ابن يعيش : « وأمَّا المفتوحة فإذا خففت لم تُلغَ عن العمل بالكُلِّيَّة ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء ، إنما ذلك في المكسورة ، بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث ، نحو قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾(٤) ، وقوله : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٥) . . . »(٦) .

---

(١) يس ، آية ٣٢ .

(٢) الأعراف ، آية ١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ٧٢ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٨٠ ، همع الهوامع ١/ ٤٥١ ، حاشية الصبان ١/ ٢٨٨ .

(٤) طه ، آية ٨٩ .

(٥) المزمل ، آية ٢٠ .

(٦) شرح المفصل ٨/ ٧٢ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٨٨ ، همع الهوامع ١/ ٤٥٣ ، حاشية الصبان ١/ ٢٩٠ .

المطلب الثاني

عملها

تعمل (إنّ) عكسَ عملِ (كان) فتنصب الاسمَ وترفع الخبرَ، كقولك: (إنّ زيدًا قادمٌ). قال ابن مالك:

لِـ(إنَّ، أنَّ، لكنَّ، لعلْ كأنَّ) عكسُ ما لـ(كان) منْ عَمَلْ
كـ(إنّ زيدًا عالمٌ بأنّي كُفْءٌ، ولكنّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ)

قال سيبويه: «وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ)....»[1].

وقال الأنباري: «إن هذه الحروفَ لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظًا ومعنى، حُملت عليه في العمل، فكانت فرعًا عليه في العمل، وتقديمُ المنصوب على المرفوع فرع فألزموا الفرع الفرع....»[2].

مسألة: الخلاف في عامل الرفع في الخبر

الرأي الأول: إنّ (أنّ) وأخواتها هي الناصبة للاسم والرافعة للخبر، وهو مذهب البصريين.

قال الأزهري: «فتنصب المبتدأ اتفاقًا بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء أو التصدير، ويُسمى اسمها، وترفع خبره على الأصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيًا ويُسمى خبرًا»[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٣١، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧١.

(٢) أسرار العربية ص ١٤٩، وانظر: رصف المباني ص ١٩٩، حاشية الخضري ١/ ١٢٩.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٧، وانظر: همع الهوامع ١/ ٤٣١، حاشية الخضري ١/ ١٢٩.

الرأي الثاني : أنها لاتعمل شيئًا في الخبر إنما هو باق على رفعه الأول قبل دخول هذه الأحرف وهو رفعه بالمبتدأ.

قال الأزهري : «وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لاتعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ» (١).

ولكل منهما حجته، فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبه بـ(كان) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدإ أو الخبر، والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسًا؛ ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدّم، وفاعل أُخّر تنبيهًا على الفرعية، وحجةُ الكوفيين أنه لايجوز (أن قائمٌ زيدًا) ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها(٢).

وحجة أخرى للكوفيين ذكرها الأنباري فقال: «وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله؛ لأن الفرع أبدًا أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر»(٣).

والصحيح هو مذهب البصريين لما مر من شَبَه هذه الأحرف بالفعل، وأما مذهب الكوفيين فقد رُد عليهم.

قال الأنباري : «وهذا ليس بصحيح ؛ لأن كونه فرعًا على الفعل في العمل لايوجب ألا يعمل عمله، فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله، على أنا قد عملنا بمقتضى كونه فرعًا، فإنا ألزمناه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل؛ لئلا يجري مجرى الأصل، فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بانَ ضعف هذه الحروف (عن رتبة الفعل) وانحطاطها عن رتبة الفعل، فوقع الفرق بين الفرع والأصل، ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنه باق على رفعه الأول، لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما وجب نصب المبتدإ بها، وجب رفعُ الخبر بها ؛ لأنه ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب ولايعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لايجوز»(٤).

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٤٣١، حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٤٣١، حاشية الصبان ١/ ٢٧٠، حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

(٣) أسرار العربية ص ١٥٠، وانظر: همع الهوامع ١/ ٤٣١.

(٤) أسرار العربية ص ١٥٠.

ذلك على الإطلاق سواء تبيَّن فيه عمل (إنّ) أو لم يتبين، نحو (إنّ زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان) وذهب الفراء إلى أنه لايجوز ذلك إلا في مالم يَتَبَيَّنْ فيه عملُ (إنّ) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ ﴾(١) فعطف (الصابئين) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ (٢)»(٣).

والراجح هو رأي البصريين وذلك ؛ لأنه لايجوز أن يجتمع عاملان عملاً واحدًا على معمول واحد كما سبق آن ذكرنا في (إنك وزيدٌ قائمان) فـ (إنّ) رافعة للخبر ، وهو (قائمان) على أنه خبرها، و (زيد) الذي هو مبتدأ رافع لـ (قائمان) الذي هو خبره، وهذا لايجوز ، وأما مذهب الكوفيين فلا حجة لهم فيه.

قال الأنباري : «والصحيح ماذهب إليه البصريون، وماستدلوا به الكوفيون فلاحجة لهم فيه ، وأما قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا . . . الآية﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما : أنّا نقول في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيه : (إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله وباليوم الآخر فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك).

والوجه الثاني : أن يجعل قوله ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ خبر لـ (الصابئين والنصارى). . . »(٤).

كقول الشاعر(٥):

وإلا فَاعْلَمُوا أنّا وَأَنْتُم   بُغَاةٌ مابَقِينـا في شِقَاقِ(٦)

---

(١) المائدة، آية ٦٩.

(٢) البقرة، آية ٦٢، ١١٧. المائدة، آية ٦٩.

(٣) أسرار العربية ص١٥٢ ، وانظر : شرح المفصل ٨/ ٦٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢، شرح التصريح ٢/ ٧٠، حاشية الصبان ١/ ٢٨٦.

(٤) أسرار العربية ص ١٥٣، وانظر: شرح التصريح ٢/ ٧٤.

(٥) هو بشر بن أبي خازم، من بني أسد، جاهلي قديم، شهد حرب أسد وطيء، هو وابنه نوفل بن بشر الحلف بينهما. . .
الشعر والشعراء ص ١٢١، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ٦٠، خزانة الأدب ٢/ ٢٦٢.

(٦) الكتاب ٢/ ١٥٦، وانظر: التبصرة ١/ ٢١٠، أسرار العربية ص ١٥٤، شرح المفصل ٨/ ٦٩، شرح التصريح ٢/ ٧١، خزانة الأدب ٤/ ٣١٥.

المطلب الثالث

(إنّ) الجوابية وإهمالها

تُستعمل (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نَعَم) فتُلغى عن العمل ، ولاتَطْلُب اسمًا ولاخبرًا .

قال ابن جني : «وتكون (إنَّ) بمعنى (نعم) ، فلا تقتضي اسمًا ولا خبرًا»(١) .

وقال الزجاجي : «وتكون معنى (أجل) فلا تعملُ شيئًا»(٢) .

ومن ذلك (قول الرادِّ حين قال القائل(٣) : «لَعَنَ اللهُ ناقَةً حَمَلَتْني إليك ، فقال : إنَّ وراكبها» أي : نعم ولعن صاحبها)(٤) .

وقال الشاعر (٥) :

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ ، فَقُلْتُ : إنَّهْ (٦)

---

(١) اللمع ص ٩٥ ، وانظر : جواهر الأدب ص ٣٤٨ ، رصف المباني ص ٢٠٤ ، مغني اللبيب ص ٣٧ ، المساعد ١/ ٣٢٦ .

(٢) حروف المعاني والصفات ص ٦١ ، وانظر : اللمع ص ٩٥ ، المساعد ١/ ٣٢٦ .

(٣) هو ابن الزبير .

(٤) جواهر الأدب ص ٣٤٨ ، وانظر : رصف المباني ص ٢٠٤ ، الجنى الداني ص ٣٩٨ ، مغني اللبيب ص ٣٨ ، همع الهوامع ١/ ٤٥٠ .

(٥) هو عبد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة . . . بن فهر بن النضر ، كان أشد قريش أَسْرَ شعرٍ في الإسلام بعد ابن الزبعرى ، وكان غزلاً وأغزل من شعره عمر بن أبي ربيعة . . .
طبقات فحول الشعراء ص ٦٤٨ ، وانظر : خزانة الأدب ٣/ ٢٦٧ .

(٦) الكتاب ٤/ ١٦٢ ، وانظر : حروف المعاني والصفات ص ٦١ ، معاني الحروف ص ١١٠ ، اللمع ص ٩٥ ، جواهر الأدب ص ٣٤٨ ، رصف المباني ص ٢٠٤ ، الجنى الداني ص ٣٩٩ ، مغني اللبيب ص ٣٨ .

مسألة : الخلاف في مجيء (إن) بمعنى (نعم)

اختلف النحويون في مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم) فأثبت ذلك سيبويه، والأخفش والكسائي وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة(١)(٢).

ومن ذلك توجيهُ أبي إسحاق الزجاج قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٣) بأنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم).

قال ابن جني: (وأخبرنا أبو علي أن أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ إلى أن (إنَّ) بمعنى (نعم)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، وأن (اللام) في (لساحران) داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره (نعم هذان لهما ساحران)وحُكي عن أبي إسحاق أنه قال: هذا الرأي عندي فيه، وقد عرضته على عالمنا

الشاهد فيه: مجيء (إنَّ) بمعنى (نَعَم) قال المرادي: « ويحتمل أن تكون (إنَّ) فيه بمعنى (نَعَمْ) كما قال الأخفش، وتحمل أن تكون المؤكدة، و (الهاء) اسمها، والخبر محذوف، كما قال أبو عبيدة، وإذا جُعِلَتْ بمعنى (نعم) فـ (الهاء) للسكت.

الجنى الداني ص ٣٩٩، وانظر: مغني اللبيب ص ٣٨.

أما بالنسبة لقول ابن الزبير: « فلا تكون فيه (إنَّ) مؤكدة »، قال المرادي: « ويبطل كون (إنَّ) في هذا الكلام هي المؤكدة من وجهين:

أحدهما: عطف جملة الدعاء على جملة الخبر.

والثاني: أنَّه لم يوحد حذف اسم (إنَّ) وخبرها في غير هذا الكلام.

قلت: وقد صحَّحَ بعض النحويين جواز عطف الطلب على الخبر، وقال: هو مذهب سيبويه.

الجنى الداني ص ٣٩٩.

(١) هو أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، من تيم قريش، مولى لهم... كان أعلم الثلاثة بأيام العرب، وأخبارهم، وأجمعهم لعلومهم، وكان أكمل القوم... وكان يبغض العرب، وقد ألّف في مثالبها كُتُباً... مات سنة ٢١٠، أو ٢١١، وقد قارب المائة.

مراتب النحويين ص ٧٧، وانظر: نزهة الألباء ص ٨٤، وانظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٧٦، إشارة التعيين ص ٣٥٠، وفيات الأعيان ٥/ ٢٣٥، البلغة ص ٢٢٤، شذرات الذهب ٢/ ٢٤.

(٢) الجنى الداني ص ٣٩٨، وانظر: مغني اللبيب ص ٣٧، المساعد ١/ ٣٢٦، همع الهوامع ١/ ٤٥٠.

(٣) طه، آية ٦٣.

محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق [(١)] ، فقبلاه ، وذكرا أنه أجود ماسمعاه» [(٢)] .

وقال الأنباري : «إلا أنّ هذا الوجهَ ضعيفٌ بدخول (اللام) في الخبر وهو قليل في كلامهم» [(٣)] .

* * *

(١) هو أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمَّاد بن زيد بن درهم بن لامك الجهضمي الأزدي، مولى آل جرير بن حازم، أصله من البصرة. . . وسمع محمد بن عبد الله الأنصاري، وسليمان بن حرب الواشحي، وحجاج بن منهال الأنماطي. . . وتفقه بابن المعدل. . . وابن المديني. . . روى عنه موسى بن هارون، وعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل. . . وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيبويه. . . وعنه انتشر مذهب مالك بالعراق، وكان ثقة صدوقاً. . . الديباج المذهب ص ٩٣، وانظر: الأعلام ١/ ٣١٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠، وانظر البيان في غريب القرآن ٢/ ١٤٥، إملاء مامن به الرحمن ٢/ ١٢٣، الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٢١٨، تفسير النسفي ٣/ ٥٧، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/ ٢٤، مغني اللبيب ص٣٨.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٥، وانظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢/ ١٢٣، مغني اللبيب ص ٣٨.

المبحثُ الثالث

وجوه التقارب والتباعد بين (إنّ) وأخواتها

وجوه التقارب والتباعد بين (إنّ) وأخواتها

أولا : إنّ الحروف الناسخة وهي (إنَّ، ليت، لكنَّ، كأنّ، لعلَّ) لها شبه بالفعل من عدة أوجه :

أحدها : أنّها على ثلاثة أحرف أو أربعة كالأفعال .

ثانيها : أنّها في القوة دون الأفعال ؛ ولذلك بُنِيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي .

ثالثها : دخولها على الأسماء، فتنصب الاسم وترفع الخبر، فتُشبه من الفعل ما قُدم مفعولهُ نحو (ضَرَبَ زيداً عمروٌ) .

رابعها : أنها تحمل معاني الأفعال فـ :

١) (إنَّ وأنَّ) معناهما أكدتُ .

٢) (ليت) معناها التمني .

٣) (لكنَّ) معناها الاستدراك .

٤) (كأنَّ) معناها التشبيه .

٥) (لعلّ) معناها الترجي[١] .

خامسها : اتِّصال الضمير المنصوب بها ، و(نون الوقاية) كالأفعال ماعدا (لعل) لاتتصل بها (نون الوقاية) في اللغة العالية[٢] .

---

(١) المقتضب ٤/١٠٨ ، وانظر : الجمل ص ٥٢ ، معاني الحروف ص ١٠٩ ، التبصرة ١/٢٠٣ ، أسرار العربية ص ١٤٨ ، جواهر الأدب ص ٣٤٥ ، التخمير ١/ ٢٨١ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٥ ، رصف المباني ص ١٩٩ ، العوامل المائة ص ٢٠١ ، حاشية الخضري ١/ ١٢٩ ، الكواكب الدرية ١/ ١٠٢ .

(٢) أسرار العربية ص ١٤٨ ، وانظر : جواهر الأدب ص ٣٤٥، التخمير ١/ ٢٨٢ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٥ .

ثانيًا : يلزم تقديم الحروف الناسخة على معموليها ؛ لعدم تصرفها ، فلا يتقدم اسمها عليها ولاخبرها حتى لو كان ظرفًا أو مجرورًا ؛ لأنها لم تبلغ أن تكون في القوة كالفعل الذي شُبهت به[١] .

ثالثًا : إنْ كان مدخول (إنَّ) وأخواتها معرفة ونكرة ، فالذي يُجعل اسمها المعرفة ، والخبر هو النكرة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وهي في ذلك كـ (كان)[٢] .

رابعًا : لايجوز تقديم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ، كقولك : (إنَّ في الدار زيدًا) ، وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليست مما تعمل فيه (إنَّ) لوقوع غيرها فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً** ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ⑫ وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَىٰ** ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ **إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا** ﴾[٥] .

وعَلَّل الأزهري لمنعهم توسط الخبر بأنّ تَوَسُّطَه يُذهب صورة ماأرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادة أهل اللغة أنهم إذا تركوا شيئًا لايعودون إليه[٦] .

ومع أنه يجوز تقديم خبر المبتدإ على المبتدإ ، إلا أنه لايجوز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها . ووجه الفرق : أن تقديم خبر المبتدإ عليه لايُلزم خلاف الأصل إلا من وجه ، بخلاف ما إذا قدمنا خبر (إنَّ) على اسم (إنَّ) فإنه يلزم من ذلك خلاف الأصل من وجهين هما :

تقديم الخبر على اسمها ، والفصل بين (إنَّ) واسمها ، إلا إذا كان خبر (إنَّ) ظرفًا ، فإنه يجوز تقديم الخبر على اسم(إنَّ) ، وجه الفرق بينهما إذا كان الخبر ظرفًا ، وبين إذا لم يكن ظرفًا : أنّه إذا كان ظرفًا ، فإما أن يكون ظرفًا حقيقيًا ، أو مجازيًا ، بأن كان حرف جر ،

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ١٠٩ ، وانظر : التهذيب الوسيط ص ١٣٠ ، شرح التصريح ٢/ ٢١ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٤ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٢ ، الكواكب الدرية ١/ ١٠٤ .

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٠٩ .

(٣) المزمل ، آية ١٢ .

(٤) الليل ، آية ١٢ .

(٥) يوسف ، آية ٧٨ .

(٦) المقتضب ٤/ ١٠٩ ، وانظر : الجمل ص ٥٢ ، التبصرة ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، حاشية ابن حمدون ١٨٢ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٩ ، شرح التصريح ٢/ ٢١ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٤ ، حاشية الصبان ١/ ٢٧٢ ، الكواكب الدرية ١/ ١٠٤ .

فلئن كان مجازيًا فالفرق بينهما ظاهر، وذلك أن حروف الجر وضعت للتوسط بين شيئين، وإذا توسط بين اسم (إنَّ) وخبرها حرف لم يلزم من ذلك توسط حرف غيره بينهما، وكذلك إذا كان ظرفًا حقيقيًا؛ لأن الظرف الحقيقي متضمن لمعنى (في) ألا ترى أنك إذا قلت (خرجتُ يوم الجُمُعَة) فكأنك قلت: (اتّفق خروجي في يوم الجمعة) (١).

قال ابن مالك:

وراعِ ذَا التَّرْتِيْبَ، إلا في الذيْ   كَلَيْتَ فيْها - أو هُنا - غَيْرَ البَذيْ

خامسًا: يُقدَّم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها وجوبًا إذا كان في اسمها ضمير يعود على خبرها؛ وذلك حتى لايعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، كقولك: (إنَّ عند زيد أخاهُ، وليت في الدار صَاحِبَها(٢).

سادسًا: لايجوز تقديم معمول خبر (إنَّ) وأخواتها عليها إلا إذا كان ظرفًا أو مجروراً، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقًا كقولك: (إنَّ عندك زيدًا مقيمٌ)(٣).

قال الشاعر (٤):

فَلا تَلْحَني فيْها فإنَّ بِحُبِّها   أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهُ(٥)

يلاحظ أنه في باب (إنَّ) وأخواتها يُلتزم الترتيب بينها وبين معموليها فلا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقًا، ولايتقدم خبرها على اسمها إلا في حالة كونه ظرفًا أو مجروراً لتَوَسُّع النحويين فيهما.

سابعًا: امتناع دخول (لام الابتداء) على أخوات (إنَّ)؛ لأنهن غيّرْن معنى الابتداء، و(اللام) في الأصل (لام التأكيد) في الابتداء؛ وذلك لأن (أنّ) المفتوحة تُصَيِّر الجملة معها في تأويل مفرد، فلو جامعتها هذه (اللام) التي هي لتأكيد الجملة لزم خلاف وضْعها.

---

(١) انظر التخمير ١/ ٢٨٤.

(٢) انظر همع الهوامع ١/ ٤٣٤، حاشية الصبان ١/ ٢٧٣، الكواكب الدرية ١/ ١٠٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٣٢، همع الهوامع ١/ ٤٣٥، حاشية الصبان ١/ ٢٧٢.

(٤) من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها.

(٥) الكتاب ٢/ ١٣٣، وانظر: التبصرة ١/ ٢٠٧، مغني اللبيب ص ٦٩٣، همع الهوامع ١/ ٤٣٥، حاشية الصبان ١/ ٢٧٢، خزانة الأدب ٣/ ٥٧٢.
الشاهد فيه: تقديم معمول خبر (إنَّ) وهو (بحبها) على اسمها (أخاك) جوازاً؛ لأنه مجرور.

ولاتدخل بعد (ليت، ولعل ، وكأن) بإجماع؛ لأنهن غيرن معنى الكلام الذي كانت (اللام) تدخل عليه ، ولا بعد (لكنّ) على الصحيح؛ لأن مابعدها مطلوب لما قبلها ، ومابعد (لام الابتداء) منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما(١) .

ثامنًا : إنَّ كل شيء صح أنْ يكون خبرًا للمبتدإ ، فإنه يجوز أن يكون خبرًا لـ (إنَّ) وأخواتها من : فعل ، ومااتصل به من فاعل ، ومفعول، ومبتدإ ، وظرف، وجملة، ومفرد، كقولك : (إنَّ عبدَ الله خرج) و (إنَّ أخاك مالُه كثيرٌ)، و (إنَّ زيدًا في الدار)(٢) .

تاسعًا : أن ما لاتدخل عليه (دام) لايصح أن تدخل عليه الأحرف الناسخة، فلا تدخل على مبتدإ خبره مفرد طلبي، نحو (أيْنَ زيدٌ) ، أو جملة طلبية نحو : (زيدٌ اضْرِبْه ، أو هل رأيته)(٣) .

عاشرًا : أن الخبر لابد منه؛ لأن الكلام وضع له ، ويجوز حذفه في باب (إنَّ) إذا عُلم معرفة كان الاسم أم نكرة كُرر أم لم يُكرر على رأي سيبويه . ومن ذلك قول سيبويه : (يقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إنَّ الناس ألْبٌ عليكم، فيقول : إنَّ زيدًا، وإنّ عمرًا، أي إنّ لنا)(٤) . وقال الأعشى(٥) :

إنَّ مَحَـــلاً وإنَّ مُرْتَحَـــلاً   وإنَّ في السَّفَر مامَضَى مَهَلاً(٦)

أما الكوفيون فيشترطون كون الاسم نكرة، والفراء لايشترط إلا تكرير الاسم ، ورُدَّ المذهبان(٧) بالسماع(٨) .

---

(١) انظر التهذيب الوسيط ص ١٣٠ ، الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٩ .

(٢) انظر الجمل ص ٥٣ ، وانظر : اللمع ص ٩٣ ، التبصرة ١/ ٢٠٥ ، التخمير ١/ ٢٨٤ ، شرح المفصل ١/ ١٠٢ ، الأمالي النحوية ٢/ ١٦٤ ، التهذيب الوسيط ص ١٢٧ .

(٣) انظر المساعد ١/ ٣٠٨ ، وانظر : الكواكب الدريَّة ١/ ١٠٢ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٤١ ، وانظر الارتشاف ٢/ ١٣٥ .

(٥) هو الأعشى، أعشى بني قيس بن ثعلبة، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد . . . بن بكر بن وائل، الشاعر المشهور المُقدم . . .
طبقات فحول الشعراء ص ٦٥ ، وانظر : الشعر والشعراء ص ١١٤ ، المؤتلف والمختلف ص ١٢ .

(٦) الكتاب ٢/ ١٤٢ ، وانظر : التبصرة ١/ ٢١١ ، التخمير ١/ ٢٨٥ ، المساعد ١/ ٣١١ .
الشاهد فيه : حذف الخبر جوازاً للعلم به .

(٧) أي : مذهب الكوفيين والفرَّاء .

(٨) انظر التبصرة ١/ ٢١١ ، وانظر : التخمير ١/ ٢٨٥ ، الأمالي النحوية ٢/ ١٦٤ ، الارتشاف ٢/ ١٣٥ ، المساعد ١/ ٣١١ همع الهوامع ١/ ٤٣٥ .

الحادي عشر : يجب حذف الخبر إذا سدَّت مَسَدَّه (واو المصاحبة) ، حكى سيبويه : (إنّك ما وخير) أي : إنك مع خير . و(ما) زائدة ، وحكى الكسائي : (إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوثَمنُهُ) بإدخال (اللام) على الواو ، أو سد مسده حال ، كقول الشاعر[(١)] :

إنّ اخْتيَاركَ مَاتَبْغيْه ذَا ثقَةٍ بالله مُستَظْهِراً بالحَزْمِ والجَلَدِ[(٢)]

وكذا (ليت شعري) إذا أُرْدِفَ باستفهام كقوله (امرئ القيس) :

ألا لَيْتَ شِعْرِيْ كَيْفَ حَادَثُ وَصْلِهَا وكَيْفَ تُرَاعِـيْ وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ[(٣)]

فـ (شعري) مصدر وهو اسم (ليت)، والخبر مُلتزم الحذف، والتقدير : (ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع)[(٤)] .

الثاني عشر : يجوز حذف الاسم إذا علم ، وفيه مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقًا ، وعليه الأكثر ، حكى سيبويه عن الخليل : (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ) أي : (إنّه)، وحكى الأخفش : (إنّ بك مأخوذٌ أخواك) . وقال الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قرَابَتي ولكنَّ زَنْجيٌّ عَظِيْمُ المَشَافِرِ[(٥)]

أي : ولكنّك .

---

(١) لم أهتد لقائله .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٧ ، وانظر : المساعد ١/ ٣١٢، همع الهوامع ١/ ٤٣٦ .
الشاهد فيه : حذف الخبر وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه .

(٣) همع الهوامع ١/ ٤٣٦ ، شرح ديوانه ص ٤٨ .
الشاهد فيه : حذف الخبر وجوباً بعد (ليت شعري) المردف باستفهام .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٦ ، المساعد ١/ ٣١٢، همع الهوامع ١/ ٤٣٦ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٣٦ ، وانظر : المحتسب ٢/ ١٨٢ ، شرح المفصل ٨/ ٨١، الارتشاف ٢/ ١٣٤ ، مغني اللبيب ص ٢٩١ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٦ ، خزانة الأدب ٤/ ٣٧٨ .
ضبياً : نسبة إلى ضَبَّةَ بن أُدٍّ، عَمُّ تميم بن مُرٍّ .
الصحاح ١/ ١٦٨ ، مادة (ضبب) .
الشاهد فيه : حذف اسم (لكن) جوازاً للعلم به والتقدير (ولكنَّك) .

الثاني : أنه خاص بالشعر، وصححه ابن عصفور ، والسخاوي(١) في شرح المفصل.

الثالث : أنه حسن في الشعر وغيره مالم يُؤَدِّ حذفه إلى أن يلي (إنَّ) وأخواتها فعل فإنه إذ ذلك يقبح في الكلام، قيل : وفي الشعر أيضًا، وهذا هو القول الرابع ؛ لأنها حروف طالبة للأسماء فاستقبحوا مباشرتها الأفعال.

الخامس : أنه حسن فيهما إنَّ لم يؤد إلى أنْ يلي (إنَّ) وأخواتها اسم يصحُّ عملها فيه نحو : (إنَّ في الدار قام زيدٌ) ، وقوله(٢) :

كَأَنَّ عَلَى عِرْنِيْنِـهِ وَجَبِيْنِـهِ   أَقَامَ شُعَاعُ الشّمسِ أوْ طَلَعَ البَدرُ(٣)

السادس : إنَّ الحذف خاص بـ (إنَّ) دون سائر أخواتها ، ونقله أبو حيان عن الكوفيين(٤) ، وأكثر مايكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن ، وقد يكون غيره كما تقدم في (لكنك)(٥) .

الثالث عشر : جواز نصب الصفة اسمًا لـ (إنَّ) ورفع مابعدها (٦) بها سادًا مسد الخبر ، ذهب إلى ذلك الفراء ، والأخفش، والكوفيون، نحو : (إنَّ قائمًا الزَّيْدان)، كما يفعل الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام، نحو : (ماقائمٌ الزيدَان) و (أقآئمٌ الزيدان؟) وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور؛ لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما الفعل ، وأولويتهما به جعلا الصفة كأنها فعل ، وعوملت لذلك معاملة الفعل.

---

(١) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الواحد الهمذاني، المصري، السخاوي، نزيل دمشق، قرأ القراءات على الشاطبي بن فيرة مدة طويلة، واستفاد منه، وشرح قصيدتي شيخه اللامية والرائية، وله مصنفات منها : شرح المفصل، سمّاه المفضل، وله أرجوزة في الفرائض، وله تاج القراء، وغير ذلك. توفي سنة ٦٤٣ .
إشارة التعيين ص ٢٣١ ، وانظر : وفيات الأعيان ١/ ٣٤٠، البلغة ص ١٥٨ ، بغية الوعاة ٢/ ١٩٢ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٢٢ .

(٢) لم أهتد لقائله.

(٣) همع الهوامع ١/ ٤٣٧ ، خزانة الأدب ٤/ ٣٨٠.

(٤) انظر الارتشاف ٢/ ١٣٥ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/ ١٣٥ ، المساعد ١/ ٣٠٩، همع الهوامع ١/ ٤٣٧ .
الشاهد فيه : حذف اسم (كأنَّ) جوازاً والتقدير : (كأنّه) .

(٦) أي : الصفة.

ونحو : (إنَّ قائمًا الزيْدان) بخلاف ذلك؛ لأنَّ (إنَّ) مختصةٌ بالأسماء فدخولها على مافيه شبه الفعل مزيل لشبهه به أو جاعله كالزائل(١) .

قال ابن مالك :

ونَحْوَ: (إنَّ قائمًا عَبْدَاكا) أَجَازَ يَحْيَى وسَعِيْدٌ ذَاكا

الرابع عشر : تشارك (لكن) و (أنّ) (إنَّ) في جواز رفع المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر ، كقولك : (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ) ، وقوله تعالى : ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾(٢) على قراءة من قرأ بكسر (إنَّ) ورفع (رسوله) خارج السبعة(٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدإ، إذ لم تُغيِّر معناه ، وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ) فهو في تقدير : (زيدٌ قائمٌ وعمروٌ)ولابد ، و (لكن) تجري مجرى (أن) فيما ذكر(٤) .

قال ابن مالك :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلى مَنْصُوبِ (إنَّ) بَعدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا
وأُلْحِقَتْ بـ(إنّ) (لكنَّ)و(أنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) و(لَعَلّ) و(كَأَنَّ)

الخامس عشر : تُشارك (أن) و (كأنّ) و (لكنّ) (إنَّ) في التخفيف بحذف أحد المثلين(٥) .

* * *

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٨ ، وانظر : المساعد ١/ ٣١٣ ، همع الهوامع ١/ ٤٣٨ .

(٢) التوبة ، آية ٣ .

(٣) قال أبو حيان : « وقرأ الحسن والأعرج : ﴿ إنَّ الله ﴾ بكسر الهمزة . . . والكسر على إضمار القول على مذهب البصريين أو لأن (الأذان) في معنى القول ، فكُسرت على مذهب الكوفيين .
تفسير البحر المحيط ٥/ ٦ .

(٤) انظر شرح المفصل ٨/ ٦٧ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، شرح التصريح ٢/ ٦٨ ، حاشية الصبان ١/ ٢٨٧ .

(٥) انظر المقرب ١/ ١١٠ .

الفصل الثالث

(إلا) أم باب أدوات الاستثناء

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التوسع في (إلا)

المبحث الثاني : تعدد دلالاتها وعملها

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (إلا) وأخواتها

المبحثُ الأول

التوسع في (إلا)

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: العلة في كونها أم الباب

المطلب الثاني: خصائص (إلا)

المطلب الأول

العلة في كونها أم الباب

(إلا) هي أمّ باب الاستثناء وقد هيأها لحلول هذه المكانة أمور هي :

أولاً : أنّ (إلا) أصل الاستثناء وحرفه المستولي عليه ، أي : أنها علم عليه، وماعداها محمول عليها متضمن معناها . قال سيبويه : «فحرف الاستثناء (إلا) . . . »[(١)] .

قال الإربلي : « ولكونها من المحضَة[(٢)] ، ولزومها الحرفية ، وضعت للاستثناء، وهي أصل أدواته ، لعموم استعمالها فيه»[(٣)] .

وقال ابن يعيش : «أصل الاستثناء أن يكون بـ (إلا) وإنما كانت (إلا) هي الأصل ؛ لأنها حرف ، وإنما ينقل الكلام من حدٍّ إلى حد بالحروف ، كما نقلت (ما) في قولك (ماقام زيد) من الإيجاب إلى النفي . . . فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل ؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص . . . »[(٤)] . وأما (حاشا) فهي وإن كانت حرفًا لايجوز أن تكون أصلاً في الاستثناء ؛ لأنها تعمل الجر . . . وحرفُ الاستثناء لايعمل الجر فاختُصت (إلا) بأنها أصل فيه دون (حاشا)[(٥)] .

ثانيًا : أن الأصل في (إلا) الاستثناء ، وقد تحمل على غيره في مواضع أخرى ، أما باقي أخواتها فهي : أسماء كـ (غير ، وسوى ، وسواء) ، وأفعال كـ (ليس ولايكون) ، ومشتركة بين الأفعال والحروف وهي : (عدا ، وحاشا ، وخلا) محمولة عليها مشبهة بها ،

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٩ .

(٢) أي : أن (إلا) حرف محض خالص لايتردد بين الحرفية وغيرها أي : الفعلية والاسمية ، كما في (حاشا ، وعدا ، وخلا) .

(٣) جواهر الأدب ص٣٨٩ ، وانظر حاشية ابن حمدون ص٢٨٩ ، التهذيب الوسيط ص٢٠١ ، الاستغناء في أحكام الاستثناء ص١٢٢ ، العوامل المائة ص٢٣٥ ، الكواكب الدرية ٢/ ٣٢ .

(٤) شرح المفصل ص٢٣٥ ، حاشية ابن حمدون ص٢٨٩ .

(٥) انظر الاستغناء ص١٢٢ .

فـ (غير) أصلها أن يوصف بها ثم حملت في الاستثناء على (إلا) ، و(ليس ، ولايكون) فعلان ناقصان يرفعان الاسم وينصبان الخبر ، حملا في الاستثناء على (إلا) ، و(سوى) ظرف مكان في الأصل، و (حاشا) حرف جر ثم حملا على (إلا) في الاستثناء[١] .

قال المرادي : «اعلم أن أصل (إلا) أن تكون للاستثناء»[٢] .

وقال القرافي[٣] : «وأصل الاستثناء (إلا) ، وغيرها إنما يُسْتَثْنى به إذا كان في معناها ، فإن لم يكن في معناها لايستثنى به ، فتقول : غيرُ زيد يقول : كذا. . . وليس شيء من ذلك استثناءً ؛ لأن الاستثناء لابد أن يكون فيه إخراج وسلْب وإيجاب»[٤] .

* * *

(١) انظر اللمع ص١٢١ ، التبصرة ١/ ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، شرح المفصل ٢/ ٨٣ ، ٨٤ ، المقرب ١/ ١٧٢ .

(٢) الجنى الداني ص٥١٧ ، وانظر همع الهوامع ٢/ ٢٠١ .

(٣) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابن ياسين الصنهاجي البهفشيمي البهنسي المصري ، الإمام العلامة ، وحيد دهره ، وفريد عصره ، أحد الأعلام المشهورين والأئمة المذكورين ، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك ، . . . ألف كتبًا مفيدة . . . منها كتاب «الذخيرة في الفقه» من أجل كتب المالكية ، وكتاب «القواعد» ، وكتاب «الاستغناء في أحكام الاستثناء» ، وكتاب «الأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام» .
الديباج المذهب ص٦٤ ، وانظر هدية العارفين ٥/ ٩٩ ، الأعلام ١/ ٩٤ ، معجم المؤلفين ١/ ١٥٨ .

(٤) الاستغناء ص١٢٢ .

المطلب الثاني

خصائص (إلا)

لقد توسع النحويون في استعمال (إلا) وأفردوها بسمات لاتكون لأخواتها ، وهي :

أولاً : اختُصَّت (إلا) بمجيئها في جملة الاستثناء التامة والناقصة، بخلاف باقي أخواتها حيث لاتأتي إلا في التامة، ماعدا (غير) فإنها لمشابهتها بـ (إلا) من حيث أنها يلزمها أن يكون مابعدها على خلاف ماقبلها في النفي والإثبات حُملت على (إلا) ، وجعلت هي وماأضيفت إليه بمنزلة (إلا) ومابعدها ، إلا أن مابعد (غير) لايكون مخصوصاً(١) .

قال الإربلي : « فإنَّها تأتي بعد التام والناقص من الكلام دون غيرها ، و(غير) وإن شاركتها في ذلك لكنها غيرُ أصيلة فلا تساويها»(٢) .

ثانياً : اختُصَّت كذلك بأنه لايجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف (إلا) .

قال السيرافي : « كذلك لايجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ، ولا يلي الحرف (إلا) ، وقد فرع النحويون على ذلك مسائل ، فقالوا : (كيف إلا زيداً إخوتك) جيد ، و (أين إلا زيداً إخوتك) جيد ، و (من إلا زيداً إخوتُك) جيد . ولو قلت : (هل إلا زيداً عندك أحدٌ) و «وما إلا زيداً عندك أحد) ، كان خطأً، والفرق أن (كيف) و (أين) و (من) أخبار ينعقد الكلام بها، و (هل) و (ما) لاينعقد بها شيء، وإسقاطهما لايبطل الكلام. ولو قلت : (هل عندك إلا زيداً أحدٌ، وماعندك إلا زيداً أحدٌ) جاز؛ لأن (عندك) خبر»(٣) .

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٣، الاستغناء ص١١٥ .

(٢) جواهر الأدب ص٣٨٩، وانظر شرح المفصل ٢/ ٨٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٩٢ (مخطوط).

ثالثًا : اختُصَّت (إلا) أيضًا بمجيئها بين المتلازمين كالمبتدإ وخبره.

قال ابن يعيش : «اعلم أن (إلا) تدخل بين المبتدإ وخبره . . . . فمثال دخولها بين المبتدإ وخبره قولك : (مازيدٌ إلا قائمٌ) فـ(قائم)خبر عن (زيد)، فكأنك قلت : (زيد قائم)، لكن فائدة دخول (إلا) إثبات الخبر للأول ونفي خبر غيره عنه، والمستثنى منه كأنه مقدر، والتقدير : (مازيدٌ شيء إلا قائمٌ) فشيء هنا في معنى جماعة، لأن المعنى مازيد شيء من الأشياء إلا قائم . . . . »(١).

والصفة والموصوف كقولك : (مامررتُ بأحد إلا كريم) فتفيد (إلا) إثبات الصفة للأول ونفي صفة غيره عنه، والحال وصاحبها كقولك : (مارأيت زيدًا إلا باسمًا) فـ(إلا) تفيد إثبات الحال للأول الذي هو صاحبها، وتنفي حال غيره عنه(٢).

والمميِّز وتمييزه . قال الرضي : «ويقع بعد (إلا) من الملحقات بالمفعول . . . التمييز نحو : (ما امتلأ الإناء إلا ماء) . . . وكذا المفعول الثاني في باب (علمت) نحو : (ماوجدتُ زيدًا إلا وهو فاضل)»(٣).

وتقع الجملة أيضًا في مواقع هذه الأشياء بعد (إلا).

قال ابن يعيش : «وقد تقع الجمل موقع هذه الأشياء بعد (إلا) كما تقع موقعها في غير الاستثناء فتقول : (مازيد إلا أبوه منطلقٌ) . . . وتقول في الصفة : (مامررتُ بأحد إلا زيد خير منه) . . . وقد يجوز في قولك : (مامررت بأحد إلا زيدٌ خير منه) أن تكون الجملة في موضع الحال أيضًا ؛ لأن الحال من النكرة جائز وإن كان ضعيفًا، ويجوز أن تدخل عليه الواو . . . . ولاتقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدإ وخبر، ولا تكون فعلية ؛ لأن (إلا) موضوعة لإخراج بعض من كل فإذا تقدم (إلا) الاسم فلا يكون بعدها إلا الاسم ؛ لأنّهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضًا له . . . . »(٤).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٩٣.

(٢) انظر : جواهر الأدب ص٣٨٩، شرح المفصل ٢/ ٩٣، شرح كافيه ابن الحاجب ٢/ ١٣٥.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٣٥.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٩٣.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[(١)] وقعت جملة الحال بعد (إلا) .

رابعًا : خروجها عن نظائرها من الحروف حيث ورد الوصف بها حملاً على (غير) .

قال الإربلي : «وهي على ثلاثة أنحاء : ناصبة وهي الأصل ، ومفرِّغة للعامل فيما قبلها ليعمل فيما بعدها ، وصفة بمعنى (غير) ؛ لأنه لما غاير مابعد كلٍّ منها ماقبله تعارضا ، فيكون مابعدها تابعًا في الإعراب لما قبلها»[(٢)] .

* * *

(١) الحجر ، آية (٤) .

(٢) جواهر الأدب ص٣٩٢ ، وانظر شرح المفصل ٢/ ٨٩ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٥٦ ، رصف المباني ص١٧٣ ، الجنى الداني ص٥١٧ ، همع الهوامع ٢/ ٢٠١ .

المبحثُ الثاني

تعدد دلالاتها وعملها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها

المطلب الثاني: عملها

المطلب الأول

تعدد معانيها ودلالاتها

أولاً : الأصل في معنى (إلا) الاستثناء، ثم قد تحمل على معنى غيره كما سبق ذكره[(١)]، والاستثناء وزنه الاستفعال ، وأصله (ثنى).

قال الفيروزآبادي[(٢)] : «ثنى الشيء كـ(سعى) رد بعضه على بعض، فَتَثَنَّى، وانثنى، واثْنونى، انعطف ، وأثناء الشيء ومثانيه قُواه وطاقاته. . . . »[(٣)].

قال ابن يعيش : «اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه ، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء . فإذا قلت : (قام القومُ إلا زيدًا) تَبَيَّن بقولك : (إلا زيدًا) أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنما ذكر الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازًا، وهذا معنى قول النحويين: الاستثناء إخراج بعض من كل أي : إخراجه من أن يتناوله الصدر، فـ(إلا) تُخرج الثاني مما دخل في الأول. . . »[(٤)].

---

(١) انظر ص١٣٧.

(٢) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي ، العلامة مجد الدين أبو الطاهر، صاحب القاموس، وله من التصانيف : القاموس المحيط في اللغة، اللامع العلم العجاب، الجامع بين المحكم والعباب، لم يكمل. . . . طبقات الحنفية، البلغة في أئمة النحو واللغة. . . توفي سنة ٨١٦هـ. بغية الوعاة ١/ ٢٧٣، وانظر شذرات الذهب ٧/ ١٢٦، الأعلام ١٤٦/٧.

(٣) القاموس المحيط ٤/ ٣٠٩، وانظر لسان العرب (ثنى ١٤/ ١١٥).

(٤) شرح المفصل ٢/ ٧٧، وانظر المقرب ١/ ١٦٦، العوامل المائة ص٢٣٢، ٢٣٨، حاشية الصبان ١٤١/٢.

قال الهروي :[١] «اعلم أنّ لها ستة مواضع : تكون استثناء . . . »[٢] .

ثانيا : تقترض (إلا) معنى الوصفية من (غير) التي هي أصل في معنى الوصف، فتكون بمعناها .

قال الهروي : «وتكون نعتًا بمعنى (غير) فتُجري مابعدها على ماقبلها، كما تُجري (غيرًا) إذا أردت بها النعت، فتقول : (قام القوم إلا زيدٌ) [٣] فترفع مابعد (إلا) في الموجب؛ لأنها نعت بمعنى غير . . . »[٤] .

قال عمرو بن معدي كرب[٥] :

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُـهُ أخُـوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ إلا الفَرْقَدانِ[٦]

---

(١) هو علي بن محمد الهروي النحوي من أهل هراة، قدم مصر واستوطنها، روى عن الأزهري، وهو أول من أدخل نسخةمن كتاب «الصحاح» للجوهري مصر - فيما قيل - ووجد فيها خللاً ونقصًا فهذبه وأصلحه . وصنف كتابًا كبيرًا في النحو، عدة مجلدات . . وصنف كتابًا في معاني العوامل سماه «الأزهية» . . . وله مختصر في النحو سماه «المرشد» .

إنباه الرواة ٢/ ٣١١، وانظر بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥، الأعلام ٤/ ٣٢٧ .

(٢) الأزهية ص١٧٣، وانظر رصف المباني ص١٧١، الجنى الداني ص٥١٠، مغني اللبيب ص٧٣، الصحاح ٦/ ٥٤٤(إلا) ، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦(إلا) .

(٣) و (زيد) هنا مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الإعارة؛ لأن الأصل (غير زيد)، فوضعت (إلا) موضع (غير) ، وكان حقها الرفع إلا أنها لما كانت في صورة الحرف أعير إعرابها (زيد) أي نقل إعرابها إلى (زيد) على سبيل الاعارة .

انظر مغني اللبيب ص٦٩٧، حاشية الصبان ١/ ٥٣، حاشية الخضري ١/ ٢٧، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٠ .

(٤) الأزهية ص١١٣، وانظر جواهر الأدب ص٣٩٢، شرح المفصل ٢/ ٨٩، رصف المباني ص١٧٢، الجنى الداني ص٥١٧، مغني اللبيب ص٧٠، همع الهوامع٢/ ٢٠١، حاشية الصبان ٢/ ١٥٥، الصحاح ٦/ ٢٥٤٤ (إلا) ، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦ (إلا) .

(٥) هو عمرو بن معدي كرب الزبيدي، وهو من مذحج ، ويكنى أبا ثور وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر التميمي، وأخته ريحانة بنت معدي كرب .

الشعر والشعراء ص١٧٧، وانظر المؤتلف والمختلف ص١٥٦ .

(٦) الكتاب ٢/ ٣٣٤، المقتضب ٤/ ٤٠٩، شرح المفصل ٢/ ٨٩، مغني اللبيب ص٥٦٨، همع الهوامع٢/ ٢٠٣، حاشية الصبان ٢/ ١٥٧، خزانة الأدب ٢/ ٥٢، ٤/ ٧٩، الصحاح ٦/ ٢٥٤٤ (إلا) ، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦ (إلا) .

شروط الموصوف بـ (إلا)

قال المرادي : «وللموصوف بـ(إلا) شرطان :

أحدهما : أن يكون جمعًا أو شبهه .

والآخر : أن يكون نكرة أو مُعَرَّفًا بـ (أل) الجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(١)»(٢) .

نواحي التخالف بين (إلا) الوصفية و (غير)

قال المرادي : «واعلم أن (إلا) التي يوصف بها تفارق (غيرًا) من وجهين :

أحدهما : أن موصوفها لايحذف ؛ فلا يقال : (جاءني إلا زيدًا) ، بخلاف (غير) .

والآخر : أنها لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء(٣) ؛ فلا يجوز (عندي درهم إلا جيدٌ) بخلاف (غير)»(٤) .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب . الصحاح ٢/ ٥١٩ (فرقد) .

الشاهد فيه : رفع (الفرقدان) بعد (إلا) في الموجب ؛ لأنه جعلها نعتًا بمعنى (غير) والتقدير : (غيرُ الفرقدين) .

(١) الأنبياء ، آية (٢٢) .

(٢) الجنى الداني ص٥١٧ ، ، وانظر مغني اللبيب ص٧٠ ، همع الهوامع ٢/ ٢٠١ ، حاشية الصبان ٢/ ١٥٦ .

(٣) وشرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء ، فقال : «إذا استعملت (إلا) بمعنى (غير) فلا بد من هذه الشروط المذكورة ، وإنما كان ذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها إلا في الموضوع الذي يتعذر فيه الاستثناء . . ولم يُشترط في استعمال (غير) بمعنى (إلا) تعذر جعلها صفة . . . ؛ لأن (غير) إذا استعملت في الاستثناء كانت لها أمثال جرت ذلك المجرى ؛ لأن وقوع الأسماء استثناء لابُعْد فيه كـ «سواً ، وسَوَاء» بخلاف استعماله (إلا) صفة ؛ لأنها حرف ، واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس ؛ لأن استعمال الحرف بمعنى الاسم وإخراجه عن حيز الاسمية ، فاشترط فيه تعذر جريه على أصله» . انظر الأمالي النحوية ٣/ ٥٧ .

(٤) الجنى الداني ص٥١٨ ، ، وانظر مغني اللبيب ص٧٢ ، همع الهوامع ٢/ ٢٠٢ ، حاشية الصبان ٢/ ١٥٦ .

قال المرادي : «فإن قلت : كيف يوصف بـ (إلا) وهي حرف ؟ قلت : التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها لا بها وحدها ، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها ، ومن قال : إن (إلا) يوصف بها ، فقد تجوز في العبارة ، وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها ؛ لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة»(١) .

ثالثاً : تكون (إلا) بمعنى التحقيق بعد النفي

قال الزجاجي : « (إلا) لها وجوه : تكون تحقيقًا بعد النفي ، ونفيًا بعد التحقيق كقولك : (سار الناس إلا زيدًا) فقد نفيت مسير زيد مع الناس . وتقول : (ماسار إخوتُك إلا زيدٌ) فقد أثبت المسير لـ (زيد) من بين الأخوة»(٢) .

رابعاً : تكون (إلا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع

قال سيبويه : «هذا باب ما لايكون إلا على معنى (ولكن) فمن ذلك قوله تعالى : ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(٣) أي : ولكن من رحم . وقوله عز وجل : ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾(٤) ، أي : ولكنّ قومَ يونس لما آمنوا . . . وهذا الضرب في القرآن كثير . . »(٥) .

وتأتي (إلا) بمعنى (لكن) لمناسبة بينهما في المعنى فكلاهما فيه معنى المغايرة ، والعمل ؛ لأن كلاهما ينصب مابعده .

قال ابن الحاجب(٦) : «إنما قدرت (إلا) في باب الاستثناء المنقطع بـ (لكن) لموافقتها لها في العمل والمعنى ، أما العمل فالنصب كما تنصب (لكن) ، وأما المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني ؛ لأنك إذا قلت : (ماشتريت عبدًا إلا حمارًا) ، كان (الحمار) منصوبًا مشترًا . وإذا قلت : : (اشتريت عبدًا إلا حمارًا) كان (الحمار) منصوبًا غير مشترًا»(٧) .

---

(١) الجنى الداني ص٥١٨ .

(٢) حروف المعاني والصفات ص٢٢ ، وانظر الصاحبي في فقه اللغة ص١٨٥ ، الأزهية ص١٧٤ .

(٣) هود ، آية (٤٣) .

(٤) يونس ، آية (٩٨) .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٢٥ ، انظر الصاحبي ص١٨٦ ، الأزهية ص١٧٤ ، رصف المباني ص١٧١ .

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر بن الحاجب الدوني ، يُنعت بالجمال ، المالكي النحوي ، الفقيه ، قرأ القراءات على الشيخ أبي الجود اللخمي ، وبرع في النحو والأصول ، رُزق السعد في تصانيفه ، شرقت وغربت ، واعتني بشرحها ، توفي سنة ٦٤٦هـ . البلغة ص١٤٣ ، وانظر بغية الوعاة٢/ ١٣٤ ، شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ .

(٧) الأمالي النحوية ٤/٦٧ ، وانظر الصحاح ٦/ ٢٥٤٤ (إلا) ، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦ (إلا) .

ومن ذلك قول شهاب المازني :

مَنْ كانَ أشْرَكَ في تَفَرُّق فَالـج ... فَلَبُونُهُ جَربَتْ مَعـاً وأغـدّت

إلا كَناشِـرَةَ الـذي ضَيَّـعتُمُ ... كالغُصْنِ في غُلْوائه المُتَنَبّت[١]

خامساً : (إلا) بمعنى (واو) النسق

قال ابن فارس[٢] : «وتكون بمعنى (واو) العطف»[٣] كقوله[٤] :

وأرَى لَها دَاراً بأغْدرَة السيِّـ ... دَان لـمْ يَدْرُس لها رَسْمُ

إلا رَمـاداً هَـامداً دَفَعَـت ... عَنْه الرّيَاحَ خَوَالدٌ سُحْمُ[٥]

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم﴾[٦] أي : والذي ظلموا منهم.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٨، المقتضب ٤/ ٤١٦.

الشاهد فيه : مجيء (إلا) بمعنى (لكن) في : (إلا كناشرة) والتقدير (ولكن هذا كناشرة).

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، فإنه من أكابر أئمة اللغة ، أخذ عن أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب رواية ثعلب وأبي الحسن علي بن إبراهيم القطان. . . وأخذ عنه أحمد ابن الحسين المعروف بالبديع الهمذاني وغيره. . . وله تآليف حسنة ، وتصانيف جمة ، فمنها : كتاب (المجمل في اللغة)، وكتاب (فقه اللغة)، وكتاب (غريب إعراب القرآن). . .

نزهة الألباء ص٢٣٥ ، وانظر إنباه الرواة ١/ ١٢٧ ، ، وفيات الأعيان ١/ ١١٨ ، إشارة التعيين ص٤٣ ، البلغة ص٦١ ، بغية الوعاة ١/ ٣٥٢ ، شذرات الذهب ٣/ ١٣٢ ، الأعلام ١/ ١٩٣ .

(٣) الصاحبي ص١٨٥ ، وانظر الأزهية ص١٨٧ ، الجنى الداني ص٥١٨ ، مغني اللبيب ص٧٣، همع الهوامع ١/ ٢٣٠ ، الصحاح ٦/ ٢٥٤٥ (إلا)، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦ (إلا).

(٤) هو المخبَّل ، شاعر فحل، وهو أبو يزيد. . . وللمخبل شعر كثير جيد، هجا به الزبرقان وغيره، وكان يمدح بني قُريع، ويذكر أيام سعد ، وشعره كثير.

طبقات فحول الشعراء ص١٤٩ ، وانظر الشعر والشعراء ص٢٠٤ ، المؤتلف والمختلف ص١٧ ، خزانة الأدب ٢/ ٥٣٥ .

(٥) الصاحبي ص١٨٥ ، الصحاح ٦/ ٢٥٤٥ (إلا) ، تاج العروس ١٠/ ٤٢٦ (إلا)، المفضليات ص١١٣ ، ١١٤ .

الشاهد فيه مجيء (إلا) بمعنى (واو) النسق، والتقدير (ورماداً).

(٦) البقرة ، آية (١٥٠).

الخلاف في (إلا) بمعنى (واو) النسق

الراي الأول : ينفي هذا المعنى لـ (إلا) ، وهو رأي الجمهور ، ويتأوّلون ماورد من ذلك على الاستثناء المنقطع .

الرأي الثاني : أثبت لـ (إلا) أن تكون بمعنى واو العطف ، ذهب إليه الكوفيون ، والأخفش ، والفراء ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى .

قال المرادي : «وهذا قسم نفاه الجمهور وأثبته الفراء ، والأخفش ، وأبو عبيدة معمر ابن المثنى . وجعلوا من ذلك قوله : ﴿ **لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُم** ﴾(١) أي الذين ظلموا» (٢) . قال السيوطي : «ويتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع»(٣) .

سادسا : أن تأتي عاطفة ليست بمعنى الواو كسابقتها ، بل تشرك في الإعراب فقط . ذهب إليه الكوفيون فقط . قال المرادي : «القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون ، فإنهم يجعلون (إلا) عاطفة في نحو : (ماقام أحد إلا زيدٌ) مما وقع بعد النفي وشبهه .

والبصريون يعربون ذلك بدلاً ، كما سبق ، ورد ثعلب قول البصريين بأن الأول منفي عن القيام ، والثاني مثبت له ، والبدل يكون على وفق المبدل منه في المعنى . ورد مذهب الكوفيين : بأن (إلا) لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : (ماقام إلا زيد) . وأجيب عما قاله ثعلب بأن هذا من بدل البعض ، وبدل البعض الثاني فيه مخالف للأول في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : (رأيتُ القومَ بعضهم) كان قولك أولاً : (رأيت القوم) مجازاً ، ثم بينت من رأيته منهم»(٤) .

---

(١) البقرة ، آية (١٥٠) .

(٢) الجنى الداني ص٥١٨ ، وانظر مغني اللبيب ص٧٣ ، همع الهوامع ٢/٢٠٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٤٠٣ .

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٠٣ .

(٤) الجنى الداني ص٥١٩ .

سابعاً : مجيء (إلا) زائدة

قال المرادي : «القسم الخامس : التي هي زائدة، وهذا قسم غريب، قال به الأصمعي(١)، وابن جني، في قول الشاعر(٢):

حَرَاجِيجُ مَاتَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً ... عَلى الخَسْفِ ، أوْ نَرْمي بهَا بَلَداً قَفْرا(٣)

أي : ماتنفك مناخةً، و(إلا) زائدة؛ لأن (مازال) وأخواتها لاتدخل إلا على خبرها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلا). وهذا قول ضعيف، فإن (إلا) لم تثبت زيادتها(٤)»(٥).

---

(١) هو أبو سعيد عبد الملك قُريب بن أصمع بن علي بن أصمع الباهلي. كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً. وكان أبوه قد رأى الحسن وجالسه. وكان تعلم نقد الشعر من خلف الأحمر مولى الأشعريين، توفي سنة ٢١٠هـ.

مراتب النحويين ص٨٠، وانظر أخبار النحويين البصريين ص٧٢، نزهة الألباء ص٩٠، إنباه الرواة ٢/ ١٩٧، إشارة التعيين ص١٩٣، وفيات الأعيان ٣/ ٨٧٠، ، البلغة ص١٣٦، بغية الوعاة ٢/ ١١٢، شذرات الذهب ٢/ ٣٦، الأعلام ٤/ ١٦٢.

(٢) هو غيلان بن عقبة بن بُهيش، ويكنى أبا الحارث، وهو من بني صعب بن مِلكان بن عدي بن عبد مناة، سئل جرير عن شعره فقال: أبعار غزلان، ونقط عروس...

الشعر والشعراء ص٢٦٥، وانظر خزانة الأدب ٤/ ٥١، الأعلام ٥/ ١٢٤، معجم المؤلفين ٨/ ٤٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٨، المحتسب ١/ ٢٢٩، الأمالي الشجري ٢/ ١٢٤، شرح المفصل ٧/ ١٠٦، مغني اللبيب ص٧٣، همع الهوامع ٢/ ٢٠٤، حاشية الصبان ١/ ٢٤٦، ديوانه ص٢٤٠.

حراجيج: الحُرْج، والحُرْجُوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض... والجمع الحَرَاجيج. الصحاح ١/ ٣٠٦(حرج)، وانظر القاموس المحيط ١/ ١٨٢ (الحرج).

مناخة: أنَخْتُ الجمل فاستناخ: أبركته فبرك، وتَنَوَّخ الجمل الناقة: أناخها ليُفسدها. الصحاح ١/ ٤٣٤ (نوخ)، وانظر القاموس المحيط ١/ ٢٧٢ (تنوخ).

الشاهد فيه: مجيء (إلا) زائدة، والتقدير (ماتنفك مناخة).

(٤) قال المرادي: «وقد خُرِّج البيت على وجهين: أحدهما: أنَّ (تنفك) تامة وهي مطاوع (فكَّه) إذا خلصه أو فصله، و (مناخة) حال.

والثاني: أنها ناقصة والخبر قوله (على الخسف) و (مناخة) حال من الضمير المستكن في الجار، وهذا قول الفراء. الجنى الداني ص٥٢١.

(٥) الجنى الداني ص٥٢٠، وانظر مغني اللبيب ص٧٣، همع الهوامع ٢/ ٢٠٤.

قال ابن جني : ومن ذلك قراءة الزهري، وسليمان بن أرقم : ﴿لَمًّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١) بالتنوين. ابن مسعود والأعمش : ﴿إن كل إلا ليوفينهم ربك﴾ . . . وأما ﴿إن كل إلا ليوفينهم﴾، . . . . ويجوز أن يقال فيه وجه ثان، وهو أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، وتُجعل (إلا) زائدة . . . »(٢).

وتخرج (إلا) لمعانٍ أخرى ، فتكون بمعنى (بل)

قال ابن فارس : «وتكون بمعنى (بل) كقوله جل ثناؤه : ﴿ **مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ إِلَّا تَذْكِرَةً**﴾(٣) . بمعنى بل تذكرة»(٤) .

وتكون بمعنى (إما) قال الهروي : «تكون (إلا) بمعنى (إما) كقولك : (إما أنْ تُكلمَني وإلا فاسكُتْ) المعنى : إما أن تكلمني وإما أن تسكت»(٥) .

وتكون بمعنى (بعد) قال المرادي : «ومن أغرب ماقيل في (إلا) أنها قد تكون بمعنى (بَعْد) . وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى : ﴿**إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾(٦) وقوله ﴿ **إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾(٧) وقوله : ﴿ **إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ**﴾(٨) (٩) .

❊ ❊ ❊

---

(١) هود، آية (١١١).

(٢) المحتسب ٣٢٨/١.

(٣) طه ، آية (٢).

(٤) الصاحبي ص١٨٦ .

(٥) الأزهية ص١٨٧ .

(٦) البقرة، آية (١٥٠).

(٧) النساء ، آية ـ٢٢، ٢٣).

(٨) الدخان ، آية (٥٦).

(٩) الجنى الداني ص٥٢١ .

المطلب الثاني

عملها

المستثنى بـ (إلا) - وهو الاسمُ الواقع بعدَها - منصوبٌ باتفاق ؛ لأنه وقع بعد تمام الكلام .

قال المجاشعي (١) : «ويقال : لمَ نُصب المستثنى؟

والجواب : إنه جاء بعد تمام الكلام ، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال والتمييز ، فكما نُصبا كذلك نُصب المستثنى . وقد تقدم أن كل ماجاء بعد تمام الكلام هو منصوب ؛ لأنه فَضْلَةٌ ، كما أن المفعول كذلك ، وكل منصوب فهو مشبّهٌ بالمفعول ، كما أن كل مرفوع مشبّه بالفاعل» (٢) .

مسألة: الخلاف في عامل النصب في المستثنى

لقد اتفقت آراء النحاة في نصب المستثنى ، إلا أنها اختلفت في ناصبه ، وذلك كما يلي :

الرأي الأول: أن ناصب المستثنى هو الفعل المتقدم بواسطة (إلاّ) .

---

(١) هو علي بن فضّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد . . . . بن مجاشع القيرواني النحوي أبو الحسن المجاشعي . . . كان - رحمه الله - إماماً في النحو ، واللغة ، والتصريف ، والتفسير ، مُوفقًا في التصنيف . . . صنف التفسير المسمى (البرهان العميدي) . وصنف (النكت في القرآن) ، وصنف في النحو (أكسير الذهب في صناعة الأدب) ، وكتاب (العوامل والهوامل) . . . مات سنة (٤٧٩هـ) .

إنباه الرواة ٢/ ٢٩٩ ، وانظر : إشارة التعيين ص٢٢٤ ، البلغة ص١٥٥ ، بغية الوعاة ٢/ ١٨٣ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٦٣ ، الأعلام ٤/ ٣١٩ ، معجم المؤلفين ٧/ ١٦٥ .

(٢) شرح عيون الإعراب ص١٧٦ .

قال الأنباري: « وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلاَّ) »[١].

وذهب إليه سيبويه، والسيرافي، والفارسي، وابن بابشاد، وابن الباذش[٢]، والرَّندي[٣]. [٤]

الرأي الثاني: (إلاَّ) هي الناصبة له، لنيابتها عن (أستثني) وهو مذهب المبرد والزجاج.

قال الأنباري: « اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو: (قام القوم إلا زيداً)، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلاَّ)، وإليه ذهب أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين. . . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (إلاَّ) هي العامل؛ وذلك لأن (إلاَّ) قامت مقام (أستثني) ألا ترى أنك إذا قلت: « قام القوم إلا زيداً، كان المعنى فيه (أستثنى زيداً)، ولو قلت: « أستثني زيداً » لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه »[٥].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥١، وانظر: التبيين ص٣٩٩، جواهر الأدب ص٣٩٠، الاستغناء ص١٤٤، رصف المباني ص١٧٦، الجنى الداني ص٥١٦، شرح التصريح ٢/ ٥٤٩، همع الهوامع ٢/ ١٨٨، حاشية الصبان ٢/ ١٤٣، حاشية الخضري ١/ ٢٠٣.

(٢) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، الإمام أبو الحسن بن الباذش. قال في تاريخ غرناطة: أوحد في زمانه إتقانًا ومعرفة، تفرد بعلم العربية ومشاركة في غيرها، حسن الخط، كبير الفضل، مشاركًا في الحديث، عالماً بأسماء رجاله ونقلته، مع الدين والفضل والزهد. . قرأ على نعم الخلف وغيره. وحدث عن القاضي عياض وغيره، وأمَّ بجامع غرناطة، وصنف: شرح كتاب سيبويه، المقتضب، شرح أصول ابن السراج. . . مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة. . .
بغية الوعاة ٢/ ١٤٢، وانظر الأعلام ٤/ ٢٥٥، الديباج المذهب ص٢٠٥، معجم المؤلفين ٧/ ١٥.

(٣) هو عمر بن عبد المجيد الرُّندي، تلميذ السُّهَيلي، قرأ القراءات عليه وعلى غيره، وأتقن علومًا، وكان إماماً في العربية، وله شرح الجمل للزجاجي، وردٌّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي، أقرأ بسبتة مدة، ثم انتقل إلى مالَقة وأقرأ بها، توفي سنة ست عشرة وست مائة.
إشارة التعيين ص٢٤٠، وانظر: البلغة ص١٦٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠، معجم المؤلفين ٧/ ٢٩٥.

(٤) انظر: رصف المباني ص١٧٦، الجنى الداني ص٥١٦، شرح التصريح ٢/ ٥٤٩، همع الهوامع ٢/ ١٨٨، حاشية الصبان ٢/ ١٤٣، حاشية الخضري ١/ ٢٠٣.

(٥) الإنصاف ١/ ١٥٠، وانظر: التبيين ص٣٩٩، جواهر الأدب ص٣٩٠، الاستغناء ص١٤٥، الجنى الداني ص٥١٦.

الرأي الثالث: أن الناصب (أنَّ) مقدَّرة بعد (إلاَّ) ذهب إليه الكسائي.

قال الإربلي: « مذهب الكسائي أن الناصب (أنَّ) مقدرة بعد (إلاَّ) »[١].

الرأي الرابع: أنَّ الناصب (إنْ) المكسورة المُخفَّفة، مُركَّباً منها، ومن (لا): (إلاَّ). حكاه السيرافي عن الفراء، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم (إنَّ)، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم (لا)؛ لأنها عاطفة.[٢]

الرأي الخامس: أنه منصوب عن تمام الكلام.

قال القرافي: «وقيل: العاملُ ماقبلُه من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام بدليل قولهم: (القومُ إخوتُك إلا زيداً)، وليس هنا فعلٌ. ولا يعمل حتى تُعَدِّيه (إلاَّ) وهو مذهب سيبويه، ويُجْعَل انتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام »[٣].

الرأي السادس: أنَّ ناصبه (أستثني) مُضمَرَةً.

قال القرافي: « وقال بعضهم: الناصب (أستثني) مُضمرة. وهو باطل؛ لأنه يلزم أن ينصب في النفي المفرغ ». وهو مذهب المبرِّد والزجاج.[٤]

الرأي السابع: أن الناصب ما قبل (إلاَّ) مستقلاً، أي من غير وساطة (إلاَّ) ذهب إليه ابن خروف[٥].

---

(١) جواهر الأدب ص٣٩٠، وانظر: الجنى الداني ص٥١٦، شرح التصريح ٢/ ٥٥٠، همع الهوامع ٢/ ١٨٨.

(٢) انظر: الاستغناء ص١٤٥، رصف المباني ص١٧٦، الجنى الداني ص٥١٧، شرح التصريح ٢/ ٥٥٠، همع الهوامع ٢/ ١٨٨.

(٣) الاستغناء ص١٤٤، وانظر: الجنى الداني ص٥١٧، شرح التصريح ٢/ ٥٤٩.

(٤) انظر: جواهر الأدب ص٣٩٠، الجنى الداني ص٥١٦، شرح التصريح ٢/ ٥٥٠، همع الهوامع ٢/ ١٨٨.

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي، كان فاضلاً في علم العربية، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه، شرح كتاب شيبويه شرحًا جيدًا، وشرح أيضًا كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي... وماأقصر فيه... توفي سنة (٦١٠هـ).

وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وانظر: إشارة التعيين ص٢٢٨، البلغة ص١٥٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، الأعلام ٤/ ٣٣٠، معجم المؤلفين ٤/ ٢٢١.

قال المرادي : « أن الناصب له ما قبل (إلاَّ) مستقلاً ، وهو مذهب ابن خروف»[١] .

الرأي الثامن: أنه انتصب لمخالفته الأول .

قال المرادي : « أن الناصب له مخالفته للأول . ونُقل عن الكسائي »[٢] .

وترجح الباحثة الرأي الأول ، وهو ما ذهب إليه البصريون وسيبويه من أن المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بواسطة (إلاَّ) حيث إنه ثابت الصحة من وجهين :

قال الإربلي : « والصحيح هو الأول ؛ لأن الفعل لما أخذ حظَّه من الفاعل انتصب ما زاد عليه على الفضلة كالمفاعيل . قال بعضهم : لا يُقال : لا يجوز أن يكون العامل هو الفعل لأمرين :

أحدهما : أن الحرف المعدِّي يوصل معنى الفعل المعدَّى ، نحو : (مررت بزيد) ، و (قمت بزيد) ، و ليس (إلاَّ) كذلك لامتناع إيصالها معنى القائم في (قام القوم إلا زيداً) إلى (زيد) .

وثانيهما : أن العامل يتقضَّى المعمول مطلقاً كان بواسطة أوْ لا ، والعامل ها هنا لا يقتضي المعمول ؛ لأنا نُجيب إمَّا عن الأول ، فبأن الحرف إنما يُوَصل معنى الفعل إذا كان الحرف مقتضياً لمعنى الإيصال ، وإلا فلا ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رغبتُ عن زيد » كانت الرغبة غير واصلة إلى زيد بخلاف (رغبت فيه) ، وأما عن الثاني ، فبأن (إلاَّ) لما كانت وصلةً في معنى الإخراج من متعدد قبْلها وَجَبَ أن يكون العامل في المخرج هو العامل في المخرج فيه ، وإلا لبطل معنى الإخراج ، وأما عدم اقتضائه المعمول فدفع التناقض فيه من حيث إنَّ النسبة إنما ثبتت بعد الإخراج فثبتت الصحة »[٣] .

وقال المالقي : « والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ؛ لأن الفعلَ الذي قبل (إلاّ) أو ما جرى مجراه هو الطالبُ للاسم الذي بعدها والمتضمنُ له ، ولولاه لم يكن ، والعملُ إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك »[٤] .

---

(١) الجنى الداني ص٥١٦ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٣٤٩، همع الهوامع ٢/ ٢٢٤، حاشية الخضري ١/ ٢٠٣ .

(٢) الجنى الداني ص٥١٧ ، وانظر : شرح التصريح ٢/ ٣٤٩، همع الهوامع ٢/ ٢٢٤ .

(٣) جواهر الأدب ص٣٩٠ .

(٤) رصف المباني ص١٧٦ .

وقال القرافي: « فقيل: الفعل بواسطة (إلاَّ)؛ لأن الأصل في العمل الأفعال، وحرف (إلاَّ) يُعدِّي الفعل فينصب ما لم يكن ينصبه »(١).

أما الرأي الثاني، وهو أن الناصب للمستثنى (إلاَّ) لنيابتها عن (أستثني) فهو مردود.

قال الأنباري: « . . . أما قولهم: « إن (إلا) قامت مقام (أستثني) فينبغي أن تعمل عمله)، قلنا: الجواب عن هذا من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز. . . وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وُضعَت نائبةً عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار. فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثاني: أنه لو كان العامل (إلاَّ) بمعنى (أستثني) لوَجَبَ أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ)، فدلَّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى (أستثني).

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولك: « قام القوم غيرَ زيدٍ »، فإن (غير) منصوب، ولا يخلو إما أن يكون منصوباً بتقدير: (إلاَّ)، وإما أن يكونَ منصوباً بنفسه، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله؛ بطل أن يقال: « إنه منصوب بتقدير (إلاَّ) »؛ لأنا لو قدَّرنا (إلاَّ) لفسد المعنى؛ لأنه يصيرُ التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد، وبطل أيضاً أن يُقال: « إنه يعمل في نفسه، فوجب أن يكون العامل هو افعل المتقدم، وإنما جاز أن يعمل فيه، وإن كان لازماً؛ لأن (غير) موضوعةٌ على الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: « مررت برجل غيرك »، كان كل من جاوز المخاطب داخلاً تحت (غير) فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة، نحو (خلف وأمام ووراء وقدَّام)، وما أشبه ذلك، وأما أنَّ الفعل اللازم يتعدَّى إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك ها هنا.

والوجه الرابع: أنا نقول: لماذا قدَّرتم (أستثني زيداً) فنصبتم؟ وهلاَّ قدَّرْتُم (امتنع) فرفعتم؟

والوجه الخامس: أنا إذا أعملنا (إلاَّ) بمعنى (أستثني) كان الكلام جملتين، وإذا

---

(١) الاستغناء ص١٤٤.

أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة، كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة »(١).

وكذلك الرأي الرابع مردودٌ وهو أن الناصب (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لا تُضْمَر وتعمل.

قال القرافي: « ومن قال: إن الناصب (إنَّ) تقديره: إلا إن زيداً لم يجيء، وهو باطل؛ لأن (إنَّ) لا تُضمر وتعمل.

قال: ويلزمه أن يُجيز: ما جاءني إلا زيداً، بالنصب، وهو لا يُجيزه »(٢).

وقال العكبري: « ولا يجوز أن يكون العامل مُركباً من (إنَّ) و (لا) لثلاثة أوجه:

أحدها: أن التركيب خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بدليل ظاهر.

والثاني: أنه لم يبق من المركب حكمٌ؛ لأن (إنَّ) لا تنصب وبعدها حرف نفي، لو قلت: « إنْ لا زيدٌ قائمٌ » لم يجز. ولا (لا) تُعطف على هذا المعنى؛ لأنها إذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولَزِمَ تكرير تلك المعرفة. وإن جُعلت حرف عطف فسدَ المعنى؛ لأن حرف العطف يُشرِّك بين الشيئين في الإعراب و (إلاّ) ليست كذلك.

والثالث: أن التركيب يُغيِّر معنى المفردين، مثل (كأنَّ) في التشبيه، و (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره »(٣).

* * *

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٥٢، وانظر: الاستغناء ص١٤٦.

(٢) الاستغناء ص١٤٦.

(٣) التبيين ص٤٠١.

أنــواع الكــلام قبــل (إلاَّ)

وحكم الاسم الواقع بعدها في كل

ينقسم الكلام المشتمل على أداة الاستثناء (إلاّ) إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يكون الكلام الواقع قبل (إلاّ) تاماً[(١)] وموجباً[(٢)]، وحكم الاسم الواقع بعدها النصب وجوباً على الاستثناء، سواءً كان الاستثناء متصلاً، كقولك: « قام الناس إلا زيداً » أو منقطعاً كقولك: « قام القوم إلا حماراً ».

قال الزجاجي: « فأما (إلاّ) فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان ما بعدها منصوباً. . . »[(٣)] ومن ذلك قوله ـ عز وجل: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾[(٤)].

القسم الثاني: أن يكون الكلام تاماً منفياً، نحو: (ما قام القومُ إلا زيداً، وإلا زيدٌ) وحكم الاسم الواقع بعدها النصب جوازاً على الاستثناء، والاتباع على البدلية؛ لأن الاستثناء متصل.

قال الزجاجي: « وإذا كان ما قبل (إلاّ) غير موجب، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصب إذا تمّ الكلام دونه. . . »[(٥)]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا

---

(١) أي يكون المستثنى منه مذكوراً.

(٢) أي لم يسبق بأداة نفي.

(٣) الجمل ص٢٣٠، وانظر: معاني الحروف ص١٢٦، اللمع ص١٢١، التبصرة ١/ ٣٧٥، شرح المفصل ٢/ ٧٧، حاشية ابن حمدون ص٢٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٢، التهذيب الوسيط ص٢٠٣، الاستغناء ص١٤٧، الجنى الداني ص٥١٤، شرح التصريح ٢/ ٥٤٧، حاشية الصبان ٢/ ١٤٢.

(٤) البقرة، آية (٢٤٩).

(٥) الجمل ص٢٣٠، وانظر معاني الحروف ص١٢٦، اللمع ص١٢٢، التبصرة ١/ ٣٧٥، شرح المفصل ٢/ ٨١، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١١٤، حاشية ابن حمدون ص٢٨٩، المقرب ١/ ١٦٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، التهذيب الوسيط ص٢٠٤، الاستغناء ص١٥٠، الجنى الداني ص٥١٥، شرح التصريح ٢/ ٥٥٠، حاشية الصبان ٢/ ١٤٤.

فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(١)] » .

أما إذا كان منقطعاً في هذا القسم ، ففيه لغتان :

الأولى : وجوب النصب وهو مذهب جمهور العرب بالإجماع .

الثانية : جواز النصب والاتباع وهي لغة بني تميم .

قال الرماني[(٢)] : « وإذا كان الاستثناء من غير الجنس نصبت على لغة الحجازيين ، وأبدلت على لغة التميميين ، وذلك قولك : « ما في الدار أحد إلا حماراً أو إلا حمارٌ ، وما مررت بأحد إلا وتداً وإلا وتد . . . »[(٣)] . ومنه قول النابغة :

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها عَيَّت جواباً وما بالرَّبْعِ من أحَدِ

إلا الأواريَّ لأياً ما أُبيِّنُها والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمظلومَةِ الجَلَدِ[(٤)]

---

(١) النساء ، آية (٦٦) .

قال أبو زرعة : «قرأ ابن عامر : ﴿مافعلوه إلا قليلاً﴾ بالنصب أي استثنى قليلاً منهم . . . وقرأ الباقون ﴿إلا قليل﴾ بالرفع على البدل» . حجة القراءات ص٢٠٦ ، وانظر سراج القارئ المبتدئ ص١٩٢ .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرماني ، حدث عن أبي بكر ابن دريد ، وأبي بكر بن السراج ، روى عنه التنوخي والجوهري وهلال بن المحّسن الكاتب ، وكان من أهل المعرفة . . . ومن تصانيفه في كل فن : كتاب (شرح سيبويه)كبير ، شرح الأصول لأبي بكر بن السراج ، كتاب شرح الموجز . . . . . مات سنة (٣٨٤هـ) .

إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ ، وانظر : وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩ ، إشارة التعيين ص٢٢١ ، البلغة ص١٥٤ ، بغية الوعاة ٢/ ١٨٠ ، شذرات الذهب ٣/ ١٠٩ ، الأعلام ٤/ ٣١٧ ، معجم المؤلفين ٤/ ١٦٢ ، الكامل في التاريخ ٧/ ١٦٦ .

(٣) معاني الحروف ص١٢٧ ، وانظر : اللمع ص١٢٢ ، التبصرة ١/ ٣٧٩ ، شرح المفصل ٢/ ٧٩ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١١٩ ، حاشية ابن حمدون ص٢٨٩ ، المقرب ١/ ١٧١ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣ ، رصف المباني ص١٧٥ ، الجنى الداني ص٥١٥ ، شرح التصريح ٢/ ٥٥٩ ، حاشية الصبان ٢/ ١٤٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٢١ ، معاني الفراء ١/ ٢٨٨ ، المقتضب٤/ ٤١٤ ، الجمل ص٢٣٥ ، اللمع ص١٢٢ ، معاني الحروف ١٢٧ ، التبصرة ١/ ٣٨١ ، شرح المفصل ٢/ ٨٠ ، همع الهوامع ٢/ ١٩٠ ، ديوانه ص٢ ،٣ .

الشاهد فيه : قال الرماني : «و (أواري) بالنصب والرفع ، فمن نصب على الاستثناء المنقطع ، ومن رفع فعلى البدل من موضع (من أحد . .) . معاني الحروف ص١٢٧ .

وفي تقدير مذهب بني تميم ثلاثة أوجه:

قال الصيمري: « وأما بنو تميم ففي تقدير مذهبهم ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: ما فيها إلا حماراً، وأدخلت (أحداً) للتوكيد؛ لأنك إذا قلت: « ما فيها إلا حمارٌ، فقد نَفَيْتَ كلَّ شيءٍ من الأحدين وغيرهم، وذكرته للتوكيد.

والقول الثاني: أنك جعلت (الحمار) من جنس (أحد) على المجاز كما تقول: (تحيَّتُه السيف، وما زيداً إلا أكلٌ وشربٌ)، جعلتَهُ (الأكل والشُّرب) مجازاً.

والقول الثالث: أنهم خلطوا مَنْ يعقل بمَنْ لا يعقل، فغلَّبوا مَنْ يعقل فقالوا: ما فيها أحدٌ، وهم يريدون مَنْ يعقل وما لا يعقل، ثم أبدلوا من (أحد) على هذا التأويل، كما قال الله ـ عز وجلَّ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾(١). والقولان الأوَّلان عن سيبويه، والثالث: عن أبي عثمان، المازني(٢) »(٣).

قال ابن مالك:

الأواري: الآريُّ: مَحْبِسُ الدابة. الصحاح (٦/ ٢٢٦٧ أرا).

النؤي: التي تُحفر حول الخيام. أساس البلاغة (٩٢٥ نأى).

المظلومة: أرض مظلومة حُفر فيها بئر أو حوض ولم يُحفر فيها قط. أساس البلاغة (٦٠٦ ظلم) القاموس المحيط (٤/ ١٤٦ ظلم).

الجلد: الأرض الصلبة المستوية. القاموس المحيط ـ ١/ ٢٨٣ الجَلَدُ).

(١) النور، آية (٤٥).

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي، من بني مازن ابن شيبان من أهل البصرة، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه أبو العباس المبرد والفضل ابن أبي محمد اليزيدي وغيرهم. وله تصانيف كثيرة، منها: (كتاب الألف واللام) و (كتاب العروض) و (كتاب التصريف)... توفي سنة ٢٤٧هـ.

نزهة الألباء ص١٤٠، وانظر إنباه الرواة ١/ ٢٨١، وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، إشارة التعيين ص٦١، البلغة ص٧١، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣، شذرات الذهب ٢/ ١١٣، الأعلام ٢/ ٦٩، معجم المؤلفين ٣/ ٧١.

(٣) التبصرة ١/ ٣٧٩، وانظر: الكافية ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

مَا اسْتَثْنَتْ إلا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انتُخِبْ
إتْباعُ ما اتَّصَلَ، وانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فيه إبْدَالٌ وَقَعْ

القسم الثالث: أن يكون الكلامُ مفرغاً[(١)] وحكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ) يكون بحسب موقعه الإعرابي، فإنْ كان في موضع رفعٍ، رُفِعَ نحو (ما قام إلا زيدٌ) وإن كان في موضع نصب، نُصِبَ نحو: (ما رأيت إلا زيداً)، وإن كان في موضع جرٍّ، جُرّ نحو: (ما مررتُ إلا بزيدٍ).

قال الزجاجي: « وإذا فَرَّغْتَ ما قبل (إلاَّ) لما بعدها، عمل ما قبلها فيما بعدها، ولم تعْمل (إلاَّ) شيئاً. . . »[(٢)]

وقال ابن يعيش الصنعاني: « والمستثنى المفرغ يقع بعد النفي وبعد الاستفهام، وبعد النهي، ولا يجوز أن يقال فيه: استثناءً أبداً. ولا يُجابُ في شيءٍ أبداً أنه استثناءٌ إلا في الموجب والمقدم والمنقطع، وما عدا هذه فعلى حسب العوامل »[(٣)].

قال ابن مالك:

وإنْ يُفَرَّغْ سَابقٌ (إلاَّ) لما   بَعْدَ يكُنْ كَمَا لَوْ (إلاَّ) عُدِما

تكرير (إلاَّ) في البدل والعطف وبقصد الاستثناء

أولاً: تكرير (إلاَّ) للتوكيد في مسألتي البدل والعطف.

قال الرضي: «إنك إذا كرَّرت (إلاَّ) فإما أن تكررها للتأكيد أوْ لا. فإن كررتها للتأكيد فإما أن يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد من حرف العطف قبل (إلاَّ) نحو: (ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمروٌ)، وإما أن يكون بدلاً فهو إما بدل الكل نحو (ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك)، إذا كان الأخ زيداً، أو بدل البعض نحو: (ما ضرب إلا زيداً إلا رأسه)، أو

---

(١) أي ناقصًا (لم يذكر فيه المستثنى منه) ومنفيًا.

(٢) الجمل ص٢٣١، وانظر: معاني الحروف ص١٢٧، اللمع ص١٢٤، التبصرة ١/٣٧٦، شرح المفصل ٢/٨٦، حاشية ابن حمدون ص٢٩١، المقرب ١/١٦٧، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٧، التهذيب الوسيط ص٢٠٥، الاستغناء ص١٥٣، الجنى الداني ص٥١٤، شرح التصريح ٢/٥٤٥.

(٣) التهذيب الوسيط ص٢٠٦.

بدلُ اشتمال نحو: (ما أعجبني إلا زيدٌ علمه)، أو بدل الغلط نحو: (ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرٌ)، وإما أن يكون عطف بيان نحو: (ما أتاني إلا أخوك إلا زيدٌ) إذا كان زيدٌ هو الأخ »[١].

ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

مَا لَكَ من شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه   إلاَّ رَسِيمُه وإلاَّ رَمَلُه[٣]

قال ابن مالك:

وألْغِ إلاَّ ذاتَ توكيدٍ: كلا   تَمْرُرْ بِهم إلاَّ الفتى إلا العُلا

ثانياً: تكرير (إلاَّ) بقصد الاستثناء

قال الأزهري: « وإن كان التكرار لغير توكيد، وهو (التأسيس) وذلك في غير بابي العطف والبدل، فإن كان العامل الذي قبل (إلاَّ) مفرغاً بأن لم يشتغل بمعمول قبل (إلاَّ) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، ونصبت وجوباً على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي أثر فيه العامل، نحو: (ما قام إلا زيدٌ، إلا عمراً، إلا بكراً)، رفعت الأول وهو (زيدٌ) بالفعل وهو (تام) على أنه فاعل له، ونَصَبْتَ الباقي من المستثنيات (عمرو وبكر) على الاستثناء. ولا يتعيَّن المستثنى الأول لتأثير العامل فيه بل يترجح لقُربه من العامل. وتقول: « ما رأيت إلا زيداً إلا عمراً، إلا بكراً »، فتنصب واحداً منهما بالفعل على أنه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بـ (إلاَّ) على الاستثناء. ولا يتعيَّن المستثنى الأول لتأثير العامل، بل يترجح فما كان منصوباً بالفعل لا

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ١٤٧، وانظر: المقرب ١/ ١٦٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٣، رصف المباني ص١٧٤، شرح التصريح ٢/ ٥٦٦، همع الهوامع ٢/ ١٩٨، حاشية الصبان ٢/ ١٥٠.

(٢) من شواهد سيبويه الخمسين التي لايعرف قائلها.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤١، المقرب ١/ ١٧٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٢، رصف المباني ص١٧٤، شرح التصريح ٢/ ٥٦٧، همع الهوامع ٢/ ١٩٨، حاشية الصبان ٢/ ١٥١.

الشاهد فيه: قوله «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت (إلا) في البدل والعطف، ولم تُفد غير التوكيد، وقد ألغيت.

رسيمه: الرسم ضرب من سير الإبل وهو فوق الذَميل. الصحاح (٥/ ١٩٣٣رسم)، رَمله: الهرولة. الصحاح (٤/ ١٧١٣ رَمَل).

يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى، وما كان منصوباً على الاستثناء يطرقه الخلاف، وتقول: «ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً» فتخص واحداً منهما بالباء، وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعيَّن الأول للجر، بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم:

وإنْ تُكرَّرْ لا لتوكيـد فَمَعْ تَفْريـغ التأثيـرَ بالعامـل دَعْ
في وَاحِـدٍ ممَّا بإلاَّ استـُثْني وليْسَ عن نصْبِ سواهُ مُغْني

وإذا كان العامل غير مُفرغ بأن اشتغل بما يقتضيه قبل (إلاَّ)، فإنْ تقدَّمت المستثنياتُ كلُّها على المستثنى منه نُصبَت كلها على الاستثناء وجوباً، نحو: (ما قام زيداً إلا عمراً إلا بكراً أحدٌ)، فـ(أحدٌ) فاعل (قام)، وهو المستثنى منه، وتقدَّم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مرَّ من أن التابع لا يتقدَّم على المتبوع، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ودُونَ تفريغٍ: معَ التَّقدُّمِ نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ به والتَزِمِ

وإن تأخرت المستثنيات كُلُّها على المستثنى منه، فإن كان الكلام إيجاباً نُصبَتْ أيضاً كلُّها وجوباً نحو: (قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) لما مَرَّ من أنَّ جوازَ الاتباع مُختصٌ بغير الإيجاب، وإن كان الكلام غير إيجاب أُعْطِيَ واحدٌ منهما (أي المستثنيات) ما يُعطاه لو انفرد من نصب واتباع، ونُصب ما عداه وجوباً، نحو: (ما قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) لك في واحد منهما الرفع راجحاً، ويتعيَّن في الباقي من المستثنيات النصب، ولا يتعين الأول؛ لجواز الوجهين بل يترجح. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وانْصِبْ لتَأخيرٍ، وَجيءْ بواحِدٍ منْهَا كَمَا لَـو كَان دُونَ زَائدِ

وأجاز الأُبَّذي[1] رفع الجميع على الإبدال. هذا حكم المستثنيات المكرَّرة بالنظر إلى اللفظ من حيث الإعراب.

وأما بالنظر إلى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من

(١) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخُشَني النحوي، عُرف بالأُبَّذي - بذال معجمة من أُبَّذ، في وسط الأندلس... لازم الشلوبين أبا علي وأبا الحسن الدبّاج سنين، كان إماماً في النحو واللغة والأشعار، وأملى على كتاب سيبويه تقاييد، وعلى الإيضاح والجمل ومشكل الأشعار الستة والجزولية... توفي سنة ٦٨٠هـ.

إشارة التعيين ص٢٣٣، وانظر: البلغة ص١٥٩، بغية الوعاة ٢/ ١٩٩.

بعض كـ (زيد، وعمرو، وبكر) في الأمثلة السابقة، فإنَّ كلَّ واحدٍ منها لا يدخل فيه غيره فلا يُستثنى منه شيءٌ، وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالأعداد نحو: (له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد)، فإنَّ كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه.

ففي النوع الأول . . . إن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم، وذلك إذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخلٌ في الحكم كذلك. نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً)، فـ (زيدٌ) هو المستثنى الأول، وهو داخل في إثبات القيام له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات و (عمروٌ وبكرٌ) داخلان كذلك.

وإن كان المستثنى الأول خارجاً عن الحكم، وذلك إذا كان مستثنى من موجب، فما بعده خارجٌ. نحو: (قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) فـ (زيد) هو المستثنى الأول وهو خارجٌ عن الحكم؛ لأن القيام منفي؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، و (عمرو، وبكر) خارجان كذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحُكْمُهما في القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

وفي النوع الثاني . . . . اختلفوا على ثلاثة أقوال: فقيل: الحكم كذلك وهو: إن كان المستثنى الأول داخلاً، فما بعده داخلٌ، وإن كان خارجاً فما بعده خارجٌ، وأن الجميع من المستثنيات مستثنى من أصل العدد، وهو قول الصيمري، وتبعه القاضي أبو يوسف[(١)].

. . وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد المستثنيات مستثنى مما يليه، أي: من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي إلى الأول، وهذا هو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب مُتعيِّنٌ عند التردد، وقيل: المذهبان المتقدِّمان مُحْتَمَلان، أي: يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول، وأن الجميع من أصل العدد ويحتمل عود كل منها إلى ما يليه حتى ينتهي إلى الأول وصحَّحه بعض المغاربة وقال: إن الأظهر فيه أن يكون استثناءً من استثناء. . . »[(٢)].

---

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خُنَيس بن سعد بن حبتة بن معاوية، ولد بالكوفة سنة ثلاث عشرة ومائة، وطلب العلم سنة نيف وثلاثين، وسمع من هشام بن عروة، وعطاء بن السائب، والأعمش وغيرهم. وروى عن ابن سُماعة، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وخلق سواهم.

انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٤٢، البداية والنهاية ١٠/ ١٨٠، الجواهر المضيئة ٣/ ٦١١، النجوم الزاهرة ٢/ ١٠٧، شذرات الذهب ١/ ٢٩٨، الأعلام ٨/ ١٩٣.

(٢) شرح التصريح ٢/ ٥٦٨، وانظر: همع الهوامع ٢/ ١٩٨، حاشية الصبان ٢/ ١٥١.

المبحثُ الثالث

أوجه التقارب والتباعد بين (إلاّ) وأخواتها

أولاً: تخرج كلاً من (إلاَّ) و (غير) لمعانٍ مُتشابهة، فكلاهما يكون تحقيقاً بعد النفي، وبمعنى (لكن)(١).

ثانياً: تشارك (إلاَّ) أخواتها (غير) و (سوى) و (عدا، وحاشا، وخلا) إذا كانت حروفاً في أنه يجوز استعمالها جميعاً في الكلام المتصل والمنقطع.(٢)

ثالثاً: تقترض (غير) من (إلاَّ) معنى الاستثناء، وتقترض (إلاَّ) من (غير) معنى الوصفية.(٣)

رابعاً: تأخذ (غير) إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ)؛ لأنها أُقيمت مقام (إلاَّ) وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، ولا بُدَّ لها في نفسها من إعراب، فأُعربت بذلك ليدل على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلاَّ) من الإعراب.(٤)

خامساً: إن (إلاَّ) أصلها الاستثناء، وأصل الاستثناء (إلاَّ) وما عداها من أخواتها فمحمول عليها في الاستثناء مشبَّهاً بها.(٥)

سادساً: قال ابن السراج: « ولا يُنسق على حروف الاستثناء بـ (لا). لا تقول: « قام القوم ليس زيداً ولا عمراً »، ولا: (قام القوم غير زيدٍ، ولا عمروٍ)، والنفي في جميع العربية ينسق عليه بـ (لا) إلا في الاستثناء. . . »(٦).

سابعاً: قال الأبذي: « ومن أصل هذا الباب أنه لا يجوز أن يُستثنى بـ (إلا) اسمين، كما لا يُعطف بـ (لا) اسمين، ولا تعمل (واو) المفعول معه في اسمين فإذا قلت:

---

(١) انظر الأزهية ص١٧٤، ١٨٠.

(٢) انظر جواهر الأدب ص٣٩٠.

(٣) انظر الأزهية ص١١٣، جواهر ص٣٩٢، شرح المفصل ٢/ ٨٩، رصف المباني ص١٧٢، الجنى الداني ص٥١٧، مغني اللبيب ص٧٠، همع الهوامع ٢/ ٢٠٦، حاشية الصبان ٢/ ١٥٥.

(٤) انظر: أسرار العربية ص٢٠٧، الاستغناء ص٣٣١، شرح التصريح ٢/ ٥٧٦، حاشية الصبان ٢/ ١٥٤.

(٥) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٣، الاستغناء ص١١٥، ١٢٢، الجنى الداني ص٥١٧، همع الهوامع ٢/ ٢٠١.

(٦) الأصول ١/ ٣٠٥، وانظر الاستغناء ص٢٠٨، الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣.

(أعطيت الناس المالَ إلا عمراً الدينار)، لم يجز. وكذلك النفي لا يجوز، (ما أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينارَ) إذا أردت الاستثناء، وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى: إلا عمراً الدينار»[١].

ثامنا: إنَّ (إلاَّ) حرف غير عامل، وما عداها من أخواتها عاملات، فـ(غير) و(سوى) يعملن الجرَّ فيما بعدهن أبداً، و(حاشا، وعدا، وخلا) إذا كُنَّ حروفاً يجرُرْن ما بعدهن، وإذا كن أفعالاً ينصبن ما بعدهنَّ، و(ليس) و(لا يكون) يرفعان الاسم وينصبان الخبر، و(لا سيما) إما أن تجر ما بعدها بالإضافة، وإما أن ترفعه على أنه خبر مبتدإ محذوف، و(بَلْه) إنْ جَرْرتَ بها فهي اسم، وإنْ نَصَبْتَ فهي اسم فعل.[٢]

تاسعا: إنَّ (إلاَّ) هي حرف الاستثناء المحض[٣]، أما باقي أخواتها فمنها أسماء، ومنها أفعالٌ، ومنها ما هو متردد بين الحرفية والفعلية.[٤]

عاشرا: إنَّ (إلاَّ) تقع في باب الاستثناء فقط، أما باقي أخواتها فتقع في أمكنة مخصوصة بها وتُستعمل في أبوابٍ أُخر.[٥]

* * *

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٥.

(٢) انظر: التهذيب الوسيط ص ٢٠١، ٢٠٢، شرح التصريح ٢/ ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٧، حاشية الصبان ٢/ ١٥٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤.

(٣) أي: أنها لاتكون إلا حرفًا.

(٤) انظر: اللمع ص١٢١، أسرار العربية ص٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، المقرب ١/ ١٦٦، التهذيب الوسيط ص٢٠١، ٢٠٢، شرح التصريح ١/ ٣٤٧، الكواكب الدرية ٢/ ٣٢.

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ٩٩.

الفصل الرابع

(مِنْ) أم باب حروف الجر

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (من).

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها.

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (مِنْ) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (مِنْ)

المبحث الأول

خصائص (مِنْ)

(مِنْ) هي أمُّ بابِ الحروفِ الجارَّةِ، وهي مقدمةٌ على أخواتها لكثرة دورانها في الكلامِ وتصرفِها.

قال ابن يعيش : « وهي حَرِيَّةٌ بالتقديمِ لكثرةِ دورِها في الكلامِ وسعَةِ تصرُّفِها ومعانيها، وإنْ تعدَّدَتْ فمتُلاحمةٌ . . . »(١).

وقال الأشموني : « إنما بُدِأَ بها ؛ لأنَّها أقوَى حروفِ الجر . . . »(٢).

وقال الصبان : « ولأنَّ من معانيها الابتداءَ فناسبَ الابتداء بها »(٣).

وقد انفردت (مِنْ) من بين أخواتها بعِدَّةِ خصائصَ، وهي كما يلي :

أولاً : اختُصَّتْ (مِنْ) بجرِّها للظروفِ غيرِ المُتصرِّفة.

قال الإربلي : « واختُصَّتْ أيضاً بجرِّ الظروف غيرِ المُتصرِّفة، نحو : (عندَ)، و (لدَى)، و (لدُنْ)، و (دونَ)، و (معَ)، وكذلك (قبلَ)، و (بعدَ)، نحو : ﴿ **مِنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾(٤)، و ﴿**وَعَلَّمْنَاهُ من لَّدُنَّا علْمًا**﴾(٥)، و ﴿ **مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾(٦)، و (جئتُ من مَعه)، أي : (مِنْ عِنْدِه)، و ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْد** ﴾(٧)، وكذا : (بَلْه)، نحو : (أكرمتُ

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠.

(٢) الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٢٠٥.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٠٥.

(٤) البقرة ، آية (٧٩، ٨٩، ١٠٣) ، آل عمران (٣٧، ٧٨، ١٢٦، ١٩٥، ١٩٨)، النساء (٧٨)، الأنفال (١٠)، القصص (٤٩)، فصلت (٥٢)، الأحقاف (١٠).

(٥) الكهف ، آية (٦٥).

(٦) البقرة (٢٣، ١٠٧، ١٦٥)، آل عمران (٦٤، ٧٩)، النساء ١١٩، ١٢٣، ١٧٣)، المائدة (٧٦، ١١٦) الأنعام (٥٦، ٧٠، ٧١، ١٠٨)، الأعراف (٣٠، ٣٧، ١٩٤). . . .

(٧) الروم ، آية (٤).

زيداً منْ بَلْه عَمْرو النَّميمةَ)، أي: من ترك عمرو »[١].

ثانياً: اختُصَّتْ (منْ) كذلك بأنّها تدخلُ على الظروفِ التي لا تخرُجُ عن الظَّرْفيَّةِ فَتُخرِجُها عن الظرفيَّةِ بدخولها عليها.

قال الأزهري: « ما لا يخرجُ عنها أي: (عن الظرفية) إلاَّ بدخول الجارِّ عليه وهو (منْ) خاصةً. قال في دُرَّة الغواص: واختُصَّت (منْ) بذلك؛ لأنها أمُّ الباب ولكلِّ بابٍ أمٌّ تمتازُ بخاصة دونَ أخواتها، نحو: (قبل)، و (بعد) من أسماء الزمان، و (لَدُنْ)، و (عندَ) من أسماء المكان، فيُحكَمُ عليهنَّ بعدم التصرف مع أنَّ (منْ) تدخلُ عليهنَّ، نحو: ﴿ للَّه الأَمْرُ من قَبْلُ ومن بَعْدُ ﴾[٢]، و ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾[٣]، و ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ من لَّدُنَّا عِلْماً ﴾[٤]، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها - أي بالظرفية؛ لأن الظرفيةَ والجارَّ والمجرورَ أخوان في التوسُّعِ فيهما والتعليقِ بالاستقرار إذا وقعا صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، فإنْ جُرَّ شيءٌ من الظروف بغير (منْ) كان متصرِّفاً نحو: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾[٥]، والفرق أنَّ (منْ) لكونها أمَّ الباب كَثُرَتْ زيادتُها فَلَمْ يُعْتَد بها، بل قال ابن مالك: « أنَّ (منْ) الداخلة على (قبل)، و (بعدَ) وأخواتهما زائدةٌ وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

وَغَيْرُ ذي التَّصرُّفِ: الَّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَها منَ الكَلِمْ »[٦].

ثالثاً: اختُصَّتْ (منْ) بأنّها حين تدخل على حرفٍ فإنّه لا يتغيرُ عن حَرفيَّتِه على رأي الفرّاءِ وبعض الكوفيين.

قال الإربلي: « وقال[٧]: « إنّها إذا دَخَلَتْ على حرف لا يَتَغَيَّرُ عن حرفيَّته »، وتابَعَهُ في ذلك جماعةٌ من الكوفيين. وأمّا البصريون فجوَّزوا دخولَها على (عنْ) و (على)

---

(١) جواهر الأدب ص٢٧٩، ، وانظر: المساعد ٢/ ٢٥١، همع الهوامع ٢/ ٣٨٠، حاشية الصبان ٢/ ٢٠٥، الأشباه والنظائر ٢/ ١١٠.

(٢) الروم، آية (٤).

(٣) الكهف، آية (٦٥).

(٤) الكهف، آية (٦٥).

(٥) المعارج، آية (٣٧).

(٦) شرح التصريح ٢/ ٥٢١، وانظر حاشية الصبان ٢/ ١٣٢، حاشية الخضري ١/ ١٩٩.

(٧) أي: الفراء.

وقالوا: إذا دَخَلَتْ على (عَنْ) صارت بمعنى (جانب) وعلى (على) بمعنى: فوق، فهما اسمان. . . »(١).

رابعاً: اختُصَّت (مِنْ) بكثرةِ دخولِها على كثيرٍ من حروفِ الجرِّ.

قال الإربلي: « قد كثُرَ دخولُ (مِنْ) خاصةً على كثيرٍ من الحروفِ الجارَّة لكونِها أصلَ حروفِ الجرِّ »(٢).

خامساً: واختُصَّت (مِنْ) مكْسورة الميمِ ومضمومتِها في القَسَمِ بالرَّبِّ.

قال ابن مالك: « وتختَصُّ مكْسورة الميمِ ومضمومتها في القَسَم بالرَّبِّ »(٣). وقال ابنُ عقيل: « فنقول: « مِنْ ربي لأفعلن » بكسر الميمِ وضمِّها، ولا تُضَمُّ إلاَّ في القَسَم، ولا تَجُرُّ إلا الربَّ فيه.

وللنحويين في المضمومة الميم قولان: أحدهما: حرفٌ، واختاره المصنف، والثاني: اسمٌ مقتطعٌ من (أيْمُن)؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ ضَمُّ ميمِ (مِنْ) حرفاً، ورُجِّحَ الأولُ بدُخولها على الرَّبِّ، و (أيمُن) وما استُعْمِلَ منها لا تدخُلُ عليه، وبسكونِ النون، ولو كان بقية (أيمن) لأُعْرِبَ »(٤).

سادساً: اختُصَّتْ (مِنْ) أيضاً بزيادتها بثلاثة شروط لم تُشْتَرَطْ في زيادةِ غيرِها؛ ذلك لأنَّها أمُّ البابِ فاشترطوا في زيادتِها ذلك؛ لِثقَلِ زيادتِها.(٥)

* * *

---

(١) جواهر الأدب ص٢٧٩، وانظر المساعد ٢/ ٢٥٢.

(٢) جواهر الأدب ص٢٧٩.

(٣) ابن مالك في المساعد ٢/ ٢٥٣، وانظر العوامل المائة النحوية ص١٧٠.

(٤) المساعد ٢/ ٢٥٣، وانظر العوامل المائة ص١٧٠.

(٥) انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ٨.

المبحثُ الثاني

تعــدد معانيــها وعملــهــا

وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعدُّد معانيها ودلالاتها

المطلب الثاني : عملها

المطلب الأول

تعدُّد معانيها ودلالاتها

إن الأصل في (منْ) (منا) بالألف، ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء. ثم حُذفت الألف لكثرة الاستعمال، وذهَب البصريونَ إلى أنها ثنائيةٌ وضعاً. ولا تقعُ (منْ) إلاّ حرفاً وميمُه مكسورة ويجوزُ ضمُّها في القَسَمِ خاصةً. ومن النحويين مَنْ عدَّها من الحروف المشتركة بين الكلمات الثلاثة، فجعلها اسماً بعضاً من أحرف (أيمن)، وفعل أمر من (مانَ يمينُ)، أي: كذب.(١)

و (منْ) حرفُ جرٍّ يكونُ زائداً، وغيرَ زائد.

القسم الأول: غير الزائد، وردت فيه (منْ) لعدة معان.

أولاً: وردتْ (منْ) بمعنى ابتداء الغايةِ في المكانِ عندَ سيبويه، ومطلقاً عند المبرد، ولابتداء الزمان أيضاً جوازاً عند الكوفيين.

قال ابن السراج: « أما (منْ) فمعناها ابتداءُ الغاية. تقولُ: « سرتُ من موضع كذا إلى موضعِ كذا. . . وسيبويه يذهب إلى أنَّها تكونُ لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ. . . »(٢).

وقال الأنباري: « ذهب الكوفيون إلى أنَّ (منْ) يجوزُ استعمالُها في الزمانِ والمكانِ، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوزُ استعمالُها في الزمان »(٣).

---

(١) انظر جواهر الأدب ص٢٦٨، المساعد ٢/ ٢٤٥، همع الهوامع ٢/ ٣٧٦.

(٢) الأصول ١/ ٤٠٩، وانظر حروف المعاني والصفات ص٥٦، اللمع ص١٢٨، التبصرة ١/ ٢٨٥، الأزهية ص٢٢٤، شرح عيون الإعراب ص١٩٠، الصاحبي ص٢٧٣، أسرار العربية ص٢٥٩، شرح المفصل ٨/ ١٠، حاشية ابن حمدون ص٣٢٩، المقرب ١/ ١٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦، رصف المباني ص٣٨٨، الجنى الداني ص٣٠٨، مغني اللبيب ص٣١٨، شرح التصريح ٣/ ٢١، حاشية الصبان ٢/ ٢١١، الكواكب الدرية ٢/ ٤٢.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٠٦، وانظر: شرح المفصل ٨/ ١١، حاشية ابن حمدون ص٢٣٠، شرح الكافية

وقال ابن يعيش: «وأبو العباس المبرِّد يجعلُها ابتداءَ كلِّ غاية، وإليه ذهب ابن درستويه وغيره من البصريين»(١).

وذهب إلى ذلك أيضاً الأخفش.(٢)

واحتجَّ كلٌّ من الكوفيين والبصريين لمذهبه.

قال الأنباري: «أما الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الدليلُ على أنَّه يجوزُ اسْتعمالُ (منْ) في الزمان أنه قد جاءَ ذلكَ في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(٣)، و(أول يوم) من الزمان، وقال الشاعرُ وهو زهيرُ بنُ أبي سلمى(٤):

لِمَنْ الدِّيارُ بقُنَّة الحِجْرِ ... أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ(٥)

فدلَّ على أنَّه جائزٌ.

وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: «أجْمَعْنا على أنَّ (منْ) في المكان نظيرُ (مُذْ) في الزمان؛ لأنَّ (منْ) وُضعَتْ لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مُذْ) وُضعتْ لتدلَّ على ابتداءِ الغايةِ في الزمانِ، ألا ترى أنَّك تقولُ: «ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ»، فيكون

الشافية ٢/ ٧٩٧، الجنى الداني ص٣٠٨، مغني اللبيب ص٣١٨، المساعد ٢/ ٣٤٦، شرح التصريح ٣/ ٢٢، حاشية الصبان ٢/ ٢١١، حاشية الخضري ١/ ٢٢٩.

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، مغني اللبيب ص٣١٨، المساعد ٢/ ٢٤٦.

(٢) انظر شرح التصريح ٣/ ٢٢، همع الهوامع ٢/ ٣٧٧.

(٣) التوبة، آية (١٠٨).

(٤) هو زهير بن ربيعة بن قرط، والناس ينسبونه إلى مُزينة، وإنما نسبه في غطفان، كان زهير راوية أوس بن حجر.... كان لايعاظل بين القول، ولايتبع وحشي الكلام ولايمدح الرجل إلا بما هو فيه.... الشعر والشعراء ص٥١، وانظر الأعلام ٣/ ٥٢.

(٥) الجمل ص١٣٩، الإنصاف ١/ ٢٠٦، شرح المفصل ٨/ ١١، خزانة الأدب ٤/ ١٢٦، مغني اللبيب ص٣٣٥، شرح التصريح ٣/ ٦٦، همع الهوامع ٢/ ١٦٧، حاشية الصبان ٢/ ٢٢٩، ديوانه ص٨٦.

القُنَّة: بالضم أعلى الجبل. الصحاح (قنن ٦/ ٢١٨٤)، وانظر أساس البلاغة (قنن ٧٩٤)، أقوين: أقوت الدار وقَوِيت أيضًا أي خلت. الصحاح (قوي ٦/ ٢٤٧٠).

الشاهد فيه استعمال (من) الابتدائية في الزمان جوازًا عند الكوفيين.

المعنى أنَّ ابتداءَ الوقت الذي انقطعت فيه الرؤيةُ يومَ الجمعة، كما تقولُ: « ما سرْتُ من بَغْدادَ »، فيكون المعنى: ما ابتدأتُ بالسيرِ من هذا المكان، فكما لا يجوزُ أنْ تقولَ: « ما سِرْتُ مُذْ بَغْدادَ » فكذلك لا يجوزُ أنْ تقول: « ما رأيْتُه منْ يوم الجمعة » »(١).

وتؤيدُ الباحثة مذهبَ البصريين لثبوت حجَّتهم، حيث رُدَّ مذهب الكوفيين عليهم؛ وذلك أن ما احتجُّوا به هو من قبيلِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه.

قال الأنباري: « وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ**﴾(٢) فلا حُجَّة لهم فيه؛ لأنَّ التقديرَ فيه: من تأسيسِ أول يوم، فحذف المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه. . . . وأما قوله زهير:

لمن الديار . . . .

فالرواية الصحيحة: (مُذْ حجَجٍ ومُذْ دهر)، ولئن سلَّمنا ما رويتموه (من حجج ومن دهر) فالتقدير فيه أيضاً: (منْ مَرِّ حججٍ، ومن مَرِّ دهر) كما تقول: مرَّتْ عليه السنون، مرَّت عليه الدهور، فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه، وقيل: إن (منْ) ها هنا زائدة، وهو قول أبي الحسنِ الأخفش، فإنه يجوزُ أن تُزادُ في الإيجاب كما يجوز أنْ تزادَ في النفي، ويحتجُّ بقوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُم**﴾(٣) أي: يغفر لكم ذنوبكم. . . »(٤).

ثانياً: أن تأتي (منْ) بمعنى التبعيض، وعلامتها صحة تقديرها بـ(بعض).

قال ابن السراج: « وتكون للتبعيض، نحو قولك: « هذا من الثوب »، وهذا منْهُمْ، تقول: أُخذتُ مالَه، ثم تقولُ: « أخذتُ من ماله »، فقد دلت على البعض. قال أبو العباس: « وليس هو كما قال عندي؛ لأن قولَه: أَخذتُ من ماله، إنَّما ابتدا غاية ما أُخذَ، فدلَّ على التبعيض من حيثُ صار ما بقي انتهاء له والأصلُ واحدٌ. . . . »(٥).

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٠٦، وانظر جواهر الأدب ص٢٦٩، شرح المفصل ٨/ ١١، الجنى الداني ص٣٠٨ شرح التصريح ٣/ ٢٢.

(٢) التوبة، آية (١٠٨).

(٣) الأحقاف، آية (٣١).

(٤) الإنصاف ١/ ٢٠٧، وانظر شرح المفصل ٨/ ١١، الجنى الداني ص٣٠٩.

(٥) الأصول ١/ ٤٠٩، وانظر حروف المعاني والصفات ص٥٦، معاني الحروف ص٩٧، اللمع ص١٢٨، التبصرة ١/ ٢٨٥، الأزهية ص٢٢٤، شرح عيون الإعراب ص١٩٠، الصاحبي

قال الإربلي: « وهي التي يَصحُّ تقديرُ (بعض) مكانها »(١).

ثالثاً: تردُ (منْ) لبيان الجنس، وتقعُ بعد (ما) و (مهما) كثيراً، وعلامتها صحةُ تقديرها بـ (الذي هو).

قال ابن هشام: « الثالث: بيان الجنس، وكثيراً ما تقعُ بعد (ما) و (مهما)، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما نحو: ﴿ **مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا** ﴾(٢) . . . . . ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** ﴾(٣) وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصبٍ على الحال »(٤).

وقال الإربلي: « الجنسيةُ: وهي التي يُقصدُ بها بيانُ أنَّ ما قبلها هو ما بعدها، ويُقال: هي التي يَحْسُنُ تقديرُها بـ (الذي هو)»(٥).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** ﴾(٦) أي: الذي هو الأوثان.

قال ابنُ مالك:

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وابْتَدِئ في الأَمْكِنَهْ بِمِنْ، وَقَدْ تَأتي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

رابعاً: أن تكون للغاية أي: لابتدائها وانتهائها

قال المالَقي: « أنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ وانتهائها. نحو: أخذْتُ الدَّراهمَ منَ الكيسِ منْ داري »(٧).

ص٢٧٣، أسرار البلاغة ص٢٥٩، جواهر الأدب ص٢٧١، شرح المفصل ٨/ ١٢، حاشية ابن حمدون ص٣٢٩، مغني اللبيب ص٣١٩، همع الهوامع ٢/ ٣٧٧، حاشية الصبان ٢/ ٢١٠.

(١) جواهر الأدب ص٢٧١، وانظر شرح التصريح ٣/ ٢١، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣.

(٢) فاطر، آية (٢).

(٣) الأعراف، آية (١٣٢).

(٤) مغني اللبيب ص٣١٩، وانظر شرح التصريح ٣/ ٢١، همع الهوامع ٢/ ٣٧٧.

(٥) جواهر الأدب ص٢٧١، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٢، حاشية ابن حمدون ص٣٢٩، التهذيب الوسيط ص٢٥٩، رصف المباني ص٣٨٨، الجنى الداني ص٣٠٩، مغني اللبيب ص٣١٩، شرح التصريح ٣/ ٢١، حاشية الصبان ٢/ ٢١١، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣.

(٦) الحج، آية (٣٠).

(٧) رصف المباني ص٣٨٨، وانظر: الجنى الداني ص٣١٣، مغني اللبيب ص٣٢٢، شرح التصريح ٣/ ٢١.

خامسا: أنْ تكون للتعليل، وعلامتُها صحةُ تقديرها بـ (سبب).

قال الإربلي: « السببية، ويقولون فيها المُعلِّلَة، وهي التي يَحْسُنُ مكانَها لفظةُ (سبب). كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(١)»(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾(٣). وقول الفرزدق في علي ابن الحسين:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ(٤)

سادسا: أنْ تكونَ بمعنى البدلِ، وهي التي يصح تقديرُ: (عِوَض) مكانُها.

قال الإربلي: « البدلية: وهي التي يَحْسُنُ أنْ يُقامَ مقامُها لفظُ (عِوَض). كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾(٥) أي بمَوضعها، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً ﴾(٦)»(٧). ومنه قول الشاعر(٨):

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ المُرَقَّقَا ... ولَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا(٩)

---

(١) البقرة، آية (١٩).

(٢) جواهر الأدب ص٢٧٢، وانظر التهذيب الوسيط ص٢٦٠، الجنى الداني ص٣١٠، مغني اللبيب ص٣٢٠، المساعد ٢/ ٢٤٧، شرح التصريح ٣/ ٢٨، حاشية الصبان ٢/ ٢١٢، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣.

(٣) نوح، آية (٢٥).

(٤) شرح المفصل ٢/ ٥٣، مغني اللبيب ص٣٢٠، شرح التصريح ٣/ ٢٨، حاشية الصبان ٢/ ٦٦، ٢١٣.

الشاهد فيه: مجيء (مِنْ) للتعليل.

(٥) التوبة، آية (٣٨).

(٦) الزخرف، آية (٦٠).

(٧) جواهر الأدب ص٢٧٢، وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٠، الجنى الداني ص٣١٠، مغني اللبيب ص٣٢٠، المساعد ٢/ ٢٤٧، شرح التصريح ٣/ ٢٧، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨، حاشية الصبان ٢/ ٢١٢.

(٨) هو أبو نخيلة الراجز، واسمه يعمر، وإنما كُني أبا نخيلة لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة، وهو من بني حِمّان بن كعب بن سعد، وكان يهاجي العجاج... الشعر والشعراء ص٣٠١.

(٩) الشعر والشعراء ص٣٠١، العقد الفريد ٥/ ٣٦٦، المخصص ١١/ ١٣٩، مغني اللبيب ص٣٢٠، الجنى الداني ص٣١١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٠.

الشاهد فيه: مجيء (مِنْ) للبدلية.

سابعاً : أنْ تكونَ قَسَماً مُخْتَصّاً بـ(الرَّبِّ) .

قال الرماني : « قال البصريون : وتكون قَسَماً ، ولا يدخلُ إلا على (رَب) . نحو قولك : « من ربي لأخرجن »»[١] .

ثامناً : أنْ تكون للفصل ، وهي التي تكونُ بين المتضادين .

قال الإربلي : (الفصليةُ ، وهي التي تدخل على ثاني المتقابلين لتَفْصلَهُ عن الأول ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[٢] ، وكقوله تعالى : ﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[٣] »[٤] .

تاسعاً : أنْ تأتي بمعنى التجريد

قال الإربلي : « أن تفيدَ التجريد ، بمعنى أنها تدخل على اسم تُثَبِّتُ له صفةَ مدحٍ أو ذمٍّ مع إفادة الحصر فيها ، وتجريدُ الموصوف عن غيرها مبالغةً ، نحو : « رأيتُ منْ زيد أسداً ، ومنْ بكر بحراً » مُريداً إثبات الشجاعة والكرم والتجريد ممّا عَدَاها ، ونحو : « رأيتُ منْ عمرو مُسَيْلَمَةَ ، ومنْ خالد أشْعَبَ » قاصداً وَصْفَ عمرو بالكذب ، وخالد بالطمع لا غير ، بمعنى أنَّ الموصوفَ منطبعٌ على هذه الصفة فقط لا يُتَصَوَّرُ منه غيرُها »[٥] .

عاشراً : أنْ تكون أمراً .

قال الرماني : « ويكونُ أمراً ، وذلك نحو قولك : « مِنْ ، إذْ أمَرْتَهُ بالمَيْنِ » وهو الكذب »[٦] .

الحادي عشر : أنْ تكونَ صلةً .

---

(١) معاني الحروف ص٩٨ ، وانظر شرح عيون الإعراب ص١٩٠ ، جواهر الأدب ص٢٧٢ ، المقرب ١/ ١٩٥ ، التهذيب الوسيط ص٢٥٩ ، رصف المباني ص٣٩١ ، الجنى الداني ص٣١٥ .

(٢) البقرة ، آية (٢٢٠) .

(٣) الأنفال ، آية (٣٧) .

(٤) جواهر الأدب ص٢٧٣ ، وانظر الجنى الداني ص٣١٣ ، مغني اللبيب ص٣٢٢ ، المساعد ٢/ ٢٤٨ ، شرح التصريح ٣/ ٢٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ ، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣ .

(٥) جواهر الأدب ص٢٧٣ ، وانظر العوامل المائة ص١٦٩ .

(٦) معاني الحروف ص٩٨ .

قال ابن فارس: « وتكون صلةً، نحو قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[1] ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[2] »[3].

الثاني عشر: أنْ تكونَ تَعَجُّباً.

قال ابن فارس: « وتكونُ تعجباً، نحو: « ما أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ » و « حَسْبُكَ مِنْ رَجلٍ »»[4].

الثالث عشر: قال الإربلي: « الاستغراقية: وهي الداخلة على نكرة منفية يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلكَ الجنس، ويمكنُ أنْ يكونَ مستغرقاً لجميعِ أفراده، فإذا دخلتْ (منْ) عليها صارَت نصاً في الاستغراقِ للجميعِ فلذلك سُميتْ بها، كقولك: « ما جاءني رجلٍ » فإنه يجوز أن تقولَ: « بل رجلان، وثلاثة » . فإذا قلت: « منْ رجلٍ » امتنع الإضرابُ، وبعض النحاة يجعلُها من قسمِ الزائدة، وهو سهوٌ أمَّا لو قُلتَ: « ما جاءني من أحد » فإنَّ (منْ) هنا زائدةٌ بالإجماع؛ لما في (أحد) من العموم المفقود في (رجل) »[5].

الرابع عشر: تأتي (منْ) بمعنى (بعد).

قال ابنُ يعيش الصنعاني: « أنْ تكونَ بمعنى (بعد) مثل قوله تعالى: ﴿ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[6]، والتقدير: الذي أطعمهم بعد جوعٍ، وآمنهم بعد خوفٍ »[7]

الخامس عشر: تأتي (منْ) كذلك بمعنى (عند).

قال الأزهري: « مُوافقةُ (عند) نحو: ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾[8]، قاله أبو عبيدة »[9].

---

(١) البقرة، آية (١٠٥).
(٢) البقرة، آية (٢٧١).
(٣) الصاحبي ص٢٧٣.
(٤) الصاحبي ص٢٧٣.
(٥) جواهر الأدب ص٢٧٣.
(٦) قريش، آية (٤).
(٧) التهذيب الوسيط ص٢٦٠.
(٨) آل عمران، آية (١٠، ١٦)، المجادلة (١٧).
(٩) شرح التصريح ٣/ ٣٠، وانظر العوامل المائة ص١٦٩، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣.

السادس عشر: تأتي (مِنْ) نائبةً عن بعضِ حروفِ الجرِّ فتؤدِّي معناها .

قال الإربلي : « النائبةُ عن بعضِ حروفِ الجرِّ المؤديةُ معناه، والذي تنوبُ عنه من الحروف خمسة أحرف »[١] .

الأول: تنوبُ (مِنْ) عن (الباء) .

قال الزجاجي: « وقد تأتي بمعنى (الباء) . كقوله تعالى: ﴿ **يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ** ﴾[٢] ، أي: بأمر الله . وقال تعالى: ﴿ **يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ** ﴾[٣] ، أي: بأمره . . . وقوله: ﴿ **تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ** ﴾[٤] أي: بكلِّ أمرٍ »[٥] .

الثاني: تنوبُ (مِنْ) عن (على) فتكون بمعنى الاستعلاء .

قال الزجاجي: « وقد توضعُ موضعَ (على) . كقوله تعالى: ﴿ **وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾[٦] أي: على القوم »[٧] .

الثالث: تأتي (مِنْ) للمجاوزة بمعنى (عن) .

قال الرماني: « قال الكوفيون: وتأتي بمعنى (عَنْ) . ذلك نحو: « رميتُ مِنَ القوسِ» أي: عن القوس »[٨] .

---

(١) جواهر الأدب ص٢٧٣ .

(٢) الرعد، آية (١١) .

(٣) غافر، آية (١٥) .

(٤) القدر ، آية (٤) .

(٥) حروف المعاني والصفات ص٥٧ ، وانظر معاني الحروف ص٩٨ ، جواهر الأدب ص٢٧٤ ، الجنى الداني ص٣١٤ ، مغني اللبيب ص٣٢١ ، المساعد ٢/ ٢٤٨ ، شرح التصريح ٣/ ٢٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٣ .

(٦) الأنبياء ، آية (٧٧) .

(٧) حروف المعاني والصفات ص٥٧ ، وانظر الصاحبي ص٢٧٣ ، جواهر الأدب ص٢٧٤ ، التهذيب الوسيط ص٢٦٠ ، الجنى الداني ص٣١٣ ، مغني اللبيب ص٣٢٢ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٣ ، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣ .

(٨) معاني الحروف ص٩٨ ، وانظر جواهر الأدب ص٢٧٤ ، التهذيب الوسيط ص٢٦٠ ، رصف المباني ص٣٨٩ ، الجنى الداني ص٣١١ ، مغني اللبيب ص٣٢١ ، المساعد ٢/ ٢٤٧ ، شرح التصريح ٣/ ٢٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٣ .

الرابع : تكون (مِنْ) ظرفيةً بمعنى (في) .

قال الزجاجي : « (مِنْ) مكان (في) ، قال الله تعالى : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾(١) أي : في الأرضِ »(٢) .

قال ابنُ عقيل : « وهو قولٌ كوفيٌّ »(٣) . ومنه قولُ عدي بن زيد(٤) :

عَسَى سائلٌ ذُو حاجَةٍ إنْ مَنَعْتَهُ   مِنَ اليَوْمِ سُؤلاً أنْ يُيَسَّرَ في غَدِ(٥)

الخامس : تكون (مِنْ) للانتهاءِ بمعنى (إلى) .

قال الرماني : « وقد تكون بمعنى إلى »(٦) . ومنه قول الأعشى :

أأَزْمَعَتْ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكارَا   وَشَطَّتْ عَلَى ذِي نَوَى أَنْ تُزارا(٧)

السادس : تكون (مِنْ) موافقة لـ(رُبَّ) أضافه المرادي .

قال المرادي : « أنْ تكونَ لموافقةِ (رُبَّ) . قاله السيرافي »(٨) . وقال الأزهري : « قاله

---

(١) فاطر ، آية (٤٠) .

(٢) حروف المعاني والصفات ص٧٧ ، وانظر جواهر الأدب ص٢٧٤ ، الجنى الداني ص٣١٤ ، مغني اللبيب ص٣٢١ ، المساعد ٢/ ٢٤٩ ، شرح التصريح ٣/ ٢٧ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ ، حاشية الصبان ٢/ ٢١٢ .

(٣) المساعد ٢/ ٢٤٩ .

(٤) هو عدي بن زيد بن حماد بن أيوب بن زيد مناة بن تميم ، كان يسكن بالحيرة ، ويدخل الأرياف . . . الشعر الشعراء ص٩٧ ، وانظر الأعلام ٤/ ٢٢٠ ، معجم المؤلفين ٦/ ٢٧٤ .

(٥) المساعد ٢/ ٢٤٩ .

الشاهد فيه : مجيء (من) بمعنى (في) .

(٦) معاني الحروف ص٩٨ ، وانظر جواهر الأدب ص٢٧٤ ، شرح التصريح ٣/ ٢٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ .

(٧) معاني الحروف ص٩٨ ، ديوانه ص٤٥ .

الشاهد فيه : مجيء (من) بمعنى (إلى) .

(٨) الجنى الداني ص٣١٥ ، وانظر مغني اللبيب ص٣٢١ ، شرح التصريح ٣/ ٣٠ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ .

السيرافي وابن خروف وابن طاهر[١] والأعلم . . . » ومنه قولُ أبي حَيَّةَ النُّمَيْري[٢] :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ، ضَرْبَةً   عَلَى رَأْسِهِ، تُلْقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ[٣]

والبصريون يرون أنَّ القياسَ يمنعُ نيابةَ حروف الجرِّ عن بعضها .

قال الأزهري : « والصحيح عند البصريين أنَّ حروف الجرِّ لا ينوبُ بعضُها عن بعض بقياسٍ، كما لا تنوبُ أحرفُ الجزمِ وأحرفُ النصبِ وما أَوْهَمَ ذلك فهو عندهم إمَّا مؤولٌ تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ، وإمَّا على تضمينِ الفعلِ معنَى فعلٍ آخر يتعدى بذلك الحرف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخيرُ هو مَجْمَلُ الباب كلِّه عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبُهم أقلُّ تعسُّفاً . قاله في المغني[٤] »[٥] .

القسم الثاني : الزائدة .

قَسَّمَ بعضُ النحاة (مِنْ) الزائدة قسمين :

أحدُهما : (مِنْ) الزائدة لتوكيدِ الاستغراقِ .

والثاني : (مِنْ) الزائدةُ لاستغراقِ الجنسِ .

وأمَّا الأخفش فإنه يذهبُ إلى بطلان كونِ (مِنْ) التي بمعنى (استغراقِ الجنسِ)

---

(١) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي، من أهل أشبيلية، أحد النحاة المشهورين بالحذق، كان قائماً بإقراء الكتاب والإيضاح، ومعاني الفراء، ويروي مادون ذلك مطرح، وله تعليق على سيبويه سماه (الطُرَر) ، وعليه اعتمد تلميذه ابن خروف، وله على الإيضاح تعليق . . . توفي سنة ٥٨٠هـ .

إشارة التعيين ص٢٩٥، وانظر البلغة ص١٨٦، بغية الوعاة ١/ ٢٨، معجم المؤلفين ٨/ ٢٧١ .

(٢) هو أبو حية النميري، واسمه الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كبير بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير، ويقال : هو أحد بني الحارث بن نمير الشاعر المشهور . . . المؤتلف والمختلف ص١٠٣، وانظر خزانة الأدب ٣/ ١٥٤، الأعلام ٨/ ١٠٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٥٦، المقتضب ٤/ ١٧٤، الأمالي الشجري ٢/ ٢٤٤، مغني اللبيب ص٣٢٢، شرح التصريح ٣/ ٣٠، همع الهوامع ٢/ ٣٧٨، خزانة الأدب ٤/ ٢٨٢ .

الشاهد فيه : مجيء (من) بمعنى (رُبَّ) .

الكبش : واحد الكِباش والأَكْبُش، وكبش القوم : سيّدهم . الصحاح ٣/ ١٠١٧ (كبش) .

(٤) مغني اللبيب ص١١١ .

(٥) شرح التصريح ٣/ ٢٠، وانظر همع الهوامع ٢/ ٣٧٨ .

زائدةً؛ ذلك لأنَّها أفادت معنى مُتجدِّد وهو (استغراقُ النفي على سبيل العمومِ، والزائدُ في كلام العربِ لا يُحْدِثُ معنى إلا التوكيدَ.

قال الإربلي: « من مواقع (منْ) أماكنُ الزيادة، ويَجبُ أنْ يُعْلَمَ أنَّه متى أفادَ دخولُ الكلمة شيئاً فإنَّها لا تُدعَى زائدةً كالتي يمكنُ كونُها استغراقيةً، فإنَّا أخرجناها من المزيدات. وقد أنكر الأخفش على مَنْ عدَّها في قولهم: « ما جاءني من رجلٍ » من الزوائد.

وقال: إنَّها حيثُ أفادت استغراقَ النفي لجميعِ الأفراد، ووُجدَ هذا المعنى عندَ وجودها كانت مفيدةً معنىً مُستجداً، فلا تُسمَّى زائدةً، ونحن أثبتناها فيما أفادَ معنىً من المعانيَ المُستفادُ بها، فلا نقولُ للكلمة زائدة إلاَّ حيثُ لم تُؤثِّرْ لا لفظاً ولا معنىً. قلت: ولا يَخفى صحةُ وبطلانُ ذلك على من له أدْنى فطنة ولقد كنتُ قبلُ حاكماً بأنَّها في هذا غيرُ زائدة، فلمَّا طالعتُه ووجدتُه موافقاً شكرتُ يدَ الإصابة »(١).

وابن يعيش والأزهري في شرحيهما يذهبان إلى أنَّ (مِنْ) تكون زائدةً إذا أفادت استغراق الجنس.

قال ابن يعيش: « وعندي يجوزُ أنْ يُقال: « ما جاءني منْ رجل » على زيادة (منْ) كما يكون كذلك في: (ما جاءني مِنْ أحد)؛ وذلك أنه كما يجوز أنْ يُقال: « ما جاءني رجلٌ » ويُرادُ به نفيُ واحد من النوعِ كذلك يَجوزُ أنْ يُقال: « ما جاءني رجلٌ » ويُرادُ به نفيُ الجنس كما تنفيه بقولكَ: « ما جاءني أحدٌ » فإذا أدخل (منْ) فإنما تُدخلُها توكيداً؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، وإنَّما يُزادُ (منْ) لأنَّ فيه تناولُ البعضِ كأنَّهُ ينفي كلَّ بعضٍ للجنس الذي نفاهُ مُفرداً كأنَّه قال: « ما جاءني زيدٌ ولا بكرٌ ولا غيرُهما من أبعاضِ الجنسِ » فالنفيُ بـ(منْ) مُفصَّلاً وبغير (منْ) مُجْملاً، فإذا قلتَ: « ما جاءني رجلٌ » وأردتَ الاستغراقَ، ثم قلت: « ما جاءني من رَجل » كانت (مِنْ) زائدةً. . . »(٢).

وقال الأزهري: « فإن قلت: إذا كانت (منْ) تُفيدُ التنصيصَ فكيف تكونُ زائدةً؟ أُجيبُ: بأنَّ المرادَ من زيادتِها كونُها تأتي في موضعٍ يطلبُهُ العاملُ بدونها فتصيرُ مُقْحَمَةً بين

(١) جواهر الأدب ص٢٧٥، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٣، حاشية ابن حمدون ص٣٣٠، رصف المباني ص٣٨٩، الجنى الداني ص٣١٦، مغني اللبيب ص٣٢٢، شرح التصريح ٣/ ٢٤، همع الهوامع ص٣٧٩، حاشية الصبان ٢/ ٢١٢.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٣.

طالب ومطلوب، وإنْ كان سقوطُها مُخلاً بالمعنى المراد، كما قالوا في (لا) إنَّها زائدةٌ في قولهم: « جئتُ بلا زاد » مع أنَّ سقوطَها يُخلُّ بالمعنى »(١).

وتُرجِّحُ الباحثةُ رأيَ الأخفش؛ ذلك أنَّه ثابتُ الصِّحَة من وجهين:

أحدهما: أنَّ الزائدَ في كلام العربِ لا يُحدثُ معنىً سوى التأكيد، ومتى أفادَ معنىً خرجَ عن الزيادة.

والثاني: أنه عند التأمُّلِ في قول ابن يعيش نرى أنَّه حين أجاز كونَ (مِنْ) المُفيدة للتنصيص زائدةً اشترط إفادةَ الجملة لاستغراق الجنس قبل دخول (مِنْ) عليها، فالمعنى حادثٌ قَبْلَ دخول (مِنْ) وحينَ تدخلُ (مِنْ) على الجملة فإنَّها لا تفيدُ سوى تأكيد استغراق الجنسِ الذي كان حادثٌ قبلَ دخولِها، وحيث أنَّها لم تُفدْ إلا التأكيدَ فهذا لا يُنافي صحَّةَ زيادتِها.

وأما بالنسبة لقول الأزهري فإنَّ مضمونَ كلامه يَدلُّ على أنَّ (مِنْ) لم تُحدثْ معنىً إنَّما المعنى حادث مطلوبَ للعاملِ قبل دخولِها أي: بدونِها، وهذا لا يمنعُ زيادتَها.

شروط زيادتها

اختلف النحاةُ في زيادةِ (مِنْ) فمنهم مَنْ قَيَّدَ زيادتَها بشروطٍ ثلاثةٍ وهو مذهبُ سيبويه وهي:

(١) كونُها مع النكرةِ.

(٢) كونُها عامَّةً.

(٣) كونُها في غيرِ الموجبِ.

وذهب الكوفيون إلى زيادتها بشرط واحد وهو تنكيرُ مجرورِها، ومنهم من يرى زيادتَها بلا شرطٍ وهو مذهبُ الأخفشِ ومَنْ تَبعهُ. قال ابن مالك:

وَزِيدَ في نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّْ نكِرَةً، كَـ(ما لِباغٍ مِنْ مَفَرّْ)

قال ابن يعيش: « وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شرائط:

---

(١) شرح التصريح ٢/٨، وانظر حاشية الصبان ٢/٢١٢.

أحدها: أنْ تكونَ مع النكرةِ.

والثاني: أن تكونَ عامةً.

والثالث: أنْ تكونَ في غيرِ الموجبِ.

وذلك نحو: (ما جاءني منْ أحد)، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: « ما جاءني من أحد » وبين قولك: « ما جاءني أَحَدٌ »؛ لأنَّ أحداً يكونُ للعمومِ. . . . »(١).

وقال المرادي: « وذهب الكوفيون إلى أنَّها تُزادُ، بشرطٍ واحدٍ، وهو تنكيرُ مجرورها. قلتُ: نقل بعضُهم هذا المذهبَ عن الكوفيين، وليس هو مذهبَ جميعِهم؛ لأنَّ الكسائي وهشاماً يريان زيادتَها بلا شرط، وهو مذهبُ أبي الحسن الأخفش، وإليه ذهب ابنُ مالك؛ قال لثبوتِ السماعِ بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾(٢)، وقوله: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾(٣). . . .

ومن النظمِ قولُ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

وينْمِـي لَهـا حُبُّهـا عِنْدَنـا فما مالَ مِنْ كاشِحٍ لَمْ يَضِرْ(٤) »(٥).

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢، وانظر حاشية ابن حمدون ص٣٣٠، المقرب ١/ ١٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، الجنى الداني ص٣١٧، مغني اللبيب ص٣٢٣، شرح التصريح ٣/ ٢٦.

(٢) الأنعام، أية (٣٤).

(٣) الكهف، آية (٣١)، الحج (٢٣)، فاطر (٣٣).

(٤) مغني اللبيب ص٣٢٥، الجنى الداني ص٣١٨، ديوانه ص٢٠١.
كاشح: مضمر العداوة. القاموس المحيط ١/ ٢٤٥ (كشح)، وانظر الصحاح ١/ ٣٩٩ (كشح).
الشاهد فيه: زيادة (من) بدون شرط.

(٥) الجنى الداني ص٣١٨، وانظر مغني اللبيب ص٣٢٥، شرح التصريح ٣/ ٢٦، همع الهوامع ٢/ ٣٧٩.

الخلاف في زيادة (مِنْ) في الإيجاب

الرأي الأول: جـواز زيادةِ (مِنْ) في الكلامِ الموجبِ. ذهبَ إليـه الكوفـيـون والأخفشُ.

قال الإربلي: « وليُعْلم أنَّ الكوفيين جوَّزوا زيادةَ (منْ) في الإيجاب، وتابعهم الأخفش، واحتجوا بوجوه منها: قولُه تعالى في آية: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[(١)] ، وفي آية أخرى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[(٢)] . إذ يلزم منهما كونها في الثانية زائدةً، وإلاَّ لتناقضَ حكمُ الآيتين، فإنَّ الأولى تدلُّ على غُفرانِ جميع الذنوب بشهادة التأكيد بقوله: « جميعاً »، وتصدير الجملة الاسميَّة بـ« إنَّ » وذلك يوجبُ كونَها في الثانية مزيدةً، وإلاَّ تعيَّن كونُها تبعيضيةً، فيلزمُ التناقضُ. وقولُه تعالى: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾[(٣)] فإنه يجب أن تكون فيها مزيدةً؛ لأنَّ التثبيتَ إنما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل، فكأنه قال: نقصُّ عليك أنباءَ الرسل لتثبيتِ فؤادِك، فتكونُ زائدةً . . . . . . »[(٤)].

الرأي الثاني: إنَّ (مِنْ) لا تُزادُ إلاَّ في الكلامِ غيرِ الموجبِ. ذهب إليه سيبويه ومن تبعه.

قال الإربلي: « وأما سيبويه ومن تابعه، فإنَّهم يشترطون لجوازِ زيادة (منْ) كونَ الكلامِ غير موجب، والمراد منه أنْ يكونَ نفياً بجميعِ أدواته، أو نهياً، أو استفهاماً بـ(هَلْ) وَحْدَها دون غيرِها من أدواتِ الاستفهام »[(٥)].

وأجاب سيبويه عن حُجَجِ الكوفيين مما رَجَّحَ مذهبه عندي:

قال الإربلي: « أما عن الأول: فبمنع التناقضِ بين الآيتين، وإنَّما يلزم أنْ لو اتَّحدَ المحكومُ عليه، وهو غيرُ متحدٍ؛ لأنَّ المحكومَ له بغفرانِ بعضِ الذنوبِ قومَ نوحٍ - عليه

---

(١) الزمر، آية (٥٣).

(٢) إبراهيم، آية (١٠).

(٣) هود، آية (١٢٠).

(٤) جواهر الأدب ص٢٧٥، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٣، رصف المباني ص٣٩١، العوامل المائة ص١٦٨، شرح التصريح ٣/ ٢٧، همع الهوامع ٢/ ٣٧٩.

(٥) جواهر الأدب ص٢٧٦، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٣، رصف المباني ص٣٩١.

السلام ـ لأنها وردت في قصَّته ، والمحكوم له بغفران جميع الذنوب هُم هذه الأمة المحمديةُ رزقَنا اللهُ وإيَّاهم ذلك بمحمد وآله وصحبه ، ولا بُعْدَ في أَنْ يخصَّهم الله سبحانه بغفران جميع الذنوب ، إمَّا ابتداءً بشفَاعته ﷺ. ولو سُلِّمَ أنَّ الغفرانَ يكونُ بالنسبة إلى أمة واحدة لا يلزمُ عليه التناقضُ أيضاً ؛ لجواز أنْ يكونَ غفرانُ الجميعِ لبعضِ الأمة ، وغفرانُ البعضِ لبعضها الآخر ، أو يغفر كلَّ الذنوبِ التي من حقوق الله ، وبعضها لمَنْ عليه شيء من حقوقِ البشرِ ؛ لأنَّ حقوق الله تعالى مَبنيَّةٌ على المساهَلَة ، وحقوق العبادِ على المضايقة .

وأمَّا عن الثاني : فبأنْ يقال : لا نُسلِّمُ أنَّ التثبيتَ يستلزمُ ذكرَ أخبار جميعِ الرسلِ ، بل يكفي فيه ذكرُ بعضها ؛ لأنَّ الله تعالى لم يذكر قصصَ جميعِهم بدليل قوله تعالى : ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾(١) ، فيكون معنى الآية : وكلٌّ نقصُ عليك بعض أنباء الرسلِ ، فلا تكونُ زائدةً ، ويكونُ المعنى مطابقاً للآية ، ولا يلزمُ تنافي المدلولين . . . »(٢) .

وكذلك فإنَّ سيبويه يحتج على الكوفيين بأن الحرفَ وُضعَ للاختصارِ عن ذكرِ الفعل ، فيجبُ أنْ لا يُحكم بزيادته إلاَّ في موضعٍ يُطلَبُ فيه التأكيدُ ، وذلك لا يصِحُّ إلا في غيرِ الواجبِ بدليل امتناع : (مات مِنْ رجلٍ)(٣) .

مواضع زيادة (مِنْ)

قال المرادي : « ولزيادة (مِنْ) مواضعُ :

الأول : المبتدأُ ، نحو : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾(٤) .

الثاني : الفاعل ، نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾(٥) .

الثالث : المفعول به ، نحو : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾(٦) .

---

(١) غافر ، آية (٧٨) .

(٢) جواهر الأدب ص٢٧٦ ، وانظر العوامل المائة ص١٦٦ ، حاشية الخضري ١/ ٢٢٩ .

(٣) انظر جواهر الأدب ص٢٧٨ .

(٤) الأعراف ، آية (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) ، هود (٥٠ ، ٦١ ، ٨٤) ، المؤمنون (٢٣ ، ٣٢) .

(٥) الأنبياء ، آية (٢) .

(٦) إبراهيم ، آية (٤) .

الرابع: الحالُ، نحو قراءة زيدِ بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر: ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾(١)، بضمِّ (النون) وفتح (التاء)، وحَسَّنَ ذلك انسحابُ النفي عليه، من جهة المعنى. ذكر هذا ابنُ مالك»(٢).

الخامس: المفعولُ المطلقُ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾(٣)، أي: (تفريط) فلا تزادُ مع غير هذه الأربعة(٤) عند الجمهور، وقيل تزادُ قبل الحال... وتقدَّمَ في بابِ الحالِ عن ابنِ هشام ردَّه بأنَّه يلزمُ على الحاليةِ إثباتُ الملائكةِ لأنفسهم الولايةَ(٥)...

ومع تعدُّد معاني (مِنْ) إلاَّ أنَّ الجمهورَ يذهبُ إلى أنَّ الأصلَ فيها جميعها هو ابتداءُ الغايةِ.

قال الإربلي: «و (مِنْ) في جميعها لابتداء الغاية عند الجمهورِ»(٦).

قال المرادي: «ولم يُثبت أكثرُ النحويين لـ (مِنْ) جميعَ هذه المعاني. وتأوَّلوا كثيراً من ذلك على التضمين، أو غيره. وقد ذهب المبرِّد، وابن السراج، والأخفش الصغير(٧)،

---

(١) الفرقان، آية (١٨).

(٢) الجنى الداني ص٣١٩، وانظر رصف المباني ص٣٨٨، مغني اللبيب ص٣٢٣، المساعد ٢/ ٢٥٠، شرح التصريح ٣/ ٢٦، همع الهوامع ٢/ ٣٨٠، حاشية الصبان ٢/ ٢١١، حاشية الخضري ١/ ٢٢٩.

(٣) الأنعام، آية (٣٨).

(٤) أي (المبتدأ، والفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق).

(٥) انظر حاشية ابن الصبان ٢/ ٢١١.

(٦) جواهر الأدب ص٢٨٠، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٠، مغني اللبيب ص٣١٨.

(٧) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، كان من أفاضل علماء العربية، وأخذ من أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبي العباس بن يزيد النحوي المبرد، والمعافى بن زكريا... وكان ثقة... توفي سنة ٣١٥هـ.
نزهة الألباء ص١٨٥، وانظر إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، وفيات الأعيان ٣/ ٣٠١، إشارة التعيين ص٢١٩، البلغة ص١٥٣، بغية الوعاة ٢/ ١٦٧، شذرات الذهب ٢/ ٢٧٠، الأعلام ٤/ ٢٩١، معجم المؤلفين ٧/ ١٠٤.

وطائفةٌ من الحُذَّاق، والسُهيلي (١) إلى أنها لا تكونُ إلا لابتداء الغاية، وأنَّ سائرَ المعاني التي ذكروها راجعٌ إلىَ هذا المعنى، ألا ترى أنَّ التعبيضَ من أشهرِ معانيها وهو راجعٌ إلى ابتداءِ الغاية. فإنَّكَ إذا قلت: أكلتُ من الرغيف إنَّما أوقعت الأكلَ على أوَّل أجزائه، فانفصلَ، فمآلُ معنى الكلامِ إلى ابتداءِ الغاية، وإلى هذا ذهب الزمخشري. . . »(٢).

* * *

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي ثم السهيلي الأندلسي النحوي، اللغوي، الأخباري، فاضل كبير القدر في علم العربية. . . وتصنيفه في شرح سيرة ابن هشام يدل على فضله ونبله وعظمته وسعة علمه. . . وسمى كتابه هذا «الروض الأنف».

إنباه الرواة ٢/ ١٦٢، وانظر وفيات الأعيان ٣/ ١٤٣، إشارة التعيين ص١٨٢، البلغة ص١٣١، بغية الوعاة ٢/ ٨١، شذرات الذهب ٤/ ٢٧١، الأعلام ٣/ ٣١٣.

(٢) انظر رأي كل من المبرد في المقتضب ١/ ٤٤، وابن السراج في الأصول ١/ ٤٠٩، والزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠.

المطلب الثاني

عملهـــا

(مِنْ) وأخواتها (إلى ، حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على ، مذ ، منذ ، رُبَّ ، اللام ، كي ، الواو ، التاء ، الكاف ، الباء ، لعل ، متى) حروف عاملةٌ تعملُ الجرَّ في الاسمِ الذي بَعْدَها .

قال الزجاجي : « واعلمْ أنَّ حروفَ الخفضِ هذه التي ذكرناها تخفضُ ما بعدها ويرتفعُ ما بعد المخفوضِ بالابتداء إلاَّ أنْ يدخلَ عليه عاملٌ غيرُه ، تقول من ذلك : « مِنْ زيدٍ رسولٌ قاصدٌ » ، و « لعمروٍ مالٌ كثيرٌ » . . . »(١) .

وقال الرماني : « (مِنْ) وهي من الحرروف العواملِ ، وعملُها الجرّ . . . »(٢) .

العلة في عمل (مِنْ) وأخواتها

إنما عملت (مِنْ) وأخواتها ؛ لأنها اختُصَّتْ بالدخولِ على أحدِ أنواعِ الكلامِ الثلاثةِ وهو الاسمُ .

قال المجاشعي : « ويقالُ : لِمَ عَمِلَتْ هذه الحروفُ ؟

والجواب : إنَّها اختُصَّتْ بالأسماء ، وكلُّ حرف اختُصَّ بقبيلٍ ، فإنَّه يعملُ فيه . فإنْ لم يختصُّ بقبيلٍ دون قبيلٍ ، فإنَّه لا يعملُ شيئاً . . . »(٣) .

---

(١) الجمل ص٦٢ .

(٢) معاني الحروف ص٩٧ ، وانظر شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٦٤ ، شرح التصريح ٣/ ١٢ ، همع الهوامع ٢/ ٣٣١ .

(٣) شرح عيون الإعراب ص١٨٩ ، وانظر جواهر الأدب ص٤٣ ، شرح المفصل ٨/ ٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٣١ .

وقد تعدَّدتْ أقوالُ النُّحاة في سببِ عملِ هذه الحروفِ الجر على وجهِ الخصوصِ.

قال المجاشعي: « ويقالُ: فلمَ عَمِلَتْ هذه الحروفُ الجرَّ خاصةً؟

والجوابُ: إنَّ للعلماءِ فيها ثلاثةَ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها لَمَّا اختُصَّتْ بالأسماءِ، عَمِلَتْ الإعرابَ الذي لا يكونُ إلاَّ في الأسماءِ، وهو الجرُّ.

والثاني: أنَّها لَمَّا كانت تدخلُ على المرفوعِ والمنصوبِ في نحو قولك: « ما جاءني منْ أحد، وما رأيتُ منْ أحد » أُختيرَ لها حركةٌ متوسطةٌ بين حركةِ المنصوبِ والمرفوعِ. وتلكَ الحركةُ الكسرةُ؛ لأنَّها منَ (الياء) من وسط الحنك وما يليه من وسط اللسان، والضمَّةَ من الشفتين؛ لأنَّها من الواو، والفتحة من الحلقِ؛ لأنَّها من الألفِ فصارتْ الكسرةُ متوسطةً بينهما.

والثالث: أنَّهم أرادوا أنْ يُفرِّقوا بين حركة ما يصلُ إليه الفعلُ بنفسه، وحركة ما يصلُ إليه بوسيطه. والفعلُ الواصلُ بنفسه أسبقُ، فسبق إلى الفتحةِ وبقيتْ الكسرةُ للواصلِ بوسيطهِ. فأمَّا الضمة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه »[١].

دخول (ما) الزائدة على (مِنْ)

تدخلُ (ما) الزائدةُ على (مِنْ)، و (عن)، و (الباء) كثيراً فلا تعيقُها عن العمل.

قال الأزهري: « تُزادُ كلمةُ (ما) بعد (منْ)، و (عن)، و (الباء) كثيراً، وبعد (اللام) قليلاً، فلا تكفُّهنَّ عن العملِ وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقوله:

وبَعْدَ (مِنْ) و (عَنْ) و (باءٍ) زيدَ (ما) فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلما

. . . . وإذا دخل شيءٌ من هذه الأحرف المقترنة بـ (ما) على فعلٍ أو جملة اسميَّة أُوِّلَتْ (ما) بأنَّها موصولٌ حرفيٌّ والجملةُ صلتُها »[٢]. ومن زيادتها بعد (منْ) قولهُ تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[٣].

---

(١) شرح عيون الإعراب ص١٨٩، وانظر أسرار العربية ص٤٣، شرح المفصل ٨/ ٨، همع الهوامع ٢/ ٣٣١.

(٢) شرح التصريح ٣/ ٨٢، وانظر همع الهوامع ٢/ ٣٨٨، حاشية الصبان ٢/ ٢٣٠، حاشية الخضري ١/ ٢٣٤.

(٣) نوح، آية (٢٥).

مسألة: حذف حروف الجر.

قد يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ فيصلُ الفعلُ إلى مفعوله بنفسه دونَ وسيطٍ.

قال الزمخشري: «وتُحْذَفُ حروفُ الجرِّ فيتعدَّى الفعلُ بنفسه كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[١]، وقوله (الفرزدق):

منَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً* [٢]

وقوله (عمرو بن معدي كرب):

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به[٣]»[٤]

تنقسم الأفعالُ المقتضيةُ للمفعولِ إلى قسمين:

أحدُهما: ما يصلُ لمفعولِه بنفسه.

والثاني: ما يصلُ إليه بواسطة حرفٍ.

قال ابن يعيش: «... الأفعالُ المقتضيةُ للمفعول على ضربين: فعلٌ يصل إلى مفعوله بنفسه نحو: (ضربتُ زيداً)، فالفعلُ هنا أفضى بنفسه بعد الفاعل إلى المفعول الذي هو (زيدَ) فنصبه؛ لأنَّ في الفعل قُوَّةً أفضت إلى مباشرةِ الاسمِ. وفعل ضعف عن تجاوزِ الفاعلِ إلى المفعولِ فاحتاج إلى ما يستعينُ به على تناوله والوصول إليه، وذلك نحو:

---

(١) الأعراف، آية (١٥٥).

(٢) الكتاب ١/ ٣٩، المقتضب ٤/ ٣٣٠، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٤، شرح المفصل ٨/ ٥١، خزانة الأدب ٣/ ٦٧٢، ديوانه ص٣٦٠.

* قال السهيلي: «والأصل في هذا التعدي بحرف الجر، وهو (من)؛ لأن المعنى إخراج شيء من شيء، وإنما حذف لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعد». نتائج الفكر ص٣٣٠.

الشاهد فيه: حذف حرف الجر (من) وتعدي الفعل بنفسه، والتقدير: (اختير من الرجال).

(٣) الكتاب ١/ ٣٧، المتقتضب ٤/ ٣٣١، الجمل ص٢٨، المحتسب ١/ ٥١، الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥، شرح المفصل ٨/ ٥٠، خزانة الأدب ١/ ١٦٤.

الشاهد فيه: حذف حرف الجر (الباء) وتعدي الفعل بنفسه، والتقدير (أمرتك بالخير).

(٤) الزمخشري في شرح ابن يعيش ٨/ ٥٠.

(مررتُ وعجبتُ وذهبتُ) لو قلت : (عجبتُ زيداً ومررتُ جعفراً) لم يجزْ ذلك ؛ لضعف الأفعال في العرف والاستعمال عن الإفضاء إلى هذه الأسماء ، فلمَّا ضعفت اقتضى القياسُ تقويتَها لتصلَ إلى ما تقتضيه من المفاعيل فرفدوها بالحروف وجعلوها مُوصلةً إليها . . . . وخُصَّ كل قبيلٍ من هذه الأفعال بقبيلٍ من هذه الحروف هذا هو القياس إلا أنَّهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفاً في بعض كلامهم فيصلُ الفعلُ بنفسه فيعمل . . . »(١) .

❊ ❊ ❊

(١) شرح المفصل ٨/ ٥٠ .

المبحثُ الثالث

وجوه التقارب والتباعد بين (مِن) وأخواتها

وجوه التقارب والتباعد

بين (مِنْ) وأخواتها

أولاً: تسمى هذه الحروف حروفُ الإضافة؛ لإضافتها معانيَ الأفعال قبلَها إلى الأسماء بَعْدَها، وتُسمَّى حروفَ الجرِّ؛ لأنَّها تَجرُّ ما بعدها من الأسماء أي تَخْفضُها، وقد يُسَمِّيها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقعُ صفاتاً لما قبلها من النكرات. (١)

ثانياً: إنَّ حروفَ الجرِّ تصلُ ما قبلها بما بعدها فتُوصلُ الاسمَ بالاسمِ، والفعلَ بالاسمِ، ولا يدخلُ حرفُ الجرِّ إلاَّ على الأسماء. (٢)

ثالثاً: أنَّ حروف الجرِّ متساويةٌ في عملِ الخفضِ، وإنْ اختلفتْ معانيها في أنفسها. (٣)

رابعاً: حروف الجرِّ تنقسمُ قسمين:

أحدُهما: ما استعملتهُ العربُ حرفاً فقط وهو على ضربين:

الأول: ما يلزمُ عملَ الجرِّ وهو: (من، وإلى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ).

والثاني: غيرُ ملازمٍ لعملِ الجرِّ وهو: (الواو، والتاء في القسم، وحتى، وعن، وعلى، والكاف، وحاشا، وخلا، وعدا، ومُذ، ومُنذ).

والآخرُ: ما استعملته العربُ حرفاً وغيرَ حرفٍ، وهو على ثلاثة أقسامٍ:

(١) قسمٌ يُستعملُ حرفاً واسماً، وهو: (مُذْ ومنْذُ) يكونان اسمين إذا ارتفع ما

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ٧، شرح كافيه ابن الحاجب ٤/ ٢٦٤، حاشية ابن حمدون ص٣٢٥، التهذيب الوسيط ص٢٧٥، المساعد ٢/ ٢٤٥، شرح التصريح ٣/ ٧، همع الهوامع ٢/ ٣٣١، حاشية الصبان ٢/ ٢٠٣، حاشية الخضري ١/ ٢٢٦.

(٢) انظر الأصول ١/ ٤٠٨، التهذيب الوسيط ص٢٥٧.

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٧، التهذيب الوسيط ص٢٧٥.

بعدهما، وحرفين إذا انجرَّ ما بعدهما. و (عنْ) تكونُ اسماً إذا دخل عليها حرفُ خفضٍ. نحو قول (جرير[(١)]):

جَرِيءُ جَنَـانٍ لا أُهَـالُ مِنَ الرَّدَى   إذا ما جَعَلْتُ السَّيْفَ مِنْ عَنْ شِماليا[(٢)]

وإذا أدَّى جعلُها حرفاً إلى تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ضميره المتصل. نحو قول امرئ القيس:

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ[(٣)]

وتكونُ حرفاً فيما عدا ذلك.

(٢) وقسمٌ يُستعمل حرفاً وفعلاً، وهو: (حاشا، وخلا، وعدا) فتكون أفعالاً إذا نصبتْ ما بعدها، وحروفاً إذا خَفَضْتَهُ.

(٣) وقسمٌ يستعملُ حرفاً واسماً وفعلاً، وهو: (على) تكونُ اسماً إذا دخل عليها حرفُ خفض. نحو قول يزيد بن الطثرية[(٤)]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما   رَأَتْ حاجِبَ الشَّمْسِ اعْتَلا وتَرَفَّعا[(٥)]

---

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة... وهو من بني كليب بن يربوع، وكان عطية أبو جرير مضعوفًا، وأم جرير أم قيس بنت معبد من بني كليب بن يربوع... وكان جرير من فحول شعراء الإسلام، ويشبه من شعراء الجاهلية بالأعشى... وكان من أحسن الناس تشبيبًا، وكان من أشد الناس هجاء... وكان مع حسن تشبيبه عفيفًا..
الشعر والشعراء ص٢٣٠، وانظر المؤتلف والمختلف ص٧١، الأعلام ٢/ ١١٩.

(٢) المساعد ٢/ ٢٥٢، ديوانه ص٦٠٥.
الشاهد فيه: مجيء (عن) اسمًا لدخول حرف الجر عليها.

(٣) المقرب ١/ ١٩٥، مغني اللبيب ص٥٣٢، همع الهوامع ٢/ ٣٥٨، ديوانه ص١٧٤، وهو صدر بيت من الطويل وعجزه: ولكنّ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ
الشاهد فيه: مجيء (عن) اسمًا لأن جعلها حرفًا أدى إلى تعدي فعل المضمر المتصل وهو (دع) إلى ضميره المتصل (الكاف).

(٤) هو يزيد بن الطثرية، صاحب غزل، ومحادثة للنساء، وكان ظريفًا جميلاً، ومن أحسن الناس كلهم شَعْرَةً... طبقات فحول الشعراء ص٢٧٧، وانظر الأعلام ٨/ ١٨٣.

(٥) المقتضب ٢/ ٣٢٠، الأمالي الشجري ٢/ ٢٢٩، التبصرة ١/ ٨٢٣، شرح عيون الإعراب ص١٩٦، شرح المفصل ٨/ ٣٨، المساعد ٢/ ٢٥٢.
الشاهد فيه: مجيء (على) اسمًا لدخول حرف الجر عليها.

وإذا أدَّى أيضاً جعلُها حرفاً إلى تَعدِّي فعلُ المضمر المتصل إلى مضمره المتصل. نحو قول الأعور الشنِّي (١):

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإنَّ الأُمورَ   بِكَفِّ الإلَه ومَقاديرُها(٢)

وتكونُ فعلاً إذا رَفَعتْ الفاعلَ، وتكونُ حرفاً فيما عدا ذلك. (٣)

خامساً: أنَّه لا يجوزُ إضمارُ حرف الخفض وإبقاءُ عمله إلاَّ في الضرورة، أو في نادر الكلامِ نحو ما حُكِيَ من قولِ بعضِهم: «خَيْرٍ عافاكَ اللهُ» أي: على خيرٍ. (٤)

سادساً: أنَّه لا بُدَّ لحروفِ الجرِّ من مُتعلق إلاَّ ما وقعَ منها زائداً. وهي تُعلَّقُ بأحدِ ثلاثة:

إما بمحذوف، وهو لا يخلو من أحد أربعة أشياء:

أحدُها: أنْ يكونَ خبراً لذي خبر، وذواتُ الأخبار: (المبتدأ، و (إنَّ) وأخواتها، و (كان) وأخواتها، و (ما)، و (لا))، نحو: (زيدٌ في الدار)، و (إنَّ زيداً في الدارِ)، و (كان زيدٌ في الدارِ)، و (ما أحدٌ في الدارِ)، و (لا رجلَ في الدارِ). (٥)

والثاني: أنْ يكونَ صفةً للنكرة، نحو: (مررتُ برجلٍ في الدارِ).

والثالث: أنْ يكونَ ذلك المحذوفُ حالاً للمعرفة نحو قولك: «مررتُ بالرجلِ في الدارِ، وبزيدٍ من الكرامِ».

---

(١) هو بشر بن مُنْقذ من عبد القيس، كان شاعرًا محسنًا، وله ابنان شاعران أيضًا، يقال لهما: جهم وجهيم. الشِّعر والشعراء ص٣٢٢، المؤتلف والمختلف ص٣٨.

(٢) الكتاب ١/ ٦٤، المقتضب ٤/ ١٩٦، المقرب ١/ ١٩٦، مغني اللبيب ص٥٣٢، همع الهوامع ٢/ ٣٥٧.

الشاهد فيه: مجيء (على) اسمًا؛ لأن جعلها حرفًا أدى إلى تعدي فعل المضمر المتصل وهو (هون) إلى ضمير المتصل وهو (الكاف).

(٣) انظر الأصول ١/ ٤٠٨، التبصرة ١/ ٢٨٢، شرح عيون الإعراب ص١٨٧، أسرار العربية ص٢٥٣، شرح المفصل ٨/ ١٠ حاشية ابن حمدون ص٣٣٦، المقرب ١/ ١٩٥، التهذيب الوسيط ص٢٥٧، شرح التصريح ٣/ ٧١، الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩.

(٤) انظر حاشية ابن حمدون ص٣٤٢، المقرب ١/ ١٩٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٢٥، همع الهوامع ٢/ ٣٨٢، حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣.

(٥) فهي في هذه المواضع متعلقة بمحذوف (خبر) تقديره (زيدٌ كائنٌ أو مستقر).

والرابع: أنْ يكونَ ذلك المحذوفُ صلةً للناقصِ، نحو قولك: « مررتُ بالذي في الدارِ » تقديره: (مررتُ بالكائنِ أو المستقرِّ).

وإما موجود، وهو أحدُ خمسةِ أشياء:

الأول: الفعلُ، كقولك: « مررتُ بزيدٍ ».

الثاني: اسمُ الفاعلِ كقولك: « هذا المارُّ بزيدٍ ».

الثالث: اسمُ المفعولِ، كقولك: « هذا المغضوبُ عليه.

الرابع: المصدرُ، كقولك: « أعجبني ضربُك لزيدٍ ».

الخامس: الصِّفةُ المُشبَّهة باسمِ الفاعلِ، كقولك: « خيرٌ من فلانٍ فلانٌ ».

وإما بما في حكم الموجود، وذلك في موضعين:

الأول: الآية التي كثُرَ استعمالُها، وهي: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾(١)، (الباء) متعلقةٌ بفعلٍ محذوفٍ وهو في حكم الموجودِ لكونِه عاملاً فيها، والتقديرُ: ابْتُدِىءَ بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ.

الثاني: في القَسَمِ الذي حُذِفَ فعلُه، وذلك نحو قولك: « واللهِ لأفعلَنَّ »، والتقديرُ: أقسمُ باللهِ لأفعلنَّ. (٢)

سابعاً: لا يُفْصَلُ بين حرف الجرِّ والمجرورِ إلاّ في نادرِ الكلامِ، نحو: (اشتريتُه بِواللهِ درهمٍ) أي: بدرهمٍ واللهِ. (٣)

ثامناً: يُوافقُ (منْ) في بعضِ ما تخرجُ إليه من معانٍ بعضُ أخواتِها، فمن ذلك:

(١) الباء: توافقُها في خروجِها لمعنى: (عَنْ، وعلَى، وفي) كقوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾(٤). والتعليل والتبعيض نحو: (خُذْ بحَظٍّ منْ هذا)،

---

(١) الفاتحة، آية (١)، النمل (٣٠).

(٢) انظر التهذيب الوسيط ص٢٧٢، همع الهوامع ٢/ ٣٥٣، حاشية الخضري ١/ ٢٣٥.

(٣) انظر المقرب ١/ ١٩٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٢، المساعد ٢/ ٣٠١، همع الهوامع ٢/ ٣٨٦، حاشية الصبان ٢/ ٢٣٦.

(٤) النازعات، آية (١٦).

والتعجب كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾(١)، والقسم كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾(٢)، والبدل كقوله ﷺ في مولاتنا عائشة -رضي اللهُ عنها: «لا يسرُّني بها حمرُ النعم»(٣) أي: بدلها.(٤)

قال ابن مالك:

وَمِنْ وَباءُ يُفْهِمانِ بَدَلا

(٢) (عَنْ): تُوافقُها في خروجِها لمعنى: (الباء، وعلى، وبعد) والبدل.(٥)

(٣) (على): توافقها في خروجِها لمعنى: (في، وعند، وعن، والباء) والتعليل.(٦)

(٤) (إلى): توافقها في خروجها لمعنى: (في، والباء، وعند) كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾(٧) أي: عند.(٨)

---

(١) مريم، آية (٣٨).

(٢) النور، آية (٥٣)، فاطر، آية (٤٢).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب مَن قال في الخطبة بعد الثناء «أما بعد»- انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٠/ ٣٨٢.

(٤) انظر معاني الحروف ص٣٦، الأزهية ص٢٨٤، جواهر الأدب ص٤٥، حاشية ابن حمدون ص٣٣٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٤، رصف المباني ص٢٢٢، الجنى الداني ص٣٩، مغني اللبيب ص١٠٣.

(٥) انظر معاني الحروف ص٩٥، الأزهية ص٢٧٨، جواهر الأدب ص٣٢٣، حاشية ابن حمدون ص٣٣٤، رصف المباني ص٤٣٠، الجنى الداني ص٢٤٥، مغني اللبيب ص١٤٧، شرح التصريح ٣/ ٥٥.

(٦) انظر معاني الحروف ص١٠٨، الأزهية ص٢٧٥، جواهر الأدب ص٣٧٦، حاشية ابن حمدون ص٣٣٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٥، رصف المباني ص٤٣٤، الجنى الداني ص٤٧٧، مغني اللبيب ص١٤٣، شرح التصريح ٣/ ٥٠.

(٧) القيامة، آية (١٢).

(٨) انظر معاني الحروف ص١١٥، الأزهية ص٢٧٣، جواهر الأدب ص٣٤٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١، رصف المباني ص١٦٩، الجنى الداني ص٣٨٧، مغني اللبيب ص٧٥.

(٥) (في): توافقُها في خروجها لمعنى: (على، وبعد، وإلى، والباء، وعند) كقوله تعالى: ﴿ولَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾[١] أي: ولبثت عندنا. والتعليل.[٢]

(٦) (اللام): توفقها في خروجها لمعنى: (في، وعلى، وعند، وبعد، وإلى) كقوله تعالى: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾[٣] أي: إليها، والقسم، كقولك: « لله لأفعلنَّ »، والتعليل، والتعجب.[٤]

(٧) (الكاف): توافقُها في خروجها لمعنى (التعليل) كقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٥].[٦]

تاسعاً: (رُبَّ) تُخالفُ حروفَ الجرِّ - (مِنْ) وأخواتها - من أربعة أوجه:

قال الأنباري: « وأما (رُبَّ) فمعناها التعليلُ، وهي تُخالفُ حرفَ الجَرِّ من أربعةِ أوجـه:

الوجه الأول: أنَّها تَقَعُ في صَدْرِ الكلامِ، وحروفُ الجَرِّ لا تَقَعُ في صدرِ الكلامِ.

والوجه الثاني: أنَّها لا تعملُ إلا في نكرَةٍ، وحروفُ الجَرِّ تَعْملُ في المعرفةِ والنَّكِرَةِ.

والوجهُ الثالث: أنه يلزَمُ مجرورُها صفةٌ، وحروفُ الجَرِّ لا يلزمُ مجرورُها صفةٌ.

والوجه الرابع: أنه يلزم معها حذفُ الفعلِ الذي أوْصَلَتْهُ إلى ما بعدها، وهذا لا يلزَمُ الحرفَ »[٧].

---

(١) الشعراء، آية (١٨).

(٢) انظر معاني الحروف ص٩٦، الأزهية ص٢٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٤، رصف المباني ص٤٥١، الجنى الداني ص٢٥٠، شرح التصريح ٣/ ٤٧.

(٣) الزلزلة، آية (٥).

(٤) انظر الأزهية ص٢٨٧، جواهر الأدب ص٧٢، حاشية ابن حمدون ص٣٣٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٢، رصف المباني ص٢٩٧ شرح التصريح ٣/ ٣٣.

(٥) البقرة، آية (١٩٨).

(٦) انظر جواهر الأدب ص١٣٠، حاشية ابن حمدون ص٣٣٥، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١١، الجنى الداني ص٨٤، مغني اللبيب ص١٧٦، شرح التصريح ٣/ ٦٠.

(٧) أسرار العربية ص٢٦٢، وانظر شرح المفصل ٨/ ٢٦، التهذيب الوسيط ص٢٦٣.

عاشراً: تُزادُ (ما) بعد (منْ، وعَنْ، والباء، واللام) فلا تكفُّهُنَّ عن العمل، وتُزادُ بعد (رُبَّ، واللام) فتكفُّها عن العملِ تارةً، ولا تكفُّها تارةً أُخرَى . (١)

الحادي عشر: بُنيتْ (منْ) لكونها حرفاً لا سيما وقد وُضعتْ على حرفين، وعلى السكون لكونه الأصلُ، فإذا لاقاها ساكنٌ كُسرَتْ جرياً على التقاء الساكنين إلاَّ مع (أل) فإنَّها تُفتَحُ طَلَباً للخفَّة، لكثرة الاستعمال، وإنَّما اطردَ كسرُ نونَ (عَنْ) مع (أل) وإنْ وُجدتْ كثرةُ الاستعمالَ التي هي مطيَّةُ التخفيف لوجود الخفة فيها بفتح العين بخلاف (منْ) فإنَّ قيمتها لما كانت مكسورةً اقتضى القياسُ فتحَ النونِ فيما كثر استعمالُه . (٢)

الثاني عشر: تُحذفُ نونُ (منْ) شذوذاً مع (أل) نحو : (إنَّا ملقوْمِ) أي : من القومِ . كما تُحذفُ (ياء) في معها إلاَّ أنَّه غيرُ شاذ نحو : (فلقومِ) . (٣)

الثالث عشر: تُناظرُ (منْ) في كونها لابتداء الغاية (إلى) في كونها لانتهاء الغاية ؛ لأنَّ كلَّ فاعلٍ أُخذَ من فعله فلفعله ابتداءٌ منه يأخذُ وانتهاءٌ إليه ينقطعُ، فالمبتدأ تباشره (منْ) والانتهاء تباشره (إلى) . . . فهي نقيضتُها ؛ لأنَّها طرفٌ بإزاء طرف . (٤)

الرابع عشر: لا تختص (إلى) بالمكان كما اختصَّتْ به (منْ) . . . لأنَّ (إلى) نهايةٌ فجائزٌ أنْ تقعَ على أوَّل الحَدِّ، وجائزٌ أنْ تتوغلَ في المكان ولكن تمنع من مجاوزته لأنَّ النهايةَ غايةٌ وما كان بعده شيءٌ لم يُسمَّ غايةٌ، فـ (إلى) لانتهاءِ غاية العمل، و (منْ) لابتداء غاية العمل . (٥)

* * *

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ٣٠، حاشية ابن حمدون ص٣٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٦، المساعد ١/ ٢٨٢، شرح التصريح ٣/ ٦٢ .

(٢) انظر جواهر الأدب ص٢٧٨، رصف المباني ص٣٩١ .

(٣) انظر جواهر الأدب ص٢٧٨ .

(٤) انظر شرح المفصل ٨/ ١٠ .

(٥) انظر شرح المفصل ٨/ ١٤ .

الفصل الخامس

(الواو) أم حروف العطف

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول خصائص (الواو)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (الواو) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (الواو)

خصائص (الواو)

إنَّ (الواوَ) هي أصلُ حروفِ العطفِ؛ لكثرةِ استعمالِها وورِدِها في الكلامِ.

قال المالقي: « وهيَ أُمُّ حُروفِ العطفِ لكثْرَةِ استْعمالِها ودورِها فيه »(١).

وقال الإربلي: « وهيَ أكثَرُ مواقعِها، وهي الأصْلُ في بابِ العطفِ »(٢).

وقد انفردتْ (الواو) من بين سائرِ أخواتِها بجملةٍ من الخصائصِ ممَّا هيَّأها لأنْ تكونَ بمثابَةِ الأُمِّ لأخواتِها، فاختُصَّتْ بما يلي:

أولاً: اختُصَّتْ (الواوُ) بأنَّها لا تدلُّ إلاَّ على معنى الاشتراك.

قال الأنباري: « فإنْ قيلَ: فَلِمَ كانَ أصلَ حروفِ العَطْفِ (الواوُ)؟ قيل: لأنَّ (الواو) لا تَدُلُّ على أكْثَرَ من الاشتراك فقط. وأمَّا غيرها من الحروفِ فتدلُّ على الاشتراك، وعلى معنى زائد. . . وإذا كانت هذه الحروفُ تدلُّ على زيادة معنى ليس في (الواو)، صارت (الواوُ) بمنزلة الشيءِ المفردِ، والباقي بمنزلةِ المركَّبِ، والمفردُ أصلٌ للمُركَّب»(٣).

ثانياً: وتنفردُ باحتمالِ معطوفِها للمعاني الثلاثة، وهي: المعيةُ على الأرجح، والتأخر بكثرةٍ، والتقدُّم بقلَّة.

قال ابن مالك: « وتنفردُ (الواوُ) بكونِ مُتْبَعِها في الحُكْمِ مُحْتَمَلاً للمَعِيَّةِ برُجْحانٍ، وللتأخُّرِ بكثْرَةٍ، وللتَّقدُّمِ بقلَّةٍ »(٤).

قال ابن مالك:

---

(١) رصف المباني ص٤٧٣، وانظر الجنى الداني ص١٥٨.

(٢) جواهر الأدب ص١٧٠.

(٣) أسرار العربية ص٣٠٢، وانظر شرح المفصل ٨/ ٩٠.

(٤) ابن مالك في المساعد ٢/ ٤٤٢، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٥٦، همع الهوامع ٣/ ١٥٥، حاشية الصبان٣/ ٩٢، حاشية الخضري٢/ ٦١.

فاعْطفْ بِواوٍ لاحِقاً أوْ سابِقاً ـ في الحُكْمِ ـ أوْ مُصاحِباً مُوافِقاً

ثالثاً: اختُصَّتْ (الواوُ) بالعطفِ في الأفعالِ التي لا تَتمُّ إلاّ بالمُشارَكَةِ.

قال الزجاجي: « وما كانَ منْ الأفْعالِ لا يستغني بفاعلٍ واحدٍ، لَمْ يَجُزْ العَطْفُ على فاعله إلاّ بالواو خاصَّةً، كقولكَ: « اختَصَمَ زيدٌ وعَمْرٌو، وتَقاتَلَ بكْرٌ وأخوكَ »، ولو قُلْتَ: « اختَصَمَ زيدٌ فَعَمْرٌو »، و« اخْتَصَمَ زيدٌ ثُمَّ عمروٌ » لَمْ يَجُزْ، وكذلكَ سائرُ حُروفِ العَطْفِ »[١].

قال ابن مالك:

واخْصُصْ بِها عَطْفَ الّذي لا يُغْني مَتْبوعُهُ كـ (اصْطَفَّ هَذا وابْني)

رابعاً: وبعطف السَّابِقِ على اللاحِقِ.

قال الإربلي: « وكذا بعطْفِ المُتقدِّمِ على المُتأخِّرِ، كقوله تعالى: ﴿**عيسَىٰ وَأَيُّوب**﴾[٢] مع تَقَدُّمِ (عيسى) على (أيوب) عليهما السلامُ. . . »[٣]. ومنه قوله تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ**﴾[٤].

خامساً: وبعطفِ ما تَضَمَّنَهُ الأولُ إذا كانَ المعطوفُ ذا مَزِيَّةٍ.

قال ابن مالك: « وبجواز أنْ يُعْطَفَ بها بعْضُ متبوعها تَفْضيلاً »[٥]. نحو قوله تعالى: ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ**﴾[٦]. قال ابن عقيل: « وَزَعَمَ الفارسيُّ وابنُ جِنِّي أنَّ المَعْطوفَ عليه أُريدَ بِهِ غَيْرُ المَعْطوفِ »[٧].

---

(١) الجمل ص١٩، وانظر شرح عيون الإعراب ص٢٤٨، جواهر الأدب ص١٧٠، شرح المفصل ٨/ ٩١، حاشية ابن حمدون ص٤٧٩، الجنى الداني ص١٦٠، مغني اللبيب ص٣٥٦، المساعد ٢/ ٤٤٥، شرح التصريح ٣/ ٥٥٧، همع الهوامع ٣/ ١٥٦، الكواكب الدرية ٢/ ٩٢.

(٢) النساء، آية (١٦٣).

(٣) جواهر الأدب ص١٧٠، انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٤، شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، حاشية الخضري ٢/ ٦١.

(٤) الشورى، آية (٣).

(٥) ابن مالك في المساعد٢/ ٤٤٥، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٦) البقرة، آية (٢٣٨).

(٧) المساعد ٢/ ٤٤٥.

سادساً: ومن خصائصها قولُ الصَّيْمَري: « وإذا كانتْ (لكنْ) في إيجاب ما قَبْلَها تخْرُجُ عن العطف من غير دُخول (الواو) عليها، فإذا أُدْخلَتْ (الواوُ) كانَ أجْدَى لخُروجها عن العَطْف. وقد قالَ سيبويه: « ما مَرَرْتُ برجلٍ صالحٍ (و) لكنْ طالحٌ »، فالرفعُ على تقدير: (ولكن هو طالحٌ)، وفي هذا بيانُ أنَّ (الواوَ) هي العاطفَةُ »(١).

سابعاً: واختُصَّتْ باقترانها بـ(لا) إذا تَقدَّمها نفيٌ ولَمْ يُقصدْ بها المعيَّةُ.

قال ابن هشام: « اقترانُها بـ(لا) إنْ سُبِقَتْ بنفيٍ ولَمْ تُقْصَدْ المَعيَّةُ. نحو: (ما قامَ زيدٌ ولا عمروٌ)، ولتفيدَ أنَّ الفعلَ مَنْفيٌّ عنهما في حالتي الإجْماعِ والافْتراق، ومنهُ: ﴿**وما أَمْوالُكُمْ ولا أَوْلادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى**﴾(٢). والعطفُ حينئذ من عطف الجُمَلِ عندَ بَعضهمْ على إضمار العامل، والمشْهورُ أنَّهُ من عطف المُفرادات، وإذا فُقِدَ أحَدُ الشرطين امتَنعَ دخولُها؛ نحوَ: (قامَ زيدٌ ولا عمروٌ). . . »(٣).

وتليها (لا) أيضاً إذا عطفَ مفرداً بعد نهيٍ، ومؤولٌ بنفيٍ.

قال الأزهري: « إيلاؤها (لا) إذا عَطَفَتْ مفرداً بعد نهيٍ، نحو: ﴿ **وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائد** ﴾(٤)، أو نفي نحو: ﴿ **فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ** ﴾(٥)، أو مُؤول بنفيٍ، نحو: ﴿ **ولا الضَّالِّين** ﴾(٦) »(٧).

ثامناً: وبعطف المفردِ السببيِّ على أجنبيٍّ.

قال ابن هشام: « عطفُ المفردِ السَّببيِّ على الأجنبيِّ عندَ الاحْتياجِ إلى الرَّبْط كـ (مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ زيْدٌ وأخوهُ). . . وكقولكَ في بابِ الاشتغال: (زيداً ضربتُ عَمْراً وأخاهُ) »(٨).

---

(١) التبصرة ١/ ١٣٨.
(٢) سبأ، آية (٣٧).
(٣) مغني اللبيب ص٣٥٥، وانظر المساعد ٢/ ٤٤٦، شرح التصريح ٣/ ٥٦٣، همع الهوامع ٣/ ١٥٨
(٤) المائدة، آية (٢).
(٥) البقرة، آية (١٩٧).
(٦) الفاتحة، آية (٧).
(٧) شرح التصريح ٣/ ٥٦٣، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٢.
(٨) مغني اللبيب ص٣٥٥، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٠، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

وقال ابنُ مالك: « وخُصَّتْ (الواوُ) بهذا؛ لأنَّ المعطوفَ بها لا يمتنعُ جعلُهُ معطوفاً عليه بخلاف المعطوفِ بغيرِها »[١].

تاسعاً: واختُصَّتْ باقترانِها بـ (إمَّا).

قال الأزهري: « إيلاؤها (إمَّا) مسبوقةً بمثلِها إذا عَطَفَتْ مُفرداً نحو: ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾[٢] »[٣].

عاشراً: وباقترانها بـ (لكن).

قال ابن هشام: « اقترانها بـ (لكنْ)، نحو: ﴿ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾[٤] »[٥].

الحادي عشر: وبفصلِها من معطوفِها بالظرف وشبهِه جوازاً.

قال الأزهري: « جوازُ فصلِها من معطوفِها بظرفٍ أو عديلِه. نحو: ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[٦] »[٧].

الثاني عشر: وبجواز حذفِها إذا أُمِنَ اللبسُ.

قال الأزهري: «جوازُ حذفِها إنْ أُمِنَ اللبسُ كقولِه: كيفَ أصبَحْتَ كَيفَ أمْسَيْتَ »[٨].

الثالث عشر: واختُصَّتْ بعطفِ العقدِ على النيفِ.

قال ابن هشام: « عطفُ العقدِ على النيفِ، نحو: (أحَدٌ وعِشْرونَ) »[٩].

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٢٠٤.

(٢) مريم، آية (٧٥).

(٣) شرح التصريح ٣/ ٥٦٣، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٢.

(٤) الأحزاب، آية (٤٠).

(٥) مغني اللبيب ص٣٥٥، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٢.

(٦) يس، آية (٩).

(٧) شرح التصريح ٣/ ٥٦١، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٨) شرح التصريح ٣/ ٥٦٢، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٣، الكواكب الدرية ٢/ ٩٣.

(٩) مغني اللبيب ص٣٥٥، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

الرابع عشر: وبعطف النعوت المتفرِّقة إذا كانت لمنعوت واحد.

قال ابن هشام: «عطفُ الصفاتِ المفرقةِ مع اجتماعِ منعوتِها»(١). نحو قولك: «مَرَرْتُ برَجُلَيْن كَريمٍ وبَخيلٍ».

الخامس عشر: اختُصَّتْ أيضاً بالعطفِ التلقيني.

قال الأزهري: «العطفُ التلقينيُّ نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾(٢)»(٣).

السادس عشر: اختُصَّتْ بأنَّها نظيرُ التثنيَةِ والجمعِ إذا تَبايَنَتْ الأسماءُ.

قال ابن هشام: «عطفُ ما حقُّه التثنية أو الجمع»(٤). وقال ابن يعيش: «فإذا اختلفت الأسماءُ لمْ تمكن التثنيةُ فاضطرُّوا إلى العطفِ بـ(الواو) والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الشاعرَ إذا اضطرَّ عاودَ الأصلَ»(٥).

قال الفرزدق:

إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رزيَّةَ مِثْلُها ... فُقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ(٦)

السابع عشر: وبعطف العامِ على الخاصِ والخاصِ على العامِ.

قال ابن هشام: «عطفُ العامِ على الخاصِ، وبالعكس؛ فالأولُ نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ

---

(١) مغني اللبيب ص٣٥٥، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٢) البقرة، آية (١٢٦).

(٣) شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٣.

(٤) مغني اللبيب ص٣٥٦، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٣.

(٥) شرح المفصل ٨/ ٩١.

(٦) الكامل ٢/ ١٠٧، مغني اللبيب ص٣٥٦، شرح التصريح ٣/ ٥٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، الكواكب الدرية ٢/ ٩٣، ديوانه ص١٤٦.

الشاهد فيه: عطف ماحقه أن يجمع وهو (محمد ومحمد) ضرورة.

الرزيَّة: الرُّزْءُ: المصيبة، والجمع الأرزاء. الصحاح ١/ ٥٣ (رزأ).

لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾(١)، والثاني نحو: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾(٢) »(٣).

الثامن عشر: واختُصَّتْ (الواوُ) بأنَّ المعطوفَ بها يغني عن المعطوف عليه كثيراً.

قال ابن مالك: « ويُغني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيراً... »(٤) قال ابن عقيل: « نحو: (بَلَى وعَمْراً، لقائل: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْداً؟ أي: بلى زَيْداً وعمراً.... وكقول بعض العربِ: « وبكَ أهْلاً وسَهْلاً » لمَنْ قالَ: « مَرْحباً بكَ » »(٥).

التاسع عشر: اختُصَّتْ أيضاً بأنّه لا يُحْكَى معها.

قال الأزهري: « امتناعُ الحكايةِ معها فلا يُقال: « ومَنْ زيداً » بالنصبِ حكايةً لِمَنْ قالَ: « رأيتُ زيداً » »(٦).

العشرون: اختُصَّتْ بالعطفِ في أسلوبي التحذير والإغراء.

قال الأزهري: « العطفُ في التحذيرِ والإغراءِ نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾(٧)، ونحو: (المروءَةَ والنَّجْدَةَ) »(٨).

الحادي والعشرون: عطفُ الشيءِ على مرادفه.

قال ابن هشام: « عطف الشيءِ على مُرادفه. نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾(٩). ونحو: ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾(١٠). ونحو:

---

(١) نوح، آية (٢٨).

(٢) الأحزاب، آية (٧).

(٣) مغني اللبيب ص٣٥٦، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٤، همع الهوامع ٣/ ١٥٧، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٢.

(٤) ابن مالك في المساعد ٢/ ٤٧٢.

(٥) المساعد ٢/ ٤٧٢.

(٦) شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٧) الشمس، آية (١٣).

(٨) شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٩) يوسف، آية (٨٦).

(١٠) البقرة، آية (١٥٧).

﴿ عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾(١) »(٢).

الثاني والعشرون: اختُصَّتْ بعطف (أي) على مثلِها.

قال الأزهري: « عطفُ (أي) على مثلِها نحو:

أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحْزابِ(٣) »(٤).

الثالث والعشرون: اختُصَّتْ كذلك بعطفِ العاملِ المحذوفِ الذي بَقِيَ معمولُهُ على عاملٍ آخر مذكورٍ.

قال ابن هشام: « عطفُ عاملٍ حُذِفَ وبَقِيَ معمولُه على عاملٍ آخر مذكورٍ يجمعُهما معنى واحدٌ »(٥).

قال ابن مالك:

. . . . والواو . . . . وَهِيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قَدْ بَقِي مَعْمولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

ومن ذلك قول الرَّاعي النميري:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونا(٦)

---

(١) طه، آية (١٠٧)

(٢) مغني اللبيب ص٣٥٧، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٠، همع الهوامع ٣/ ١٥٧، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، الكواكب الدرية ٢/ ٩٣.

(٣) شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، همع الهوامع ٢/ ٤٢٦، حاشية الصبان ٢/ ١٦١.

عجز بيت من الكامل لايعرف قائله، وصدره:

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ

الشاهد فيه عطف (أي) على مثلها في قوله «(أيي وأيك)».

(٤) شرح التصريح ٣/ ٥٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٥) مغني اللبيب ص٣٥٧، وانظر المساعد ٢/ ٤٤٥، شرح التصريح ٣/ ٥٦١، همع الهوامع ٣/ ١٥٩، حاشية الصبان ٣/ ٩٢، حاشية الخضري ٢/ ٦١.

(٦) الخصائص ٢/ ٤٣٢، مغني اللبيب ص٣٥٧، شذور الذهب ص٢٤٢، شرح التصريح ٢/ ٥٣٧، همع الهوامع ٣/ ١٥٩، المساعد ٢/ ٤٤٥، حاشية الصبان ٢/ ١٤٠، لسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج).

الرابع والعشرون: اختُصَّتْ بعطفِ المقدَّم على متبوعِهِ في ضرورةِ الشعر.

قال ابن هشام: «عطفُ المقدَّم على متبوعِهِ للضرورةِ»(١). ومنه قولُ الأحْوصِ(٢):

أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِـرْقٍ　　عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ(٣)

الخامس والعشرون: اختُصَّتْ أيضاً بعطفِ المخفوضِ على الجوارِ.

قال ابن هشام: «عطفُ المخفوضِ على الجوارِ كقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾(٤) فيمن خفض الأرجل»(٥).

السادس والعشرون: اختصت كذلك بصحَّة حكاية العلمِ بـ(من) مع اتباعه بعلمٍ آخر معطوف عليه بها، نحو: (من زيداً وعمراً)، فإنهم اشترطوا في حكاية العلمِ بـ(من) أنْ لا يُتبع إلاَّ إذا كان التابعُ (ابناً) متصلاً بعلمٍ أو علماً معطوفاً بـ(الواو)»(٦).

الشاهد فيه: عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور هو (زجّجْن) والتقدير (وزجّجْن الحواجب وكحّلن العيونا).

زَجَّجْنَ: زججت المرأة حاجبها بالمِزَجّ: دققته وطولته. لسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج).

(١) مغني اللبيب ص٣٥٧، وانظر المساعد ٢/ ٤٧٥، شرح التصريح ٣/ ٥٦١، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٢) هو الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، وعاصم بن ثابت من الأنصار وهو حمي الدَّبر... الشعر والشعراء ص٢٦٢، وانظر المؤتلف والمختلف ص٤٨.

(٣) الجمل ص١٤٨، الخصائص ٢/ ٣٨٦، خزانة الأدب ١/ ١٩٢، ٣١٢، مغني اللبيب ص٣٥٧، شرح التصريح ٢/ ٣١،٦٢٦، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

الشاهد فيه تقديم المعطوف (رحمه الله) على المعطوف عليه (السلام) ضرورة.

ذات عرق: موضع بالبادية، وهو ميقات العراقيين. انظر ٤/ ١٥٢٣ (عرق)، القاموس المحيط / ٢٦٣ (العرق).

(٤) المائدة، آية (٦).

(٥) مغني اللبيب ص٣٥٧، وانظر شرح التصريح ٣/ ٥٦٢، همع الهوامع ٣/ ١٥٨، حاشية الصبان٣/ ٩٢.

(٦) انظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

المبحثُ الثاني

تعدد معانيها إعمالها وإهمالها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها.

المطلب الثاني: إعمالها وإهمالها.

المطلب الأول
تعدد معانيها ودلالاتها

الواوُ وأخـواتُهـا (ثم، والفـاء، وحـتى، وأم، وأو ، وبل، ولا ، ولكن) حـروفٌ عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها.

والعطفُ في اللغة هو : (عَطَفَ يعْطفُ عطفاً مال. . . . من العطف بمعنى الانثناء ثم استُعيرَ للميل والشفقة إذا عُدِّي بعلى وإذا عُدِّي بـ (عن) كان على الضِّدِّ. . . »(١).

ويُسمِّيه نحاةُ الكوفة عطفَ النَّسَق.

والنسقُ في اللغة : (والنسق بالتسكين مصدرُ نسقتُ الكلامَ، إذا عطفتَ بعضَهُ على بعضٍ)(٢).

ويُسمِّيه سيبويه باب الشركة.

قال الأزهري: « وكثيراً ما يُسميه سيبويه بابَ الشركة »(٣).

والعطفُ بالحرف شركةً كما يسميه البصريون (النسق) في اصطلاح النحويين هو : تابعٌ يتوسطُ بينه وبين متبوعه أحدُ حروفِ العطفِ السابقِ ذكرُها. (٤)

قال ابن مالك :

تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَناءٍ مَنْ صَدَقْ

---

(١) تاج العروس ٦/ ٢٠٠(عطف).

(٢) الصحاح ٤/١٥٥٨ (نسق) ، وانظر القاموس المحيط ٣/ ٢٨٥ (نسق).

(٣) شرح التصريح ٣/ ٥٤٩ ، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٥٥ ، الكواكب الدرية٢/ ٩٠ .

(٤) انظر المساعد ٢/ ٤٤١ ، شرح التصريح ٣/ ٥٤٩ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٥ ، الكواكب الدرية ٢/ ٩٠.

و (للواو) معانٍ متعددةٍ هي كما يلــي :

أولاً: أنها عاطفةٌ لمطلق الجمعِ وهو المعنى الأصلي لها .

قال ابنُ عصفور : « فأما (الواو) فللجمعِ بين الشيئينِ من غيرِ تَعَرُّضٍ لترتيبٍ ولا مُهْلَةٍ »(١) .

الخلاف في إفادتها للترتيب وعدمه

اختلفت مذاهب النحويين في كون (الواوِ) العاطفة للترتيب .

الرأي الأول: أنها لا تفيدُ الترتيبَ ، بل هي للجمعِ . ذهب إليه البصريون .

قال المالقي : « ولا تُعطي الترتيب عند البصريين ، فإنَّه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبلَه كقوله تعالى : ﴿ **يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ** ﴾(٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعمروٌ» . . . »(٣) .

الرأي الثاني: أنَّها للترتيب كـ (الفاء) ذهب إليه الكوفيون والفراءُ .

قال المالقي : « وعند الكوفيين أنَّها تعطي الترتيبَ كـ (الفاء) عند البصريين . واحتجوا بقوله : ﴿ **إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا** ① **وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا** ﴾(٤) ، وبقوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ** ﴾(٥) ، ومعلوم أنَّ إخراجَ الأثقالِ إنَّما هو بعد الزلزال ، والسجود في الشرع لا يكون إلا بعدَ الركوعِ »(٦) .

---

(١) المقرب ١/ ٢٢٩ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٤ ، التهذيب الوسيط ص١٦١ ، مغني اللبيب ص٣٥٤ ، شرح التصريح ٣/ ٥٥٥ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٥ ، حاشية الصبان ٣/ ٩١ .

(٢) آل عمران ، آية (٤٣) .

(٣) رصف المباني ص٤٧٤ ، وانظر الجنى الداني ص١٥٨ ، مغني اللبيب ص٣٥٤ ، شرح التصريح ٣/ ٥٥٥ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٦ ، حاشية الصبان ٣/ ٩٢ .

(٤) الزلزلة ، آية (١-٢) .

(٥) الحج ، آية (٧٧) .

(٦) رصف المباني ص٤٧٤ ، وانظر حاشية الصبان ٣/ ٩٢ .

وقال المرادي: « وعن الفرَّاءِ أنَّها للترتيب حيثُ يستحيلُ الجمعُ »(١).

وكذلك قال بإفادتها للترتيب، قطربٌ(٢)، والرَّبعي(٣)، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد(٤)، وهشامٌ، وأبو جعفر، أحمد بن جعفرٍ الدينوري(٥)، والشافعي(٦) »(٧).

(١) الجنى الداني ص١٥٩، وانظر مغني اللبيب ص٣٥٤، شرح التصريح ٣/ ٥٥٥، همع الهوامع ٣/ ١٥٦، حاشية الصبان ٣/ ٩٢.

(٢) هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين. . . . روى عنه محمد بن الجهم السِّمَّري، وكان موثقًا فيما يمليه، مات سنة ست ومائتين. . . . وله من الكتب المصنفة كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «الاشتقاق»، وكتاب «القوافي»، وكتاب «النوادر». . .

إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وانظر وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢، إشارة التعيين ص٣٣٨، البلغة ص٢١٤، بغية الوعاة ١/ ٢٤٢، شذرات الذهب ٢/ ١٥، الأعلام ٧/ ٩٥، معجم المؤلفين ٧/ ١٦٣.

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي النحوي، كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، ثم خرج إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي مدة طويلة، له: شرح كتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي، وشرح كتاب الجرمي شرحًا شافيًا، وألف مقدمة صغيرة، وصنف كتابًا في النحو حسنًا جدًا، يقال له «البديع»، توفي سنة ٤٢٠هـ. نزهة الألباء ص٢٤٩، وانظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧، ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٦، إشارة التعيين ص٢٢٣، البلغة ص١٥٤، شذرات الذهب ٣/ ٢١٦، الأعلام ٤/ ٣١٨، معجم المؤلفين ٧/ ١٦٣.

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام اللغوي الزاهد، كان من أكابر أهل اللغة، وأحفظهم لها، أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وكان يعرف بغلام ثعلب. . . توفي سنة ٣٤٥. نزهة الألباء ص٢٠٦، وانظر إنباه الرواة ٣/ ١٧١، وفيات الأعيان ٤/ ٣٢٩، إشارة التعيين ص٣٢٦، البلغة ص٢٠٤، بغية الوعاة ١/ ١٦٤، شذرات الذهب ٢/ ٣٧٠، الأعلام ٦/ ٢٥٤، معجم المؤلفين ١٠/ ٢٦٦، لسان الميزان ٥/ ٢٦٨، معجم الأدباء ١٨/ ٢٢٦.

(٥) هو أحمد بن جعفر أبو علي الدِّيْنَوري نزيل مصر، النحوي، أصله من دينور، وقدم البصرة، وأخذ عن المازني، وحمل عنه كتاب سيبويه، ثم دخل إلى بغداد، فقرأ على أبي العباس المبرد، وألف كتابًا في النحو سماه «المهذب»، وله كتاب مختصر في ضمائر القرآن. توفي سنة ٢٨٩.

إنباه الرواة ١/ ٦٨، وانظر إشارة التعيين ص٢٧، ، البلغة ص٥٤، بغية الوعاة ١/ ٣٠١، الأعلام ١/ ١٠٧، معجم المؤلفين ١/ ١٨٢.

(٦) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، له تصانيف كثيرة أشهرها «الأم» في الفقه، و«المسند» في الحديث، و«الرسالة» في أصول الفقه. توفي سنة ٢٠٤. الأعلام ٦/ ٢٦، معجم المؤلفين ٩/ ٣٢

(٧) انظر معاني الحروف ص٥٩، الجنى الداني ص١٥٩، الارتشاف ٢/ ٦٣٣ مغني اللبيب ص٣٥٤، المساعد ٢/ ٤٤٤، شرح التصريح ٣/ ٥٥٥، همع الهوامع ٣/ ١٥٦، حاشية الصبان ٣/ ٩١، [illegible] ٢/ ٩٧

الرأي الثالث: أنَّ وضعَها الأول أنْ تكونَ للترتيب فإنْ حدثَ تأخيرٌ وتقديمٌ فهو على طريقة المجاز. ذهب إليه أبو زيد السُّهيلي.

قال المالقي: « وحُكي عن أبي زيد السُهيلي أنه جعلها بالوضع الأول مُرتَّبةً، فذلك الحقيقةُ فيها، إذ أصلُ اللفظ أنْ يكونَ موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره، فإذا أُخِّرَ اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز. وهذا صحيحٌ لا يُخالفُ فيه البصريون، وإنما المراد أنَّ اللفظ يتأخر، والمراد به التقديم بعد الواو، وهَبْهُ كان حقيقةً أو مجازاً، وبهذا خالفوا الكوفيين؛ لأنَّهم يَلْزمونَ الترتيبَ لفظاً ومعنى، وهو ظاهرُ الفساد. . . . »(١).

الرأي الرابع: أنَّ لـ (الواو) معنيين: معنى اجتماع، ومعنى ترتيب.

قال المرادي: « قال هشام والدينوري: « إن الواوَ لها معنيان: معنى اجتماع فلا تُبالي بأيهما بدأتَ، نحو: اختَصَمَ زيدٌ وعمروٌ، ورَأيْتُ زيداً وعمراً، إذا اتَّحَدَ زمانُ رؤيتهما، ومعنى اقتران بأنْ يختلفَ الزمانُ، فالمُتقدم في الزمان يتقدَّمُ في اللفظ ولا يجوز أنْ يتقدَّمَ المتأخرُ »(٢).

الرأي الخامس: أنَّها تدل على الجمع في كل حالٍ حتى يكونَ في الكلامِ ما يدلُّ على الترتيب، ذهبَ إليه ابنُ كيسان.

قال المرادي: « وقال ابنُ كيسان: « لَمَّا احتَمَلَتْ هذه الوجوهُ، ولَمْ يكنْ فيها أكثرُ من جمعِ الأشياء، كان أغلبُ أحوالها أنْ يكونَ الكلامُ على الجمعِ في كلِّ حالٍ، حتى يكونَ في الكلامِ ما يَدلُّ على التفرق »(٣).

ويُرجَّحُ عندي ما ذهب إليه البصريون من أنَّ (الواوَ) إنَّما وُضعتْ في أصلها للجمعِ وإنْ أتت في مواضعَ للترتيبِ فهو عرضٌ في الكلامِ غيرَ مقصودٍ.

قال المالقي: « وعند الكوفيين أنَّها تُعطي الترتيبَ. . . . واحتجُّوا بقوله: ﴿ إذا زلزلت. . . ﴾ وبقوله: ﴿ يا أيها الذين آمنوا. . . . ﴾، ليس في هذا ردٌّ على

---

(١) رصف المباني ص٤٧٥، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٥٦.

(٢) الجنى الداني ص١٥٩، وانظر المساعد ٢/ ٤٤٤.

(٣) الجنى الداني ص١٦٠، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٥٦.

البصريين؛ لأنَّهم لا يُلزمون عدمَ الترتيبِ في (الواو) فيلزمهم الردَّ بهذا، ولكن الترتيبَ فيها يقعُ بحكمِ اللفظ من غير قصد له في المعنى، ولو كانت للترتيب موضوعةً لم تكن أبداً إلاَّ مُرتَّبَةً فظهورُ عدمِ الترتيب في بعضِ الكلامِ عاطفةً يشهدُ أنَّها ليست موضوعةً له. ولكن المتكلمَ يُقدِّمُ في كلامِهِ الذي هو به أعنى وببيانه أهمُّ، استحساناً لا إيجاباً »[١].

وقولُ الكوفيين بأنَّها للترتيب قد يُؤدِّي إلى التناقض كما في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[٣] »[٤].

ثانياً: تكون (الواوُ) للاستئنافِ فيكونُ ما بعدها غيرَ متعلقٍ بما قَبلَها لا معنىً ولا إعراباً.

قال الهروي: « وتكونُ استئنافاً، أي: يُستأنفُ بها ما بعدها »[٥].

وقال المرادي: « وهي (الواوُ) التي يكونُ بعدها جملةٌ غيرُ مُتعلِّقة بما قبلَها في المعنى ولا مشاركة له في الإعراب. ويكونُ بعدها الجملتان: الاسميةُ والفعلية. فمن أمثلة الاسمية قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾[٦]، ومن أمثلة الفعلية: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾ [٧] »[٨].

وذكر المرادي أنَّ بعضَهم جعل (واوَ) الاستئناف قسْماً آخرَ غيرَ (الواو) العاطفة، والظاهرُ أنَّها (الواوُ) التي تعطفُ الجملَ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ لمُجرَّد الربط، وسُمِّيَتْ (واوَ) الاستئناف لئلا يُتوهَّمُ أنَّ ما بعدَها من المفردات معطوفٌ على ما قبلَها.[٩]

---

(١) رصف المباني ص٤٧٤.

(٢) البقرة، آية (٥٨).

(٣) الأعراف، آية (١٦١).

(٤) انظر همع الهوامع ٣/ ١٥٦.

(٥) الأزهية ص٢٣١، وانظر رصف المباني ص٤٧٩، الجنى الداني ص١٦٣، مغني اللبيب ص٣٥٩، حاشية الصبان ٣/ ٩١.

(٦) الأنعام، آية (٢).

(٧) الحج، آية (٥).

(٨) الجنى الداني ص١٦٣.

(٩) انظر الجنى الداني ص١٦٣.

ثالثا: وتكون حاليةً، ويُقدِّرُها سيبويه والنحويين بـ (إذْ) . (١)

قال الزجاجي: « وتكون للحال بمنزلة (إذْ) كقولك: « مررتُ بزيد وعمروٌ جالسٌ » معناه: إذْ عمروٌ جالسٌ. قال تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾(٢)، معناه: إذْ طائفة هذه الحال »(٣).

وقال المرادي: « وقدرها النحويون بـ (إذْ) من جهةِ أنَّ الحالَ في المعنى، ظرفٌ للعاملِ فيها »(٤).

رابعا: تكونُ (الواوُ) كذلك للمعيَّة.

قال الزجاجي: « وتكونُ بمعنى (مَعَ) »(٥). وقال الرماني: « ويجوزُ أنْ تكونَ جامعةً غيرَ عاطفة، وذلكَ نحو قولك: « اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةُ »، أي: مع الخشبة، فحُذفتْ (مع) وجيءَ بـ (الواو) فأوصلت الفعلَ إلى ما بعدها وهو الذي يُسمى (المفعولَ معه). وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أنَّ ما بعد (الواو) ينتصبُ انتصابَ (مع) في قولك: « جئتُ معهُ »، والوجه ما أُبديَ به؛ لأنَّ (مع) ظرفٌ، و (زيدٌ) وما جرى مجراه لا يجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً »(٦).

خامسا: تأتي (الواو) مضمراً معها (أنْ) أو (فعل).

ومن إضمارِ (أنْ) معها قولُ أبي الأسود الدؤلي:

---

(١) انظر شرح عيون الإعراب ص٢٤٩، الجنى الداني ص١٦٤، مغني اللبيب ص٣٥٩.

(٢) آل عمران، آية (١٥٤).

(٣) حروف المعاني والصفات ص٤٧، وانظر معاني الحروف ص٦٠، الصاحبي ص١٥٧، الأزهية ص٢٣٣، شرح عيون الإعراب ص٢٤٩، جواهر الأدب ص١٦٦، شرح المفصل ٨/ ٩٠، رصف المباني ص٤٨٠، الجنى الداني ص١٦٤، مغني اللبيب ص٣٥٩.

(٤) الجنى الداني ص١٦٤، وانظر مغني اللبيب ص٣٥٩.

(٥) حروف المعاني والصفات ص٤٧، وانظر معاني الحروف ص٦٠، الصاحبي ص١٥٦، الأزهية ص١٥٦، شرح عيون الإعراب ص٢٤٩، شرح المفصل ٨/ ٩٠، مغني اللبيب ص٣٦٠.

(٦) معاني الحروف ص٦٠، وانظر الصاحبي ص١٥٦، الأزهية ص٢٣٢، جواهر الأدب ص١٦٦، رصف المعاني ص٤٨٣.

لا تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتي مِثْلَهُ عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ(١)

قال الهروي : « وتكون (الواوُ) تنصبُ ما بعدها بإضمار فعلٍ ، أو بإضمار (أنْ) فإضمارُ الفعلِ في قولكَ : « ما أنْتَ وَزَيْداً » ، و « ما لَكَ وَزَيْداً » تنصبُ (زيداً) بإضمار فعلٍ ، كأنَّك قُلتَ : « ما أنتَ ومُلابَسَةَ زيْد ، أو ما لَكَ تُلابسُ زيداً » »(٢) .

سادساً: تأتي (الواوُ) للقسم وهي في ذلك بدلٌ من (البـاءِ) ولا تدخلُ إلاَّ على المظهرِ ، ولا تتعلَّقُ إلاَّ بمحذوفٍ .

قال الرماني : « ويكونُ قسماً ، نحو قولك : « والله لأَخْرُجَنَّ » ، وهي بدلٌ من (الباء) في قولك : « حَلَفْتُ بالله لأخرُجَنَّ » . . . »(٣) .

وقـال ابن هشـام : « (واو القـسم) ، ولا تـدخلُ إلاَّ على مُظْهـرٍ ، ولا تتـعلَّق إلاَّ بمحذوف ، نحو : ﴿ **وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ** ﴾(٤) ، فإنْ تلتهـا (واوٌ) أخرى ، نحـو : ﴿ **والتين والزيتونِ** ﴾ (٥) فالتالية (واو) العطف ، وإلاَّ لاحتاج كلٌّ من الاسمين إلى جوابٍ »(٦) .

سابعاً: وتأتي بمعنى (الباء) .

قال الهروي : « وتكونُ بمعنى (الباء) كقولك : « مَتَى أنْتَ وَبلادكَ » ، والمعنى : متى عهدُكَ ببلادك ، وكقولهم : « بعْتُ الشَّاءَ شاةٌ وَدِرْهَمٌ » ، والمعنى : شاةٌ بدرهمٍ ، إلاَّ أنَّك لَمَّا عطفتَ على المرفوع ارتفعَ بالعطف عليه »(٧) .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢ ، الجمل ص١٨٧ ، الجنى الداني ص١٥٧ ، مغني اللبيب ص٣٦١ ، شذور الذهب ص٢٣٨ ، شرح التصريح ٤/ ٣٢٤ ، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٧ ، خزانة الأدب ٣/ ٦١٧ .

الشاهد فيه : مجيء الواو وقد أضمرت معها (أنْ) في قوله (وتأتي) .

(٢) الأزهية ص٢٣٩ ، وانظر جواهر الأدب ص١٦٨ ، رصف المباني ص٤٨٤ ، مغني اللبيب ص٣٦٠ .

(٣) معاني الحروف ص٦١ ، وانظر الصاحبي ص١٥٦ ، الأزهية ص٢٣١ ، شرح عيون الإعراب ص٢٤٩ ، جواهر الأدب ص١٦٥ ، شرح المفصل ٨/ ٩٠ ، رصف المباني ص٤٨٢ ، مغني اللبيب ص٣٦١ .

(٤) يس ، آية (٢) .

(٥) التين ، آية (١) .

(٦) مغني اللبيب ص٣٦١ .

(٧) الأزهية ص٢٣٢ ، وانظر مغني اللبيب ص٣٥٨ .

ثامناً: تكونُ بمعنى (أوْ) في التخيير .

قال الهروي : « وتكونُ بمعنى (أوْ) في التخيير . كقوله ـ عزَّ وجلَّ : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(١) . المعنى : أو ثلاث أو رُباع »(٢) .

وذكر ابن هشام أنَّ (الواوَ) تردُ بمعنى (أوْ) في التقسيم أيضاً نحو : (الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) ، وذهب ابنُ مالك إلى أنَّ استعمالَ (الواو) في التقسيم (أجودُ) من (أوْ) وتُفيدُ معنى (أو) في الإباحة ، ذهب إليه الزمخشري ، وزعم أنه يقالُ : « جالسْ الحَسَنَ وابنَ سيرين » أي : أحدَهما والمعروف من كلام النحويين أنَّه لو قيل : « جالس الحسن وابنَ سيرين » كان أمراً بمجالسة كلٍّ منهما ، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بـ (الواو) والعطف بـ (أوْ) . (٣)

تاسعاً: تأتي (الواو) بمعنى (رُبَّ) ولا تدخلُ إلاَّ على نكرةٍ ، ومُتعلِّقُها لا يكونُ إلا مُتأخِّر .

قال الرماني : « وتُضمرُ معها (رُبَّ) نحو قولك : « ورجلٍ أكرمتُ . وبلدٍ دخلتُ» . . . والجرَّ بـ (رُبَّ) المضمر ، وقال أبو العباس : « الجرُّ بـ (الواو) التي هي عوضٌ من (رُبَّ) ويدلُّ على فسادهِ مجيءُ الجرِّ على إضمارِ (رُبَّ) ولا عوضَ منها وذلك نحو قوله(٤) :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ(٥)

---

(١) النساء ، آية (٣) .

(٢) الأزهية ص٢٣٣ ، وانظر رصف المباني ص٤٨٨ ، الجنى الداني ص١٦٦ ، مغني اللبيب ص٣٥٨ ، همع الهوامع ٣/ ١٦٠ .

(٣) انظر الجنى الداني ص١٦٦ ، مغني اللبيب ص٣٥٨ ، همع الهوامع ٣/ ١٦٠ .

(٤) هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو ، وهو أحد عُشاق العرب المشهورين بذلك وصاحبته بثينة ، وهما جميعًا من عُذرة . . . الشعروالشعراء ص٢١٣ ، وانظر المؤتلف والمختلف ص٧٢ ، الأعلام ٢/ ١٣٨ .

(٥) أمالي القالي ١/ ٢٤٦ ، الخصائص ١/ ٢٨٥ ، شرح المفصل ٣/ ٢٨ ، معاني الحروف ص٦١ ، خزانة الأدب ٤/ ١٩٩ ، مغني البيب ص١٢١ ، شرح التصريح ٣/ ٩١ ، همع الهوامع ٢/ ٣٨٥ ، ٤٩٢ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٣٣ ، ديوانه ص١٨٨ .

الشاهد فيه : جر (رسم) بـ (رُبَّ) المحذوفة ولم يُعوض عنها .

وقد جاء الجرُّ مع (بل) . . . . ولا يقولُ أحدٌ (بل) يجر »(١) .

وقال ابن هشام : « واو (رُبَّ) . . . ولا تدخلُ إلا على مُنكَّرٍ ، ولا تتعلق إلا بمؤخَّرٍ ، والصحيحُ أنَّها (واو) العطف وأنَّ الجرَّ بـ (رُبَّ) محذوفةً خلافاً للكوفيين والمبردِ ، وحُجتُهم افتتاحُ القصائدِ بها . . . . ويُوضِّحُ كونُها عاطفةً أنَّ (واو) العطفِ لا تدخلُ عليها كما تدخلُ على (واوِ) القسمِ »(٢) .

عاشراً: تكونُ (الواو) زائدةً مؤكدةً ، دخولُها كخروجها . وفيه خلافٌ .

قال الهروي : « وتكون زائدةً للتوكيد وفي القرآن : ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ** ﴾(٣) »(٤) .

---

(١) معاني الحروف ص٦١ ، وانظر الصاحبي ص١٥٦ ، الأزهية ص٢٣١ ، شرح عيون الإعراب ص٢٤٩ ، جواهر الأدب ص١٦٥ ، رصف المباني ص٤٨٦ ، الجنى الداني ص١٦٣ .

(٢) مغني اللبيب ص٣٦١ .

(٣) الحجر ، آية (٤) .

(٤) الأزهية ص٢٣٨ ، وانظر شرح عيون الإعراب ص٢٤٩ ، جواهر الأدب ص١٧٢ ، شرح المفصل ٨/ ٩٣ ، رصف المباني ص٤٨٧ ، همع الهوامع ٣/ ١٦١ .

الخلاف في زيادة (الواو) العاطفة

الرأي الأول: جوازُ زيادةِ (الواوِ) العاطفةِ ذهب إليه الكوفيون، والأخفش والمبرد، وابنُ برهان من البصريين.

الرأي الثاني: أنَّه لا يجوزُ زيادةُ (واو) العطفِ. ذهب إليه البصريون.

قال الأنباري: « ذهب الكوفيون إلى أن (الواو) العاطفةَ يجوزُ أنْ تقعَ زائدةً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن برهان، من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوزُ »(١).

واحتجَّ الكوفيون على جواز وقوعِ (الواو) العاطفة زائدة بأنَّ ذلك جاء كثيراً في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(٢)، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾(٣). وقول الأسود بن يعفر(٤):

حَتَّى إذا قَمِلَتْ بُطونُكُم ... ورأَيْتُمُ أَوْلادَكُمْ شَبُّوا
وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنا ... إنَّ اللَّئِيمَ الفاجِرَ الخَبُّ(٥)

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٤٣، وانظر الجنى الداني ص١٦٤، مغني اللبيب ص٣٦٢.

(٢) الزمر، آية (٧٣).

(٣) الانشقاق، آية (١-٥).

(٤) هو الأسود بن يعفر، يكنى أبا الجراح... وكان الأسود شاعراً فحلاً، وكان يكثر التنقل في العرب يحاورهم، فيذم ويمدح، وله في ذلك أشعار، وله واحدة طويلة لاحقة بأجود الشعر.
طبقات فحول الشعراء ص١٤٧، وانظر الشعر والشعراء ص١١٣، المؤتلف والمختلف ص١٦.

(٥) معاني الفراء ١/ ١٠٧، المقتضب ٢/ ٨١، سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٦، الأزهية ص٢٣٥، الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٧، الإنصاف ٢/ ٢٤٣، شرح المفصل ٨/ ٩٤، خزانة الأدب ٤/ ٤١٤، الصحاح ٥/ ١٨٠٥ (قمل)، الجنى الداني ص١٦٥.
قملت: يعني به كثرت قبائلكم. الصحاح ٥/ ١٨٠٥ (قمل).
المِجنّ: الترس، والجمع المجانُّ. الصحاح ٥/ ٢٠٩٤ (جنن).
الخب: الرجل المخادع. الصحاح ١/ ١١٧ (خبب)، وانظر القاموس المحيط ١/ ٥٩ (خبب).
الشاهد فيه: مجيء الواو زائدة في قوله (وقلبتم) والمراد (قلبتم).

والشواهدُ على ذلك كثيرةٌ.

أما البصريون فاحتجوا بقولهم: « أنَّ (الواو) في الأصلِ حرفٌ وُضِعَ لمعنى فلا يجوزُ أنْ يُحكم بزيادته مهما أمْكَنَ أنْ يَجريَ على أصله. وقد أمْكَنَ في جميعِ ما استشهدوا به على الزِيادة أنْ يُحْمَلَ فيه على أصله. فهم يتأوَّلون ما جاء من ذلك على حذفِ الجوابِ.

ففي قوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾(١) (الواو) عاطفةٌ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ، تقديره: فازوا ونَعموا. وفي قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ② وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ④ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾(٢) (الواو) أيضاً عاطفة وجوابُ (إذا) محذوفٌ تقديره: (يرى الإنسان الثواب والعقاب). (٣)

ويقول الأنباري: « وإنما حُذِفَ الجوابُ في هذه المواضعِ للعلمِ به تَوَخِّياً للإيجازِ والاختصار، وقد جاءَ حذفُ الجوابِ في كتاب الله تعالى وكلام العربِ كثيراً. . . ثم حَذْفُ الجوابِ أَبْلَغُ في المعنى من إظهاره. . . »(٤).

الحادي عشر: تأتي مُقْحَمَةً في الكلامِ وجودها كعدمه.

قال ابنُ فارسٍ: « وتكون (الواو) مُقْحَمَةً كقوله - جَلَّ ثناؤه: ﴿ فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾(٥)، أراد - والله أعلم - فاضرب به لا تَحْنَثْ، جزماً على جواب الأمرِ، وقد تكونُ نهياً والأوّلُ أجودُ. . . »(٦).

---

(١) الزمر، آية (٧٣).

(٢) الانشقاق، آية (١-٥).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٦، الإنصاف ٢/ ٢٤٣، الجنى الداني ص١٦٦، مغني اللبيب ص٣٦٢.

(٤) الإنصاف ٢/ ٢٤٥.

(٥) ص، آية (٤٤).

(٦) الصاحبي ص١٥٨.

وقال الهروي: « وتكونُ مقحمةً أي: زائدةً في الكلامِ لو لم تَجيءْ بها لكانَ الكلامُ تاماً »(١).

الثاني عشر: تأتي أيضاً دالةً على الثمانية.

قال الإربلي: « وكـ (الواو) التي يُسميها كثيرٌ من النحاة (واو) الثمانية، وأرادوا بها أنّها تقعُ في الكلمة الثامنة من الصفات المسرودة، لتدلَّ على أنَّ المُعبَّرَ عنه بها ثامناً، أو عددُهُ ثمانيةً. كقوله تعالى: ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ** ﴾(٢)، فأتى بـ (الواو) في الكلمة الثامنة. وكذلك قوله تعالى عند ذكر جهنَّمَ، فقالَ: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾(٣). وقال عند ذكر الجنة: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ﴾(٤)، أتى بـ (الواو) هنا دالةً على أنَّ أبوابَ الجنة ثمانيةٌ. . . »(٥) *.

وأثبت قومٌ هذه (الواوَ) منهم ابنُ خالويه(٦)،

(١) الأزهية ص٢٣٤.

(٢) التوبة، آية (١١٢).

(٣) الزمر، آية (٧١).

(٤) الزمر، آية (٧٢).

(٥) جواهر الأدب ص١٧٢، وانظر رصف المباني ص٤٨٨، الجنى الداني ص١٦٧، مغني اللبيب ص٣٦٢، همع الهوامع ٣/ ١٦١.

* نقل الإربلي عن أبي صاعد الغزنوي في كتابه المسمى بالتفسير في التفسير عند قوله تعالى: ﴿وثامنهم كلبهم﴾ « هذه الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواو الواقعة حالاً من المعرفة كقولك «جاءني رجلٌ ومعه آخر» و «مررت بزيد وفي يده سيف» وفائدتها الدلالة على أن اتصاف الموصوف به أمر قطعي». انظر جواهر الأدب ص١٧٣.

(٦) وأما أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، فإنه كان من كبار أهل اللغة، أخذ عن أبي بكر بن دريد، وأبي عبد الله نفطويه، وعن أبي بكر الأنباري. . . وأخذ عنه أبو بكر الخوارزمي . . وصنف كتبًا كثيرة في اللغة وغيرها، منها كتاب «ليس» وهو كتاب نفيس في اللغة، و «شرح مقصورة ابن دريد» و «كتاب في أسماء الأسد» ، وله كتاب «البديع في القراءات» وله كتاب في إعراب سور من القرآن الكريم، ولم يكن في النحو بذاك.

والحريري[١] ، وجماعةٌ من ضَعَفَة النحويين وقالوا : من خصائص كلام العرب إلحاقُ (الواو) في العدد الثامن ، ذهب المحققون إلى أنَّ وقوعها في الثامن لا يُخرجُها عن معنى العطف أو (واو) الحال فلم يُثبتوها ، وأنكرها الفارسي كذلك .[٢] وقال المالقي : « . . . ووقعت في الثامن بالعَرَضِ لا بالقصْدِ فاعْلَمْهُ »[٣] .

الثالث عشر: تكونُ (الواوُ) بمعنى (لامِ) التعليل .

قال ابن هشام : « أنْ تكونَ بمعنى (لام) التعليل ، قال الخارزنجي[٤] ، وحُملَ عليه الواواتُ الداخلةُ على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : ﴿ **أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ** ﴾[٥] ويُعْلَمُ أنَّ (الواو) فيهن للمعية»[٦]

الرابع عشر: أنْ تكونَ بَدلاً من همزةِ الاستفهام .

نزهة الألباء ص٢٣٠ ، وانظر إنباه الرواة١/ ٣٥٩ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨ ، إشارة التعيين ص١٠١ ، البلغة ص٩٠ ، بغية الوعاة ١/ ٥٢٩ ، الأعلام ٢/ ٢٣١ ، معجم المؤلفين ٣/ ٣١٠ .

(١) وأما أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن الحريري ، فإنه كان أديبًا فاضلاً ، بارعًا ، فصيحًا ، بليغًا ، صنف كتبًا حسنة ، عذبة العبارة ، رائعة ، منها : كتاب «المقامات» المشهور في أيدي الناس ، وكتاب «درة الغواص فيما تلحن فيه الخواص» وشرحها . . . وأخذ عن أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني . . . وأخذ من الحريري كتاب «المقامات» شريف الدين علي بن طراد الزينبي الوزير ، وقوام الدين علي بن صدقة الوزير . . .

نزهة الألباء ص٢٧٨ ، وانظر إنباه الرواة ٣/ ٢٣ ، وفيات الأعيان ٤/ ٦٣ ، إشارة التعيين ص٢٦٣ ، البلغة ص١٧٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ ، الأعلام ٥/ ١٧ ، معجم المؤلفين ٨/ ١٠٨ .

(٢) انظر الجنى الداني ص١٦٧ ، مغني اللبيب ، همع الهوامع ٣/ ١٦١ .

(٣) رصف المباني ص٤٨٨ .

(٤) هو أحمد بن محمد أبو حامدالخارزنجي البُشْتي ، إمام أهل الأدب بخراسان في عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين والثلاثمائة شهد له أبو عمرو الزاهد ومشايخ العراق بالتقدم ، وكتابه المعروف بـ (التكملة) البرهان في تقدمه وفضله . توفي سنة ٣٤٨هـ .

إنباه الرواة ١/ ١٤٢ ، وانظر بغية الوعاة ١/ ٣٨٨ ، معجم المؤلفين ٢/ ٨٥ .

(٥) الشورى ، آية (٣٤).

(٦) مغني اللبيب ص٣٥٩ ، وانظر همع الهوامع ٣/ ١٦٠ .

قال المرادي: « أَنْ يكونَ بَدَلاً من همزة الاستفهام، إذا كانَ بعدها همزةٌ، كقراءة قُنبل[١]: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمنتم بِهِ﴾[٢]، ﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ۝١٥ أَأَمنتم﴾[٣]، فـ(الواو) في ذلك بدلٌ من همزة الاستفهام. . . ولا ينبغي ذكرُ مثل هذا إذ لو فُتحَ البابُ لعُدَّتْ (الواوُ) من حروف الاستفهامِ. والإبدالُ في ذلك عارضٌ لاجتماعِ الهمزتين، والله أعلم »[٤].

الخامس عشر: تأتي علامةٌ لجمعِ الذكورِ في لغة (أكلوني البراغيثُ).

قال المرادي: « (الواوُ) التي هي علامةُ الجمعِ في لغة (أكلوني البراغيثُ) وهي لغةٌ ثابتةٌ، خلافاً لمن أنكرها، وأصحابُ هذه اللغة يُلحقون الفعلَ المسندَ إلى ظاهرٍ، مثنى أو مجموعٍ علامةً كضميره، فيقولون: « قاما الزَّيْدَان، وقاموا الزَّيْدون، وقُمْنَ الهنداتُ »، فـ (الألف، والواو، والنون) في ذلك حروفٌ لا ضمائر لإسناد الفعل إلى الاسم، فهذه الأحرفُ عندهم كـ (تاء) التأنيث في نحو: (قامتْ هندُ) »[٥].

السادس عشر: (واوُ) ضميرِ الذكورِ.

قال ابنُ هشام: « (واو) ضمير الذكور، نحو: (الرِّجالُ قاموا)، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: « حرفٌ، والفاعلُ مستترٌ وقد تُستَعْمَلُ لغير العقلاء إذا نُزِّلُوا مَنْزِلَتَهُمْ. نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٦]، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم»[٧].

---

(١) انظر سراج القارىء المبتدىء ص٢٢٧.

(٢) الأعراف، آية (١٢٣).

(٣) الملك، آية (١٥-١٦).

(٤) الجنى الداني ص١٧٢، وانظر مغني اللبيب ص٣٦٨.

(٥) الجنى الداني ص١٧٠، وانظر مغني اللبيب ص٣٦٥.

(٦) النمل، آية (١٨).

(٧) مغني اللبيب ص٣٦٥.

السابع عشر: تأتي (الواوُ) للإنكار.

قال المرادي: « (واوُ) الإنكار، نحو قولك: « أَعَمْرُوه » لِمَنْ قال: « جاءَ عمروٌ » وحرفُ الإنكار تابعٌ لحركة الآخر (ألفاً) بعد الفتحة، و (ياءً) بعد الكسرة، و (واواً) بعد الضمة، ويُرْدَفُ بـ(هاء) السكت »(١).

الثامن عشر: تأتي كذلك للتَّذَكُّرِ.

قال المرادي: « (واوُ) التذكار نحو قولك: « يقولو » تعني: (يقولُ زيدٌ)، وحرفُ التذكار أيضاً تابعٌ لحركة الآخر، وإنَّما يكونُ ذلك في الوقف على الكلمة، لِتَذَكُّرَ ما بعدها، فإنْ كانَ آخرُ الموقوف عليه ساكناً كُسِرَ وأُلْحِقَ (الياءَ)، ولا تلْحَق (هاءُ) السكت حرفَ التذكار؛ لأنَّ الوصلَ منويٌّ. وقد عَدُّوا حرفَ الإنكارِ، وحرفَ التذكارِ من حروف المعاني »(٢).

* * *

(١) الجنى الداني ص١٧٢، وانظر مغني اللبيب ص٣٦٨، همع الهوامع ٣/ ١٦١.

(٢) الجنى الداني ص١٧٢، وانظر مغني اللبيب ص٣٦٨، همع الهوامع ٣/ ١٦١.

المطلب الثاني

إعمالهـا وإهمالهـا

(الواوُ) الحرفيةُ تنقسم قسمين :

(١) عاملةٌ .

(٢) مهملةٌ ..

أولاً: الواوُ العاملةُ

لا تكونُ إلاَّ في الأسماءِ حقيقةً، وأمَّا في الأفعالِ فبتقديرِ عاملٍ بعدها .

أمَّا العاملةُ في الأسماءِ، فقد تعمل نصباً وجراً .

فعاملة الجرِّ في موضعين : أوَّلُهما في القَسَم، ولا بُدَّ في خبرها من (اللام) أو من (إنَّ) نحو : (والله لَزَيْدٌ قائمٌ)، (والله إنَّ زيداً قائمٌ)، وقد يُجمعُ بينهما لزيادةِ التأكيدِ، وهي تعملُ الجرَّ فيما بعدها .

وثانيهُما : (الواو) التي بمعنى (رُبَّ) فهي على مذهب المبرِّد والكوفيين عاملةٌ الجرَّ فيما بعدها لكثرةِ ورودها واستعمالها .

وعاملة النصب في موضعين : أحدهما : (الواو) الواقعةُ بمعنى (مع) ومدخولها هو المنصوبُ بأنَّه مفعولٌ مَعَهُ وفي عَملها النصبَ خلافٌ، فمذهب الزجاجِ أنَّ الناصبَ فعلٌ محذوفٌ بمعنى الملابسةِ، لئلا يلزمُ الفصلُ بين الفعلِ والمفعولِ معه وليست (الواوَ) المُعَدِّية .

والثاني للأخفش وهو أنَّه يَنْتَصِبُ انتصابَ الظرفِ كما تقدَّمَ ذكره .(١)

---

(١) انظر ص٢٢٠ .

والثالث: رأيُ الكوفيين وهو أنَّه منصوبٌ بالمخالفة من حَيْثُ إنَّه لا يجوزُ تقديرُ العاملِ مكرَّراً فيها.

ورابعُها: مذهبُ سيبويه ومَنْ تبعه، وهو أنَّ العاملَ هو الفعلُ أو شبْهُهُ، أو معناهُ بتوسُّط (الواو) كما في الاستثناء بتقوية (إلاَّ)، والمجرور بتقوية الجارِّ، والفعلِ اللازم بهمزةِ التعديةِ، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ (الواوَ) لَمَّا كانت مُعدِّيةً كانتْ كالجزءِ فلم يُؤثِّرْ الفصلُ بها.

وثانيهما: (واوُ) الحالِ، فإنَّ موقعَ الجملةِ الداخلةِ عليها النصبُ على الحاليةِ. و(الواو) واقعةٌ موقعَ (إذْ).

وأمَّا العاملة في الأفعالِ فهي الناصبةُ للفعلِ المضارعِ في جواب الأشياء السبعة: (الأمرُ، والنهيُ، والنفيُ، والاستفهامُ، والتمني، والعَرَضُ، والتحضيضُ، والدعاءُ)، واختُلِفَ في الناصبِ:

فالبصريون يذهبون إلى أنَّ الناصبَ (أنْ) مضمرةٌ بعدَ (الواو)، والكوفيون على أنَّ الفعلَ منصوبٌ على الصرف لا بعد (أنْ) مقدرة؛ لأنَّها لما صَرَفَتْ ما بعدها عن عطفه على ما قبله إلى شيء آخر، وهو العطفُ المعنوي، كان النصبُ على الخلافِ، والجرمي[(١)] على أنه منصوبٌ بـ (الواو) نفسه، وكلاهما باطلٌ.

ويُرَدُّ على بُطلانِ مذهب الكوفيين بعدة أمور: أحدُها: أنَّ المعطوفَ بـ (لا) و (لكن) مخالفٌ للأولِ ولم ينتصبْ على الخلاف. وثانيها: أنَّ الخلافَ يحصلُ بنصب الأول كما يحصلُ بنصبِ الثاني، فاختصاصُ أحدهما به ترجيحٌ بلا مُرَجِّحٍ. وثالثها: أنَّه لو كان الخلافُ في المعنى مقتضياً للنصب، لَما جازَ (ضارِبَ زيدٌ عَمْراً) لحصولِ الخلافِ اللفظي، وامتناعِ الخلافِ المعنوي.

---

(١) هو أبو عمر، اسمه صالح بن إسحاق، وهو مولى لجرم بن ربان، وجرم من قبائل اليمن...، وأخذ أبو عمر النحو عن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، وكان ذا دين وأخا ورع. أخبار النحويين البصريين ص٨٤، وانظر نزهة الألباء ص١١٤، إنباه الرواة ٢/ ٨٠، وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥، إشارة التعيين ص١٤٥، البلغة ص١١٣، بغية الوعاة ٢/ ٨، شذرات الذهب ٢/ ٥٧، الأعلام ٣/ ١٨٩، معجم المؤلفين ٣/ ٣.

ويُرَدُّ على مذهب الجرمي: بأنَّ حرفَ العطفِ لا يعملُ لانتفاءِ أحدِ شرْطَيْ العملِ، وهو الاختصاصُ بأحدِ القبيلين. (١)

ثانياً: الواو المهملة: منها (واوُ) الاستئناف، و (الواوُ) المزيدةُ، و (واوُ) الإنكار والتذكار، و (الواو) التي يسمُّونَهـا (واوَ) الثمانيةِ، والتي بمعنى (الباء)، والتي بمعنى (أوْ) والمُقْحمة، والمبدلةِ من همزةِ الاستفهامِ، و (واو) ضميرِ الذكورِ، و (واو) العطفِ وهي أكثرُها. (٢)

والحروفُ العاطفةُ تُدْخِلُ ما بعدها في إعراب ما قبلَها، فإنْ كان ما قبلَها مرفوعاً رُفِعَ ما بعدَها وإنْ كانَ منصوباً نُصِبَ وإنْ كانَ مجروراً جُرَّ، وإنْ كانَ مجزوماً جُزِمَ.

قال الزجاجي: « واعلمْ أنَّ هذه الحروفَ تَعْطِفُ ما بعدها على ما قبلها، فتُصَيِّرُهُ على مثل حاله من الإعراب، فإنْ على مرفوعٍ فارْفعْ، أو على منصوب فانْصُبْ، أو على مخفوضٍ فاخْفِضْ، أو على مجزوم فاجْزِمْ. كقولك: « رأيتُ زيداً وعَمْراً »، و « مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرٍو »، و « جاءَني مُحَمَّدٌ وعبدُ اللهِ »، وكذلك ما أشبهه »(٣).

الخلاف في العامل في المعطوف

اختلفت المذاهبُ النحويةُ في العاملِ في المعطوفِ على النحو التالي:

الرأي الأول: أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المعطوفِ عليه. ذهبَ إليه سيبويه وبعضُ البصريين.

الرأي الثاني: أنَّ العاملَ فيه هو حرفُ العطفِ. ذهبَ إليه ابن السراجِ.

الرأي الثالث: أنَّ العاملَ فيه هو الفعلُ المحذوفُ بعدَ حرفِ العطفِ. ذهب إليه الفارسي وابن جني.

---

(١) انظر جواهر الأدب ص١٦٤، الجنى الداني ص١٥٣، مغني اللبيب ص٣٦٠.

(٢) انظر جواهر الأدب ص١٧٠.

(٣) الجمل ص١٧، وانظر شرح عيون الإعراب ص٢٤٥، جواهر الأدب ص١٧٠، التهذيب الوسيط ص١٦٣، رصف المباني ص٤٧٣.

قال ابن يعيش: «اعلمْ أنَّهم قد اختلفوا في العاملِ في المعطوف، فذهبَ سيبويه، وجماعةٌ من البصريين إلى أنَّ العاملَ فيه العاملُ في الأول، فإذا قلتَ: «ضربتُ زيداً وعمراً»، فـ(زيد وعمرو) جميعاً انتصبا بـ(ضربتُ) والحرفُ العاطفُ دخل بمعناه وشرَّك بينهما[(١)] . . . . وذهب قومٌ إلى أنَّ العاملَ في الأول الفعلُ المذكورُ، والعاملَ في المعطوف حرفُ العطف؛ لأنَّ حرفَ العطف إنَّما وُضعَ لينوبُ عن العاملِ ويُغني عن إعادته. فإذا قلت: «قامَ زيدٌ وعمروٌ» فـ(الواو) أغنت عن إعادة (قامَ) مرة أخرى فصارت ترفَعُ (قام) وكذلك إذا عَطَفْتَ بها على منصوب نحو قولك: «إنَّ زيداً وعمراً منطلقان»، فـ(الواو) تنصبُ كما تنصبُ (إنَّ) وكذلك في الخفض إذا قلت: «مررتُ بزيد وعمرو» فـ(الواو) جرَتْ كما جرَتْ (الباء) وهو رأيُ ابنِ السَّرَّاجِ. . . . .

وذهبَ قومٌ آخرون إلى أنَّ العاملَ الفعلُ المحذوفُ بعد (الواو)؛ لأنَّ الأصل في قولكَ: «ضربتُ زيداً وعمراً»: «ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً» فحذف الفعلَ بعد (الواو) لدلالة الأوَّل عليه، واحتجَّ هؤلاء بأنَّه يجوزُ إظهاره فكما أنَّه إذا ظهرَ يكونُ هو العاملُ فكذلك يكونَ هو العاملُ إذا كان محذوفاً من اللفظ مراداً من جهة المعنى وهذا رأيُ أبي علي الفارسي، ورأيُ أبي الفتح عثمان بن جني. . . . »[(٢)].

وتوافقُ الباحثةُ ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ تبعه، ووافقهم عليه ابن يعيش من أنَّ العاملَ في الأول هو العاملُ في المعطوف، ويُرجِّحُ ذلك اختلافُ العاملِ الموجود ولو كان العاملُ هو الحرفُ لَما اختلفَ عملُه؛ لأنَّ العاملَ إنَّما يعملُ عملاً واحداً إمَّا رفعاً وإمَّا نصباً وإما خفضاً وإمَّا جزْماً. [(٣)]

وأما الرأيُ الثاني فهو ضعيفٌ؛ لأنَّ العاملَ ينبغي أنْ يكونَ له اختصاصٌ بالمعمول، وحرفُ العطف كما تبيَّنَ لا اختصاصَ له؛ لدخوله على الاسمِ والفعلِ فلم يَصِحْ عملُه في واحدٍ منهما. [(٤)]

---

(١) قال المالقي: «وهذا أصل مريح في العربية من خلاف بعض المواضع المُشكلة فتدبره» رصف المباني ص٤٧٦.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٨٨، وانظر رصف المباني ص٤٧٦.

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٨٩.

(٤) انظر معاني الحروف ص٥٩، جواهر الأدب ص١٧٠، شرح المفصل ٨/ ٨٩.

أما الرأي الثالثُ فابنُ يعيش يُضعِّفُهُ أيضاً وإنْ كانَ في الحسنِ بعد الرأيِ الأول؛ لأنَّ حذفَهُ الفعلَ إنَّما كان لضَرْبٍ من الإيجاز والاختصارِ وإعمالِه يُؤذِنُ بإرادتِه وذلك نقضٌ للغرضِ من حذفِه.(١)

وضع المعطوف مع المعطوف عليه

أولاً: عطفُ الاسمِ على الاسم عند اتفاقِهما حالاً، والفعلِ على الفعلِ عند اتفاقِهما زماناً.

قال ابن جني: «واعلمْ أنَّك تعطفُ الاسمَ على الاسمِ، إذا اتفقا في الحال، والفعلَ على الفعلِ إذا اتفقا في الزمان. تقول: «قام زيدٌ وعمروٌ»؛ لأنَّ القيامَ يصحُّ في كلٍّ واحد منهما، ولا تقولُ: «ماتَ زَيْدٌ والشمسُ»؛ لأنَّ الشمسَ لا يصحُّ موتُها. وتقولُ: «قامَ زيدٌ وقَعَدَ»، ولا تقول: «يقومُ زيدٌ وقعد» لاختلاف زمانيهما»(٢).

ويجوز عطفُ الفعل على الاسم الشبيه بالفعلِ وذلك كقوله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾(٣)، وعكسُه هو عطفُ الاسم المشابه للفعل على الفعلِ كقوله تعالى: ﴿ **يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ** ﴾(٤)»(٥).

ثانياً: عطفُ المظهر على المظهرِ، والمضمرِ على المضمرِ، والمُظهرِ على المضمرِ وعكسه جوازاً.

قال ابن جني: «وتعطفُ المُظهرَ على المُظهَرِ، والمُضْمَرَ على المُضْمَرِ، والمُظْهَرَ على المُضْمَرِ، والمُضْمَرَ على المُظهرِ كلُّ ذلك جائزٌ. تقولُ في عطف المُظهَرِ على المُظهَرِ: «قامَ زيدٌ وعَمروٌ» وفي عطف المُضْمَرِ على المُضْمَرِ: «رأيتُكَ وإيَّاهُ». وفي عطف المُظْهَرِ على المُضْمَرِ: «رأيتُهُ وزيداً»، وفي عطفِ المضمرِ على المُظهرِ: «قامَ زيدٌ وأنْتَ». فإنْ كان

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ٨٩.

(٢) اللمع ص١٥٤، وانظر المقرب ١/ ٢٢٩، رصف المباني ص٤٧٣، شرح المفصل ٨/ ٩٠.

(٣) الحديد، آية (١٨).

(٤) الأنعام، آية (٩٥).

(٥) انظر حاشية ابن حمدون ص٤٩٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧١.

المضمرُ مرفوعاً متَّصلاً لم تعطفْ عليه حتى تُؤَكِّدَهُ. تقول: « قُمْ أنتَ وزيدٌ »، ولو قلت: «قُمْ وزيدٌ»، من غير توكيد لم يَحْسُنْ. قال الله سبحان: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(١). وربما جاء في الشعر غيرَ مؤكد.

قال عمرُ بن أبي ربيعةَ:

قُلْتُ إذا أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا(٢)

فإنْ كان الضميرُ منصوباً حَسُنَ العطفُ عليه تقول: « رأيْتُكَ ومحمداً »(٣).

وقال ابن مالك:

وإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

ثالثاً: عطفُ الجملة على الجملة.

قال ابن يعيش: « وعطفُ جملة على جملة. نحو: (قامَ زيدٌ وخرج بكرٌ وزيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ذاهبٌ) والمراد من عطفِ الجملة على الجملة ربطُ إحدى الجملتين بالأخرى والإيذان بحصول مضمونها لئلاَّ يظن المخاطَب أنَّ المرادَ الجملةُ الثانيةُ وأنَّ ذكرى الأول كالغلط، كما تقولُ في بدل الغلط: « جاءني زيدٌ عمروٌ. . . » فكأنَّهم أرادوا إزالةَ التوهُّم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصيرَ الإخبارُ عنهما إخباراً واحداً. . . ثم تفترقُ بعد ذلك يُريدُ أنَّها تشتركُ في العطف وهو الاتفاقُ في عمل العاملِ ثم تفترقُ بعد في معانٍ أُخَرْ على حسبِ اختلافِ معاني العطف. . . »(٤).

---

(١) البقرة، آية (٣٥)، الأعراف (١٩).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩، الخصائص ٢/ ٣٨٦، اللمع ص١٥٤، شرح المفصل ٣/ ٧٦، حاشية ابن حمدون ص٤٨٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٥، حاشية الصبان ٣/ ١١٤، ديوانه ص٣٤٠.

النعاج: البقر. القاموس المحيط ١/ ٢١٠ (نعج)، الصحاح ١/ ٣٤٤ (نعج).

الشاهد فيه: عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) المرفوع بالفاعلية من غير توكيد بالضمير المنفصل.

(٣) اللمع ص١٥٤، وانظر التبصرة ١/ ١٣٩، شرح المفصل ٣/ ٧٥، حاشية ابن حمدون ص٤٨٨، المقرب ١/ ٢٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧، رصف المباني ص٤٧٣، شرح التصريح ٣/ ٦١٨.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٩٠، وانظر رصف المباني ص٤٧٨.

مسألة: عود الجار عند العطف على مضمرٍ مجرور

قالَ ابنُ جني: « فإنْ كانَ المُضمرُ مجروراً لم تعطفْ عليه إلا بإعادة الجارّ. تقولُ: «مررتُ بكَ وبزَيْد، ونَزلْتُ عليه، وعلى جَعْفَرٍ»، ولو قُلتَ: « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْد » كان لحناً... »(١).

قال ابنُ مالك:

وعَوْدُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَميرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلا

وإنما لزم عودُ الجارِّ عند العطف على مُضمرٍ مجرور لعلَّتين.

قال الصيمري: « وأمَّا الضميرُ المجرورُ فلا يجوزُ أنْ يُعْطَفَ عليه إلاَّ بإعادة العاملِ، لعلتين:

إحداهما: شدةُ اتّصاله بالجارّ حتى صارا لشيء واحد، ألا ترى أنَّه يقوم مقام التنوين في قولك: غلامه، وغلامك، وما أشبههما، فلمَّا لمْ يَقُمْ بنفسه واشتدَّ اتصالُهُ بالأوَّل صارَ كبعضِ حروفه، فلَمْ يَجُزْ العطفُ عليه، كما لا يُعْطَفُ على بعضِ حروف الكلمة، وليس كذلك المَنصوبُ؛ لأنَّ له ضميراً منفصلاً يقومُ بنفسه، ويتقدم ويتأخر فتقول: « رأيتُ زيداً وإيَّاكَ »، وتقول: « إيَّاكَ ضَرَبْتُ »، ولا يجوزُ هذا في هذا الضمير المجرور.

والعلة الثانية: ما حُكِيَ عن المازني أنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه في أنَّ كلَّ واحد منهما يُعطَفُ على صاحبه كقولك: « رأيتُ زيداً وعمراً »، ثم تقول: « رأيتُ عمراً وزيداً » فكلٌّ منهما جائزٌ فيه ما جَاز في الآخر من العطف، والمضمر المجرور لا يجوز عطفُه على ما قبله لا تقول: « مررتُ بزيد و ه، ولا مَرَرْتُ بعمرو و ك » فلمَّا لم يَجُزْ أنْ يكونَ معطوفاً إلاَّ بإعادة العاملِ لم يَجُزْ أيضاً أن يُعطَفَ عليه إلا بإعادَة العاملِ. هذا معنى قول المازني، فتقولُ: « مررتُ به وبزيد »، ولا يجوزُ « مررتُ به وزيد » بغير (الباء) إلا في ضرورة الشعرِ. كما قال(٢):

---

(١) اللمع ص١٥٧، وانظر شرح كافية ابن الحاجب٢/ ٣٥٧، حاشية ابن حمدون ص٤٩٠، المقرب ١/ ٢٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٠، التهذيب الوسيط ص١٦٥، شرح التصريح ٣/ ٦١٤.

(٢) من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

فاليَـوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ... فاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ(١) »(٢).

فالبصريون قد ألزموا إعادةَ الخافضِ عند العطفِ على الضميرِ المجرورِ إلاَّ في ضرورةِ الشعرِ.

أما الكوفيون ويونسُ والفراءُ والأخفشُ وبعضُ البصريين فلمْ يُلزِموا إعادةَ الخافضِ في نحوِ ذلكَ. (٣)

قال ابنُ مالك:

ولَيْسَ عِنْدِي لازِماً إذْ قَدْ أَتَى ... في النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحيحِ مُثْبَتاً

واستدل ابنُ مالك على مذهبه الذي وافق فيه الكوفيين بالبيت السابق(٤). وبقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾(٥)، بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في (به).

ويُضَعِّفُ ابنُ مالك ما احتجَّ به البصريون ويردُّ حُجَّتَهم.

قال ابن مالك: « وكلتا الحُجَّتَين ضعيفةٌ.

أما الأولى: فيدلُّ على ضعفها أنَّ شَبَهَ ضمير الجرِّ بالتنوين لو مَنَعَ من العطف عليه لَمَنَعَ من توكيده، والإبدال منه؛ لأنَّ التنوين لا يُؤَكَّدُ ولا يُبْدَلُ منه، وضميرُ الجرِّ يُؤَكَّدُ ويُبْدَلُ منه بإجماعٍ، فللعطفِ أسوةٌ بهما.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٣، الكامل ٣/ ٣٩، التبصرة ١/ ١٤١، الإنصاف ٢/ ٢٤٧، شرح المفصل ٣/ ٧٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠، المقرب ١/ ٢٣٤، خزانة الأدب ٢/ ٣٣٨، همع الهوامع ٣/ ٣٨٢، حاشية الصبان٣/ ١١٥.

الشاهد فيه: عطف «الأيام» على الضمير المجرور (بك) (الكاف) من غير إعادة الجار ضرورة.

(٢) التبصرة ١/ ١٤٠، وانظر شرح المفصل ٣/ ٧٧، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥٧، حاشية ابن حمدون ص٤٩٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، شرح التصريح ٣/ ٦١٥، حاشية الصبان ٣/ ١١٤.

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٢٤٦، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥٩، حاشية ابن حمدون ص٤٩٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، شرح التصريح ٣/ ٦١٥، حاشية الصبان ٣/ ١١٤.

(٤) * فاذهب فما بك والأيام عجب *

(٥) النساء، آية (١).

وأما الثانية: فيدلُّ على ضعفها أنَّه لو كان حلولُ كلٍّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه - يعني في محل الآخر - شرطاً في صحَّة العطف لم يَجُزْ: (رُبَّ رَجُلٍ وأخيه) . . . ولا (كُلُّ شاة وسَخْلَتها بدرْهم) . . . وأمثالُ ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمُها وتأخيرُ ما عُطِفَتْ عليه كثيرة. فكما لم يمتنعْ فيها العطفُ لا يمتنعُ في نحو: (مررْتُ بكَ وزَيْد). وإذا بطلَ كونُ ما تعلَّلُوا به مانعاً وَجَبَ الاعترافُ بصحَّة الجواز. . . »[(١)].

وقال الفراءُ: « وما أقلَّ ما تَرُدُّ العربُ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه »[(٢)].

مسألة: العطف على عاملين

يمنعُ سيبويه وأكثر النحويين العطفَ على عاملين.

قال ابنُ السراج: « اعلمْ أنَّ العطفَ على عاملين[(٣)] لا يجوزُ من قبلِ أنَّ حرفَ العطف إنَّما وُضِعَ لينوبَ عن العامل، ويُغْني عن إعادته، فإن قلتَ: « قامَ زيدٌ وعمروٌ » فـ (الواو) أغنتْ عن إعادة (قام) »[(٤)].

وقال الصيمري: « فلما كان حرفُ العطف كالعامل في نيابته عنه وإيجابه للإعراب الذي يقتضيهُ العاملُ (الأول) للثاني، وكان العاملُ الواحدُ لا يعمل عملين مختلفين، وجب لما يقومُ مقامَه ألا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنَّه لما كان الأصلُ الذي هو العاملُ لا يجوزُ أنْ يعملَ عملين وَجَبَ في الفرعِ الذي يقومُ مقامَه ألا يعملَ عملين؛ لأنَّ الفرعَ أضعفُ من الأصلِ »[(٥)].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٧.

(٢) معاني الفراء ٢/ ٨٦، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢.

(٣) قال الصيمري: «لايجوز عندهم: (قام زيدٌ في الدار والقصرِ عمرو) على تقدير (في القصر عمرو) ومعنى قولنا عطف على عاملين هو: أن (قام) عمل في (زيد) الرفع، و(في) عمل في (الواو) الجر، فإذا قلت: (والقصر عمروٌ) فقد جررت (القصر) بالعطف على الدار، ورفعت (عمراً) بالعطف على (زيد) فقد عطفت على عاملين، وهما (قام) و (في)». التبصرة ١/ ١٤٤.

(٤) الأصول ٢/ ٦٩، وانظر التبصرة ١/ ١٤٤، شرح المفصل ٣/ ٢٧، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٦٦، رصف المباني ص٤٧٨، حاشية الصبان ٣/ ١٢٢.

(٥) التبصرة ١/ ١٤٤، وانظر شرح المفصل ٣/ ٢٧، حاشية الصبان ٣/ ١٢٢.

أما الأخفشُ فأجاز العطفَ على عاملين إذا جعلوا المخفوض يلي (الواوَ) .

قال الرضي : « واعلم أنَّ الأخفشَ يُجيزُ العطفَ على عاملين مختلفين مطلقاً ، إلا إذا وقع فصلٌ بين العاطف والمعطوف المجرور نحو : (دخل زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالد) ، فهذا لا يجوزُ إجماعاً منهم ممَّنْ جوَّزَ العطفَ على عاملين ، ومَنْ لم يجوزْ أمَّا عندَ مَنْ جوَّزَ فللفصلِ بين العاطف الذي هو كالجارِّ وبين المجرورِ ، وأما عند مَنْ لم يُجوِّزْ فلهذا وللعطفِ على عاملين . . . »[١] .

وسيبويه والفراءُ يمنعان العطفَ على عاملين مطلقاً ويؤولان ما جاء من ذلك على إضمار الجارِّ .

فمذهبُ المتقدمين الجوازُ مطلقاً كما هو مذهبُ الأخفش ، أو المنعُ مطلقاً كما هو مذهبُ سيبويه والفراء . أما المتأخرين فإنَّ الأعلمَ الشنتمري منع نحو : (زيدٌ في الدار والحجرة عمرو) مع تقديم المجرور إلى جانبِ العطف . قال : « لأنَّه لا يستوي آخرُ الكلام وأوله » . قال : « فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبرَ على المُخبرِ عنه ، نحو : (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ) جاز لاستواءِ آخرِ الكلامِ وأوَّله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما »[٢] .

* * *

---

(١) شرح كافيه ابن الحاجب ٢/ ٣٦٦ ، وانظر حاشية الصبان ٣/ ١٢٣ .

(٢) انظر الأصول ٢/ ١٧١ ، شرح المفصل ٣/ ٢٧ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٦٧ .

المبحثُ الثالث

وجوه التقارب والتباعد بين (الواو) وأخواتها

وجوه التقارب والتباعد بين (الواو) وأخواتها

أولاً: يُخالفُ عطفُ النسق سائرَ التوابع ؛ لأنَّها تتبع بغير واسطة ، والمعطوفُ لا يتبعُ إلا بواسطة ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ الثاني فيه غيرُ الأول ويأتي بعدَ أنْ يستوفي العاملُ عملَه فلم يتَّصلْ إلاَّ بحرْف بخلاف ما الثاني فيه الأولُ كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل .(١) قال ابن مالك :

تالٍ بحَرْفٍ مُتْبعٍ عَطفُ النَّسَقْ كاخْصُصْ بودٍّ وثناء مَنْ صَدَقْ

ثانيا: تجتمع حروفُ العطف في اتباعهنَّ ما بعدهنَّ لما قبلهنَّ من الأسماء والأفعال في إعرابها(٢) ، وتختلف في معانيها .

فـ (الواو) تجمعُ بين الشيئين ، فليس فيها دليلٌ على الأول منهما .

و (الفاء) معناها : أنَّ الثاني بعد الأول بلا مُهلة .

و (ثم) أنَّ الثاني بعد الأول بمهلة .

و (لا) لإخراجِ الثاني ممَّا دخل فيه الأوَّلُ .

و (أم) للاستفهام .

و (لكن) للاستدراك بعد الجحد .

و (بل) للإضراب عن الأوَّلِ والإيجابِ للثاني .

و (أو) للتخيير .

و (إمَّا) للشكِّ .(٣)

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ٨٨ ، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٥٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٢ ، شرح التصريح ٣/ ٥٤٩ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٥ ، الكواكب الدرية ٢/ ٩٠ .

(٢) انظر الأصول ٢/ ٥٥ ، الجمل ص١٧ ، التبصرة ١/ ١٣١ ، شرح عيون الإعراب ص٢٤٥ .

(٣) انظر الجمل ص١٧ ، اللمع ص١٤٩ ، التبصرة ١/ ١٣١ ، شرح عيون الإعراب ص٢٤٥ ، أسرار العربية ص٢٠٤ ، حاشية ابن حمدون ص٤٧٨ ، المقرب ١/ ٢٢٩ ، التهذيب الوسيط ص١٦١ .

ثالثاً: لا يشترطُ أنْ يتبعَ المعطوفُ المعطوفَ عليه في الأحكام التي يكون عليها الاسمُ من التعريفِ، والتأنيثِ، والإضمارِ، والإظهارِ.(١)

رابعاً: أنَّ حروفَ العطف لا يدخلُ بعضُها على بعض، فإنْ وُجدَ ذلك في كلام فقدْ أُخرجَ أحدُهما من حروف النسقِ، وذلك مثل قولهم: «لَمْ يَقْدرْ عمروٌ ولا زيدٌ» (الواو) نسق، و (لا) توكيد للنفيِ.(٢)

خامساً: أنَّ حرفَ العطفِ لا يتقدَّم على المعطوفِ عليه.(٣)

سادساً: حروفُ العطف لا يُفرقُ بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترضُ بين العامل والمعمول فيه، والأشياءُ التي يُعْتَرَضُ بها: الأَيْمانُ، والشكوكُ، والشروطُ. وقد يجوزُ ذلك فيَ: (ثم، وأو، ولا)؛ لأنها تنفصلُ وتقومُ بأنفسها، وقد يجوزُ الوقوفُ عليها. فتقول: «قامَ زيدٌ ثم والله عمروٌ»، و (ثم أظنُّ عمروٌ). أما الفاء، و (الواو) فهما أشد افتقاراً إلى ما يتصل بهما منَ غيرهما.(٤)

سابعاً: يجوزُ في هذا البابَ أنْ تعطفَ بحرف عطف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً، ما لم يؤدِّ ذلك إلى نيابة حرفَ العطفَ منابَ عاملينَ، فتقول: «اعلم زيدٌ عمراً بكراً منطلقاً»، و «جعفراً خالداً عبدَ الله مقيماً»(٥).

ثامناً: إذا نَفَيْتَ في هذا البابِ، بَقِيَ الكلامُ بعد دخول حرف النفي عليه، على حسب ما كان قبل، فتقول في نفيِ: «قام زيدٌ فعمروٌ»، «ما قامَ زيدٌ فعمروٌ» إلاَّ في نحو قولك: «مررتُ بزيد وعمرو» فإنك إنْ قدَّرتَ الكلامَ على فعلين، والمقصود بذلك أنْ يكونَ مرورُك بـ (زيدَ) منفصلاً عن مرورك بـ (عمرو) وقلت في النفي: «ما مررتُ بزيد» و «ما مررتُ بعمرو»، وإنْ كان مرورك بهما واحداً قلت: «ما مررتُ بزيدِ وعمروِ».(٦)

---

(١) انظر التبصرة ١/ ١٣٩.

(٢) انظر الأصول ٢/ ٥٩، التبصرة ١/ ١٣٧، أسرار العربية ص٣٠٦، شرح المفصل ٨/ ١٠٥، شرح التصريح٣/ ٥٩٩.

(٣) انظر أسرار العربية ص٣٠٦.

(٤) انظر الأصول ٢/ ٥٩، المقرب ١/ ٢٣٤، شرح الكافية الشافية / ١٢٤٠، همع الهوامع ٣/ ١٩٥.

(٥) انظر المقرب ١/ ٢٣٦، شرح التصريح٣/ ٦٢٧.

(٦) انظر المقرب ١/ ٢٣٧.

تاسعاً: يُشْتَرَطُ لصحَّة العطف صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ)، والثاني نحو: (قامَ زيدٌ وأنا)، فإنَّه لا يصلحُ (قام أنا ولكن)، فإنْ لم يصلحْ هو أو ما هو بمعناه لمباشرةِ العاملِ أُضمرَ له عاملاً يُلائمُهُ وجُعلَ من عطفِ الجملِ.(١)

عاشراً: أنَّ الضميرَ المنفصلَ في عطفه على غيره وعطف غيرِهِ عليه بمنزلةِ الظاهرِ(٢)

الحادي عشر: المؤاخاةُ بين حروفِ العطفِ.

(١) إنَّ (الواو) و (الفاء) و (ثمَّ) متواخياتٌ؛ لأنَّهنَّ يُدْخلنَ ما بعدهن في معنى ما قبلهنَّ وفي إعرابه إلاَّ ما بينهنَّ من التفاوتِ في الاجتماعِ، والتعقيبِ، والتراخي.

(٢) و (أو) و (إمَّا) متواخيان؛ لأنهن لأحدِ الشيئين فقط.

(٣) و (بَلْ) و (لكنْ) متواخيان؛ لأنهما موجبان للثاني دون الأول.

(٤) و (لا) و (حتَّى) مفردتان؛ لأنَّ (لا) تُخرجُ الثاني مما دخل فيه الأولُ. و (حتَّى) تدخله فيما دخل فيه الأول، إلا أنَّ فيها معنى التعظيم والتحقيرِ فلذلك خالفَ (الواو) وأختيها وصارت مفردةً على حدتِها.(٣)

الثاني عشر: أنَّ (أوْ) قد تقع موضعَ (الواوِ)، وذلك إذا أُمِنَ اللبسُ.(٤)

الثالث عشر: قد تُحذَفُ (الفاءُ) و (الواو) مع معطوفهما عند أمن اللبس. كقوله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿**أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ**﴾(٥)، أي: فضرب فانفلق، وقوله: ﴿**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**﴾(٦)، أي: والبرد.(٧)

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ١٣٠.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤.

(٣) انظر شرح عيون الإعراب ص٢٤٧، شرح المفصل ٨/ ١٠٤، حاشية ابن حمدون ص٤٧٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٢، التهذيب الوسيط ص١٦٠، المساعد ٢/ ٤٤٣، شرح التصريح ٣/ ٥٥٠، حاشية الصبان ٣/ ٩٠.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، المساعد ٢/ ٤٥٨، شرح التصريح ٣/ ٥٩٦، همع الهوامع ٣/ ١٧٤.

(٥) الشعراء، آية (٦٣).

(٦) النحل، آية (٨١).

(٧) انظر حاشية ابن حمدون ص٤٩١، المقرب ١/ ٢٣٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦١، المساعد ٢/ ٤٧٢ شرح التصريح ٣/ ٦٢٢، همع الهوامع ٣/ ١٩٣، حاشية الصبان ٣/ ١١٦.

قال ابن مالك :

وَالفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ ما عَطَفَتْ ... وَالواوُ إذْ لا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

الرابع عشر: يجوز حذفُ المعطوف عليه إذا ظهر معناه. كقولك لِمَنْ قال لك: « أَلَمْ تَضْرِبْ زيداً؟ »: « بلى، وعمراً ». أي: ضربتُه وعمراً. وقد ورد ذلك في (الفاء) و (الواو) وندر مع (أَوْ). (١)

الخامس عشر: (حتى) كـ (الواو) في الترتيب، فجائزٌ كون المعطوف بها مصاحباً كقولك: « قَدِمَ الحجاجُ حتى المشاة في يوم كذا أو ساعةِ كذا »، وجائزٌ كونه سابقاً كقولك: « قَدِموا حتى المشاة مُتَقَدِّمين ». (٢)

* * *

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون ص٤٩٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٦، المساعد ٢/ ٤٧٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١.

الفصل السادس

(يا) أم باب حروف النداء

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (يا)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (يا) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (يا)

خصائص (يـا)

تم ذكرها ص ٢٧١

(يا) هي أمُّ باب النداء؛ لأنَّها أكثرُ أخواتِها استعمالاً.

قال الرماني: «(يا) وهي من حروفِ النداء، وهي أمُّ حروفه»[(١)].

وقال الإربلي: «و (يا) أعمُّ حروفِ النداء. . .»[(٢)].

وقال ابن يعيش: «وأصلُ حروفِ النداءِ (يا)؛ لأنَّها دائرةٌ في جميعِ وجوهِه. . . .»[(٣)].

وقال ابن هشام: «وهي أكثرُ أحرفِ النداء استعمالاً»[(٤)].

وكما سبق أنْ ذكرنا، فإنَّ العربَ يتوسَّعون في أمهاتِ الأبوابِ ما لا يتوسعون في غيرها[(٥)] من أخواتِها؛ لذلك نرى لـ (يا) النداءِ خصائصَ لا تكونُ لباقي أخواتِها وهي كما يلي:

أولاً: اختُصَّتْ (يا) بأنَّه ينادَى بها البعيدُ والقريبُ والمتوسطُ.

قال المالقي: «فيكون تارةً لنداء القريب والوسط والبعيد مسافةً وحكماً، كالنائمِ والغافلِ، وحقها في الأصلِ أنْ تكونَ للبعيدِ لجوازِ مدِّ الصوتِ بالألفِ ما شئتَ، ثم إنَّها

---

(١) معاني الحروف ٩٢، وانظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٧٥، رصف المباني ص ٥١٣، شرح التصريح ٤/ ٩، همع الهوامع ٢/ ٢٧.

(٢) جواهر الأدب ص ٢٩١، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٥٣، شرح التصريح ٤/ ٩، العوامل المائة ص ٣٣٨، همع الهوامع ٢/ ٢٧، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤، حاشية الخضري ٢/ ٧١.

(٣) شرح المفصل ٨/ ١١٨.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٧٣، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠.

(٥) انظر ص ٥.

كثُرَ استعمالُها حتى صارت يُنادَى بها البعيدُ أدنى مسافةً منك ثم الحاضرُ معك؛ فلذلك كانت أمَّ حروفِ النداء »(١) .

ومن نداء البعيدِ بها قولُ النابغةِ الذبياني :

يا دارَ ميَّةَ بالعَلْياء فالسَّنَد ... أقْوَتْ وطالَ عَلَيْها سالفُ الأَبَدِ(٢)

ومن الوسطِ قولُه تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾(٣) .

ومن القريبِ قولُ الأعشى :

بانَتْ لِتُحْزِنَنا عفارَهْ ... يا جارَتا ما أَنْتَ جارَهْ(٤)

ثانيا: اختصَّتْ كذلك بدخولِها في كلِّ نداءٍ أمَّا أخواتها فلا يدخلْنَ إلاَّ في نداءٍ خالصٍ .

قال الأزهري : « وأعمُّها (يا) . . . فإنَّها تدخلُ في كلِّ نداءٍ خالصٍ من الندبةِ والاستغاثةِ أو مصحوبٍ بهما »(٥) .

---

(١) رصف المباني ص ٥١٣ ، وانظر : مغني اللبيب ص ٣٧٣ ، المساعد ٢/ ٤٨١ ، شرح التصريح ٤/ ٨ ، همع الهوامع ٢/ ٢٧ ، حاشية الخضري ٢/ ٧١ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢١ ، المحتسب ١/ ٢٥١ ، الأمالي الشجرية ١/ ٢٧٤ ، خزانة الأدب ٤/ ٤٠٩ ، رصف المباني ص ٥١٣ ، حاشية الصبان ٣/ ٢١٠ ، ديوانه ص ٢ .

العليا : (. . رأس الجبل والمكان العالي وكل ما علا من شيء . .) القاموس المحيط (٤/ ٣٦٥ علو) .

السند : (ما قابلك من الجبلِ وعلا من السفحِ) الصحاح (٢/ ٤٨٩ سند) وانظر : القاموس المحيط (١/ ٣٠٣ سند) .

أقوت : (أي خلت) الصحاح (٦/ ٢٤٧٠ قوا) .

الشاهد فيه : مجيء (يا) لنداء البعيد .

(٣) هود ، آية (٥١) .

(٤) المقرب ١/ ١٦٥ ، رصف المباني ص ٥١٣ ، شذور الذهب ص ٢٥٧ ، خزانة الأدب ١/ ٥٧٨ ، حاشية الصبان ٣/ ١٧ ، ديوانه ص ١٥٣ . الشاهد فيه : مجيء (يا) لنداء القريب .

(٥) شرح التصريح ٤/ ٩ ، وانظر : حاشية الصبان ٣/ ١٣٤ ، حاشية الخضري ٢/ ٧١ .

قال ابنُ يعيش: « ويكون في الاستغاثة، والتعجب، وقد تدخلُ في الندبة بدلاً من (وا) فلمَّا كانت تدورُ فيه هذا الدوران كانت لأجلِ ذلك أمَّ البابِ والأصلَ في حروفِ النداء. . . »[١].

فهي تُستعملُ في الندبةِ معاقبةً لـ (وا) التي هي الأصلُ في باب الندبةِ كقولِ جرير يندبُ عمرَ بن عبد العزيز:

حُمِّلْتَ أمْراً عَظيماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ ‌ ‌ ‌ وَقُمْتَ فيه بأمْـرِ اللَّهِ يا عُمَرا[٢]

ولا يُستغاثُ إلا بها كقولك: « يا لزيدٍ لعمرو ». وفي المتعجب منه كقولك: « يا لَهُ مِنْ رَجُلٍ ».

ثالثاً: اختُصَّتْ كذلك بأنَّه لا يُقدَّرُ سِواها عندَ الحذف.

قال ابنُ هشام: « وهي أكثرُ أحرف النداء استعمالاً؛ ولهذا لا يُقدَّرُ عند الحذف سواها، نحو: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾[٣] »[٤]. قال ابن مالك:

وَغَيْرُ مَنْدوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ‌ ‌ ‌ جا مُسْتَغاثاً قَدْ يُعَرَّى فاعْلَمَا

قال ابنُ حمدون: « . . . وعَمَّمَ المكودي في حرف النداء تبعاً لظاهرِ عبارة الناظم في قوله: « قد يُعَرَّى » أي: من حرف النداء، والحقُّ أنَّ ذلك خاصٌّ بـ (الياء)؛ لأنَّها أمُّ البابِ وهُمْ يتوسعون في الأمهاتِ ما لا يتوسعون في غيرِها »[٥].

رابعاً: وباجتماعِها مع (أل) في الضرورة.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١١٨، وانظر: المقرب ١/ ١٧٥، شرح التصريح ٤/ ٩، الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٧٢، شرح التصريح ٤/ ٩، همع الهوامع ٢/ ٥٢، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤، ديوانه ص ٣٠٤. الشاهد فيه: استعمال (يا) للندبة.

(٣) يوسف، آية (٢٩).

(٤) مغني اللبيب ص ٣٧٣، وانظر: شرح التصريح ٤/ ١٠، همع الهوامع ١/ ٣٢، الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤، حاشية الخضري ٢/ ٧١.

(٥) حاشية ابن حمدون ص ٥٠١، وانظر: التهذيب الوسيط ص ١٩٨، رصف المباني ص ٥١٥، شرح التصريح ٤/ ١٠.

قال ابنُ حمدون: «أنه لا يجوزُ الجمعُ بين حرفِ النداءِ و (أل) إلاّ في الضرورة»(١).

قال ابنُ مالك:

وباضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) و (أل) إلاّ مَعَ اللّهِ ومَحْكِيَّ الجُمَلْ

ومنه قول الشاعر(٢):

فيا الغُلامان اللّذان فَرّاً إيّاكُما أنْ تُكْسِبانا شرّاً(٣)

وقال الأزهري: «ولا يجوزُ ذلك في النثر خلافاً للبغداديين والكوفيين في إجازتهم ذلك مُحتجّين بالقياسِ والسماعِ، أمّا القياسُ فقد جاز (يا الله) بالإجماعِ فيجوزُ (يا الرجل) قياساً عليه بجامعِ أنّ كلاً منهما فيه (أل) وليست من أصلِ الكلمةِ وأمّا السماعُ فقد أنشدوا

فيا الغُلامان اللّذان فَرّاً»(٤).

خامسا: واختُصّتْ أيضاً بنداء اسمِ (اللّهِ) دون غيرها من أخواتِها.

سادسا: وبنداء (أيُّها) و (أيّتُها).

قال ابن هشام: «ولا يُنادَى اسمُ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ ولا اسمُ المستغاث، وأيها وأيتُها، إلا بها»(٥).

سابعا: اختصت كذلك بأنه مع كثرة النداء في القرآن المجيد لم يأت فيه غيرُها.

---

(١) حاشية ابن حمدون ص ٥٠٩، وانظر: المقرب ١/ ١٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٧، التهذيب الوسيط ص ١٩٧، المساعد ٢/ ٥٠٩، شرح التصريح ٤/ ٤٤، همع الهوامع ٢/ ٣٦، حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

(٢) قائله مجهول.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٤٣، شرح ابن يعيش ٢/ ١٩، المقرب ١/ ١٧٧، المساعد ٢/ ٥٠٣، شرح التصريح ٤/ ٤٤، همع الهوامع ٢/ ٣٦، حاشية الصبان ٣/ ١٤٥.

الشاهد فيه: اجتماع (يا) النداء مع (أل) ضرورة.

(٤) شرح التصريح ٤/ ٤٤.

(٥) مغني اللبيب ص ٣٧٣، وانظر: شرح التصريح ٤/ ٩، الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤، حاشية الخضري ٢/ ٧١.

قال الإربلي : « ولم يَرِدْ في القرآن ، نداءٌ بغير (يا) »[١] .

وذكر الفرَّاءُ في معانيه أنَّه في قراءة مَنْ قرأ[٢] قوله تعالى : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾[٣] بتخفيف الميم ، إنَّه نداءٌ بالهمزة ، أي : يا من هو قانتٌ ، فلا تبقى الدعوةُ مطلقة ، ويُحتمل أن تكونَ همزة الاستفهام دخلت على (مَنْ) ، و (مَنْ) مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : أمَنْ هو قانتٌ كغيره؟ حُذفَ لدلالة الاستفهام عليه .[٤]

وقد رُدَّ بأنَّه : لا وجه للنداء هنا لأنَّ هذا موضعُ معادلة ، وإنما يقع في الجمل التي تكون أخباراً ، وليس النداء كذلك . وقال أبو الحسن : « القراءةُ بالتخفيف ضعيفةٌ ؛ لأنَّ الاستفهام إنَّما يتناول ما بعده ، ولا يُحمل على ما قبله ، وهذا الكلام ليس قبله شيءٌ يحمل عليه إلا في المعنى »[٥] .

❊ ❊ ❊

---

(١) جواهر الأدب ص ٣٤ ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/ ١٣١ .

(٢) نافع وابن كثير وحمزة . انظر : حجة القراءات ص ٦٢٠ .

(٣) الزمر ، آية (٩) .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٤١٦ ، حجة القراءات ص ٦٢١ ، جواهر الأدب ص ٣٤ ، الجنى الداني ص ٣٦ .

(٥) وُجدَ هذا التعليق على هامش النسخة (أ) من نُسخ حجة القراءات ، نقله الأستاذ سعيد الأفغاني مُحقق حجة القراءات . انظر : حجة القراءات ص ٦٢٠ .

المبحثُ الثاني

تعدد معانيها وعملها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها.

المطلب الثاني: عملها.

المطلب الأول
تعدد معانيها ودلالاتها

النداءُ في اللغةِ هو : الصوتُ.(١)

وفي اصطلاح النحويين هو : (الدعاءُ بحروفٍ مخصوصة)(٢).

و (يا) من حروف المعاني، تخرج من معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، وهي :

أولاً: (يا) للنداء حقيقةً أو حكماً.

قال الإربلي : « وُضعتْ لطلب إقبال المنادَى إمَّا حقيقةً، نحو : (يا زيدُ)، أو مجازاً، كقوله تعالى : ﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** ﴾(٣)، وجُعلَتْ عِوَضاً عن (أدْعُو) »(٤).

ثانياً: قد تكونُ (يا) للتنبيهِ، وعدَّها ابنُ مالكٍ للتنبيه مطلقاً.

قال الرماني : « وقد يكون (يا) للتنبيه، نحو قولك : « يا اذهبْ بزيد » وعلى هذا قرأ بعضُ القراء : ﴿ **أَلاَ يَسْجُدُوا** ﴾(٥)، وقيل معَناها : يا هؤلاء اسجدوا، وقال الفراءُ على هذه القراءة يَلزمُ السجود، ولا يلزمُ على غيرِها . . . »(٦). ومنه قولُ ذي الرمَّةِ :

---

(١) انظر : الصحاح ٦/ ٢٥٠٥، القاموس المحيط ٤/ ٣٩٤.

(٢) حاشية ابن حمدون ص ٥٠٠، وانظر : التهذيب الوسيط ص ١٨٧، المساعد ص ٤٨٠، شرح التصريح ٤/ ٧، حاشية الصبان ٣/ ١٣٣، حاشية الخضري ٢/ ٧١.

(٣) سبأ، آية (١٠).

(٤) جواهر الأدب ص ٢٨٨، وانظر : المقرب ١/ ١٧٥، التهذيب الوسيط ص ١٨٧، رصف المباني ص ٥١٣، مغني اللبيب ص ٣٧٣، الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٠، همع الهوامع ٢/ ٢٧.

(٥) النمل، آية (٢٥).

(٦) معاني الحروف ص ٩٣، وانظر : الصاحبي ص ٢٨٧، جواهر الأدب ص ٢٨٩، رصف المباني ص ٥١٣، مغني اللبيب ص ٣٧٤.

أَلا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... ولا زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائكِ القَطْرُ(١)

وقال الإربلي : « وابنُ مالك عدَّها من أحرفِ التنبيه مُطْلَقاً ، قال : وأكثرُ ما يليها الدعاءُ ، كما في قوله(٢) :

يا لَعْنَـــةَ اللَّـــه والأَقْـــوام كُلِّهِــمُ ... والصَّالحينَ عَلَى سِمْعانَ مِنْ جارِ(٣)

أو أمرٌ نحو : ﴿أَلاَّ يَسْجُدُو﴾(٤) ، أو تَمَنٍّ ، نحو : ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيماً﴾(٥) ، أو تعليل نحو : (ربما غارة) ، وقد يليها فعلُ الذمِّ أو المدح أو التعجبِ ، ومع أنَّه لم يقُلْ به أحدٌ لا يخفَى ضَعْفَهُ)(٦) .

وذكر ابنُ فارس لـ (يا) معان أُخَر ، فقال : « تكونُ . . . وللدعاء ، نحو : (يا الله) ، وتكونُ للتعجب كقوله : « يا لَهُ فارِساً » ، وفي التعجب من المذموم : « يا لَهُ جاهلاً » ، و (يا) للتَّهَلُّف والتَّأَسُّف نحو قوله - جلَّ ثناؤه : ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾(٧) ، و (يا) تكونُ للتَّلذُّذ نَحو قوله(٨) :

يا بَرْدَها عَلَى الفُؤادِ لَوْ يَقِفْ(٩) »(١٠) .

---

(١) الكامل ١/ ١٤٦ ، معاني الحروف ص ٩٣ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٥١ ، جواهر الأدب ص ٢٩٠ ، مغني اللبيب ص ٢٤٣ ، شرح التصريح ١/ ٥٩٣ ، همع الهوامع ٢/ ٤٨٧ ، حاشية الصبان ١/ ٣٧ ، ٢٢٨ ، ديوانه ص ٢٩٠ . الشاهد فيه : مجيء (يا) للتنبيه .

(٢) لم أهتد لقائله .

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٩ ، الكامل ٣/ ٢٧١ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٥ ، ٢/ ١٥٤ ، جواهر الأدب ص ٢٨٨ ، شرح المفصل ٢/ ٢٤ ، ٨/ ١٢٠ ، مغني اللبيب ص ٣٧٣ ، همع الهوامع ٢/ ٣٤ .

الشاهد فيه : مجيء (يا) للتنبيه وبعدها دعاء .

(٤) النمل ، آية (٢٥) .

(٥) النساء ، آية (٧٣) .

(٦) جواهر الأدب ص ٢٩٠ ، وانظر : المساعد ٢/ ٤٨٦ .

(٧) يس ، آية (٣٠) .

(٨) لم أهتد لقائله .

(٩) الصاحبي ص ٢٨٨ . الشاهد فيه : مجيء (يا) للتلذذ .

(١٠) الصاحبي ص ٢٨٧ ، وانظر : المساعد ٢/ ٤٨٤ .

المطلب الثاني

عملهـــا

الأصلُ في المنادى أن يكونَ منصوباً باتفاقِ النحويين إلاَّ أنَّهم اختلفوا في ناصبِهِ.

قال الصيمري: «وأصل النداء النصبُ؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ: «يا زيدُ» فأنت داعٍ له منادٍ له، كأنَّكَ قلت: «أدْعُو زيداً، وأُنادي زيداً»(١).

مسألة: الخلاف في ناصب المنادى

اختلف النحويون في ناصب المنادى فتعدَّدت آراؤهم فيه على النحو التالي:

الرأي الأول: أنَّ ناصبَ المنادى فعلٌ مضمرٌ، ذهب إليه سيبويه. وقد عارضه ابنُ السراجِ فيما ذهب إليه؛ لأنَّ مذهبه يوجبُ كونَ النداءِ خبراً.

قال المجاشعي: «فسيبويه يرى أنَّ العاملَ فيه فعلٌ مضمرٌ متروكٌ إظهارُه، تقديرُه: (يا أدْعو زيداً)، و (يا أنادي زيداً)، وما أشبه ذلك. وذهب ابنُ السراج إلى أنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّه يوجبُ أنْ يكونَ النداءُ خبراً وليس الأمرُ كذلك بإجماعٍ. قال: «فإنْ قيلَ: ما تقديرُ العاملِ فيه؟ قيل: المصدرُ أصلُ الأفعالِ يُؤخَذُ منه فعلٌ على جهةِ الخبرِ وفعلٌ ليس بخبرٍ كفعلِ الأمرِ. وكذلك يُمكن أنْ يُؤخَذَ منه فعلٌ يَدُلُّ على النداءِ وليس بخبرٍ، ويكونُ على بعضِ أَبنيةِ الأَفعال كأنَّه في التمثيلِ وإنْ لم يتكلَّمْ به على هذا المعنى. (يا أرادَ عبد الله) فيكونُ (أَرادَ) يدلُّ على النداءِ كما يَدلُّ (أَرِدْ) على الأمرِ، وإنْ لم يُسْتَعملْ ذلك الفعلُ على هذا المعنى، ولكنَّه مدلولٌ عليه...»(٢).

---

(١) التبصرة ١/ ٣٤٠.

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٢٦٢، وانظر: أسرار العربية ص ٢٢٧، التبيين ص ٤٤٣، جواهر الأدب ص ٢٨٨، شرح المفصل ٨/ ١٢٠، المساعد ٢/ ٤٨٠.

الرأي الثاني: أنَّ ناصبه أحرفُ النداء أنفسُها، ذهب إليه المبرِّد، ومَنْ وافقَهُ.

قال الإربلي: « والمبردُ إلى أنَّ الناصبَ أحرفُ النداء أنفسُها. قال: لتأكُّد المشابهة بينها وبين الفعل[1] بدليلِ إمالتِها، وتَعَلُّق الجارِّ بها في (يا لزيد) ونصبِها الحال في قوله[2]:

قالَتْ بَنُو عامِرٍ خالوا بَني أَسَدٍ يا بُؤْسَ للْحَرْبِ ضَرَّاراً بأَقْوامِ[3] »[4].

قال الإربلي: « وبعضهم إلى أنَّ العمل لـ (يا) لا لأنها أشبهَتْ الفعلَ فعملَتْ، بل لأنَّها اسمٌ له وأُبطلَ بأنَّ اسم الفعل لا بُدَّ له من مرفوعٍ به، ولا مرفوعَ هنا، فلا يصحُّ أنها اسمُ فعلٍ، لا يقال: إنَّه مستترٌ لأنَّ المستترَ إما غائبٌ أو مخاطبٌ، أو متكلمٌ، والكلُّ ممتنعٌ، أما الأولُ فلعدمِ ما يعودُ عليه لفظاً أو معنى أو حكماً، وأما الثاني: فلأنَّه يلزم منه كونُ المخاطب داعياً باستتار ضميره، مدعوّاً بوقوع اسم الفعلِ عليه. وأما الثالث: فللزوم عدم النظير لتقدم اسم فعلِ المتكلمِ على حرفين، فبَطُلَتْ الأقسامُ كلُّها، فلم يثبتْ ما ادَّعوهُ، وليُعْلمْ أنَّ بعضَ مَنْ أسنَدَ العملَ إلى (يا) جعلها قسمين: عاملة في النداء كما قُرِّرَ وهاملة للتنبيه »[5].

وأما قول المبرِّد ـ وهو أنَّ الناصبَ للمنادى (يا) لمشابهتها الفعل للعلل السابقة ـ فهو مردودٌ.

---

(١) قال الأنباري: « وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ (يا)؛ لأنَّها نابت عن أدعو وأنادي. . . » أسرار العربية ص ٢٢٧.

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٨، المقتضب ٤/ ٢٥٣، المحتسب ١/ ٢٥١، الجمل ص ١٧٢، الخصائص ٣/ ١٦٠، الأمالي الشجرية ٢/ ٨٠، جواهر الأدب ص ٢٨٨، شرح المفصل ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤، همع الهوامع ٢/ ٣٠، خزانة الأدب ١/ ٢٨٥، ٢/ ١١٩، ديوانه ص ٢٢٠.

الشاهد فيه: مجيء (يا) النداء ناصبة للحال على مذهب القائلين بعملها.

(٤) جواهر الأدب ص ٢٨٨، وانظر: شرح المفصل ٨/ ١٢١.

(٥) جواهر الأدب ص ٢٨٨، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٢٦.

قال الإربلي: « ووافقه(١) في الإغراب، وصرَّح بأنَّ (يا) تعملُ النصبَ في المنادَى إمَّا لفظاً وإمَّا محلاً وردُّوهُ بأنَّ الإمالةَ لا توجبُ العملَ بدليل إمالة (بلى) ولم تعملْ، ويُمنَعُ تَعلُّقُ الجارِّ وانتصاب الحال بها، وإنَّما هو بالمنوبِ، وبأنَّه يلزَمُ حصولُ الجملةِ من حرفٍ واسمٍ وهو باطلٌ. قلت: رَدُّهم مردودٌ.

أما الأول: فبأنَّ الإمالةَ إنَّما لم توجبُ العملَ لضعفِ المشابهةِ بها وحدها، وهنا اعتضدت بتعدُّدِ جهة الشبه، فعملتْ لقوتها.

وأما الثاني: فبأنه لم يُعهد في الكلامِ انتصابُ الحال، وتعلُّق الجارِّ بمحذوفٍ معوَّضٍ لا يمكن الإتيان به فتعينَ كونُ الانتصاب، والتَّعلُّق العوضِ، وهو المطلوبُ.

وأما الثالث: فبمنعِ بطلان تَركُّبِ الكلامِ من حرف واسمٍ مطلقاً لتصريحهم باستثناء هذه الصورة. وأما قياس (يا) على هذا ففاسدٌ؛ لأنَّ المقيسَ عليه لما لم تقوَ جهةُ شُبْهةِ الفعلِ فيه، وقد انتصبَ الحالُ بعده، وَجَبَ أنْ يُنسَبَ العملُ إلى ما دلَّ عليه من معنى الإشارةِ أو التنبيهِ بخلافِ المقيسِ . . . »(٢).

وكذلك ابن يعيش فإنَّه يردُّ مذهبَ المبرِّد بقوله: « أنَّ هذه الحروفَ إنَّما هي تنبيهُ المدعو وهي غيرُ مُختصَّة، بل تدخلُ تارةً على الجملةِ الاسميَّة نحو قول الشاعر(٣):

يا لَعْنَةَ اللَّه والأقْوامِ كُلِّهم . . . .(٤)

وتارةً على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا ﴾ وما هذا سبيلُه فإنَّه لا يعملُ ولا يُقالُ بأنَّه عَملَ بطريقِ النيابة عن الفعلِ الذي هو (أدعو)؛ لأنَّا نقولُ: نيابتُها عن الأفعالِ لا توجبُ لها العملَ؛ لأنَّ عامةَ حروفِ المعاني إنما أُتيَ بها عوضاً من الأفعالِ لضربٍ من الإيجازِ والاختصار فـ(الواو) . . . نائبٌ عن أعطف، و (هل) عن أستفهم، و (ما) عن أتقي، ومع ذلك فإنَّه لا يجوزُ إعمالُها ولا تَعلُّق الظرف بها ولا الحال لأنَّ ذلك يكونُ تراجعاً عما اعتزموه من الإيجازِ وعَوْداً إلى ما وقع الفرارُ منه؛ لأنَّ الفعلَ يكونُ

---

(١) الضمير عائد على (المبرد).

(٢) جواهر الأدب ص ٢٨٨.

(٣) لم أهتد لقائله.

(٤) انظر: ص٢٥٣.

ملحوظاً مراداً فيصيرُ كالثابت وإذا كان كذلك فلا يجوزُ لهذه الحروفِ أنْ تعملَ وإذا لم تكن عاملةً كان العملُ للفعلِ المحذوفِ »(١) .

أما بالنسبةِ لاعتراضِ ابن السرَّاجِ على رأي سيبويه فقد ردَّهُ المجاشعي محتجاً لسيبويه فقال : « وفي هذا القول تعسفٌ وليس تحته طائل . وللمحتجِّ لسيبويه أنْ يقولَ : الفعل المحذوف إذا لَزِمَ حذفُه صار بمنزلة ما يدلُّ على المعنى دلالةَ التضمين ؛ لأنَّه يدلُّ عليه من غير ذكرِ لفظ موضوعٍ له . وإذا كان كذلك خرجَ عن معنى الخبر . وإذا قدر بالذكرِ له رجع إلى معنى الخَبرِ للتصريحِ الذي وَقَعَ به . واحتجَّ سيبويه بقول : « إيَّاك أعني » من جهةِ أنَّه في معنى المنادى ، وإنْ ظهر عاملُه مع أنَّ تقديره : (يا إنسانُ إيَّاكَ أَعْنِي) فالمعنى يؤول إلى شيءٍ واحدٍ »(٢) .

* * *

(١) شرح المفصل ٨/ ١٢٠ .

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٢٦٢ .

أقسام المنادى

للمنادى أربعة أقسام:

الأول: ما يُبنَى على ما يُرفَعُ به وجوباً، ولا بُدَّ أنْ يكونَ مفرداً معرفةً.

قال الأزهري: « . . . ما يجبُ فيه أنْ يُبنَى على ما يُرفَعُ به من حركةٍ أو حرفٍ لو كان معرباً على سبيل الفرضِ وهو ما اجتمعَ فيه أمران:

أحدهما: التعريفُ سواءٌ كان ذلك التعريفُ سابقاً على النداء[1]، نحو: (زيد) في قولك: « يا زَيْدُ » فـ(زيد) معرفة بالعَلَميَّة وتعرَّف بالإقبال وهو مذهب المبرد والفارسي، ورُدَّ بنداء اسمِ الله تعالى، واسم الإشارة فإنَّهما لا يمكنُ سلبُ تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكيرَ، أو كان التعريفُ عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال نحو: (يا رجل) تريدُ به معيَّناً وإليه ذهبَ ابنُ الناظمِ وقيل: تعريفُه بـ(أل) محذوفةً، ونابَتْ (يا) عنها.

والأمرُ الثاني: الإفرادُ: ونعني به أنْ لا يكونَ مضافاً ولا شبيهاً به فيدخلُ في ذلك المركَّبُ المَزْجيُّ، والمثنى والمجموعُ على حدِّه، وغيره تذكيراً وتأنيثاً، فالمزجيُّ نحو: (يا مَعْد يكْربُ) . . . فما كان معرباً صحيحَ الآخرِ غيرَ مُثنى ولا مجموع على حدِّه أظْهَرْتَ فيه الضمة، وما كان مثنى أو مجموعاً على حدِّه بنيته على نائب الضمة، وهو (الألف) في المثنى و (الواو) في الجمع باتِّفاقٍ، وما كان معتلاً كـ(فتىً وقاضٍ)، أو مبنياً قبل النداءِ قَدَّرْتَ فيه الضمةَ . . . »[2].

قال ابن مالك:

وابْنِ المُعرَّفَ المُنادَى المُفْرَدا   عَلَى الَّذي في رَفْعِهِ قَدْ عُهِدا

---

(١) قال المكودي: « يعني أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي، نُوِيَ بناؤه على الضم نحو: (يا هذا، يا برق نحره . . .). حاشية ابن حمدون ص ٥٠٤.

(٢) شرح التصريح ٤/١٦، همع الهوامع ٢/٢٩، حاشية الصبان ١/١٣٧.

العلة في بناء المنادى المعرفة على حركة الضم

وقال الأنباري: « إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ بُنِيَ المُنادَى المعرفةُ؟ قيل: لوجهين:

أحدُهما: أنَّه أشبه كافَ الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطابُ، والتعريفُ، والإفرادُ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يتَّصفُ بهذه الثلاثةِ، فلما أشْبَهَ كافَ الخطابِ من هذه الأوجهِ بُنِيَ كما أنَّ كافَ الخطاب مبنيَّةٌ.(١)

والوجه الثاني: أنَّه أشبَهُ الأصوات؛ لأنَّه غايةٌ ينقطعُ عندها الصوتُ، والأصواتُ مبنيةٌ فكذلك ما أشبهها، فإن قيل: فَلِمَ بُنِيَ على حَرَكَةٍ؟ قيل: لأنَّ له حالة تمكُّنٍ قبل النداء، فبُنِيَ على حركةٍ، تفضيلاً على ما بُنِيَ وليس له حالةُ تمكُّنٍ.

فإن قيل: فَلِمَ كانتْ الحركةُ ضمَّةً؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجهُ الأول: أنَّه لو بُنِيَ على الفتحِ لالتبَسَ بما لا ينصرفُ، ولو بُنِي على الكسرِ لالتبسَ بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح تَعَيَّنَ بناؤه على الضمِّ.

والوجه الثاني: أنَّه بُنِيَ على الضمِّ فرقاً بينه وبين المضاف؛ لأنَّه إنْ كانَ المضافُ إلى النفسِ كانَ مكسوراً وإنْ كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً فبُنِيَ على الضمِّ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنَّ الضمَّ لا يدخل المضافَ.

والوجه الثالث: أنَّه بُنِيَ على الضمِّ؛ لأنَّه لما كان غايةً يتمُّ بها الكلامُ وينقطعُ عندها، أشبه (قبل) و (بعد) فبَنَوْهُ على الضمِّ كما بَنَوْهما على الضمِّ »(٢).

الثاني: ما يجبُ نصبه وهو ثلاثة أنواعٍ: النكرةُ غيرُ المقصودة، والمضافُ، والشبيهُ بالمضافِ.

---

(١) قال ابن عقيل: « ذهب إليه الفارسي وجماعة من النحويين ». المساعد ٢/ ٤٩٠.

(٢) أسرار العربية ص ٢٢٤، وانظر: التهذيب ص ١٩٣، المساعد ٢/ ٤٨٩، همع الهوامع ٢/ ٢٩.

قال الزجاجي: «فأمَّا المضافُ والنكرةُ فمنصوبان، كقولك: «يا غُلامَ زَيْد». . . و«يا أخانا». . . قال الله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾(١)، و ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(٢). وتقول في النكرة: «يا ذاهباً مسرعاً». . . وكذلك ما أشبهه. . . »(٣).

وقال ابن جني: «وكذلك المشابهُ للمضاف من أجلِ طوله. . . »(٤).

وقال الأزهري: «الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيءٌ من تمامِ معناه إمَّا بعملٍ أو عطف قبل النداء. والعملُ إما في فاعلٍ أو مفعولٍ أو مجرورٍ. فالأولُ نحو: (يا حسناً وجْهُهُ). . . والثاني نحو: (يا طالعاً جَبَلاً). . . والثالث نحو: (يا رفيقاً بالعباد). . . والمعطوفُ نحو: (يا ثلاثةً وثلاثين) فيمن سمَّيتَهُ بذلك. . . فيجبُ نصبُهما للطُّول بخلاف. أما نصب (ثلاثة) فلأنَّه شبيهٌ بالمضاف من حيثُ إنَّ الثاني من تمامِ الأول؛ لأنَّ التسميةَ وقعت بالكلمتين مع حرفِ العطفِ. . . »(٥). قال ابن مالك:

والمُفْرَدَ المُنْكورَ، والمُضافا وَشِبْهِهِ ـ انْصِبْ عادماً خِلافا

العلة في نصب المضاف والنكرة

قال الأنباري: «فإن قيلَ: فَلِمَ كان المضافُ والنكرةُ منصوبين؟ قيل: لأنَّ الأصلَ في كلِّ منادى أنْ يكونَ منصوباً؛ لأنَّه مفعولٌ إلاّ أنَّه عَرَضَ في المفردِ المعرفةِ ما يوجبُ بناؤهُ فبقي ما سواه على الأصل»(٦).

---

(١) يوسف، آية (٣٩، ٤١).

(٢) يوسف، آية (١١).

(٣) الجمل ص ١٤٧، وانظر: معاني الحروف ص ٩٣، التبصرة ١/ ٣٣٩، شرح عيون الإعراب ص ٢٥٩، حاشية ابن حمدون ص ٥٠٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٦، التهذيب الوسيط ص ١٨٨، حاشية الصبان ٣/ ١٣٩.

(٤) اللمع ص ١٦٩، وانظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٦٥، المقرب ١/ ١٧٥، المساعد ٢/ ٤٨٠.

(٥) شرح التصريح ٤/ ٢٢، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ١٤٠.

(٦) أسرار العربية ص ٢٢٦، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨.

الثالث: ما يجوزُ ضمُّهُ ونصبُهُ وهو نوعان:

الأول: العلمُ المفردُ الموصوفُ بـ (ابن).

قال ابن مالك: « يجوزُ في العلمِ المضمومِ في النداء أنْ يُفتحَ إذا وُصفَ بـ (ابن) متصلٍ، مضافٍ إلى عَلَمٍ، نحو: (يا زيدَ بن عمروٍ). ولا يمتنعُ الضمُّ وهو عند المبرد أولى من الفتح؛ لأنَّه[1] أنشد بالفتح:

يا حكَمَ بنَ المُنْذِرِ بن الجارودِ   سُرادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدودِ[2]

ثم قال: ولو قال: « يا حكَمُ بنَ المُنذرِ » كانَ أَجْوَدَ.

فلو فُصلَ (ابن)، أو كان الموصوفُ به أو المضافُ هو إليه غيرَ عَلَمٍ تعيَّنَ الضمُّ »[3].

قال ابن مالك:

وَنَحْوَ زَيْد ضُمَّ وافْتَحَنَّ، منْ   نَحْوَ (أَزَيْدُ بْنَ سَعيد) لا تَهِنْ
والضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَماً   أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ ـ قَدْ حُتِمـا

الثاني: المنادى المكرَّرُ عند إضافته.

قال المكودي: «إنَّ المُنادى المبني على الضمِّ إذا تكرَّر وأُضيفَ إلى ما بعده وَجَبَ نَصبُ الثاني؛ لأنَّه مضافٌ، وجازَ في الأولِ الضمُّ على الأصلِ والفتحُ على الاتباعِ »[4].

ومنه قولُ جرير:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أَبالَكُمْ   لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[5]

---

(١) هو رؤبة بن العجاج.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٣، المقتضب ٤/ ٢٣٢، شرح المفصل ٢/ ٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، شرح التصريح ٤/ ٢٨، حاشية الصبان ٣/ ١٤٢. الشاهد فيه: فتح العَلَم المضموم في النداء (يا حكمَ) لأنَّه وُصفَ بـ (ابن) متصل مضاف إلى علم (بن الجارود).

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٧، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٠، حاشية الصبان ٣/ ١٤١، حاشية الخضري ٢/ ٤٧.

(٤) المكودي بحاشية ابن حمدون ص ٥١٦، وانظر: المقرب ١/ ١٨٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٠، التهذيب الوسيط ص ١٩٩، شرح التصريح ٤/ ٣٣.

(٥) الكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، المقتضب ٤/ ٢٢٩، الجمل ص ١٥٧، الخصائص ١/ ٣٤٥، الأمالي الشجرية ٢/ ٨٣، شرح المفصل ٢/ ١٠، ٣/ ٢١، حاشية ابن حمدون ص ٥١٦، التهذيب

قال ابن مالك :

في نَحْوِ (سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِب ... ثانٍ، وضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

وقال ابن مالك : « . . . فإنْ ضُمَّ؛ فلأنَّه منادى مفردٌ معرفةٌ، ونصب الثاني حينئذ؛ لأنَّه منادى مضافٌ، أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ، أو بدل، أو منصوبٌ بإضمار (أعني). وإنْ فُتِحَ فهو على مذهب سيبويه : منادى مضافٌ إلى ما بعد الثاني، والثاني مُقحَم بين المضاف والمضاف إليه، ومذهب المبرد أنَّ الأوَّلَ منادى مضافُ إلى محذوف دلَّ عليه الآخرُ، والثاني مضافٌ إلى الآخر، ونصبُهُ من خمسة أوجه كما سبق، ومن النحويين(١) مَنْ جَعَلَ الاسمين عند فتحِ الأوَّلِ مركَّبين تركيبَ (خمسةَ عشَرَ) »(٢).

وقال الأزهري : « وقال الفراء : الاسمان الأولُ والثاني مضافان للمذكور ولا حذفٌ ولا إقحامٌ، وهو ضعيفٌ لما فيه من توارد عاملَيْن على معمولٍ واحدٍ »(٣).

الرابع : ما يجوزُ ضمُّه ونصبُهُ وهو المنادى المستحقُّ للضمِّ عند اضطرار الشاعر.

قال الزجاجي : « وإذا لَحِقَ الاسمَ العلمَ المنادى التنوينُ في ضرورة الشعر فمنهم مَنْ يُنونِّه ويرْفَعه على لفظه، وهو مذهبُ الخليلِ وأصحابه، ومنهم من يُنونِّه ويَنْصبُه، ويقول : أَرُدُّهُ إلى أصْلِه وهو مذهبُ أبي عمرِو بن العلاء(٤)

الوسيط ص ١٩٩ ، مغني اللبيب ص ٤٥٧ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٣ ، خزانة الأدب ١/ ٣٥٩ ، ٢/ ١١٦ ، ٤/ ٢٧٣ ، ديوانه ص ٢٨٥ . الشاهد فيه : تكرار لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب.

(١) (وهو الأعلم). انظر : شرح التصريح ٤/ ٣٦، همع الهوامع ٢/ ٤٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢١ ، وانظر : همع الهوامع ٢/ ٤٣ ، حاشية الصبان ٣/ ١٥٤ .

(٣) شرح التصريح ٤/ ٣٥، وانظر : همع الهوامع ٢/ ٤٤ .

(٤) (هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان، وله أخ يقال له : أبو سفيان، وزعم الناسبون أن اسميهما كنيتاهما، وهما من مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وكان أخذ عمّن أخذ عنه عبد الله - ابن إسحاق - قال الخليل : « فكان عبد الله يقدم على أبي عمرو في النحو، وأبو عمرو يُقَدَّم عليه في اللغة . . . وكان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب » . . . مات سنة ١٥٤).

مراتب النحويين ص ٣٣، وانظر : أخبار النحويين البصريين ص ٤٦ ، نزهة الألباء ص ٣٠ ، إشارة التعيين ص ١٢١ ، البلغة ص ١٠١ ، شذرات الذهب ١/ ٢٣٧ ، الأعلام ٣/ ٤١ .

وأصحابه* . . . »(١). ومنه قولُ الأحوصِ:

سَــلامُ اللّهِ يا مَطرٌ عَلَيْهــا   ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ(٢)

قال ابن مالك:

واضْمُمْ أوْ انْصِبْ ما اضْطِراراً نُوِّنا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقاقُ ضَمٍّ بُيِّنا

* * *

* وقال الأزهري: «واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقاً؛ لأنه الأكثر في كلامهم، واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي والمبرِّد النصب مطلقاً، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في ضم العلم ك (مطر) في البيت الأول، ووافقا أبا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس. . . ». شرح التصريح ٤/ ٣٧، وانظر: حاشية الصبان: ٣/ ١٤٥.

(١) الجمل ص ١٥٤، وانظر: التبصرة ١/ ٣٥٤، حاشية ابن حمدون ص ٥٠٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٣، المساعد ٢/ ٥٠١، شرح التصريح ٤/ ٣٦، همع الهوامع ٢/ ٣١.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٢، المقتضب ٤/ ٢١٤، ٢٢٤، الجمل ص ١٥٤، المحتسب ٢/ ٩٣، الأمالي الشجرية ١/ ٣٤١، التبصرة ١/ ٣٥٥، حاشية ابن حمدون ص ٥٠٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠٤، شذور الذهب ص ١١٣، مغني اللبيب ص ٣٤٣، شرح التصريح ٤/ ٣٦، همع الهوامع ٢/ ٣١، حاشية الصبان ٣/ ١٤٤، خزانة الأدب ١/ ٢٩٤.

الشاهد فيه: تنوين العلم المفرد للضرورة (يا مطرٌ) وإبقاء الضم اكتفاءً بما تدعو إليه الضرورة.

تابع المنادى

أولاً : تابع المنادى المعرب

تابع المنادى المعرب يتبعُهُ في الإعرابِ؛ لأنَّ محلَّهُ لا يخالفُ لفظَه.

قال المجاشعي: «إنَّ نعتَ المعربِ تابعٌ له؛ لأنَّه ليس له موضعٌ يُخالفُ لفظَه...»(١)

وقال الزجاجي: «فأمَّا نعتُ المضاف والنكرة، فلا يكونان إلاَّ منصوبين، وذلك قولك: «يا غُلامَ محمد العاقلَ» إنْ جعلتَهُ نعتاً لـ(غلام) نصبتَهُ، وإنْ جعلته نعتاً لـ(محمد) خفضتَهُ فقلتَ: «يا غُلامَ مُحمدٍ العاقلِ»»(٢).

ثانيا: تابع المنادى المبني:

أقسامه أربعة:

الأول: ما يجبُ نصبه لمراعاة محل المنادى.

ويُشترطُ فيه اجتماعُ أمرين هما: أنْ يكونَ التابعُ نعتاً أو عطفَ بيانٍ أو توكيداً، وأنْ يكونَ مضافاً مجرداً من (أل).

قال الأزهري: «ما يجبُ نصبُه مراعاةً لمحلِّ المنادى فإنَّ محلَّهُ نصبٌ وهو ما اجتمعَ فيه أمران:

أحدُهما: أنْ يكونَ التابعُ نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

والأمرُ الثاني: أنْ يكونَ التابعُ مضافاً مجرداً من (أل).

فالنعت نحو: (يا زيدُ صاحبَ عمرٍو)، والبيان نحو: (يا زيدُ أبا عبد الله)،

---

(١) شرح عيون الإعراب ص ٢٦٦.

(٢) الجمل ص ١٧٢، وانظر: التبصرة ١/ ٣٤١، شرح عيون الإعراب ص ٢٥٩، حاشية ابن حمدون ص ٥١١.

والتوكيد نحو: (يا تميمُ كُلَّهم أو كُلَّكم) بنصب (صاحب، و أبا، وكل) وجوباً. وحُكِيَ عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراءُ والطوالُ جوازُ رفع المضاف من نعت وتوكيد وتَبِعَهُمْ ابنُ الأنباري[(١)]، وإنْ كانَ مع تابع المنادى ضميرٌ جيءَ به دالاً على الغيبة باعتبار الأصلِ نحو: (يا تميم كلهم)، وعلى الحضور باعتبار الحال، نحو: (يا تميمُ كلكم). . . وفيه ردٌّ على الأخفش حيث منعَ مراعاةَ الحال وقال: وأمَّا قولُهم: (يا تَميمُ كُلَّكم) فإنْ رفعوه فهو مبتدأٌ وخبره محذوفٌ أي: (كُلُّكم مَدْعُوَّهُ)، وإنْ نصبوهُ فبفعلٍ محذوف أي: كُلَّكم دَعَوْتُ) »[(٢)]. وقال ابن مالك:

تابِعَ ذي الضَّمِّ المُضاف دونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْباً كأَزَيْدُ ذا الحِيَلْ

الثاني: ما يجبُ رفعُه مراعاةً للفظ المنادى.

وهو نعتُ (أيّ وأيَّة) ونعتُ اسمِ الإشارة إذا كان وصلةً لنداء نعته.

قال ابنُ جني: « وتقولُ: « يا أَيُّها الرَّجلُ » فَتَبْني (أي) على الضمِّ؛ لأنَّها (في اللفظ - مناداةٌ. و (ها) للتنبيه، و (الرجلُ) مرفوعٌ؛ لأنَّه وصفُ (أي). ولا يجوزُ فيه غيرُ الرفعِ »[(٣)].

وقال الصيمري: « وإذا قلت: « يا هذا الرجل » ففيه وجهان:

أحدُهما: (هذا) بمنزلة (أيُّها) وصلةٌ إلى نداء (الرجل) فيكونُ (الرجل) مرفوعاً لا غير، كما كان في (أي) ولا يجوزُ السكوتُ على هذا؛ لأنَّ المرادَ نداءُ الرجل.

---

(١) (هو أبو بكر، محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكبرهم حفظاً للغة، وكان زاهداً متواضعاً، أخذ عن أبي العباس، ثعلب وكان ثقة، صدوقاً من أهل السنة، حسن الطريقة، وألَّف كتباً كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو، فمنها: كتاب (الوقف والابتداء)، وكتاب (المشكل وغريب الحديث). . . . . وكتاب (الزهد والكافي) في النحو، وكتاب (اللامات والأمالي) وغير ذلك من المؤلفات. . . توفي سنة ٣٢٨. . .). انظر نزهة الألباء ١٩٧، إنباه الرواة ٣/ ٢٠١، وفيات الأعيان ٤/ ٣٤١، إشارة التعيين ص ٣٣٥، البلغة ص ٢١٢، بغية الوعاة ١/ ٢١٢، شذرات الذهب ٢/ ٣١٥، الأعلام ٦/ ٣٣٤، معجم المؤلفين ١١/ ١٤٣.

(٢) شرح التصريح ٤/ ٤٥، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ١٤٧، حاشية الخضري ٢/ ٧٦.

(٣) اللمع ص ١٧٤، وانظر: التبصرة ١/ ٣٤٣، شرح عيون الإعراب ص ٢٥٩، حاشية ابن حمدون ص ٥١٤، المقرب ١/ ١٧٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٧، التهذيب الوسيط ص ١٨٩، شرح التصريح ٤/ ٤٧، همع الهوامع ٢/ ٣٨.

وذهبَ أبو عُثمانَ المازني إلى أنَّه يجوزُ فيه النصبُ، نحو: (يا أيُّها الرَّجُلَ)، كما يجوزُ: (يا زيدُ الظريفَ)، وهو عندي القياسُ لو ساعده الاستعمالُ »[1].

الثالث: ما يجوزُ رفعُه ونصبُه.

وهو نوعان:

(١) النعتُ المضافُ المحلى بـ (أل).

(٢) المفرد من (نعتٍ أو بيانٍ أو توكيد).

قال الأزهري: « القسمُ الثالثُ: ما يجوزُ رفعُه ونصبُه، فالنصبُ اتباعاً لمحلِّ المنادى، والرفعُ على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوعِ تنزيلاً لحركةِ البناء العارضة بسببِ دخولِ حرفِ النداء مَنْزِلَةَ حركةِ الإعرابِ بسببِ دخولِ العاملِ. . . . . . . وهو نوعان:

أحدُهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بـ (أل) نحو: (يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ) برفع (الحسن) ونصبه على ما قرَّرْنا.

والنوعُ الثاني: ما كان مفرداً من نعت[2] أو بيان أو توكيد، أو كان معطوفاً مقروناً بـ (أل). فالنعتُ نحو: (يا زيدُ الحسنُ) بالرفعِ، و (الحسنَ) بالنصبِ، والبيانُ نحو: (يا غُلامُ بِشْرٌ) بالرفعِ، و (بِشْراً) بالنصب، والتوكيد نحو: (يا تميمُ أجمعون) بالرفع، و (أجمعين) بالنصب، والمعطوفُ المقرونُ بـ (أل)[3] كقولك: « يا زَيْدُ والضَّحَّاكُ » وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله:

وما سِواهُ ارْفَعْ أوِ انْصَبْ . . . .

---

(١) أسرار العربية ص ٢٢٨، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨، همع الهوامع ٢/ ٣٨.

(٢) قال الصيمري: « وإنَّما جاز الرفع في الصفة - وإن كان الأول غير مرفوع؛ لأنه قد استمرَّ واطَّرد الضم في كل علم منادى) التبصرة ١/ ٣٤١، وانظر: أسرار العربية ص ٢٢٥.

(٣) (أي: يجوز رفعه ونصبه، فرفعه عطفاً على لفظ المنادى، وهو مذهب الخليل وأصحابه؛ لأنَّه بمنزلة المفرد لفظاً، وهو الوجه؛ لأنه بمنزلة النعت، ونصبه عطفاً على موضع المنادى؛ لأنَّ موضعه نصب وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء). انظر: الجمل ص ١٥١، اللمع ص ١١٣، التبصرة ١/ ٣٤٨، أسرار العربية ص ٢٢٦.

وكما قال الله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾(١) »(٢) .

الرابع: ما يعطى حال كونه تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقل.

قال الصيمري: « وإذا أَبْدَلْتَ الاسمَ المفردَ العلمَ من المضاف، أو غيره مما يستحقُ النصبَ بنيتَهُ على الضَمِّ؛ لأنَّكَ تُقدِّرُ وقوعَه موقعَ الأوَّل، فتقولُ: « يا صاحبَنا زيدُ »، و « يا كريماً أخوهُ عمروٌ » على البدل، وتقول: « يا هذا ذا المالَ » فتُبْدلُ (ذا المال) من (هذا) ولا يجوزُ أن يكونَ صفةً له . . . . وكذلك إنْ عطَفتَ على المنادى اسماً فحكمُهُ حكمُ البدل تقولُ: « يا زيدُ وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وزيدُ »، وتقول: « يا زيدُ لا صاحبَهُ، ويا صاحبَ زيد لا عمرو »؛ لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه شريكان في العاملِ . . . »(٣). وقال ابن مالك:

. . . . . . واجْعَلا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلاً

مسألة: اتباع تابع المنادى

قال الرضي: « اعلم أنَّ تابعَ تابعِ المنادى عند النحاة مثلُ متبوعه مطلقاً إنْ كان تابعُ المنادى مرفوعاً أو منصوباً يُحْمَلُ تابعُ التابعِ على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى (أيّ) أو (هذا) أو غيرها، تقول في غيرهما: « يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّة » إذا جعلته صفةً لـ (الطويل) وإنْ حَمَلْتَهُ على (زيد) نصبتَ ومن نصَبَ (الطويل) نصبَ (ذا الجمة) لا غير كان نعتاً لـ (الطويل) أو لـ (زيد)، وأمَّا في (أيّ) فإنَّ التابعَ الذي يجيءُ بعد وصفه لا يكون إلا تابعاً لوصف (أيّ)؛ لأنَّه هو المنادى في الحقيقة و (أي) وصلة إليه. فعلى هَذا إذا كان ذلك التابعُ مضافاً معنوياً فالواجبُ الرفعُ نحو: (يا أيُّها الرجلُ ذو المال) ولا يجوزُ

---

(١) سبأ، آية (١٠).

قال الأزهري: « قرأه السبعة بالنصب عطفاً على محل الجبال، واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس والجرمي وقُرِىء في غير السبع بالرفع عطفاً على لفظ الجبال، واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدَّروا النصب في (الطير) على العطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿ ولقد آتينا داود فضلاً ﴾، والتقدير: (وآتيناه الطير) وجملة النداء مُعترضة بين المتعاطفين. . .) شرح التصريح ٤/ ٥٢.

(٢) شرح التصريح ٤/ ٥٠، وانظر: حاشية الصبان ٣/ ١٤٨، حاشية الخضري ٢/ ٧٦.

(٣) التبصرة ١/ ٣٤٧، وانظر: المقرب ١/ ١٧٨، شرح التصريح ٤/ ٥٤، حاشية الصبان ٣/ ١٤٩.

(يا أيُّها الرجلُ وعبد الله) ؛ لأنَّ المعطوفَ في حكم المعطوف عليه فيجبُ إذن أنْ يكونَ (عبدُ الله) صفةَ (أيّ)، ولا يجوزُ لأنَّه لا يوصفُ إلاَّ بذي اللام، ويجوزُ (يا أيُّها الرجل الحسن الوجه) كما يجوزُ (يا أيها الحسن الوجه) وكذا يجوزُ (يا أيها الفاضل والحسن الوجه)، وإنْ أُبدلَ من وصف (أيّ) فإنْ جُعِلَ المبدلُ منه في حكم الطرحِ لم يَجزْ إلاَّ أنْ يكونَ البدلُ مما يجوزُ كونُه صفةً لـ (أي) أعني الجنسَ ذا اللام، فلا تقول: « يا أيها الرجل زيد »، وإن لم يُجْعَلْ المبدلُ منه في حكم الطرحِ جاز (يا أيُّها الرجل زيدٌ) برفع (زيد). . . ولا يجوز نحو: (يا أيها الرجل زيد) بضم (زيد) بدلاً من (أيّ) لما تقدَّم أنَّ التابعَ الذي بعد وصف (أيّ) لا يتبع (أيّ)، وأمَّا إذا جئْتَ به بعد وصف اسم الإشارة فيجوزُ فيه الأمران؛ لأنَّ اسم الإشارة قد يستبدُّ من دون وصفه فتقول: « يا هذا الرجل زيد وذو المال » حملاً على الوصف، و (زيدُ) بالضمِّ و (ذا المالَ) حملاً على هذا، وإذا كان ذلك التابعُ عطفَ نسق مجرداً عن (اللام) لم يَجزْ إلا حَمْلُهُ على هذا نحو: (يا هذا الرجلُ وذو الجمَّة)؛ لأنَّكَ لو حملته على الوصف كان وصفاً لـ (هذا) واسم الإشارة لا يُوصف إلاَّ بذي اللام كما قلنا في (أيّ)، ولا يجوزُ عطفُ المضاف لا رفعاً ولا نصباً على المفردِ الذي هو صفةٌ للمنادى المضمومِ نحو: (يا زيد الطويل وذو الجمة)، أما النصب؛ فلأنَّ المنصوبَ لا يُعْطَفُ على المرفوع، وأمَّا الرفعُ؛ فلأنَّ حقَّ المعطوف جوازُ قيامه مقامَ المعطوف عليه، ولا يجوزُ: (يا زيدُ ذو الجمة) برفع (ذو) فلم يَبْقَ إلاَّ النصب عطفاً على (زيد)، وأجاز المازني الرفعَ حملاً على (الطويلِ)، ويُمنَعُ من كونِ المعطوفِ كالمعطوفِ عليه في كلِّ ما يجبُ له ويمتنعُ عليه. . . »[1].

* * *

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤٢، وانظر: المقرب ١/ ١٧٩.

المبحثُ الثالث

أوجه التقارب والتباعد بين (يا) وأخواتها

أوجه التقارب والتباعد بين (يا) وأخواتها

أولاً: إنَّ حروفَ النداءِ (يا ، وأيا ، وهيا ، وأيْ ، والهمزة ، و وا) كلّها لتنبيهِ المدْعو . (١)

ثانياً:

(١) (يا ، و أيا ، وهيا) أخواتٌ تُستعمَلُ لنداءِ البعيدِ إذا أرادوا أنْ يمُدُّوا الصوتَ .

(٢) (أي ، والهمزة) متآخيان حيث تستعملان لنداءِ القريبِ .

وإنما كان كذلك منْ قبَلِ أنَّ البعيدَ والمتراخي والنائمَ والمستثقلَ والساهي يُفتقَرُ في دُعائهم إلى رفعِ صوتٍ ومده ، و (يا ، وأيا ، وهيا) أواخرهنَّ ألفات ، و (الألف) ملازمة للمدِّ ، أما (الياء) في (أيّ) فليست مدة ؛ لأنَّ ما قبلها مفتوحاً ، و (الهمزة) ليست من حروفِ المدِّ فاستعملا للقريبِ . (٢)

وذهب المبرد إلى أنَّ (أيا وهيا) للقريب ، و (أي) للمتوسط ، و (يا) للجميعِ . (٣)

ثالثاً: أجمع النحاةُ على جوازِ نداءِ القريبِ بما للبعيدِ توكيداً ومنعوا العكسَ . (٤)

رابعاً: يجوزُ الاستغناءُ عن (يا) إلاَّ في أحدِ خمسةِ أشياءٍ ، وهي :

(١) اسمُ الله .

(٢) المضمرُ .

(٣) المستغاثُ به .

(٤) اسمُ الإشارة .

(٥) اسم الجنسِ المفردِ غيرِ المعيَّن .

---

(١) انظر : اللمع ص ١٧٠ ، شرح المفصل ٨/ ١١٨ .

(٢) انظر : التبصرة ١/ ٣٣٧ ، شرح المفصل ٨/ ١١٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٨ ، التهذيب الوسيط ص ١٨٧ ، حاشية الصبان ٣/ ١٣٣ .

(٣) انظر : شرح التصريح ٤/ ٨ ، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤ .

(٤) شرح التصريح ٤/ ٨ ، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤ .

فإنْ كان أحدُ هذه الخمسة لزمته (يا) .[١]

خامسا: إنَّ (يا) هي أصل الأدوات، وسائرُها فروعٌ لها، فـ (أيا) : هي (يا) زيدت عليها الهمزةُ، و (هَيا) هي (يا) أُبدلَتْ همزتُها هاءً، و (أي) مقلوب (يا)، و (أ) هي (أي) حذفت ياؤها، و (آ) هي الهمزة مطلت حركتُها، و (آي) هي (أي) مطلت حركة همزتها .[٢]

* * *

(١) انظر : الجمل ص ١٥٦ ، اللمع ص ١٧١ ، التبصرة ١/ ٣٥٧، شرح عيون الإعراب ص ٢٧٦ ، أسرار العربية ص ٢٢٨ ، المقرب ١/ ١٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠ ، التهذيب الوسيط ص ١٩٦ ، شرح التصريح ٤/ ٩ ، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤ .

(٢) انظر : معاني الحروف ص ١١٧ ، شرح المفصل ٨/ ١١٨ ، الجنى الداني ص ٢٣٣ ، مغني اللبيب ص ٢٠ ، ٧٦، همع الهوامع ٢/ ٢٧ .

الفصل السابع

(إنْ) أم أدوات الشرط

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (إنْ)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (إن) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (إنْ)

خصائص (إنْ)

(إنْ) أمُّ أدواتِ الشرطِ ، وغيرُها من أخواتِها محمولٌ عليها مُشبَّهٌ بها .

قال الرضي : « اعلمْ أنَّ أمَّ الكلمات الشرطية (إنْ) »[١] . وقال ابن جني : « وحرفُه المستولي عليه (إنْ) وتُشبَّهُ بها أسماءٌ وحروفٌ »[٢] . وقال ابن يعيش الصنعاني : « واعْلَمْ أنَّ أصلَ حروفِ الشرطِ (إنْ) والباقي محمولٌ عليها »[٣] .

ولكون (إنْ) أصلَ بابِها انفردَتْ بخصائصَ من بين أخواتِها هي كما يلي :

أولاً : اختُصَّتْ (إنْ) بكونِها حرفَ الشرطِ الوحيدِ المُجْمَعِ عليه .

قال السيوطي : « أدواتُ الشرطِ كلُّها أسماءٌ ، إلا (إنْ) فإنَّها حرفٌ بالاتِّفاق)[٤] .

ثانياً : اختُصَّتْ كذلك بدخولِها في كلِّ شرطٍ من غيرِ تقيدٍ .

قال السيوطي : « قال ابن يعيش : لأنَّها تدخلُ في مواضعِ الجزاءِ كلِّها ، وسائر حروفِ الجزاءِ لها مواضعُ مخصوصةٌ ، فـ (منْ) شرطٌ فيمن يعقلُ ، و (مَتى) شرطٌ في الزمانِ ، وليستَ (إنْ) كذلك ، بل (شرطاً) في الأشياءِ كلِّها . . . »[٥] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٠ ، وانظر : الجنى الداني ص ٢٠٨ ، المساعد ٣/ ١٣٣ ، شرح التصريح ٤/ ٣٦٨ ، همع الهوامع ٢/ ٤٤٩ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥ ، حاشية الخضري ٢/ ١٢٠ ، الكواكب الدرية ٢/ ٧٤ .

(٢) اللمع ص ١٩٣ .

(٣) التهذيب الوسيط ص ٢٩٤ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٩ ، همع الهوامع ٢/ ٤٥٥ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥ .

(٤) همع الهوامع ٢/ ٤٥٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥ ، الكواكب الدرية ٢/ ٧٤ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥ .

ثالثاً: اختُصَّتْ كذلك بحذفِ الشرطِ وحدَه أو الجوابِ وحدَه.

قال ابن مالك: « والاستغناءُ عن الشرطِ وحدَه أقلُّ من الاستغناءِ عن الجوابِ ومنه قولُ الشاعر:

فطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مفْرِقَكَ الحُسامُ[(١)]

أرادوا: وإلاَّ تطلقْها يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ. . . . »[(٢)].

وقال السيوطي: « قال أبو حيان: وكذا حذفُ الجوابِ وحده، والشرط وحده لا أحْفظُهُ بعد غير (إنْ) قال: إلاَّ أنَّ ابنَ مالكٍ أنشدَ في شرحِ الكافية[(٣)]، وزعمَ أنَّه حُذفَ فيه فعل الشرط بعد (متى) وهو قوله[(٤)]:

مَتَى تُؤْخَذوا قَسْراً بِظَنَّةَ عامِرٍ ولا يَنْجُ إلاَّ في الصَّبارِ يزيدُ[(٥)] »[(٦)].

رابعاً: اختُصَّتْ أيضاً بحذف الجزأين معاً.

قال السيوطي: « قال ابنُ الأنباري: إنما صارت (إنْ) أمَّ الجزاءِ؛ لأنَّها بِغَلَبَتِها عليها تنفردُ وتؤدِّي عن الفعلين. . . »[(٧)]. ومنه قول رؤبة:

---

(١) المقرب ١/ ٢٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٩، شذور الذهب ص ٣٤٣، مغني اللبيب ص ٦٤٧، المساعد ٣/ ٣٥٢، شرح التصريح ٤/ ٣٩٣، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، حاشية الصبان ٤/ ٢٥. الشاهد فيه: حَذْفُ فعل الشرط، والتقدير: (وإنْ لم تطلقها يعل. . .).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٧٠، وانظر: المساعد ٣/ ١٦٩، شرح التصريح ٤/ ٣٩٣، همع الهوامع ٢/ ٤٦٣.

(٣) انظر: ٣/ ١٦٠٩.

(٤) لم أهتد لقائله.

(٥) المساعد ٣/ ١٧٠، شرح التصريح ٤/ ٣٩٤، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، حاشية الصبان ٤/ ٢٦. الشاهد فيه: حذف فعل الشرط، والتقدير: (متى تنفقوا تُؤخذوا).

قَسْراً: (قَسَرَه على الأمر قسراً: أكْرَهَهُ عليه وقهره) الصحاح (٢/ ٧٩١ قسر)، وانظر: القاموس المحيط (٢/ ١١٦ قسر).

الظِّنَّة: (التهمة) لسان العرب (١٣/ ٢٧٣ ظنن).

الصبار: (الحجارة الشديدة) الصحاح (٢/ ٧٠٧ صبر)، وانظر القاموس المحيط (٢/ ٦٧ صبر).

(٦) همع الهوامع ٢/ ٤٦٤.

(٧) الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥.

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سلمَى وَإنْ كانَ فَقيراً مُعْدَماً قالَتْ: وَإنْ[١]

قال ابنُ مالك: «أي: قالت: وإنْ كان فقيراً مُعْدَماً هَوَيْتُه ورَضيتُه. . . . . وهذا - أعني حذفَ الجزأين معا - لا يجوزُ مع غيرِ (إنْ) وهو مِمَّا يدلُّ على أصالتِها في بابِ المجازاة»[٢].

خامسا: اختُصَّتْ باستعمالِها ظاهرةً ومُقدَّرةً.

قال ابن يعيش: «ألا تراها تستعملُ ظاهرةً ومضمرةً مقدرةً. . . . فأمَّا عملها ظاهرةً فنحو قولك: «إنْ تُكرمْني أُكْرِمْكَ»، قال الله تعالى: ﴿**إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ**﴾[٣]، وأما عملها مقدرةً فبعد خمسة أشياء: الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والعرضُ، والتمني، وهو كالجواب بـ(الفاء) إلاَّ الجحد فإنَّه لا يُجابُ بالجزمِ»[٤].

وجوَّزَ بعضُ النحاة حذفَ (إنْ) لكنَّ الجمهورَ منعه، وأجمعوا على عدمِ جوازِ حذف غيرِها من أدواتِ الشرطِ، كما لا يجوزُ حذفُ سائرِ الجوازِمِ ولا حذفُ حرفِ الجرِّ[٥].

سادسا: اختُصَّتْ بجوازِ إيلائِها الاسمَ في السَّعة حملاً على إذا الشرطية، وما جاءَ من ذلك مع غيرِها من أخواتِها فهو ضرورةٌ.

قال الصيمري: «ويجوزُ أنْ يلي (إنْ) في الجزاء الاسمُ، ولا يجوزُ في غيرِها مِمَّا يُجازَى به، كقولك: «إنْ اللهُ أمْكَنَني منْ فُلانٍ فَعلْتُ به كَذا وكذا)، وفي التنزيل: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[٦] ولا بُدَّ من إضمارِ فعلٍ بعد (إنْ) يُفسِّرُهُ هذا

---

(١) المقرب ١/ ٢٧٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٠، مغني اللبيب ص ٦٤٩، المساعد ٣/ ١٧٠، شرح التصريح ١/ ١٥٤، ٦٣٩، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، خزانة الأدب ٣/ ٦٣٠، حاشية الصبان ٤/ ٢٦، ملحقات ديوانه ص ١٨٦.

الشاهد فيه: حذفُ الشرط والجواب معاً، والتقدير: (وإنْ كان كذلك رضيته).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٠، وانظر: المساعد ٣/ ١٧٠، همع الهوامع ٢/ ٤٦٤، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥، حاشية الصبان ٤/ ٢٦.

(٣) محمد، آية (٧).

(٤) شرح المفصل ٧/ ٤١، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٥.

(٦) التوبة، آية (٦).

المذكورُ، ويجوزُ في ضرورةِ الشعرِ أنْ يليَ الاسمُ حرفَ الجزاءِ كما قال عديٌّ بنُ زيد:

فَمَتَى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي [(١)] »[(٢)].

سابعاً: اختُصَّتْ كذلك بجوازِ نيابةِ (إذا) الفجائية عن (الفاء) بعدها.

قال ابن مالك: « وقد ينوبُ بعد (إنْ) (إذا) المفاجئةُ عن (الفاء) في الجملة الاسمية غير الطَّلَبيَّة. . . »[(٣)].

وقال ابنُ عقيل: « ونصوصُ النحويين متضافرةٌ على إطلاقِ القول بأنَّ (إذا) يُرْبَطُ بها في جواب الشرط مع الجملة الاسمية، لكن السماع في الجواز مع (إنْ) قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٤)] »[(٥)].

وقال الأزهري: « لأنّها[(٦)] أشبهت (الفاء) في كونها لا يُبتدأُ بها، ولا تقعُ إلاَّ بعدما هو معقب بما بعدها، فقامتْ مقامَها إنْ كانت الأداةُ الجازمةُ (إنْ)؛ لأنَّها أمُّ بابِ الجوازمِ الشَّرطية، أو كانتْ الأداةُ غيرُ الجازمةِ (إذا) الشرطيةَ؛ لأنَّها تُشبهُ (إنْ) في كونِها أمَّ بابِ الشروطِ غيرِ الجوازمِ »[(٧)].

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٣، المقتضب ٢/ ٧٦، الأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢، التبصرة ١/ ٤١٨، الإنصاف ٢/ ٣٢٥، شرح المفصل ٩/ ١٠، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٧، همع الهوامع ٢/ ٤٥٦، خزانة الأدب ١/ ٤٥٦، ٣/ ٦٣٩، لسان العرب (١١/ ٧٣٢ وغل).

الشاهد فيه: مجيء الاسم بعد أداة الجزاء، وهو غير (إن) للضرورة.

واغل: (وغل يَغِلُ وَغْلاً) إذا دخل على القوم في شرابهم فشرب معهم من غير أن يُدعى) الصحاح (٥/ ١٨٤٤ وغل)، القاموس المحيط (٤/ ٦٥ وغل)، لسان العرب (١١/ ٧٣٢ وغل).

(٢) التبصرة ١/ ٤١٨، وانظر: الإنصاف ٢/ ٣٢٤، شرح المفصل ٨/ ١٥٦، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ٥٩٨، المساعد ٣/ ١٤٥، همع الهوامع ٢/ ٤٥٥، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٦.

(٣) ابن مالك في المساعد ٣/ ١٦١، رصف المباني ص ١٨٨، شرح التصريح ٤/ ٣٨٨، همع الهوامع ٢/ ٤٥٩، حاشية الصبان ٤/ ٢٤، حاشية الخضري ٢/ ١٢٤.

(٤) الروم، آية (٣٦).

(٥) المساعد ٣/ ١٦١، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٥٩، حاشية الخضري ٢/ ١٢٤.

(٦) الضمير عائد على (إذا الفجائية).

(٧) شرح التصريح ٤/ ٣٨٨، وانظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٣.

قال ابن مالك :

وَتَخْلُفُ الفاءَ إذا المُفاجَأة　　　كـ (إنْ تَجُدْ إذاً لَنَا مُكافَأه)

ثامنا: اختُصَّتْ بوقوعِ (كان) بمعنى المُضيِّ بعدها وقد تقدَّم بيانُه في بابِ (كان). (١)

تاسعا: اختُصَّتْ أيضاً بأنَّها إذا زيدتْ عليها (ما) لَزِمَ فعلَ الشرطِ نونُ التوكيدِ.

قال الصيمري: « وتُزادُ (ما) على حروف المجازاة للتأكيد، فإذا زيدتْ على (إنْ) لَزِمَ الشرطَ ـ في أكثر الكلام ـ (النون) . . . قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ** ﴾(٢)، وقال ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً** ﴾(٣) »(٤).

والعلةُ في دخول (نون) التأكيد أنَّها لما لحقتْ (ما) أوَّلَ الفعلِ بعد (إنْ) أشْبَهَتْ (اللام) في (والله ليفعلن) فجامعتها (نونُ) التأكيد كما تكون مع (اللام) في (ليفعلن)، وجهةُ التشبيه بينهما أنَّ (ما) هنا حرفُ تأكيد، كما أنَّ اللامَ مؤكدةٌ والفعل واقعٌ بعدها، كما يقع بعد (اللام) والكلامُ غيرُ واجب كما هو في الأمر والنهي، فلما شابهت (اللام) في ذلك لَزِمَتْ الفعلَ بعدها النونُ في الشَّرط كما لَزِمَتْ (اللامُ) في (ليفعلن)، وصار الشرطُ من مواضعِ (النون) بعد أنْ لم يكنْ موضعاً لها، وقد يجوزُ أنْ لا تأتي بهذه (النون) مع فعلِ الشرطِ. نحو قولك: « إما تأتِني آتِك ». (٥)

وقال رؤبة :

إمَّا تَرَيْنـي اليَـوْمَ أمَّ حَمْـزِ　　　قارَبْتُ بَيْنَ عَنَقي وَجَمْزي (٦)

---

(١) انظر : ص ٢٠.

(٢) الأنفال، آية (٥٧).

(٣) الأنفال، آية (٥٨).

(٤) التبصرة ١/ ٤١٠، وانظر : شرح المفصل ٩/ ٥، التهذيب الوسيط ص ٢٩٤.

(٥) انظر : شرح المفصل ٩/ ٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٤٧، المقتضب ٤/ ٢٥١، شرح المفصل ٩/ ٦، ديوانه ص ٦٤.

الشاهد فيه : مجيء فعل الشرط مسبوقاً بـ (ما) (إمَّا تَرَيْني) خالياً من نون التوكيد.

عَنَقي : (العَنَق : ضرب من سير الدابة والإبل) الصحاح (٤/ ١٥٣٣ عنق) القاموس المحيط (٣/ ٢٦٩ عنق).

جَمْزي : (الجَمز ضرب من السير أشد من العَنَقِ) الصحاح (٣/ ٨٦٩ جمز) وانظر : (القاموس المحيط ٢/ ١٦٩ جمز).

المبحثُ الثاني

تعدد معانيها وعملها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها.

المطلب الثاني: عملها.

المطلب الأول

تعدد معانيها ودلالاتها

الشرطُ في اللغة هو: (إلزامُ الشيءِ والتزامُه في البَيْعِ ونَحوَهُ. . .)[١].

الشرطُ في اصطلاحِ النحويين هو: (الإلزامُ وقيل: هو ربطُ جملة بجملة ؛ لأنَّ الشرطَ يطلبُ في الأصلِ الفعلين، والفعلان لا بَدَّ لهما من فاعلٍ، والفعلُ والفاعلُ جملةٌ، فإذا قُلتَ: « إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ » فقد ترابط الجملتان، وقيلَ: الشرطُ هو وقوعُ الشيءِ لوقوع مثله، نحو: « إنْ يَقُمْ زيدٌ يقُمْ عمروٌ » وامتناعُ الشيءِ لامتناع وقوع غيره نحو: « إنْ لم تَقُمْ لَمْ أَقُمْ » أو وقوعُ الشيءِ لامتناعِ وقوعِ غيره. نحو: « إنْ يقُمْ لَمْ أَقُمْ » أو امتناعُ وقوعِ الشيءِ لوقوعِ غيره، نحو: « إنْ لَمْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ »، ومعنى الشرط الإبهامُ)[٢].

و (إنْ) كغيرِها من حروفِ المعاني تخرجُ من معناها الأصلي لمعانٍ أُخر وهي كما يلي:

أولاً: (إنْ) بمعنى الشرطِ والجزاءِ وهي الأصلُ فيها.

قال الزجاجي: « تكونُ جزاءً كقولك: « إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ » »[٣].

وتكونُ (إنْ) في الجزاءِ مُبهمةً ولا تأتي إلاَّ فيما شُكَّ فيه.

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ٣٦٨ شرط).

(٢) انظر: التهذيب الوسيط ص ٢٩٢.

(٣) حروف المعاني والصفات ص ٦٢، وانظر: معاني الحروف ص ٧٤، الصاحبي ص ١٧٦، الأزهية ص ٤٥، جواهر الأدب ص ٢٠٠، رصف المباني ص ١٨٦، الجنى الداني ص ٢٠٧، مغني اللبيب ص ٢٢، حاشية الصبان ٤/ ٩.

قال ابن يعيش: « (إنْ) في الجزاء مبهمةٌ لا تُستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأنَّ الأفعالَ المستقبلةَ قد توجدُ وقد لا توجَدُ ولذلك لا تقعُ المجازاةُ بـ (إذا) ، و (إنْ) كانت للاستقبال؛ لأنَّ الذاكرَ لها كالمُعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: « إذا طلعت الشمسُ فأتني » ولو قلت: « إنْ طلعت الشمسُ فأتني » لم يَحْسُنْ إلا في اليوم المُغَيِّم الذي يجوز أن ينقشع الغيمُ فيه وتطلع الشمسُ، ويجوزُ أنْ يتأخرَ. فقولك: « إذا طلعت » ففيه اعترافٌ بأنَّها ستطلعُ لا محالةَ وحقٌّ ما يُجازَى أنْ لا تدري أن يكونَ أم لا يكونُ. . . »(١).

ولا بدَّ أنْ يليَها الفعلُ لفظاً أو تقديراً.

قال الإربلي: « الشرطية: وهي التي تُعلِّقُ فعلاً متقدماً طبعاً على فعل آخر أو معناه؛ ليكونَ لازماً له، ويُسمَّى الأولُ شرطاً، والثاني جزاءً وجواباً، ويَلزمُ أنْ يليها الفعلُ لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّه مُقْتضى وضعها. ولذلك إذا وقع بعدها اسمٌ رُفعَ بأنَّه فاعلٌ لفعل محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾(٢) فإنَّ أصلَ الكلامِ: (وإنْ استجاركَ أحدٌ منَ المشركينَ فأجرْه) فحذفَ الفعلَ من الموضع الذي يجبُ وقوعُهُ فيه ليحصلَ له إبهامٌ، فإذا فُسِّرَ كان أوقعَ في النفس من ذكره غير مفسَّر من أول الأمر، فلما ذُكرَ بعد المفسِّر عُلمَ أنَّ المحذوفَ فعلٌ مثلُه، ولذلك وجبَ الحذفُ لامتناع الجمع بين العوَض والمعوَّض وذهب بعضُهم إلى أنَّ ارتفاعَ (أحد) على الابتداء، وجوَّزَ أنْ يليَ حرفَ الشرط الجملةُ الاسميةُ وهو مخالفٌ لجمهور النحاة »(٣).

ثانياً: تأتي (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) فتدخلُ على الجملة الاسمية والفعلية.

قال الزجاجي: « ونافية كقولك: « إنْ زيدٌ إلاَّ قائمٌ » معناه: (ما زيدٌ إلا قائمٌ) قال الله: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾(٤)، معناه: (ما الكافرون إلا) »(٥).

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٤، وانظر: الأمالي النحوية ١/ ١٠٩.

(٢) التوبة، آية (٦).

(٣) جواهر الأدب ص ٢٠٠.

(٤) الملك، آية (٢٠).

(٥) حروف المعاني والصفات ص ٦٢، وانظر: معاني الحروف ص ٧٥، الصاحبي ص ١٧٦، الأزهية ص ٤٥، جواهر الأدب ص ٢٠٥، رصف المباني ص ١٨٩، الجنى الداني ص ٢٠٩، مغني اللبيب ص ٢٢، حاشية الصبان ٤/ ٩، حاشية الخضري ٢/ ١٢٠.

وقال الإربلي: «الواقعةُ نافيةً بمعنى (ما) وتدخلُ على الجملتين: أما الاسميةُ فكقوله تعالى: ﴿ إنْ أُمَّهَاتُهُمْ إلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ ﴾(١)، وأما الفعلية فكقوله: ﴿ إن يَقُولُونَ إلاَّ كَذِباً ﴾(٢)، ويكثر إثباتُ (إلاَّ) بعدها كالمثال، أو (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) كقوله تعالى: ﴿إن كُلُّ نفسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حافظ ﴾(٣). وقد تأتي دونَها كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إنْ أدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾(٤)، خلافاً لمن أوجبه لكثرة ورودها دونهما.

وإذا دخلت هذه النافيةُ على الجملة الاسمية فالقياسُ يقتضي إهمالَها لعدم الاختصاصِ. وثبت بالنقلِ أنَّ الأعمالَ لغةُ أهلِ العاليةِ، ومنه قولهم: «إنْ أحَدٌ خيراً إلا بالعَافيةِ»، فيجب قبوله، وقد أُعملَتْ في المعرفة والنكرة. وأنشد الكسائي(٥):

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أحَدٍ ⁂ إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجانينِ(٦)

. . . . . . ويجب أن تُلغى إذا بطلَ نفيُها كقوله تعالى: ﴿ إنْ أَنتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾(٧) أو تقدم الخبرُ على اسمها كقولك: «إنْ مُنْطَلِقٌ زيد» ومعمولُ الخبرِ (إنْ عندكَ زيدٌ منطلقٌ) فيبطلُ العملُ اتفاقاً؛ لأنَّ (ما) الأصليةَ في العملِ لمشابهةِ (ليس) كذلك..»(٨).

فـ(ما) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعملْ عند سيبويه والفراء وأجاز الكسائي والمبردُ إعمالَها عمل (ليس).(٩)

---

(١) المجادلة، آية (٢).

(٢) الكهف، آية (٥).

(٣) الطارق، آية (٤).

(٤) الجن، آية (٢٥).

(٥) لم أهتد لقائله.

(٦) الأزهية ص ٤٦، جواهر الأدب ص ٢٠٦، المقرب ١/ ١٠٥، شذور الذهب ص ٢٧٨، رصف المباني ص ١٩٠، شرح التصريح ١/ ٦٦٧، همع الهوامع ١/ ٢١٠، حاشية الصبان ١/ ٢٥٥، خزانة الأدب ٢/ ١٤٣.

الشاهد فيه: إعمال (إنْ) النافية إعمال (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر.

(٧) إبراهيم، آية (١٠).

(٨) جواهر الأدب ص ٢٠٥، وانظر: رصف المباني ص ١٨٩، مغني اللبيب ص ٢٢.

(٩) انظر: معاني الحروف ص ٧٥، الأزهية ص ٤٥، رصف المباني ص ١٩٠، مغني اللبيب ص ٢٣.

وقال الرماني: « وكلُّ (إنْ) بعدها (إلاَّ) فهي نافيةٌ، وقد تأتي وليس معها (إلاَّ) وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾(١)، والمعنى: في الذي مكناكم فيه. . »(٢).

ثالثاً: وتأتي زائدةً بعد (ما).

قال الهروي: « تكون (إنْ) زائدةً مع (ما) لتوكيد الجحد، ويبطلُ عملُ (ما) في لغة أهلِ الحجاز، وتُسمَّى كافة لـ (ما) عن عملها، ويكونُ ما بعدَها ابتداءً وخبراً، كقولك: « ما إنْ زيدٌ قائمٌ ». . . وأما في لغة بني تميم إذا قلت: « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » فتكون (إنْ) مع (ما) لغواً وتأكيداً؛ لأنَّهم لا يُعملونَ (ما) »(٣). ومنه قول الشاعر(٤):

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنايانا وَدَوْلَةُ آخَرِينا(٥)

وقال الإربلي: « وشذَّ إعمالُ (ما) مع وجودها، وحملوها على التوكيد دون الزيادة. . . وقال الفراء: « هما حرفا نفيٍ ترادَفا تأكيداً كـ (إنَّ) و (اللام) في (إنَّ زيداً لقائمٌ)، وضَعَّفوه بأنَّه لم يجتمعْ حرفان لمعنى واحد للتأكيد دونَ فاصل، ولذلك قيل: « إنَّ زيداً لقائمٌ » ولم يقُلْ: « إنَّ لزيداً قائمٌ » وتضعيفهم ضعيفٌ. . . »(٦).

وقد تُزادُ (إنْ) في مواضع أخرى كزيادتها بعد (ما) التي بمعنى (حين).

---

(١) الأحقاف، آية (٢٦).

(٢) معاني الحروف ص ٧٥.

(٣) الأزهية ص ٥١، وانظر: جواهر الأدب ص ٢٠٧، رصف المباني ص ١٩١، الجنى الداني ص ٢١٠، مغني اللبيب ص٢٥، حاشية الصبان ٤/ ٩، حاشية الخضري ٢/ ١٢٠.

(٤) (هو فروة بن مسيك، صحابي أسلم عام الفتح لما فتح رسول الله # مكة ودانت له قريش. . . فقدمت عليه وفود العرب وممن قدم فروة بن مسيك المرادي قدم إلى المدينة وكان رجلاً له شرف فأنزله سعد بن عبادة عليه. . .) خزانة الأدب ٢/ ١٢٣، وانظر: الأعلام ٥/ ١٤٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٣، ٤/ ٢٢١، المقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، الخصائص ٣/ ١٠٨، المحتسب ١/ ٩٢، الأزهية ص ٥١، رصف المباني ص ١٩٢، مغني اللبيب ص ٢٥، همع الهوامع ١/ ٣٩١، خزانة الأدب ٢/ ١٢١، الصحاح (١/ ١٧١ طبب)، لسان العرب (١/ ٥٥٤ طبب).
الشاهد فيه: زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيداً وهي كافة لها عن العمل.

طِبُّنا: « الطب علاج الجسم والنفس ويراد به في البيت العادة أي: عاداتنا ». انظر: الصحاح (١/ ١٧٠ طبب) القاموس المحيط (١/ ١٩٦ طبب)، لسان العرب (١/ ٥٥٥ طبب).

(٦) جواهر الأدب ص ٢٠٧.

قال الهروي: « وقد تدخلُ (إنْ) زائدةً أيضاً بعد (ما) التي بمعنى (حين). كما قال الشاعر[١] :

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يَزِيدُ[٢]

أراد: حين رأيته »[٣].

وزيدت كذلك بعد (ما) المصدرية كقولك: « انتظر في ما إنْ جَلَسَ زيد » وبعد (ما) الاسمية كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾[٤] لمشابهتها النافية، وبعد (ألا) الاستفتاحية كقوله[٥] :

ألا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيباً أُحاذِرُ أنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا[٦]

وقالوا: « وزيادتُها بعد هذه الثلاثة قليلةٌ. وتُزادُ أيضاً بعد (لمَّا) التوقيتية، نحو: « لمَّا إنْ جاءَ زيدٌ أكْرَمْتُكَ »، وبعد (لمَّا) الإيجابية، نحو: « لمَّا إنْ جاءَ زيدٌ » ذكره ابنُ الحاجب، ونسبه بعضُهم إلى السهو، وقال: « إنَّ الزائدةَ بعدها هي المفتوحةُ »، وقال ابن القواص[٧] : « (إنْ) بعد (لمَّا) نادرٌ »[٨].

---

(١) هو المعلوط القريعي.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٢، الخصائص ١/ ١١٠، الأزهية ص ٥٢، جواهر الأدب ص ٢٠٨، شرح المفصل ٨/ ١٣٠، المقرب ١/ ٩٧، الجنى الداني ص ٢١١، مغني اللبيب ص ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، ٦٧٩، شرح التصريح ١/ ٦١٠، همع الهوامع ١/ ٣٩٦، حاشية الصبان ١/ ٢٣٤.
الشاهد فيه: زيادة (إنْ) بعد (ما) للتوكيد. و (ما) ها هنا مؤدية معنى الزمان فموضعها نصب على الظرف.

(٣) الأزهية ص ٥١.

(٤) الأحقاف، آية (٢٦).

(٥) لم أهتد لقائله.

(٦) جواهر الأدب ص ٢٠٩، الجنى الداني ص ٢١١، مغني اللبيب ص ٢٥.
الشاهد فيه: زيادة (إنْ) بعد (ألا) الاستفتاحية.

(٧) لم أقع على ترجمة له. قال الإربلي: « ولعلَّه ابن القواس (عبد العزيز بن جمعة) النحوي صاحب شرح الكافية. (راجع الزركلي ٤/ ١٦). انظر: جواهر الأدب ص ٢٠٩.

(٨) انظر: جواهر الأدب ص ٢٠٨، الجنى الداني ص ٢١١، مغني اللبيب ص ٢٥.

وقد زيدتْ كذلك قبلَ مُدَّةِ الإنكارِ.

قال المالقي: « أن تكونَ في الكلمة بينَ آخرها وبين (ياء) الإنكار وُصْلَةً لها وذلك إذا كانت الكلمةُ مبنيَّةً أوْ لا يظهرُ فيها الإعرابُ كقولهم في إنكار (أنا): « أنا إنيه ». قيل لبعضهم: أترجعُ إنْ أخْصبَتْ الباديةُ؟ فقال: « أنا إنيه » فيلزم على هذا كسرُ نونها لأجلِ (الياء)، وإنما زيدتْ (إنْ) محافظةً على آخر الكلمة وقد تقدَّمَ معنى الإنكارِ، ومن العربِ مَنْ يَزيدُ (إنْ) في آخرِ المعربات، فيقولُ: « أزيدٌ إنيه »، ومنهم من يكسرُ التنوينَ ويستغني عنها فيقولُ: أزيدُنِيه. . . . . . »[1].

الخلاف في (إنْ) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة أو زائدة

الرأي الأول: أنَّ (إنْ) إذا وقعت بعد (ما) فهي نافيةٌ وهو مذهبُ الكوفيين، وحُجتُهم في ذلك أنَّ (إنْ) تكونُ بمعنى (ما) وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلامِ العربِ، قال تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾[2] أي: ما الكافرون إلا في غرور، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾[3] أي: ما أنتم. وقال تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[4] أي: ما أنتم. وقال تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[5] أي: ما كنتم مؤمنين. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾[6] أي: ما كان للرحمن ولدٌ، إلى غير ذلك؛ فإذا ثبتَ أنها تكونُ بمعنى (ما) جاز أن يُجْمَع بينها وبين (ما) لتأكيد النفي، كالجمعِ بين (إنَّ) و (اللام) لتوكيد الإثبات.[7]

---

(١) رصف المباني ص ١٩٢، وانظر: الجنى الداني ص ٢١١، مغني اللبيب ص ٢٥، همع الهوامع ١/ ٣٩٦.

(٢) الملك، آية (٢٠).

(٣) يس، آية (١٥).

(٤) إبراهيم، آية (١٠).

(٥) البقرة، آية (٩٣).

(٦) الزخرف، آية (٨١).

(٧) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٣٤.

الرأي الثاني : أنَّ (إنْ) الواقعة بعد (ما) زائدةٌ وهو مذهبُ البصريين . وحُجتُهم في ذلك قولهم : إنَّ الدليلَ على أنها زائدةٌ هو أنَّ دخولَها كخروجها ؛ فإنَّه لا فرقَ في المعنى بين قولِ القائلِ : « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » ، وبين « ما زيدٌ قائماً » فلما كان خروجُها كدخولها تنزَّلت منزلةَ (من) بعد النفي ، كما قال تعالى : ﴿ **مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾(١) ، وأشبهتْ (ما) إذا وقعتْ زائدةً ، كقوله تعالى : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ** ﴾(٢) أي : (فبرحمة) . (٣)

والأنباري يردُّ حجة الكوفيين بقوله : « أما قولهم : « إنها تكون بمعنى (ما) » قلنا : «نُسَلِّمُ أنها تكون بمعنى (ما) في موضعٍ ما ، فأمَّا ما احتجُّوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنعُ أنْ تقعَ في بعضِ المواضعِ بمعنى (ما) وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : ﴿ **قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾(٤) ، فلا نسلِّم أنَّ (إنْ) ها هنا بمعنى (ما) ، وإنما هي ها هنا شرطيةٌ ، وجوابه مقدَّرٌ ، والتقدير فيه : (إنْ كنتم مؤمنين ، فأيُّ إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى؟) وكذلك قوله تعالى﴿ **قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** ﴾(٥) لا نُسلِّم أيضاً أنَّها ها هنا بمعنى (ما) وإنَّما هي شرطيةٌ ، وجوابُه : (فأنا أول العابدين) ، أي : الانفين ، من قولهم : « عَبِدَ الرَّجُلُ يَعْبَدُ عَبَداً فهو عَبِدٌ وعابِدٌ » إذا أنف . . . . . ومعنى الآية : أنا أول الآنفينَ أنْ يُقالَ لله ولدٌ ، وقيل : أو العابدَ أي : أولَ من عَبَدَ الله وحده . . . . »(٦) .

هذا بالنسبة لما احتجوا به من الآيات أمَّا الجمعُ بينها وبين (ما) لتأكيد النفي فقد ردَّهُ الأنباري أيضاً فقال : « قولهم : « جُمِعَ بينها وبين (ما) لتوكيد النفي كما جُمِعَ بين (إنْ) و (اللام) لتوكيد الإثبات ، قلنا : لو كان الأمرُ كما زعمتم لوجَبَ أنْ يصيرَ الكلامُ إيجاباً ؛ لأنَّ النفيَ إذا دخلَ على النفي صار إيجاباً ؛ لأن نفيَ النفي إيجابٌ ، وعلى هذا يخرجُ توكيدُ الإثبات ، فإنه لا يُغيِّرُ المعنى ؛ لأنَّ إثباتَ الإثبات لا يصيرُ نفياً ، بخلاف النفي فإنَّه يصيرُ إيجاباً ، فبان الفرقُ بينهما ، والله أعلم »(٧) .

---

(١) الأعراف، آية (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) . هود، اية (٥٠ ، ٦١ ، ٨٤) . المؤمنون، آية (٢٣ ، ٣٢) .

(٢) آل عمران، آية (١٥٩) .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٣٣٣ .

(٤) البقرة، آية (٩٣) .

(٥) الزخرف، آية (٨١) .

(٦) الإنصاف ٢/ ٣٣٤ .

(٧) الإنصاف ٢/ ٣٣٥ .

وتُرجِّحُ الباحثةُ ما ذهب إليه البصريون من كون (إنْ) التي بعد (ما) زائدةٌ؛ ذلك لأنهم اعتمدوا في تأييد حجتهم على قواعد وأصول ثابتة في العربية لا خلافَ فيها فما كان وجودُه كعدمه في الكلامِ فهو فضلةٌ وزيادةٌ، وكذلكَ نفيُ النفيِ فإنَّه إثباتٌ كما بينت .

أما ما استشهد به الكوفيون من أنَّ (إنْ) أتت بمعنى (ما) النافية كثيراً في كتابِ الله وكلامِ العربِ فهو مُسلَّمٌ به كما ذكر الأنباري، ولكنَّه لا يقضي بجعلها نافيةً بعد (ما) .

رابعاً: تكون (إنْ) مخفَّفةً من الثقيلة فتُلازمُ (اللام) خبرَها .

قال الرماني : « وتكونُ مخفَّفةً من الثقيلة، ويلزمُ خبرَها (اللامُ) للفرقِ بينها وبين النافيةِ وذلك قولُك : « إنْ زيدٌ لقائمٌ » و « إنْ عبدُ الله لخارجٌ » . قال الله تعالى : ﴿ **إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾[1] »[2] .

الخلاف في معنى (إنْ) ومعنى اللام بعدها

الرأي الأول: أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) تكونُ بمعنى (ما)، و (اللام) بمعنى (إلاَّ) ذهب إليه الكوفيون وحجتهم أنَّ ذلك قد جاء كثيراً في كتاب الله وكلامِ العربِ، كقوله تعالى : ﴿ **وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا** ﴾[3] أي : وما كادوا إلا يستفزونك، وقال تعالى : ﴿**وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ**﴾[4] . أي : وما كادوا إلا يزلقونك . . . إلى غير ذلك فهو أكثرُ من أن يُحصى .[5]

---

(١) الطارق، آية (٤) .

(٢) معاني الحروف ص ٧٥، وانظر : الأزهية ص ٤٦، رصف المباني ص ١٩٠، الجنى الداني ص ٢٠٨، مغني اللبيب ص ٢٤، حاشية الصبان ٤/ ٩، حاشية الخضري ٢/ ١٢٠ .

(٣) الإسراء، آية (٧٦) .

(٤) القلم، آية (٥١) .

(٥) معاني الحروف ص ٧٥، الإنصاف ٢/ ٣٣٦، الجنى الداني ص ٢٠٩ .

الرأي الثاني: أنَّ (إنْ) إذا جاءت بعدها (اللام) فهي المُخفَّفة من الثقلة، و (اللام) بعدها (لامُ) التأكيد. ذهب إليه البصريون، وحُجتُهم في ذلك هو قولهم: إنما قلنا ذلك؛ لأنّا وجدنا لها في كلامِ العرب نظيراً، وأنّا أجمعنا على أنّه يجوزُ تخفيفُ (إنَّ) وإنْ اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إن (اللام) لامُ التأكيد؛ لأنَّ لها أيضاً نظيراً في كلامِ العرب، وكون (اللام) للتأكيد في كلامهم مما لا يُنكَرُ لكثرته فحكمنا على (اللام) بما له نظيرٌ في كلامهم، فأمَّا كون (اللام) بمعنى (إلاَّ) فهو شيءٌ ليس له نظيرٌ في كلامِهم، والمصيرُ إلى ما له نظيرٌ في كلامهم أَوْلى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ.(١)

والباحثةُ تؤيد الأنباري فيما ذهب إليه حيث ردَّ مذهب الكوفيين عليهم مُؤيِّداً ما ذهب إليه البصريون بقوله: « وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمَّا احتجاجُهم بالآياتِ وما أنشدوه على أنَّ (إنْ) بمعنى (ما)، و (اللام) بمعنى (إلاَّ) فلا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك؛ لأنَّه كلُّه محمولٌ على ما ذهبنا إليه من أنَّ (إنْ) مخفَّفةٌ من الثقلية، و (اللام) لام التأكيد، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ (إنْ) التي بمعنى (ما) لا تجيءُ (اللامُ) معها. كما قال الله تعالى: ﴿ **إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ** ﴾(٢)، وكما قال الله تعالى: ﴿ **إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُون** ﴾(٣). . . . إلى غير ذلك من المواضعِ، ولم تجيء مع شيءٍ منها (اللامُ).

فأمَّا قولُهم: إنَّ (اللام) في (ليستفزونك)، و (ليزلقونك)، و. . . . إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة (إلاَّ) في هذه المواضعِ. قلنا: هذا فاسدٌ؛ لأنَّه لو جازَ أنْ يُقالَ: « إنَّ (اللامَ) تُستعملُ بمعَنى (إلاَّ)، لكان ينبغي أن يجوزَ: (جاءني القومُ لَزَيداً) بمعنى (إلاَّ زيداً)، فلمَّا لم يجزْ دلَّ على فساد ما ذهبتُمْ إليه، وإنما جاءت هذه اللام مع (إنْ) المخففة من الثقيلة؛ لأنَّ (إنْ) المخففةَ في اللفظ بمنزلة التي يُرادُ بها النفيُ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبسِ جيءَ بها للفرق بينهما؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموهُ سبباً للبسِ وإزالةِ الفرقِ وهذا غايةُ الجَورِ عن الصوابِ والحقِّ، والله أعلمَ »(٤).

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٣٦.

(٢) الملك، آية (٢٠).

(٣) يس، آية (١٥).

(٤) الإنصاف ٢/ ٣٣٧.

وتُؤكِّدُ (إنْ) المخففةُ الجملةَ كالثقيلة .

قال المالقي : « أن تكون مخففةً من الثقيلة ، فتكونُ للتوكيد في الجملة كالثقيلة وتدخلُ على المبتدإ والخبر وعلى (ظننت) وأخواتها وسائرِ نواسخِ الابتداء من الأفعال كـ (كان) وأخواتها ، و (كاد) . . . . ولا يجوزُ دخولُها - أعني (إنْ) الخفيفة - على غير نواسخِ الابتداءِ من الأفعالِ خلافاً للكوفيين فإنَّهم يُجيزون ذلك قياساً على قول الشاعر [(١)] :

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [(٢)] » [(٣)] .

ولها من حيث العمل وجهان :

الإلغاءُ : نحو : « إنْ زيدٌ لقائمٌ » .

والإعمالُ : نحو : « إنْ زيداً قائمٌ » .

فإذا أُعْملتْ لم تلزمْ (اللام) الخبرَ كالمثقلة ، وإذا أُلغيت لَزِمَتْ (اللامُ) الخبرَ فرقاً بينها وبين النافية . والقياسُ فيها ألاَّ تعمل لعدمِ الاختصاص إذ يجوز دخولُها على المبتدإ والخبر ونواسخه من الأفعال المذكورة ، لكنْ عملتْ بمراعاة أنَّ تلكَ الأفعالَ يجوزُ سقوطُها بعدها فتبقى مختصةً بالأسماء . ومما يدلُّ على مراعاة الابتداء في الأصلِ دخولُ (اللام) المذكورة في معمول تلك الأفعالِ ، فتقولُ : « إنْ ظَنَنْتُ زيداً لقائماً » ، كما تقولُ : « إنْ زيداً لقائمٌ » ، وقال تعالى : ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [(٤)] ، فتلزم (اللامُ) في معمولِ هذه الأفعالِ كما تلزمُ في خبر الابتداءِ للعلَّة المذكورة . [(٥)]

---

(١) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، وكانت حسناء جميلة ذات خلق بارع ، تزوجها عبد الله ابن أبي بكر الصديق ، فشغلته عن مغازيه فأمره أبوه بطلاقها ، ثم طلقها ، فرقَّ له أبوه فأمره فراجعها ، ثم شهد مع النبي غزوة الطائف فأصابه سهم فمات منه ثم تزوجها عمر بن الخطاب . . . .

انظر : خزانة الأدب ٤/ ٣٥١ ، الأعلام ٣/ ٢٤٢ .

(٢) المحتسب ٢/ ٢٥٥ ، ، شرح المفصل ٨/ ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، المقرب ١/ ١١٢ ، الإنصاف ٢/ ٣٣٦ ، رصف المباني ص ١٩٠ ، الجنى الداني ص ٢٠٨ ، مغني اللبيب ص ٢٤ ، شرح التصريح ٢/ ٨٤ ، همع الهوامع ١/ ٤٥٢ ، حاشية الصبان ١/ ٢٩٠ ، خزانة الأدب ٤/ ٣٤٨ . الشاهد فيه : دخول (إنْ) الخفيفة على غير ناسخ للابتداء وهو (شلَّت) جوازاً على مذهب الكوفيين .

(٣) رصف المباني ص ١٩٠ ، وانظر : مغني اللبيب ص ٢٤ .

(٤) يوسف ، آية (٣) .

(٥) انظر : رصف المباني ص ١٩٠ ، الجنى الداني ص ٢٠٨ ، مغني اللبيب ص ٢٤ .

وقال ابن هشام: « وإنْ دخلتْ على الفعلِ أُهْمِلَتْ وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾(١) . . . . ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً. نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾(٢) . . . ويُقاسُ على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكونَ ماضياً غيرَ ناسخٍ نحو قوله:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً

ولا يُقاسُ عليه خلافاً للأخفش، وأجاز: (إنْ قامَ لأنا)، و (إنْ قَعَدَ لأنْتَ)، ودون هذا أن يكون مضارعاً غيرَ ناسخٍ، كقولِ بعضهم: « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ »، ولا يُقاس عليه إجماعاً. . . »(٣).

خامسا: (إنْ) بمعنى (إذْ) وفيه خلافٌ.

الخلاف في وقوع (إنْ) الشرطية بمعنى (إذ)

الراي الاول: أنَّ (إنْ) الشرطية تقعُ بمعنى (إذ) ذهب إليه الكوفيون وحُجَّتُهم أنَّ (إنْ) قد جاءت كثيراً في كتاب الله - تعالى - وكلام العربِ بمعنى (إذ) كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾(٤)، أي: وإذْ كنتم في ريب؛ لأنَّ (إنْ) الشرطيةَ تفيدُ الشكَّ، بخلاف (إذْ) و (إذا) فإنَّه ليس فيهما معنى الشكِّ، وإذا ثبت أنَّ (إنْ) الشرطيةَ فيها معنى الشكِّ؛ فلا يجوزُ أنْ تكونَ ها هنا الشرطية؛ لأنَّه لا شكَّ أنَّهم كانوا في شك، فدلَّ على أنَّها بمعنى (إذْ)، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾(٥) أي: إذْ كنتم مؤمنين؛ لأنَّ لا شكَّ في كونهم مؤمنين؛ ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فدل على أنَّها بمعنى (إذْ) وغيرِ ذلك. ومنه قولهَ - عليه الصلاة والسلام - حين دخل المقابر: « سَلامٌ عَلَيْكُمْ دارَ قَوْمٍ

---

(١) البقرة، آية (١٤٣).

(٢) القلم، آية (٥١).

(٣) مغني اللبيب ص ٢٤.

(٤) البقرة، آية (٢٣).

(٥) البقرة، آية (٢٧٨).

مُؤْمنينَ وَإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقون »[١] أي: (إذْ) لأنَّهُ لا يجوز الشكُّ في اللحوقِ بهم.[٢]

الراي الثاني: أنها لا تقعُ بمعنى (إذْ) ذهب إليه البصريون وحجتهم في ذلك أنْ قالوا: أجمعنا على أن الأصلَ في (إذْ) أنْ تكونَ ظرفاً، والأصلُ في كلِّ حرفٍ أنْ يكونَ دالاً على ما وُضِعَ له في الأصل؛ فمَنْ تمسَّكَ بالأصلِ فقد تمسَّكَ باستصحاب الحَال، ومَنْ عدَلَ عن الأصلِ بقيَ مُرْتهناً بإقامة الدليلِ، ولا دليلَ لهم يدلُّ على ما ذهبوا إليه.[٣]

وقد ردَّ الأنباري حُججَ الكوفيين فقال: « أمَّا احتجاجُهم بقوله تعالى: ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا** ﴾[٤] فلا حجةَ لهم فيه؛ لأنَّ (إنْ) فيه شرطية. وقولهم: إنَّ (إنْ) الشرطية تفيدُ الشكَّ. قلنا: وقد تستعملها العربُ وإنْ لم يكن هناك شكٌّ، جَرْياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرجَ الشكِّ، وإنْ لم يكنْ هناك شكٌّ على ما بيَّنَّا قبل، ومنه قولهم: « إنْ كنتَ إنساناً فأنتَ تفعلُ كذا، وإنْ كنتَ ابني فأطعْني » وإنْ كان لا يُشَكُّ في أنَّه إنسانٌ وأنَّه ابنُه، ومعناه أنَّ مَنْ كان إنساناً أو ابناً فهذا حُكمه. فخاطبهم اللهُ على عادةِ خطابِهم فيما بينهم. . . »[٥].

أما بالنسبة لقول الرسول ﷺ حين دخل المقابرَ: « سلامٌ عليكم. . . . . إنْ شاء الله بكم لاحقون » فهو على طريق التأديب للعباد ليتأدَّبوا بذلك فقد قال في كتابه: ﴿ **وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾[٦] مخاطباً به رسوله الكريم، فَتَمسَّك الرسولُ بالأدب وأحال المشيئة.[٧]

---

(١) صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ١٣٧.

(٢) انظر: معاني الحروف ص ٧٦، الأزهية ص ٥٥، الإنصاف ٢/ ٣٣١، مغني اللبيب ص ٢٦، همع الهوامع ٢/ ٤٥٢.

(٣) انظر: معاني الحروف ص ٧٦، الإنصاف ٢/ ٣٣١، همع الهوامع ٢/ ٤٥٢.

(٤) البقرة، آية (٢٣).

(٥) الإنصاف ٢/ ٣٣٢، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٥٢.

(٦) الكهف، آية (٢٣).

(٧) انظر: معاني الحروف ص ٧٦، الإنصاف ٢/ ٣٣٣، الجنى الداني ص ٢١٣، مغني اللبيب ص ٢٦.

سادساً: تكون بمعنى (لقد) .

قال ابنُ فارس : « وزعم ناسٌ أنها تكون بمعنى (لقد) في قوله ـ جلَّ ثناؤه : ﴿ إن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾(١) بمعنى : (لقد كنَّا) »(٢) . وذكر ابنُ هشام أنَّ قطرب زعم ذلك .(٣)

سابعاً: (إنْ) بمعنى (إمَّا) .

قال الهروي : « تكون (إنْ) بمعنى (إمَّا) . . . . وقال دُرَيْدُ بنُ الصُّمَّة(٤) :

لَقَدْ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ * (٥) »(٦) .

و (إمَّا) مركبة من (إنْ) و (ما) .

قال المرادي : « وقال ابن مالك : « إمَّا) مركبة من (إنْ) ، و (ما) ، وقد يُكتفى بـ (إنْ) »(٧) .

---

(١) يونس ، آية (٢٩) .

(٢) الصاحبي ص ١٧٧ ، وانظر : الأزهية ص ٥٠ ، الجنى الداني ص ٢١٤ ، مغني اللبيب ص ٢٦ ، حاشية الصبان ٤/ ٩ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ص ٢٦ .

(٤) (هو دريد بن الصُّمَّة بن جُشَم بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور . . . بن قيس عيلان ، ويكنى أبا قُرَّة . . . وكان دريد من فخذ من جُشَم يُقال لهم : بنو (غَزِيَّة) وأمه ريحانة بنت معدي كرب . . .) . الشعر والشعراء ص ٣٨٦ ، المؤتلف والمختلف ص ١١٤ ، خزانة الأدب ٤/ ٤٤٦ ، الأعلام ٢/ ٣٣٩ .

* قال الهروي : « قال سيبويه : فهذا على (إمَّا) ولا يكون على (إنْ) التي للجزاء ؛ لأنَّها لو جعلت للجزاء لاحتيج إلى جواب ؛ لأنَّ جواب (إنْ) فيما بعدها إذا ألحقتها الفاء ولا يجوز أن يكون ما قبلها جواباً لها مع الفاء . . . وقال غير سيبويه : هو على (إنْ) التي للجزاء والجواب محذوف ، كأنه قال : « إنْ كان جزعاً شقيتَ به ، وإنْ كان إجمال صبرٍ سعدتَ به » . الأزهية ص ٥٨ .

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٦ ، ٣/ ٣٣٢ ، الأزهية ص ٥٧ ، شرح المفصل ٨/ ١٠١ ، ١٠٤ ، الجنى الداني ص ٢١٢ ، خزانة الأدب ٤/ ٤٤٢ .

الشاهد فيه : مجيء (إنْ) بمعنى (إمَّا) والتقدير : (فإمَّا جَزَعاً وإمَّا إجمالُ صَبْرِ) .

(٦) الأزهية ص ٥٦ ، وانظر : الجنى الداني ص ٢١١ .

(٧) الجنى الداني ص ٢١٢ .

ثامناً: تكون (إنْ) بمعنى (لو) ذهب إلى ذلك الكوفيون.

قال الرماني: « وزعموا أيضاً أنَّها تكونُ بمعنى (لو) قالوا ذلك في قولِه تعالى: ﴿ **لَوْ أردْنا أن نَتَخذَ لهْواً لأتَّخذْناهُ مِن لَدُنَّا إن كُنَّا فَاعِلينَ** ﴾[١] في قراءة مَنْ كَسَرَ. والبصريون يأبَون ذلك ويقولون: (إنْ) ها هنا شرطٌ. . . »[٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) الأنبياء، آية (١٧).

(٢) معاني الحروف ص ٧٧.

المطلب الثاني

عملهـــــا

تجزمُ (إنْ) وأخواتُها ـ على مذهبِ قومٍ كما سيأتي ـ فعلَ الشرطِ وجوابَه لفظاً أو مَحَلاً .

قال الزجاجي : « فهذه الحروفُ تجزمُ الفعلَ المستقبلَ والجوابَ »(١) .

وقال الرماني : «فإنْ أدْخلتَها على فِعْلين ماضِيَيْن حكمت على موضِعها بالجزمِ»(٢) .

مسألة : الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط

تعمل (إنْ) الجزمَ في الشرطِ اتِّفاقاً ،(٣) إلا أنَّ خلافَ النحويين وقعَ في العاملِ في الجوابِ .

الرأي الأول : أنَّ الجازمَ لجواب الشرط الجوارُ . ذهب إليه الكوفيون اتفاقاً فيما بينهم ، وحُجَّتُهم في ذلك هي أنَّ جوابَ الشرط مُجاورٌ لفعلِ الشرط ، لازمٌ له ، لا يكادُ يَنْفكُّ عنه ، فلمَّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُملَ عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحملُ على الجوارِ كثيرٌ ، قال اللهُ تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِيـــنَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾(٤) ، وجهُ الدليلِ أنه قال : ﴿ والمشركين ﴾ بالخفضِ على الجوارِ ، وإنْ كان

---

(١) الجمل ص ٢١١ ، وانظر : معاني الحروف ص ٧٤ ، اللمع ص ١٩٣ ، التبصرة ١/ ٤٠٨ ، حاشية ابن حمدون ص ٦١٧ ، التهذيب الوسيط ص ٢٩٣ ، رصف المباني ص ١٨٦ ، الجنى الداني ص ٢٠٧ .

(٢) معاني الحروف ص ٧٤ ، وانظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٨٢ ، التهذيب الوسيط ص ٩٣ .

(٣) انظر : جواهر الأدب ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٧/ ٤١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٦ .

(٤) البينة ، آية (١) .

معطوفاً على (الذين) فهو مرفوعٌ؛ لأنَّه اسمُ (يكن). وقال تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾(١) بالخفضِ على الجوار، وهي قراءةُ أبي عمرو، وابن كثير وحمزةَ، ويحيى، عن عاصم وأبي جعفر وخلف، (٢) وكان ينبغي أنْ يكونَ منصوباً؛ لأنَّه معطوفٌ على قوله: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُم ﴾(٣) كما في القراءة الأخرى وهي قراءةُ نافعٍ، وابنُ عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم ويعقوب(٤)، ولو كان معطوفاً على قوله: ﴿ برؤوسكم ﴾ لكان ينبغي أنْ تكونَ الأرجلُ ممسوحةً لا مغسولةً، وهو مخالفٌ لإجماعِ أئمة الأمةِ من السلفِ والخلفِ، إلاَّ فيما لا يُعدُّ خلافاً. ومن ذلك قولُ زهير:

لَعِبَ الرِّياحُ بِها وغَيَّرَها بَعْدي سَوافي المورِ والقَطْرِ (٥)

فخفض (القطر) علي الجوار، وإن كان ينبغي أن يكونَ مرفوعاً؛ لأنَّه معطوفٌ على (سوافي) ولا يكونُ معطوفاً على (المور) وهو الغُبارُ؛ لأنَّه ليس للقطرِ سَوافٍ كالمور حتى يُعطفَ عليه. فكذلك ها هنا جوابُ الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعاً، إلا أنَّه جُزِمَ للجوار، ولهذا إذا حُلْتَ بينه وبين فعلِ الشرط بـ (الفاء) أو بـ (إذا) رجع إلى الرفع. قال الله تعالَى: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقًا ﴾(٦). (٧)

الرأي الثاني: أنَّ العامل فيه أداةُ الشرط. ذهب إليه سيبويه وجمهورُ البصريين، (٨) وحجتهم أنهم قالوا: أنما قلنا ذلك؛ لأنَّ حرفَ الشرط يقتضي جواب الشرطِ كما يقتضي

---

(١) المائدة، آية (٦).

(٢) انظر: حجة القراءات ص ٢٢٣.

(٣) المائدة، آية (٦).

(٤) انظر: حجة القراءات ص ٢٢١.

(٥) الإنصاف ٢/ ٣١٩، ديوانه ص٨٧.
الشاهد فيه: خفض (القطر) على الجوار.
المور: (هو الغُبارُ بالريح) الصحاح (/ ٨٢٠ مور)، القاموس المحيط (٢/ ١٣٦ مار).

(٦) الجن، آية (١٣).

(٧) انظر: الإنصاف ٢/ ٣١٨، أسرار العربية ص ٣٣٧، جواهر الأدب ص ٢٠٢، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٧، شرح التصريح ٤/ ٣٧٥، همع الهوامع ٢/ ٤٦١، حاشية الصبان ٤/ ١٦.

(٨) قيل: (واختاره ابن الحاجب، والجزولي، وابن عصفور، والأُبَّذي، وأكثر المتأخرين).
انظر: جواهر الأدب ص ٢٠١، شرح التصريح ٤/ ٣٧٤، همع الهوامع ٢/ ٤٦١.

فعلَ الشرطِ ، وكما وَجَبَ أنْ يعملَ في فعلِ الشرطِ فكذلك يجبُ أنْ يعملَ في جوابِ الشرطِ . (١)

الرأي الثالث : أنَّ حرفَ الشرط وفعلَ الشرط يعملان معاً في الجواب . نُسبَ لسيبويه والخليل والمبرد ، وحجتهم في ذلك هي أن حرفَ الشرط وفعلَ الشرط يقتضيان جوابَ الشرط ؛ فلا ينفك أحدُهما عن صاحبه فلمَّا اقتضياه معاً وَجَبَ أنْ يعملا فيه معاً ؛ كما قيل في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر ، احتجوا أيضاً بضعف الحرف عن عملين . (٢)

الرأي الرابع : أن أداة الشرط تعملُ في فعلِ الشرط ، وفعل الشرط يعملُ في جوابِ الشرط . ذهبَ إليه الأخفش وحجتهم هي قولهم : « أن أداة الشرط حرفُ جزمٍ ، والحروف الجازمةَ ضعيفةٌ ؛ فلا تعملُ في شيئين ، فوجب أن يكونَ فعلُ الشرط هو العاملُ ، وقيل : لأنَّ فعلَ الشرط يقتضي الجوابَ وهو أقربُ إليه من الحرفِ فكان عملُه فيه أولى من الحرفِ . (٣)

الرأي الخامس : أنَّ جوابَ الشرط مبنيٌّ على الوقف . ذهب إليه المازني . وحجتهم هي : أن الفعلَ المضارعَ إنَّما أُعْرِبَ بوقوعه موقعَ الاسمِ ، وجوابُ الشرط لا يقعُ موقعَ الاسمِ ؛ لأنَّه ليس من مواضعِه ، فوجَبَ أنْ يكونَ مبنياً على أصله ، فكذلك فعلُ الشرطِ . (٤)

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/ ٣١٨ ، ٣١٩ ، أسرار العربية ص ٣٣٧ ، جواهر الأدب ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٧/ ٤٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦ ، رصف المباني ص ١٨٩ ، التهذيب الوسيط ص ٢٩٦ ، شرح التصريح ٤/ ٣٧٣ همع الهوامع ٢/ ٤٦١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢/ ٣١٩ ، ٣١٩ ، أسرار العربية ص ٣٣٧ ، جواهر الأدب ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٧/ ٤١ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦ ، رصف المباني ص ١٨٩ ، شرح التصريح ٤/ ٣٧٥ همع الهوامع ٢نـ٤٦١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٦ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/ ٣٢٠ ، أسرار العربية ص ٣٣٧ ، جواهر الأدب ص ٢٠١ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦ ، رصف المباني ص ١٨٩ ، التهذيب الوسيط ص ٢٩٦ ، شرح التصريح ٤/ ٣٧٤ همع الهوامع ٢/ ٤٦١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢/ ٣٢٠ ، أسرار العربية ص ٣٣٧ ، جواهر الأدب ص ٢٠١ ، شرح المفصل ٧/ ٤٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٧ ، حاشية الصبان ٤/ ١٦ .

الرأي السادس: أنَّ الجوابَ مجزومٌ على الجواب كما يُجزَمُ في جوابِ الأمرِ والنهي وغيرِهما ممَّا له جوابٌ يُعْزى هذا المذهب للكوفيين.(١)

الرأي السابع: أن الشرطَ والجزاءَ تجازما كما ترافع المبتدأُ والخبرُ. نقله ابن جني عن الأخفش(٢).

وقد ضعَّفَ النحويون معظمَ هذه الآراءُ، وسأتناولُ ردَّ النحويين عليها تنازلياً ثم أُرَجِّحُ أصْوَبَ الآراءِ في نظري.

فالرأي السابع وهو (أنهما تجازما) فاسدٌ مردودٌ كما رُدَّ في المتبدإ والخبر حين زعمَ الكوفيون (ترافعهما)؛ وذلك لأنَّا لو قُلنا بتجازُمهما لأدَّى إلى كونِ المعمولِ قد قُدِّرَ قبل العامل. ولا يجوز ذلك إنما سبيلُ العاملِ أنْ يُقدَّرَ قبل المعمول، فإذا قلنا: « أنهما تجازما » وَجَبَ أنْ يكونَ كلٌّ واحد منهما قبل الآخر وذلك مُحالٌ؛ لأنَّه يلزمُ أن يكونَ الفعلُ الواحدُ أولاً وآخراً في حال واحدة، وما يؤدِّي إلى المُحال فهو محالٌ. وأمَّا القولُ بأنهما متجازمان؛ لأنهما متلازمانِ كلٌّ واحد منهما يقتضي الآخر فهو مردودٌ أيضاً إذ التلازمُ لا يُوجبُ عملَ كلٍّ واحدٍ منهما في الآخرِ.(٣)

والرأي السادس: وهو (أنه جُزِمَ على الجوابِ كجواب الأمر والنهي) فقد ردَّه الإربلي فقال: « وضعَّفوهُ بأنَّ جَزْمَ الجوابِ في الأمورِ المعروفةِ المقتضيةِ للجواب إنما هو بتقدير كونه جواباً للشرطِ الذي عليه أحدُ الأشياءِ المقتضيةِ الجوابَ، فيعودُ الكلامُ إلى مذهبِ أصحابنا »(٤).

وأما الرأي الخامس: وهو (أنَّه مبنيٌّ على الوقف) فباطلٌ وقَدْ ردَّه الأنباري، ومَنْ وافقه على أصحابه؛ لظهور فساده؛ لأنَّه لو كان الأمرُ على ما زعموا لكان ينبغي أنْ لا يكون الفعلُ مُعْرباً بعد (أنْ، وكي، وإذَنْ) وكذلك أيضاً بعد (لَمْ، ولَمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية) ؛ لأنَّ الاسمَ لا يقعُ بعد هذه الأحرف فكان ينبغي أنْ يكونَ الفعلُ بعدها مبنياً؛ لأنَّه لم يقعْ موقعَ الاسمِ، فلمَّا انعقدَ الإجماعُ في هذه المواضعِ على أنَّه معربٌ، وأنَّه منصوبٌ بدخولِ النواصبِ، ومجزومٌ بدخولِ الجوازمِ، دلَّ على فسادِ مذهبهم.(٥)

---

(١) انظر: جواهر الأدب ص ٢٠١.

(٢) انظر: التهذيب الوسيط ص ٢٩٦، شرح التصريح ٤/ ٣٧٥.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٣، شرح المفصل ١/ ٨٤.

(٤) جواهر الأدب ص ٢٠١.

(٥) الإنصاف ٢/ ٣٢٠، أسرار العربية ص ٣٣٩، شرح المفصل ٧/ ٤٢، جواهر الأدب ص ٢٠١.

والرأي الرابع وهو (أنَّ حرفَ الشرط يعملُ في الشرط، والشرطَ يعملُ في الجواب) فقد ضَعَّفَهُ النحويون؛ وذلك لأنه يؤدِّي إلى إعمال الفعلِ في الفعلِ. وأما قولُهم: «الحروف الجازمةُ ضعيفةٌ فلا تعملُ في شيئين» باطلٌ؛ لأنَّ وَجْهَ مناسبةِ حرفِ الجزم للعملِ في الشرط والجواب هو اقتضاؤه لهما معاً، بخلاف غيره من الحروف الجازمة فإنَّها لَمَّا اقتضتْ فعلاً واحداً عملت في شيءٍ واحد، وحرفُ الشرطِ لَمَّا اقتضى شيئين وَجَبَ أنْ يعملَ في شيئين قياساً على سائرِ العواملِ. (١)

هذا بالإضافة إلى استغرابِ عملِ الفعلِ الجزمَ فهو لم يُعْهَد. (٢)

والرأي الثالث: وهو (أنَّ حرفَ الشرطِ والشرطَ يعملان فيه معاً) فهو مجانبٌ للصوابِ ولا يخلو من ضَعْف؛ وذلك لأنَّ فعلَ الشرط فعلٌ، والأصلُ في الفعلِ أنْ لا يعمل في الفعلِ، وإذ لم يكنْ للفعلِ تأثيرٌ في أنْ يعملَ في الفعل، و (إنْ) له تأثيرٌ في العملِ في الفعلِ، فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له. (٣)

أما بالنسبة لقولهم: « ضعف الحرف عن عملين » فجوابُه: أنَّه يجوزُ أنْ يعملَ عملين إذا اقتضى شيئين كما في أداة الشرط فإنَّها تقتضي الشرط والجزاءَ كما ذكرنا. ومثل (كان) وأخواتها حيث تقتضي شيئين هما الاسم والخبر وما أشبَهَ ذلك، (٤) وكذلك بأنَّه لا يصحُّ أن يعملَ عاملان * في معمولٍ واحدٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر فيبطلُ هذا القول. (٥)

و**الرأي الثاني**: وهو (أنَّ العاملَ أداةُ الشرط وحدها) رُدَّ مذهبُهم بأنَّ حرفَ الشرطِ حرفُ جزمٍ والحروفُ الجازمةُ لا تعملُ في شيئين لضَعفها، (٦).

وتتبع الباحثة سيبويه في الرد عليه بأنَّه يجوزُ للحرفِ أنْ يعملَ عملين إذا اقتضى شيئين، وهي تقتضي الشرطَ والجزاءَ. (٧)

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٢٠.

(٢) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٢٠، أسرار العربية ص ٣٣٩، شرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٤) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦، همع الهوامع ٢/ ٤٦١.

(٥) انظر: رصف المباني ص ١٨٩.

* [الأداة والشرط].

(٦) انظر: أسرار العربية ص ٣٣٨.

(٧) انظر جواهر الأدب ص٢٠١.

وتوافقُ الباحثةُ الأنباري فيما ذهب إليه حيث أنَّه وازَنَ بين مذهب سيبويه وهو أنَّ (حرف الشرط) هو العاملُ فيهما معاً، وبين مذهب القائلين بأنَّ الأداةَ والشرطَ عملا فيه معاً. فقال: « والتحقيقُ فيه عندي أنْ يقالَ: إنَّ (إنْ) هو العاملُ في جوابِ الشرطِ بواسطة فعلِ الشرط؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه فحرفُ الشرط يعملُ في جواب الشرط عند وجود فعلِ الشرطِ، لا به، كما أنَّ النارَ تُسخِّنُ الماءَ بواسطة القدرِ والحطب فالتسخينُ إنَّما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنَّ التسخينَ إنَّما حصلَ بالنار وحدَها، فكذلك ها هنا؛ (إنْ) هو العاملُ في جوابِ الشرطِ عند وجودِ فعلِ الشرطِ لا أنَّه عاملٌ معه »[1]. ❊

وأما **الرأي الأول** وهو أنَّ (الجازم له الجوار) فهو مردودٌ لعدَّة أمور:

أولاً: أن الحملَ على الجوارِ من الشاذِّ الذي لا يُعرَّجُ عليه ولا يُقاسُ عليه بل يُقتصَرُ فيه على السماعِ.[2]

ثانياً: ما ذكره الإربلي وهو قوله: « وضعَّفوهُ بأنَّ المضارعَ المعطوفَ على الجواب المقرون بـ(الفاء) يجوزُ جزمُهُ مع عدمِ المجاورة، فلولا أنَّ الجوابَ المقرونَ بـ(الفاء) موضعُهُ الجزمُ بعاملٍ يقتضيه لَما جازَ جزمُ المعطوفِ عليه »[3].

ثالثاً: أنَّ الجوارَ يُشترَط فيه التلاصقُ والجزاءَ ينجزمُ في مواضعَ مع بُعدٍ عن الشرطِ المجزومِ.[4]

رابعاً: هذا وبالإضافة إلى أنَّ ما احتجوا به لا حجةَ لهم فيه؛ لأنَّ قولَه: « والمشركين» ليس معطوفاً على (الذين كفروا)، وإنَّما هو معطوفٌ على قوله: (من أهل الكتاب)، فدخله الجرُّ؛ لأنَّه معطوفٌ على مجرورٍ، لا على الجوارِ. وأما قوله: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[5] فلا حجةَ لهم فيه أيضاً؛ لأنَّه على قراءة مَنْ قرأ

---

(١) الإنصاف ٢/ ٣٢٠، وانظر: أسرار العربية ص ٣٤٠، جواهر الأدب ص ٢٠١، شرح المفصل ٧/ ٤٢.

❊ وقال الإربلي: « الشرط شرطاً لعمل الأداة في الجزاء لا جُزْءاً من العمل فيه » جواهر الأدب ص ٢٠١.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٢٣، أسرار العربية ص ٣٣٨، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٧.

(٣) جواهر الأدب ص ٢٠٢.

(٤) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٠/ ٩٧.

(٥) المائدة، آية (٦).

بالجرِّ[١] ليس معطوفاً على قوله: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُم ﴾[٢]، إنما هو معطوفٌ على قوله: ﴿ برؤوسكم ﴾ على أنَّ المرادَ بالمسحِ في الأرجلِ الغسلُ، وقال أبو زيد الأنصاري[٣]: « المسحُ خفيفُ الغُسلِ »، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقلِ اللغة، وهو من مشايخ سيبويه، وكان سيبويه إذا قال: « سمعت الثقةَ » يريدُ أبا زيد الأنصاريَ. وقال قومٌ: « الأرجلُ معطوفةٌ على الرأس في الظاهر، لا في المعنى، وقد يُعطفُ الشيءُ على الشيءِ والمعنى فيهما مختلفٌ. وأما قولُ زُهير السابقُ فلا حجةَ لهم فيه أيضاً؛ لأنَّه معطوفٌ على (المورِ) وهو الغُبارُ، وقولُهم: « لا يكون معطوفاً على (المور)؛ لأنه ليس للقطر سواف ». قلنا: « يجوزُ أن يكونَ قد سمَّى ما تسفيه الريحُ منه وقت نزوله سوافي كما يُسمَّى ما تسفيه الريحُ من الغبارِ سوافي »[٤].

---

(١) قال أبو زرعة: « وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحمزة، وأبو بكر: ﴿ وأرْجُلِكُمْ ﴾ خفضاً، عطفاً على الرؤوس. . . » حجة القراءات ص ٢٢٣.

وقال العكبري: « ويُقرأ بالجرِّ وهو مشهورٌ كشهرة النصب، وفيها وجهان: أحدهما أنها معطوفةٌ على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلفٌ فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار. . . والوجه الثاني: أن يكون جرُّ الأرجل بجار محذوف تقديره: (وافعلوا بأرجلكم غسلاً) وحذف الجار وإبقاء الجرِّ جائز. .)إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٢٠٩.

(٢) المائدة، آية (٦).

(٣) (هو أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت، من الأنصار، وهو من رواة الحديث، ثقة عندهم مأمون، وكذلك حاله في اللغة فهو أحفظ الناس بعد أبي مالك، وأوسعهم رواية، وأكثرهم أخذاً عن البادية، وكان من أهل العدل والتشيُّع، وكان أبوه محدِّثاً أيضاً. . . مات سنة ٢١٥).

انظر: مرتب النحويين ص ٧٣، أخبار النحويين البصريين ص ٦٨، نزهة الألباء ص ١٠١، إنباه الرواة ٢/ ٣٠، وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨، إشارة التعيين ص ١٢٨، البلغة ص ١٠٣، بغية الوعاة ٢/ ٥٨٢، شذرات الذهب ٢/ ٣٤، هدية العارفين ١/ ٣٨٧، الأعلام ٣/ ٩٢، معجم المؤلفين ٤/ ٢٢٠.

(٤) أنظر: الإنصاف ٢/ ٣٢١.

العلة في جزم الفعل في الشرط

قال المجاشعي : « ويُقال : لِمَ جُزِمَ الفعلُ في الشرطِ؟

والجواب : إنَّ الشرطَ والجزاءَ يقتضيان جملتين كقولك : « إنْ تضربْ أضْربْ »، فـ (تَضْربْ) جملة، و (أضرب) جملة. فلما طال الكلامُ بهما، اختيرَ لهما الجزمَ؛ لأنَّه حذفٌ وتخفيفٌ. وهو قولُ أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن بن الورَّاق[١]. وقال غيرهما : « جَزْمُ حرفِهما ينقلُ الفعلَ نقلين ». وهذه علةُ العملِ لا علةَ الاختصاصِ بالجزم»[٢].

مسألة : الخلاف في المضارع المرفوع بعد الشرط الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط

اختلف النحويون في المضارعِ المرفوعِ بعد الشرطِ، نحو : قول زهير :

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ... يَقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ[٣]

---

(١) (هو محمد بن عبد الله، أبو الحسن الورَّاق النحوي، عالم بالنحو وعلَله، وكان بغداديًا، وصنَّف في النحو كُتُباً حساناً. كتاب (علل النحو) مشهور. كتاب (الهدايةَ في شرح مختصر الجرمي) . . . في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة مات أبو الحسن . . .). إنباه الرواة ٣/ ١٥٦، وانظر: إشارة التعيين ص ٣١٧، البلغة ص ٢٠٠، بغية الوعاة ١/ ١٢٩، كشف الظنون ٢/ ١١٦٠، الأعلام ٦/ ٢٢٥.

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٢٨٢، وانظر: أسرار العربية ص ٣٣٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٦، المقتضب ٢/ ٧٠، المحتسب ٢/ ٦٥، التبصرة ١/ ٤١٣، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٣، الإنصاف ٢/ ٣٢٩، شرح المفصل ٨/ ١٥٧، حاشية ابن حمدون ص ٦٢٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩، رصف المباني ص ١٨٧، شذور الذهب ص ٣٤٩، شرح التصريح ٤/ ٣٧٨، همع الهوامع ٢/ ٤٥٩، حاشية الصبان ٤/ ١٧، ديوانه ص ١٥٣.

الشاهد فيه: مجيء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً. (يقول) وفعل الشرط ماضياً (أتاه) وهو على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، وعند سيبويه على التقديم والتأخير.

واحتوى الخلافُ على أربعةِ مذاهب :

الأول : أنْ يكونَ على نيَّة التقديمِ ، والجوابُ محذوفٌ؛ لأنَّه قال : يقول : « لا غائب مالي ولا حرمٌ إنْ أتاهُ خليلٌ » . وهذا لا يجوزُ في سعةِ الكلامِ ، وإنَّما يأتي في الشعرِ . ذهب إليه سيبويه . (١)

الثاني : أنَّه هو الجوابُ مع تقديرِ حذفِ (الفاء) وهو مذهبُ أبي العباسِ المبرد والكوفيين . كأنه قال : « وإنْ أتاه خليل يوم مسغبة . . . . فيقول » . (٢)

الثالث : أنَّه هو الجوابُ لا على إضمار (الفاء) ، ولا على نيَّة التقديمِ ، ولكن لما لم يظهرْ لأداة الشرطِ تأثيرٌ في فعله لكونِه ماضياً ضَعُفَ عن العملِ في فعلِ الجوابِ . (٣)

الرابع : أنَّه هو الجوابُ ورفعُه مسموعٌ وهو أحسنُ من جزمه . وهو مذهب المتأخرين . (٤) وقد ردَّه الأشموني . قال الأشموني : « ذهب بعضُ المتأخرين إلى أنَّ الرفعَ أحسنُ من الجزمِ ، والصوابُ عكسُه . كما أشْعَرَ به كلامُه . وقال في شرح الكافية : الجزمُ مختارٌ ، والرفعُ جائزٌ كثيرٌ »(٥) .

وذكرَ ابنُ يعيش أنَّ رأيَ سيبويه استُضْعِفَ والجيِّدُ ما ذهب إليه المبرد والكوفيون(٦) .

وأما رفع الجوابِ بعد مضارعٍ فهو ضعيفٌ . (٧)

قال ابن مالك :

وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجزاَ حَسَنْ   ورَفْعُـهُ بَعْدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ

---

(١) انظر : التبصرة ١/ ٤١٣ ، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٣ ، شرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩ ، رصف المباني ص ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/ ٤٦٠ ، حاشية الصبان ٤/ ١٧ .

(٢) انظر : التبصرة ١/ ٤١٣ ، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٣ ، شرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٠ ، رصف المباني ص ١٨٧ ، همع الهوامع ٢/ ٤٦٠ ، حاشية الصبان ٤/ ١٧ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/ ٤٦٠ ، حاشية الصبان ٤/ ١٨ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢/ ٤٦٠ ، حاشية الصبان ٤/ ١٨ .

(٥) الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ١٨ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٨/ ١٥٨ .

(٧) انظر : شرح التصريح ٤/ ٣٨١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٨ .

ومنه قول الشاعر(١) :

يا أَقْرَعُ بْنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ　　　إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ(٢)

وخُرِّجَ على أنَّ الضرورةَ دعت لذلك ، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخيرِ ، وعند المبردِ على حذفِ (الفاءِ) . (٣)

الأوجه الجائزة في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين

يجوزُ في الفعلِ الواقعِ بين الفعلين المجزومين وجهان : الرفعُ والجزمُ على البدلِ .

قال الزجاجي : « وإذا وَقَعَ بين فعلِ الجزاء وبين جوابه فعلٌ مستقبلٌ في معنى الحال(٤) كان مرفوعاً . كقولك : « مَنْ يَقْصِدْني يَمْشي أُحْسِنْ إليه » . . . كأنَّك قلت : «مَنْ يقصدني ماشياً أُحْسِنْ إليه » . . . »(٥) .

ومنه قولُ الحُطَيْئَة(٦) :

---

(١) هو جرير بن عبد الله ، أحد بني عامر بن عقيل فارس ، شاعر . . . المؤتلف والمختلف ص ٧١ .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٧ ، المقتضب ٢/ ٧٢ ، التبصرة ١/ ٤١٣ ، الأمالي الشجرية ١/ ٨٤ ، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٣ ، الإنصاف ٢/ ٣٢٨ ، شرح المفصل ٨/ ١٥٨ ، حاشية ابن حمدون ص ٦٢٠ ، المقرب ١/ ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٠ ، التهذيب الوسيط ص ٣٠٠ ، رصف المباني ص ١٨٧ ، مغني اللبيب ص ٥٥٣ ، شرح التصريح ٤/ ٣٨٠ ، همع الهوامع ٢/ ٤٦٠ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٩٦ ، ٦٤٣ ، حاشية الصبان ٤/ ١٨ .

الشاهد فيه : مجيء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً (تُصرعُ) ، وفعل الشرط مضارعاً (يصرعْ) وهو ضعيف .

(٣) انظر : التبصرة ١/ ٤١٣ ، المساعد ٣/ ١٤٨ .

(٤) وقال المجاشعي : « في معنى الحال أو في معنى الخبر . . . » . شرح عيون الإعراب ص ٢١٢ .

(٥) الجمل ص ٢١٣ ، وانظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٨٦ ، شرح المفصل ٧/ ٥٣ ، التهذيب الوسيط ص ٢٩٨ ، حاشية الصبان ٤/ ١٠ .

(٦) (هو جرول بن أوس من بني قُطَيْعَة بن عبس ولُقِّبَ بالحطيئة لقصره وقربه من الأرض ، ويكنى أبا مُليكة ، وكان راوية زهير ، وهو جاهلي إسلامي . . .) . الشعر والشعراء ص ١٤٨ ، وانظر : الأعلام ٢/ ١١٨ ، معجم المؤلفين ٣/ ١٢٩ .

مَتَى تَأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ[(١)]

وقال المجاشعي: « وإنْ كان الثاني في معنى الأول، جُزِمَ على البدل »[(٢)]. ومنه قولُ الشاعرِ[(٣)]:

إنْ يَبْخَلوا أَوْ يَجْبُنوا أَوْ يَغْدِروا لا يَحْفِلُوا

يَغْدوا عَلَيْكَ مُرَجَّلينَ لأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا[(٤)]

حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط

قال الرضي: « وعند البصريين حكمُ المنصوبِ والمرفوعِ المتقدمين على جواب الشرط حكمُهما متقدِّمين على الشرط فيجوزُ عندهم: (إذا قمت زيدٌ يقم، وإن لم تأتني زيداً أضرب) فهما معمولان لمُقَدَّرَين يُفَسِّرُها جوابُ الشرطِ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٨٦، المقتضب ٢/ ٦٥، الجمل ص ٢١٤، التبصرة ١/ ٤١٧، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٧٨، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٧، شرح المفصل ٧/ ٤٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٨، التهذيب الوسيط ص ٢٩٩، شذور الذهب ص ٦٤، المساعد ٣/ ١٣٥، الصحاح (٦/ ٢٤٢٨ عشا)، حاشية الصبان ٤/ ١٠.

الشاهد فيه: رفع الفعل المضارع (تعشو) لاعتراضه حالاً بين الشرط (تأته) والجواب (تجدْ).

تعشو: (يقصده ليلاً، والمقصود: إذا استدللت عليها ببصرٍ ضعيف، والمعنى: تأته عاشياً). الصحاح (٦/ ٢٤٢٧ عشا) القاموس المحيط (٤/ ٣٦٢ عشا).

(٢) شرح عيون الإعراب ص ٢٨٧، وانظر: شرح المفصل ٧/ ٥٣، التهذيب الوسيط ص ٢٩٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٧.

(٣) لم أهتد لقائله. أنشده الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد.

(٤) الكتاب ٣/ ٨٧، المحتسب ٢/ ٧٥، ٧٦، شرح عيون الإعراب ص ٢٨، شرح المفصل ١/ ٣٦، خزانة الأدب ٣/ ٦٦٠.

الشاهد فيه: جزم (يغدوا) على البدل من قوله: « لا يحفلوا ».

لا يحفلوا: (حفلت كذا: أي باليتُ به). الصحاح (٤/ ١٦٧٠ حفل)، وانظر: القاموس المحيط (٣/ ٣٥٨ حفل)، أساس البلاغة (١٨٥ حفل).

مُرَجَّلين: (رجَّل الشعر: سرَّحه) أساس البلاغة (٣٢٦ رجل).

والمعنى أنهم أتوا مرجلين لم يبالوا بقبيحِ فعلِه.

أما الكوفيون فلا يُجَوِّزونَ جزمَ جوابِ الشرطِ إذا تَقدَّمَهُ المرفوعُ؛ لأنَّ الجزمَ عندهم بالجوار وقد زال الجوارُ بفصلِ المرفوعِ الذي هو أجنبي من الشرطِ، أمَّا لو كان المرفوعُ من جملة الشرط، فلا يُعَدُّ فصلاً مانعاً من الجوار نحو: (إنْ يضربني زيداً أضرب) فإنَّه تقدَّمه المنصوبُ. فالفراءُ يمنعُ أيضاً جزمَ الجوابِ مطلقاً كما في المرفوعِ للعلَّة المذكورة، والكسائي يُفصِّلُ في الفاصلِ، فإنْ كانَ ظرفاً للجزاء لغواً جزمَ الجزاءُ؛ لأنَّه كلا فصل. نحو: (إنْ تأتني اليومَ غداً آتكَ)، و (إنْ تأتني إليكَ أقصدْ)، وإنْ لم يكنْ ظرفاً لم يَجُزْ للعلَّة المذكورة. واستشهد البصريون بقوله (طفيل الغنوي)[١]:

وللخَيْلِ أيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَها وَيَعْرِفْ لَها أيَّامَها الخَيْرَ تَعْقِبِ[٢]

والأكثرُ جعلُ المرفوعِ مبتدأ، فيجب إذن رفعُ المضارعِ اتفاقاً، وتصديرُ المبتدأ بـ (الفاء) نحو: (إنْ قُمتَ فزيدٌ يقومُ)، وكذا الأكثرُ تصدير المنصوب بـ (الفاء) فيرتفعَ المضارعُ اتفاقاً نحو: (إنْ ضَرَبْتَني فزيداً أضْربُ) »[٣].

الحكم إذا تقدم عامل على أداة الشرط

يبطلُ عملُ أداة الجزاءِ إذا سبقها عاملٌ، إلا إن كان هذا العاملُ حرفَ جرٍّ.

قال الزجاجي: « وإذا دخل على الاسمِ الذي يُجازَى به عاملٌ غيرُ الابتداء أو الفعلِ المُجازى به بطلَ الجزاءُ وارتفعَ الفعلُ كقولك: (إنَّ مَنْ يُكْرِمُني أُكْرِمُهُ وأُحسنُ إليه)»[٤].

---

(١) هو طفيل بن كعب الغنوي، وكان من أوصف الناس للخيل وكان يقال له في الجاهلية: (المُحَبِّر) لحُسن شعره. . . وهو جاهلي. . .

الشعر والشعراء ص ٢٢٣، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ١٤٧، الأعلام ٣/ ٢٢٨، معجم المؤلفين ٥/ ٤١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٠٠، خزانة الأدب ٣/ ٦٤٢.

الشاهد فيه: أن (الخيرَ) مفعول به مقدَّم لـ (تعقب) مجزوم وهو جواب الشرط، وكسرت (الباء)؛ لأنَّ القصيدة مكسورة القافية.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٠٠.

(٤) الجمل ص ٢١٤، وانظر: التبصرة ١/ ٤١٥، التهذيب الوسيط ص ٣٠١، المقرب ١/ ٢٧٧، المساعد ٣/ ١٦٣.

قال الصيمري: « وإنما بطل عملُها إذا عملَ فيها عاملٌ؛ لأنَّها إنَّما تعملُ بمعنى حرفِ الجزاء، وحرفُ الجزاء له صدرُ الكلامِ، فإذا عمل فيه عاملٌ صار لذلك العامل صدرُ الكلامِ فيبطلُ عملُ ما بعده وصار (مَنْ) و (أي) بمنزلة (الذي) كأنَّكَ قلتَ: « إنَّ الذي يأتينا نُكْرِمُه . . » والفعل الذي بعدهما في صلتهما. فإنْ شَغَلْتَ العاملَ الأولَ عنهما رجَعا إلى عملهما. . . قال ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾(١)؛ لأنه لما شغل (إنْ) بضمير الأمر والشأن صار (مَنْ) صدرَ الكلامِ . . . . فإن كان العامل في هذه الأسماء حرفَ الجر لم يَبْطُلْ عملُها؛ لأنه وإنْ تَقَدَّمَ في اللفظ فهو صلةُ فعلِ الشرط؛ وإنما تقدم لأنه لا يدخل إلا على الاسمِ، ولم يَجُزْ في هذه الأسماء، أنْ يتقدَّمها الفعلُ العاملُ في حروف الجرِّ؛ لأنه لو تقدم بَطَلَ الشرطُ؛ فلما دعت الضرورة إلى إدخال حرف الجرِّ على هذه الأسماء لم يبطلْ عملُها، لمَا ذكرنا. فتقول: « بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ به . . . وكذلك إنْ كان العاملُ بعد هذه الأسماء فعلاً لم يبطلْ عملُها كقولك: « أيًّا تُكْرِمْ أُكْرِمْ، ومَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » فتنصب (أيًّا) و (مَنْ) بفعلِ الشرطِ؛ لأنَّ الفعلَ يعملُ فيما قبلَهُ؛ لقوَّتِه، ولا يعملُ حرفُ الجرِّ فيما بعده لضعفِه »(٢).

حكم الفعل الذي يلي الاسم الذي بعد (إنْ) وأخواتها

قال الرضي: « وحقُّ الفعلِ الذي يكونُ بعدَ الاسمِ الذي يلي (إنْ) وما تضمن معناها من الأسماء أنْ يكونَ ماضياً سواءً كان ذلك الاسمُ مرفوعاً أو منصوباً. نحو: (إنْ زيد ذهب)، و (إنْ زيد لقيت أو لقيته) وقد يكون مضارعاً على الشذوذ، نحو قوله(٣):

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ ... ولا يَكُ إنْ هُو يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ(٤)

---

(١) طه، آية (٧٤).

(٢) التبصرة ١/ ٤١٥، وانظر: المقرب ١/ ٢٧٧، التهذيب الوسيط ص ٣٠١، المساعد ٣/ ١٦٣.

(٣) (هو عبد الله بن عنمة بن حرثان بن ثعلبة بن ذؤيب بن السيد بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة. . .) خزانة الأدب ٣/ ٥٨٠، الأعلام ٤/ ١١١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٩، همع الهوامع ٢/ ٥٩، خزانة الأدب ٣/ ٦٤١، حاشية الصبان ٤/ ٣٠.

الشاهد فيه: مجيء الفعل الذي بعد الاسم الذي بعد (إنْ)، (يستزدك) مضارع شذوذاً.

وإنما ضَعُفَ مجيءُ المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله؛ فإن كان ذلك الاسمُ مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُه ذلك الفعلُ الظاهرُ ولا يجوزُ كونُه مبتدأً لامتناع (إنْ زيد لقيته) إلا ما حكى الكوفيون في الشاذِّ. (إنْ منفس أهلكته) وهو عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوعٌ بمقدر يفسرُه الفعلُ الناصبُ أي: (إنْ هلك أو أُهلك » . . . وذهب بعضُ الكوفيينَ إلى أنَّ رفعَه على الابتداء لكنَّه مبتدأ يجب كونُ خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط للفعل سواء وليها أوْ لا. ونُقِلَ عن الأخفش أيضاً في مثله أنه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ عنده هو الابتداءُ، وعند الكوفيين الخبر أو الضمير في الخبر. . . وإنْ كان ذلك الاسمُ منصوباً فإنْ كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره أو مُتَعَلَّقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدَّر. وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير، وإنْ لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه، نحو: (إنْ زيد ضربت) فهو أيضاً عند الكوفيين منصوب بالظاهر، وعند البصريين بالمقدَّر؛ وذلك لما ثَبَتَ عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يَجُزِ الفصلُ بينهما لفظاً إلا في لفظة (إنْ) لكونها أُمَّ الباب، ولم يَجُزْ أن تدخلَ كلمةَ الشرط على اسم لا فعلَ بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام)[١].

* * *

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٨.

المبحثُ الثالث

وجوه التقارب التباعد بين (إنْ) وأخواتها

وجوه التقارب والتباعد بين (إنْ) وأخواتها

أولاً: أدوات الشرط هي كَلِمٌ وُضِعَتْ للدلالة على تعليق بين جملتين من غير وقوع الثانية منهما مُتَسببة عن الأولى عند الوقوع.[١]

ثانياً: أدوات الشرط لها الصدارة في الكلام على مذهب البصريين، فلا يجوز عندهم أنْ يتقدَّمَ عليه ما كان في حَيِّزِه.[٢] فإن تقدَّمَ عليها شبيهٌ بالجواب معنىً، فهو دليل عليه وليس إياه، خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد والأخفش.[٣]

ثالثاً: إنّ عمل أخوات (إنْ) (مَنْ، وما، وأي، ومهما، ومتى، وأيَّان، وأين، وأنى، وإذ ما، وحيثما) في الشرط والجزاء إنَّما هو بالحَمْلِ على (إنْ) لأنها قامت مقام (إنْ).[٤]

رابعاً: إنَّ أدوات الشرط تنقل الفعل من الماضي إلى المستقبل. كقولك: « إنْ أَتَيْتَني أَتَيْتُكَ »، تريد: (إنْ تأتني آتِكَ).[٥]

خامساً: يُحذَفُ الشرط وتُقامُ مقامُه عدة أشياء دالة عليه وهي: الأمرُ: (زُرْني أَزُرْكَ)، والنهيُ: (لا تَفعَلْ الشرَّ تَنجُ) والاستفهامُ: (أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ)، والتمني: (لَيتَ لي مالاً أُنْفِقْهُ)، والدعاءُ: (اللهمَّ ارزُقْني بَعيراً أَحُجُّ عليه)، والعَرْضُ: (ألا تَنزِلُ تُصِبْ خَيْراً). هذا كله يُجْزَمُ؛ لأنَّ فيه معنى الشرط، وجوابُ هذه الأشياء هو جوابُ الشَرط في

---

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٠، المساعد ٣/ ١٣٢.

(٢) أي الشرط والجواب وما كان معمولاً لأحدهما.

(٣) انظر: التبصرة ١/ ٤١٥، شرح المفصل ٩/ ٧، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ١٠٩، المساعد ٣/ ١٦٣.

(٤) انظر: أسرار العربية ص ٣٢٦، شرح المفصل ٧/ ٤٢، حاشية ابن حمدون ص ٦١٧.

(٥) انظر: التبصرة ١/ ٤١٣.

الحقيقة ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ غيرُ مُفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام لا يقتضي جواباً ؛ لأنَّه لا يقف وجودُ غيره على وجوده.[١]

سادساً: تُزاد (ما) على حروف المجازاة للتأكيد.[٢]

سابعاً: يمتنع أنْ تعمل أدوات الشرط وهي محذوفة.[٣]

ثامناً: أن الشرط والجزاء لا يَصِحَّان إلا بالأفعال. أما الشرط ؛ فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما بالأعراض والأفعال. وأما الجزاء فلأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقَّف وجود بعضها على وجود بعض.[٤]

تاسعاً: إذا تقدم على الشرط استفهام نحو: (أإنْ تَقُمْ أَقُمْ) فسيبويه يجعل الاعتمادَ على الشرط، ويونسُ يجعل الاعتماد على الاستفهام ناوياً تقديم الفعل الثاني، ومن حجة سيبويه قوله تعالى: ﴿**أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾[٥].[٦]

عاشراً: كلُّ موضع استُغْنِيَ فيه عن جوابِ الشرط لا يكون فعلُ الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿ **لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ** ﴾[٧]، ولا يكون مضارع غير مُجزوم بـ (لَمْ) إلا في الضرورة. قال الكُمَيْتُ بن معروف[٨]:

---

(١) انظر: اللمع ص ١٩٦، شرح المفصل ٧/ ٤٨.

(٢) انظر: التبصرة ١/ ٤١٠، وانظر: شرح المفصل ٩/ ٥، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٩٦، التهذيب الوسيط ص ٢٩٤.

(٣) انظر: التهذيب الوسيط ص ٣٠٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٩/ ٢.

(٥) الأنبياء، آية (٣٤).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٧، شرح التصريح ٤/ ٤٠٢.

(٧) مريم، آية (٤٦).

(٨) (هو الكميت بن معروف، وهو شاعر، وجدُّه الكميت بن ثعلبة شاعر من بني أسد، يكنى أبا أيوب وهو مخضرم. . .). انظر: طبقات فحول الشعراء ص ١٩٥، المؤتلف والمختلف ص ١٧٠، ٣٤٧، الأعلام ٥/ ٣٣٣، معجم المؤلفين ٨/ ١٤٧.

لَئِنْ يَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِيَ واسعُ[١] .[٢]

الحادي عشر: يجوز اعتراض القسم، والدعاء، والنداء، والجملة الاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء. نحو: (إنْ تأتني والله آتكَ، وإنْ تأتني - غفرَ اللهُ لكَ - آتك، وإنْ تأتني يا زيدُ آتك، وإنْ تأتني ولا فخر آتَك).[٣]

الثاني عشر: إذا اجتمع الشرط والقسم حُذفَ جواب الأخير منهما واستُغْنيَ بجواب المُتقدِّم. فإن تقدم عليهما ما يحتاج لخبر[٤] كان الجواب للشرط، وقد يُرَجَّحُ الشرطُ المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر، نحو: (إنْ يَقُمْ زيدٌ والله أكرمْهُ) إذا قدَّمت الشرط، و (والله إنْ قامَ زيدٌ لأكرمَنَّهُ) إذا قدَّمتَ القسم. فإن تقدَّمَ عليه ذو خبر تقول: « زيدٌ - والله - إن قام أُكْرِمْهُ ».[٥] قال ابنُ مالك:

واحْذفْ لَدَى اجْتماعِ شرطٍ وقَسَم ... جَوابَ ما أخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

وإنْ تَواليـا وَقَبْـلُ ذو خَبَـر ... فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بلا حَذَرْ

ورُبَّمـا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـم ... شَـرْطٌ بلا ذي خَبَـرٍ مُقَـدَّمِ

الثالث عشر : يُغني عن لفظ القسم المتقدم (لامٌ) تُقارن أداة الشرط لفظاً. نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ** ﴾[٦]. أو تقديراً. نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾[٧].[٨] وقال سيبويه: « ولا بُدَّ من هذه اللام مضمرةً، أو مظهرةً ؛ لأنَّها لليمين»[٩].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٩، خزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٥٤٥، ٥٧٨. الشاهد فيه: أنه استغني عن جواب الشرط، وجاء فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بـ (لم) ضرورة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٨.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب / ١٠١.

(٤) أي المبتدأ وما كان أصله المبتدأ.

(٥) انظر: حاشية ابن حمدون ص ٦٢٦، المقرب ١/ ٢٧٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٥.

(٦) هود، آية (٧).

(٧) الأعراف، آية (٢٣).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٦.

(٩) الكتاب ٣/ ٦٦.

الرابع عشر: إذا توالى شرطان دون عطف، فالثاني مُقَيِّدٌ للأول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول، والثاني مستغنٍ عن جوابه لقيامه مقامَ ما لا جواب له وهو الحال. كقول الشاعر[١]:

إنْ تَسْتَغِيثوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدوا ... مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ[٢]

فهو بمنزلة قولك: « إن يستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا معاقل عزٍّ ».

فإن توالى شرطان بعطف فالجوابُ لهما معاً. ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا** ﴾[٣]. [٤]

الخامس عشر: وما كان من الجوازم لفعلين حرفاً لا موضع له من الإعراب، وهو: (إنْ) و (إذ ما) على رأي. وما عداهما من الأسماء والظروف المتضمنة لمعنى (إنْ) فإنها تُعرَبُ حَسَبَ ما يقتضيه موقعُها. [٥]

السادس عشر: توافقُ (متى) (إنْ) في أنَّ كلاً منهما شَذَّ إهمالها، و (متى) تهمل حملاً على (إذا) و (إنْ) حملاً على (لو). فالأول نحو: قول عائشة - رضي الله عنها - مخاطبة الرسول ﷺ: « إنَّ أبا بكر رَجُلٌ أسيف، وإنَّهُ متى يَقومُ مقامَكَ لا يُسْمِعُ الناسَ »[٦]. والثاني: كقراءة طلحة: ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا** ﴾[٧]، بـ (ياء) ساكنة ونون مفتوحة. [٨]

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، مغني اللبيب ص ٦١٤، شرح التصريح ٤/ ٤٠٢، حاشية الصبان ٤/ ٣١.

تذعروا: (ذَعَرْتُهُ أذعَرُهُ ذَعْراً: أَفْزَعْتُهُ) الصحاح (٢/ ٦٦٣ ذعر)، وانظر: القاموس المحيط (٢/ ٣٤ ذعر). الشاهد فيه: توالي شرطين دون عطف (إنْ تستغيثوا بنا) (إنْ تُذْعَرُوا) والجواب للأول (تجدوا)، والثاني مستغنًى عن جوابه.

(٣) محمد، آية (٣٦).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، التهذيب الوسيط ص ٣٠١، شرح التصريح ٤/ ٤٠١.

(٥) انظر: المقرب ١/ ٢٧٧.

(٦) صحيح البخاري - كتاب الأذان - باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة - رقم الحديث ٦٧٨ - انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢/ ١٦٤، وانظر: فضائل الصحابة ١/ ١١٨، ١٥٨.

(٧) مريم، آية (٢٦).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩١، المساعد ٣/ ١٥٦.

السابع عشر: تنقسمُ أدواتُ الشرطِ ثلاثةَ أقسام:

(١) حروفٌ: (إنْ) باتفاق.

(٢) أسماءٌ: (مَنْ، وما، وأيّ، ومهما).

(٣) ظروفٌ: (أينَ، ومَتى، وأي حين، وأينما، وأنَّى، وحيثما، وإذ ما).[١]

الثامن عشر: ألفاظ الشرط كلُّها مبنيةٌ ما عدا (أيّ).[٢]

التاسع عشر: أن (مـا، ومَنْ، وأيًا) في المجـازاة بغـيـر صـلاتٍ؛ لأنَّ الصلةَ تُوضِّحها، والمجازاةُ يُرادُ بها الإبهامُ فلذلك لم توصل.[٣]

العشرون: يجوز زيادة (ما) مع (إنْ)، و (أي)، و (أيّان)، و(أين)، و(متى).

ويمتنع مع (مَنْ، وأنَّى، ومـهـمـا). ويجب مع (إذْ، وحيث) فلا يُجزَمُ بهـمـا إلا مقرونين بـ(ما).[٤]

الحادي والعشرون: تختلف أدوات الشرط في معانيها.

(١) (إنْ) مـعناهـا الشـرط عـامـةً، وهي تقـتـضي الربط من غـيـر إشـعـار بزمن، ولا شخص، ولا مكان، ولا حال.

(٢) (مَنْ) وهي تقع على مَنْ يعقلُ. نحو: ﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** ﴾[٥].

(٣) (ما) وهي تقع على ما لا يعقل. نحو: ﴿ **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﴾[٦].

---

(١) انظر: اللمع ص ١٩٣، شرح عيون الإعراب ص ٢٨٨، جواهر الأدب ص ٢٠٩، شرح المفصل ٧/ ٤٢، المقرب ١/ ٢٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٤، التهذيب الوسيط ص ٢٩٤، المساعد ٣/ ١٣٣.

(٢) انظر: التهذيب الوسيط ص ٢٩٤، ٢٩٥، المساعد ٣/ ١٤١.

(٣) انظر: التبصرة ١/ ٤١١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٠، التهذيب الوسيط ص ٢٩٥.

(٥) النساء، آية (١٢٣).

(٦) البقرة، آية (١٠٦).

(٤) (مهما) وهي بمعنى (ما) كقوله :

وَمَهْما تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خالَها تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ [(١)]

(٥) (أي) : معناها الشرط عاماً ، وهي بحسب ما تُضافُ إليه من اسمٍ ، أو ظرفِ زمانٍ ، أو ظرف مكان ، نحو : (أيّاً ما تفعل أفعلْ) .

(٦) (متى) : وهي ظرفُ زمان . نحو : (متى تذهبْ أذهبْ معك) .

(٧) (أيّان) : وهي ظرفُ زمان أيضاً . نحو : (أيّان تجلسْ أجلسْ معك) .

(٨) (أين) : وهي ظرفُ مكان . نحو : (أين تجلس أجلس معك) .

(٩) (إذ ما) : بمعنى (إنْ) .

(١٠) (حيثما) : وهي ظرفُ مكان . نحو : (حيثما تذهب أذهب معك) .

(١١) (أنّى) : وهي ظرفُ مكان أيضاً . نحو : (أنّى تجلس أجلس معك) . [(٢)]

* * *

---

(١) الجمل ص ٢١٥ ، حاشية ابن حمدون ص ٦١٦ ، مغني اللبيب ص ٣٢٣ ، همع الهوامع ٢/ ٣٧٩ ، ٤٥١ ، حاشية الصبان ٤/ ١٠ .

الشاهد فيه : الجزم بـ (مهما) .

(٢) انظر : حاشية ابن حمدون ص ٦١٥٦ ، المقرب ١/ ٢٧٤ ، همع الهوامع ٢/ ٤٤٩ .

الفصل الثامن

(الهمْزة) أم باب أدوات الاستفهام

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (الهمزة)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وإهمالها

المبحث الثالث : أوجه التقارب و التباعد بين (الهمزة) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (الهمزة)

خصائص (الهمزة)

(الهمزة) أمُّ باب الاستفهام؛ لكثرة استعمالها وتصرُّفها.

قال الصيمري: « فأمَّا الألفُ: فهي أصلُ حروف الاستفهام »(١).

وقال الإربلي: « ولأصالتها وخِفَّتها، كثر استعمالها وتصرُّفها »(٢).

ولكونها أمَّ الباب انفردت - كمثيلاتها من أمَّهات الأبواب - بخصائص عديدة وهي:

أولاً: اختُصَّتْ (الهمزة) بحمل أخواتها عليها من أسماء وظروف.

قال الإربلي: « والهمزة هي أصل الباب؛ ولذلك تُقدَّرُ أدوات الاستفهام كلُّها بها أسماء وظروفاً وأحرفاً »(٣).

ثانياً: ورودها في جميع ضروب الاستفهام.

قال المبرد: « وكذلك الألفُ في الاستفهام تدخل في كل ضرب منه، وتتخطَّى ذلك إلى التقرير والتسوية، فالتقرير قولك: « أما جِئْتَنِي فَأكرَمْتُكَ ». وقوله - عزَّ وجلَّ: ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾(٤). والتسوية: (ليت شعري أقام زيدٌ أم قعد)، و (قد علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمروٌ) »(٥).

---

(١) التبصرة ١/ ٤٦٧، وانظر: الإنصاف ٢/ ٣٢٤، جواهر الأدب ص ٣٤، شرح المفصل ٨/ ١٥١، الجنى الداني ص ٣١، مغني اللبيب ص ١٤، همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

(٢) جواهر الأدب ص ٣٤، وانظر: شرح المفصل ٨/ ١٥١، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨١.

(٣) جواهر الأدب ص ٣٤.

(٤) الزمر، آية (٦٠).

(٥) المقتضب ٢/ ٥٣، وانظر: جواهر الأدب ص ٣٤، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩.

ثالثاً: أنها لا تتعدى معنى الاستفهام إلى غيره بل هي لازمةٌ له.

قال الصيمري: « . . أنها لا تخرجُ من معنى الاستفهام إلى غيره، و (أمْ) تخرجُ إلى العطف، و (هل) تكونُ بمعنى (قدْ)، كما قال الله - عز وجل: ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا** ﴾(١)، أي: قد أتى. . . »(٢).

رابعاً: تختص (الهمزة) بالصدارة التامة.

قال ابن هشام: « والألف أصل أدوات الاستفهام؛ ولهذا اختصت بأحكام. . . الرابع: تمام التصدير بدليلين: أحدهما: أنها لا تُذكَر بعد (أمْ) التي للإضراب كما يُذكر غيرُها، لا تقول: « أقامَ زيدٌ أمْ أقَعَد »، وتقول: « أم هل قعد ».

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بـ (الواو) أو بـ (الفاء)، أو بـ (ثم) قُدِّمَتْ على العطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير. . . وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة. . . »(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم** ﴾(٤). وقوله: ﴿ **أَفَلَا تَعْقِلُونَ** ﴾(٥). وقوله: ﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ** ﴾(٦).

وقال المرادي: « وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة. لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير فقدَّموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام. هذا مذهب الجمهور. وذهب الزمخشري إلى تقدير جملة، بعد الهمزة، لائقة بالمحلِّ؛ ليكون كل واحد من الهمزة، وحرف العطف في موضعه. والتقدير: (أتَجْهَلونَ فلا تعقلون؟) ونحو ذلك »(٧).

---

(١) الإنسان، آية (١).

(٢) التبصرة ١/ ٤٦٧، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨١، المساعد ٣/ ٢١٥.

(٣) مغني اللبيب ص ١٥، وانظر المساعد ٣/ ٢١٥، همع الهوامع ٢/ ٤٨٢، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨.

(٤) البقرة، آية (١٠٠).

(٥) البقرة، آية (٤٤، ٧٦). آل عمران، آية (٦٥). الأنعام، آية (٣٢). الأعراف، آية (١٦٩). يونس، آية (١٦). هود، آية (٥١). يوسف، آية (١٠٩). الأنبياء، آية (١٠، ٦٧). المؤمنون، آية (٨٠). القصص، آية (٦٠). الصافات، آية (١٣٨).

(٦) يونس، آية (٥١).

(٧) [illegible] ص ٣١، [illegible] ٣/ ٢١٥، [illegible] ٢/ ٤٨٣

وقد رُدَّ رأي الزمخشري لسببين هما :

(١) عدمُ اطِّراده إذ لا يمكن نحو : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾[(١)] .

(٢) أنَّ فيه حذف جملة معطوف عليها ، من غير دليل .[(٢)]

خامساً: اختصت كذلك بجواز تقديم الاسم ؛ لأصالتها .

قال المبرد : « تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك : « أزيدٌ قام »؟ لأنها أصل الاستفهام . ولو قلت : « هل زيدٌ قام » لم يصلح إلا في الشعر ؛ لأن السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك : (متى زيدٌ خرج؟) و (أين زيدٌ قام)؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألف الاستفهام - لا يصلح فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل ، إلا أن يضْطَرَّ الشاعر »[(٣)] .

سادساً: اختصت أيضاً باستعمالها في الإثبات والنفي .

قال ابن هشام : « أنها تدخل على الإثبات . . . ، وعلى النفي نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[(٤)] ، ﴿ أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾[(٥)] ، وقوله[(٦)] :

ألا اصْطِبارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَها جَلَدٌ إذْ أُلاقي الَّذي لاقـاهُ أمْثالي ؟[(٧)]

---

(١) الرعد ، آية (٣٣) .

(٢) انظر : الجنى الداني ص ٣١ ، المساعد ٣/ ٢١٦ ، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣ .

(٣) المقتضب ٢/ ٧٤ ، وانظر : شرح المفصل ٨/ ١٥١ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٠ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٩ .

(٤) الشرح ، آية (١) .

(٥) آل عمران ، آية (١٦٥) .

(٦) (هو قيس بن معاذ ، ويقال : قيس بن الملوح أحد بني جعدة بن كعب بن ربيعة ، عامر بن صعصعة ، ويقال : بل هو من بني عقيل بن كعب بن ربيعة ولقبه المجنون لذهاب عقله بشدة عشقه . . .) الشعر والشعراء ص ٢٨١ ، وانظر : المؤتلف والمختلف ص ١٨٨ ، الأعلام ٥/ ٢٠٨ ، معجم المؤلفين ٤/ ١٣٥ .

(٧) مغني اللبيب ص ١٥ ، همع الهوامع ١/ ٤٧١ ، حاشية الصبان ٢/ ١٥ .

الشاهد فيه : دخول همزة الاستفهام على النفي في قوله : « ألا » .

ذكره بعضهم، وهو مُنْتَقِضٌ بـ (أمْ)؛ فإنها تُشاركها في ذلك، تقول: « أقام زيدٌ أم لم يقُمْ »؟ »[١].

قال السيوطي: « وغيرها لا يدخل إلا على الإثبات خاصة »[٢].

سابعاً: واختُصَّت بأنه قد يُطلَبْ بها التصور، وقد يُطلَبْ بها التصديق.

قال الإربلي: « إنَّ بعض أدوات الاستفهام يُطلَب بها التصور، نحو: (ما فَعَلْتَ؟ ومَنْ قَصَدْتَ؟ وأينَ بيتُكَ؟ وكم مالُكَ؟ . . . و (هل) يُطلَبُ بها التصديق. نحو: (هل زيدٌ قائمٌ)؟ وأما الهمزة فتعمُّ التصور والتصديق. فيقال: « أزيدٌ قائمٌ أمْ عمروٌ »؟ لطلب التصور، و « أقام زيدٌ »؟ لطلب التصديق »[٣].

ثامناً: ورودها لمعان أخرى - غير الاستفهام - وأصل هذه المعاني الاستفهام.

قال المرادي: « ثم إنَّ (همزة) الاستفهام قد تردُ لمعانٍ أُخَر، بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام »[٤].

تاسعاً: ومن ذلك جواز حذفها.

قال ابن هشام: « . . . ولهذا اختُصَّتْ بأحكام. أحدها: جواز حذفها، سواء تقدَّمت على (أمْ) كقولِ عمر بن أبي ربيعة[٥]:

فَواللّهِ ما أدْرِي وَإنْ كُنْتُ دارياً ... بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ؟[٦]

أراد: أبسبع. أم لم تتقدمها. كقول الكميت[٧]:

---

(١) مغني اللبيب ص ١٥، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٨٢، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

(٤) جواهر الأدب ص ٣٤، وانظر: مغني اللبيب ص ١٥، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨.

(٥) الجنى الداني ص ٣١.

(٦) الكتاب ٣/ ١٧٥، المقتضب ٣/ ٢٩٤، المحتسب ١/ ٥٠، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٥، شرح المفصل ٨/ ١٥٤، مغني اللبيب ص ١٤، همع الهوامع ٣/ ١٦٧، خزانة الأدب ٤/ ٤٤٧، ديوانه ص ٣٩٩. الشاهد فيه: حذف همزة الاستفهام جَوازاً مع تقدمها على (أم).

(٧) (هو الكميت بن زيد، من بني أسد، ويكنى أبا المُستَهِلِّ وكان مُعلّماً. . . وكان الكميت شديد

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِنِّي وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[١]

أراد: أَوَ ذو الشيب يلعب »[٢].

عاشراً: اختُصَّتْ كذلك بجواز ذكر الاسم المفرد بعدها.

قال الرضي: « ومن خواصِّ الهمزة جوازُ ذكر المفرد بعدَها اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يتمُّ به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر. نحو قولك مُنكراً أو مُستفهماً: « أزيدٌ »؟ و «أزيداً »؟ أو « أبزيد »؟ جواباً لمن قال: « جاءني زيدٌ، أو رأيت زيداً، أو مررت بزيد »، ولا تقول: « هل زيدٌ »؟ و « هل زيداً »؟ و « هل بزيد »؟ »[٣].

الحادي عشر: وبجواز دخولها على الشرط.

الثاني عشر: دخولها على (إن).

قال السيوطي: « ودخولها على الشرط نحو: ﴿ **أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ** ﴾[٤]، بخلاف (هل)، فلا تدخل عليه، وعلى (إنْ) نحو: ﴿ **أَئِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ** ﴾[٥]، بخلاف (هل) »[٦].

الثالث عشر: استعمالها في التقرير دون أخواتها.

قال ابن يعيش: « وتُقرِّرُ بالهمزة فتقول: « أتَضْرِبُ زيداً وهو أخوك »؟ فهذا تقريرٌ على سبيل الإنكار، ولا يُستعمل غير الهمزة في هذا. ومنه قوله تعالى: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾[٧]، وقوله: ﴿ **أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ**﴾[٨] »[٩].

التكلف في الشعر، كثير السرقة. . .) الشعر والشعراء ص ٢٩٠، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ١٧٠، خزانة الأدب ١/ ٦٩، الأعلام ٥/ ٢٣٣، معجم المؤلفين ٨/ ١٤٧.

(١) الخصائص ٢/ ٢٨١، المحتسب ١/ ٥٠، الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٧، مغني اللبيب ص ١٤، همع الهوامع ٢/ ٤٨٢، شرح ديوانه ص ٤٣. الشاهد فيه: حذف همزة الاستفهام جوازاً، ولم تتقدمها (أم)، والتقدير: (أو ذو الشيب يلعبُ).

(٢) مغني اللبيب ص ١٤، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٨٢، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٥.

(٤) الأنبياء، آية (٣٤).

(٥) يوسف، آية (٩٠).

(٦) همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

(٧) الأعراف، آية (١٧٢).

(٨) المائدة، آية (١١٦).

(٩) شرح المفصل ٨/ ١٥١، وانظر: الكافية ٤/ ٤٨٢.

الرابع عشر: اطِّرادُ استعمالها مع (أَمْ) للتسوية .

قال الرضي : « ومنها أنَّ الهمزة تُسْتَعْملُ مطرداً مع (أَمْ) للتسوية ، ولا تُسْتَعْمَلُ (هل) معها إلا شاذاً كما مَرَّ »[1] .

❊ ❊ ❊

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٢ .

المبحثُ الثاني

تعدد معانيها وإهمالها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها.

المطلب الثاني: إهمالها

المطلب الأول
تعدد معانيها ودلالاتها

قال ابن يعيش: « فالاستفهام مصدر استفهمتُ أي: طلبتُ الفهم، وهذه السين تُفيد الطلب. . . »(١). وقد تعدَّدت معاني الهمزة؛ لكونها من حروف المعاني، ومن ذلك:

أولاً: كونُها خالصةً للاستفهام المحض، وهو المعنى الأصلي لها.

قال الزجاجي: « تكون استفهاماً محضاً. كقولك: « أزيدٌ عندك أم عمروٌ »؟ »(٢).

ثانياً: تكون الهمزة تقريراً إذا دخلت على النافي.

قال الرماني: « وتكون تقريراً أو تحقيقاً، وذلك إذا دخلت على (ما) أو (لم) أو (ليس) كقولك: « أما أحسَنْتُ إليك؟ ألَمْ أُكرِمْكَ؟ ألَسْتُ بخيرٍ من زيدٍ؟ والجواب: بلى. وإن شئتَ قلت: ألست خيراً من زيدٍ؟ »(٣). ومنه قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا ... وأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ(٤)

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٥٠، وانظر: مغني اللبيب ص ١٣، همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

(٢) حروف المعاني ص ٣٣، وانظر: معاني الحروف ص ٣٢، همع الهوامع ٢/ ٤٨٢.

(٣) معاني الحروف ص ٣٣، وانظر: التبصرة ١/ ٤٧٤، جواهر الأدب ص ٤٠، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٢، رصف المباني ص ١٣٦، الجنى الداني ص ٣٢، مغني اللبيب ص ١٨، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

(٤) معاني الحروف ص ٣٣، الخصائص ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٢٦٩، المصون ص ٢١، الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٥، التبصرة ١/ ٤٧٤، المفصل ٨/ ١٢٣، رصف المباني ص ١٣٦، مغني اللبيب ص ١٨، شرح ديوانه ص ٩٨.

الشاهد فيه: مجيء الهمزة مُفيدةً للتقرير بدليل دخولها على النافي في قوله: « ألستم ».

وقد فرَّق المالقي بين الاستفهام والاستفهام التقريري، فقال: «والفرق بينه وبين الاستفهام أنَّ الاستفهامَ ممَّن لا يعلمْ لمن يَعْلَمْ، أو يُتَوَهَّم منه العلمُ ليعلمَ. والتقريرُ ممن يعلم لِمَنْ يَعْلَمِ ليُثْبِتَهُ على فعله، فيكون جزاءً، أو يتحقق أنه فَعَلَه عن قصد... »[١].

وحين يُقرَّر بالهمزة يجب أن يليها ما تقرَّر بها سواء كان فعلاً أو فاعلاً أو مفعولاً به.

قال ابن هشام: «التقرير: ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه، ويجبُ أنْ يليَها الشيء الذي تُقرِّرُه به، تقول في التقرير بالفعل: «أضَرَبْتَ زيداً»؟ وبالفاعل «أأنْتَ ضَرَبْتَ زيداً»؟ وبالمفعول: «أزَيْداً ضَرَبْتَ»؟ كما يجبُ ذلك في المُسْتَفْهَمِ عنه»[٢].

ومما ورد من الاستفهام التقريري في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾[٣]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٤]. وقوله: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[٥]. وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[٦]... إلخ.

ثالثاً: وتردُ الهمزةُ أيضاً للتسوية.

قال الرماني: «ويكون تسويةً، وذلك في أربعة مواضع، وهي:

ما أُبالي: أقُمت أم قعدت؟ وليت شعري، أخرج أم دخل؟ وما أدري أأذَّنَ أم أقامَ؟ وسواءٌ عليَّ، أغَضَبْتَ أم رضيتَ؟ قال الله ـ تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾[٧]. وقال حسان:

---

(١) رصف المباني ص ١٣٦.

(٢) مغني اللبيب ص ١٨، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

(٣) يس، آية (٦٠).

(٤) الزمر، آية (٦٠).

(٥) الشعراء، آية (١٨).

(٦) الأعراف، آية (١٧٢).

(٧) الشعراء، آية (١٣٦).

ثامناً: تُوافق الهمزةَ (هل) في الجواب، فكُلٌّ منهما يُجابُ عليه بـ (نَعَمْ) إثباتاً، و (لا) نفياً[(١)].

تاسعاً: أنَّ أسماء الاستفهام إذا دخلت على (أَمْ) فلا بد من إعادتها. كقولك: «مَنْ يُطعمني أم مَنْ يسقيني» إذا قُصدَ إشراكُ ما بعد (أَمْ) فيه. وأما الهمزة فلا يجوزُ أنْ تعادَ بعد (أَمْ) كما سبق أن ذكرنا[(٢)]، وأمَّا (هل) فيجوز فيها ترك الإعادة؛ لأنها لسائر الاستفهام كـ (الهمزة)، ويجوز الإعادة تشبيهاً بأخواتها في عدم العراقة في الا ستفهام[(٣)].

عاشراً: لا يجوز أن يدخل الا ستفهام على الاستفهام، فلا يجوز قولك: «أغَلامُ مَنْ أنت؟» ونحوه[(٤)].

---

(١) انظر: التبصرة ١/ ٤٧٢.

(٢) انظر ص ٣١٩.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٤، المساعد ٣/ ٢١٦، ٢١٧.

(٤) انظر: الأزهية ص ٤٣.

والتوبيخ هو التأنيب والتهديد واللوم.[(١)]

وقد عرَّفه الإربلي فقال: «التوبيخ: وهو تقريع المستفهم منه بذكر ما يُستَقْبَحُ من مثله للَوْمه عليه فتقول: «أضربتَ زيداً»؟ مع إقراره به، وقد يَرِدُ التوبيخ لغير المستفْهَم منه كقوله - تعالى - لعيسى - عليه السلام: ﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾[(٢)]، فإنه توبيخ له ظاهراً مع أنه سبحانه، عالمٌ أنه لم يقله، وإنما هو في الحقيقة لقومه الذين ادَّعوا إلهيَّته. ويكون التوبيخ لهم أشدّ وأبلغ مما لو كان الخطابُ معهم؛ لأنه إذا وبَّخ مَنْ لم يقل، مع شرفه، كان لِمَنْ قال على ما قال مع ظلمته وخِسَّته، أعظم»[(٣)].

خامسا: تأتي كذلك للإنكار.

قال الرماني: «ومنها أن يكون إنكاراً: «أفزيدٌ أمرك بهذا؟ . . . كقوله - تعالى: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾[(٤)]؟، ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾[(٥)]؟ »[(٦)].

وقال الإربلي: «الإنكار: وهو الذي يُطلَبُ به إبطالُ ما يُذْكَرُ بعدها، وتكذيبُ مُدَّعي مَنْ يَدَّعي به. وقيل: فالأولى تسميتها بالنَّافي. تقول: «أأنا فعلتُ»؟ أي: «ما فعلت». فصار ما يقع بعده مثبتاً منفياً، ومنفياً مثبتاً. كقولك: «أما فعلتَ»؟ أي: فعلتَ. وقوله - تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[(٧)]. أي: هو كافٍ؛ لأنَّ نفيَ النفي إثبات، ولذلك عطف على المنفي بعده بمثبت، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ① وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾[(٨)] أي: شرحناه ووضعنا»[(٩)].

---

(١) انظر: الصحاح (١/ ٤٣٤ وبخ)، القاموس المحيط (١/ ٢٧٢ وبخ).

(٢) المائدة، آية (١١٦).

(٣) جواهر الأدب ص ٤١.

(٤) يونس، آية (٣٦).

(٥) الأنعام، آية (١٤٣, ١٤٤).

(٦) معاني الحروف ص ٣٢، وانظر: التبصرة ١/ ٤٧٣، جواهر الأدب ص ٤٠، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٢، رصف المباني ص ١٤٢، الجنى الداني ص ٣٣، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

(٧) الزمر، آية (٣٦).

(٨) الشرح، آية (١, ٢).

(٩) جواهر الأدب ص ٤٠، وانظر: مغني اللبيب ص ١٧.

سادساً: وللتهكم والاستهزاء.

قال الإربلي: «التهكمُ وهو الاستخفافُ بالمستَفْهَم عنه، كقوله ـ تعالى: ﴿ **أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ **أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ** ﴾[٢]»[٣].

سابعاً: وتَرِدُ للتهديد أيضاً.

قال المرادي: «التهديد: نحو: ﴿ **أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ**﴾[٤]»[٥].

ثامناً: تَرِدُ الهمزة للاستفهام الاستدعائي فيُطلبُ به إيجادُ الفعلِ المُستفهَمِ عنه، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: الأمرُ. كقوله ـ تعالى: ﴿ **ءَأَسْلَمْتُمْ**﴾[٦] أي: أسلموا.

الثاني: التعجبُ. كقوله ـ تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً** ﴾[٧].

الثالث: الاستعجالُ.

قال الإربلي: «الاستفهامُ الاستدعائي: وهو الذي يُطلَبُ به إيجادُ الفعل المُستَفهَمِ عنه، إمَّا مطلقاً: نحو: (أَلَمْ تَضرب زيداً)؟ وإما للتنبيه على لطيفة فيه، ويُسمَّى تعجباً. كقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ** ﴾[٨]. وإما لطلب تعجيله. كقوله ـ تعالى: ﴿**أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ** ﴾[٩]. وقد سَمَّوه استبطاءً. وليس بواضحٍ؛ لأنَّه يقتضي طلبَ البُطءِ لا تعجيلَ الفعل»[١٠].

---

(١) هود، آية (٨٧).

(٢) الأنبياء، آية (٣٦).

(٣) جواهر الأدب ص ٤١، وانظر: الجنى الداني ص ٣٣، مغني اللبيب ص ١٨، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

(٤) المرسلات، آية (١٦).

(٥) الجنى الداني ص ٣٣.

(٦) آل عمران، آية (٢٠).

(٧) الحج، آية (٦٣).

(٨) الفرقان، آية (٤٥).

(٩) الحديد، آية (١٦).

(١٠) جواهر الأدب ص ٤١، وانظر: الجنى الداني ص ٣٣، مغني اللبيب ص ١٨، همع الهوامع ٢/ ٤٨٣.

تاسعاً: أن تكون للاسترشاد.

قال الرماني: « ومنها أن يكون استرشاداً، كقولك للعالم: « أيجوزُ كذا وكذا »؟ وكقوله - تعالى: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[١]. وذلك أنهم استرشدوا ليعلموا وجْهَ المصلحة في ذلك. وقيل: هي تعجبٌ، تعجَّبت الملائكة في ذلك. وزعم أبو عبيدة أنها إيجابٌ، وليس بشيء؛ لأنَّ الملائكة لا توجبُ ما لم يوجبه الله، ولا تُصْرَفُ همزةُ الاستفهام على معنى الإيجاب؛ لأنَّ الاستفهام خلافُ الواجب »[٢].

* * *

(١) البقرة، آية (٣٠).

(٢) معاني الحروف ص ٣٣، وانظر: رصف المباني ص ١٣٦.

المطلب الثاني

إهمــالهــا

لا تَعْمَلُ الهمزة شيئاً فيما بعدها لعدم اختصاصِها.

قال الرماني: « وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً وكانت من الهوامل؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً، وإنما يعمل الحرف إذا اختُصَّ بأحدِ القبيلين دون الآخر »[1].

مسألة: دخول ألف الاستفهام على (همزة الوصل، والقطع، ولام التعريف).

أولاً: دخولها على همزة الوصل:

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل تثبت الاستفهامية وتسقط الوصلية.

قال الرماني: « وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ثَبَتَتْ وسَقَطَتْ همزة الوصل »[2].

وقال الهروي: « . . . وذلك لأنَّ ألفَ الوصل إنما أُتيَ بها ليُتَوصَّلَ بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فلمَّا دخلت عليها ألف الاستفهام استُغْنيَ عنها بألف الاستفهام فأُسقطَتْ. نحو قولك في الاستفهام: « أبْنُ زَيْد أنتَ »؟ . . ومنه قوله تعالى: **﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا﴾**[3]، **﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾**[4]، **﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾**[5]. . .

---

(١) معاني الحروف ص ٣٦، وانظر: جواهر الأدب ص ٣٧، شرح المفصل ٨/ ١٥٠، الجنى الداني ص ٣٠.

(٢) معاني الحروف ص ٣٤، وانظر: الأزهية ص ٣٣.

(٣) البقرة، آية (٨٠).

(٤) ص، آية (٧٥).

(٥) المنافقون، آية (٦).

وقال ذو الرمة :

أَسْتَحدثَ الرَّكْبُ عَنْ أَشْيائِهِمْ خَبَراً ... أَمْ راجَعَ القَلْبَ مِنْ أطْرابِهِ طَرَبُ[(١)] »[(٢)].

ثانياً : دخولها على همزة القطع :

فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع ففيه عدة أوجه :

الأول : أن يُهّمَزا جميعاً همزتين مقصورتين . سواء كانت همزة القطع مفتوحة أو مضمومة ، أو مكسورة . نحو : (أأكْرَمْتَ زيداً)؟ و (أأُكرمك)؟ ، و (أإِنَّكَ ذاهبٌ)؟ كقوله ـ تعالى : ﴿ أأنذَرْتَهُمْ ﴾[(٣)] .

الثاني : أنْ تُدْخَل ألفُ بين الهمزتين استثقالاً للجمع بينهما . نحو : (آأكرمت زيداً)؟ و (آأُكرمك)؟ ، و (آإِنك)؟ بهمزتين ومدَّة .

الثالث : أن يُنْطَقَ بهمزة واحدة مُطَوَّلَة . نحو : (آكرمْت زيداً)؟ ، و (آوكرمك)؟ و (آينك ذاهب)؟ وتقدير ذلك : أنه يدخل بين الهمزتين آلف فتصير الهمزة الأولى مع الألف همزة بمدٍّ ثم تُلَيَّنُ الهمزة الثانية وتُتركُ نَبْرتها وتُشَمُّ حركتُها بلا نبرة . ومنه قوله ـ تعالى : ﴿أأنذَرْتَهُمْ﴾ وقوله ـ تعالى : ﴿ أئِذَا مِتْنَا ﴾[(٤)] وغيره .

الرابع : في حالة كون ألف القطع مضمومة أو مكسورة تُقلَبُ المضمومة (واواً مضمومة) كقولك : (أُوكرمك)؟ ، وتُقلَبُ المكسورة ياءً مكسورة كقولك : (أَيِنَّكَ ذاهبٌ)؟ .

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٥ ، المحتسب ٢/ ٣٢٢ ، الأزهية ص ٣٤ ، خزانة الأدب ١/ ٣٨٠ ، ديوانه ص٤ .
الشاهد فيه : دخول (همزة الاستفهام) على همزة الوصل ، والاستغناء بها عن الهمزة الوصلية في قوله : « أستحدث » .

(٢) الأزهية ص ٣٣ .

(٣) البقرة ، آية (٦) ، يس ، آية (١٠) . (قرأ بها عامر وحمزة وعاصم والكسائي ، وحجتهم : أن الهمزة كسائر الحروف يصح الجمع بينها وبين مثيلتها فيؤتى بهما من غير تغيير) . انظر : حجة القراءات ص ٨٦ ، إعراب القراءات الشواذ ١/ ١١٣ .

(٤) المؤمنون ، آية (٨٢) . الصافات ، آية (١٦ ، ٥٣) . ق ، آية (٣) . الواقعة ، آية (٤٧) . (قرأ بها نافع وأبو عمرو ، وحجتهم أن العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها وهي ساكنة فإذا كانت تخفف وهي وحدها فأن تخفّف ومعها مثلها أولى) . انظر : حجة القراءات ص ٨٦ .

الخامس: إذا كانت ألفُ القطع مفتوحةً وبعدها ألف، وأُدْخلَتْ عليها ألف الاستفهام هُمزَتْ همزةً واحدةً مُطَوّلَةً، ولم تُدْخَل بين الهمزتين (ألف) ولم تُشَمْ الفتحةُ كقولك مستفهما: « آآثرتَ فلاناً عليَّ »؟ وقوله - تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ ﴾[١]، ﴿وَقَالُوا أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾[٢]، كل القراء يقرؤونها بهمزة واحدة مُطوّلَة بغير إشمام الحركة. والفرق بينها وبين ما قبلها نحو: ﴿ءأَسْلَمْتُم﴾[٣] ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٤] وما أشبهه مما فيه ألف القطع المفتوحة أن بعد (ألف) القطع في (آمن) ونحوه ألفاً أُبدلَتْ من همزة (فاء) الفعل، فلو أدخلوا بين ألف الاستفهام وألف (أفعل) ألفاً كما فعلوا في (أأنذرتهم) ونحوه لاجتمعت أربع ألفات وذلك خروجٌ عن كلام العرب فأسقطوا الألف من بين الهمزتين اللتين بعد الثانية منهما ألف، كراهية الجمع بين أربع ألفات[٥].

ثالثاً: دخولها على لام التعريف.

قال الرماني: « وإن كانت همزة الوصل مع لام المعرفة مُدَّتْ، ولم يُحذَف لئلا يشتبه الاستفهام بالخبر، وذلك قولك: « آلرجل قال ذلك أم المرأة »؟ قال الله - تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٦] »[٧].

قال الهروي: « وإنما أتوا بمدَّة بعد ألف الاستفهام في هذا، ولم يأتوا بها في قولهم: (ابنُ زيد أنتَ »؟ . . . وكلاهما ألف وصل؛ لأنَّ (ألف) لام التعريف مفتوحة، وألف الاستفهام مفتوحة، فلو لم يبدلوا منها مَدَّةً في الاستفهام فقالوا: « الرجل قال ذاك »؟ لالتبس الاستفهام بالخبر. . . ولا تثبتُ ألف الوصل مع حرف قبلها في شيء من الكلام إلاَّ مع (ألف) الاستفهام ها هنا، وفي (أيمن) إذا قال الرجل: (آيمن الله)؛ لأنَّها مفتوحة، فلو لم يمدُّوا وقع لَبسٌ بين الخبر والاستفهام، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها استفهام. . . »[٨].

---

(١) الأعراف، آية (١٢٣).

(٢) الزخرف، آية (٥٨). (قرأ بها حمزة والكسائي وأبو بكر، وحجتهم أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف فجاز الجمع بينهما كما يجتمع في الكلمة حرفان فيؤتى بكل واحد منهما من غير تغيير). انظر: حجة القراءات ص ٢٩٣.

(٣) آل عمران، آية (٢٠).

(٤) البقرة، آية (٦)، يس، آية (١٠).

(٥) انظر: معاني الحروف ص ٣٥، الأزهية ص ٣٤.

(٦) النمل، آية (٥٩).

(٧) معاني الحروف ص ٣٤، وانظر: الأزهية ص ٤١.

المبحثُ الثالث

أوجه التقارب والتباعد بين (الهمزة) وأخواتها

المطلب الثاني

عملهـــا

(باءُ) القَسَمِ وأخَواتُهـا [الواوُ، والتـاءُ، وألِفُ الاسـتـفـهـام، وهاءُ التنبيـه، ولامُ التعجب، ومُنُ] حروف عاملةٌ. تَعْمَلُ الجرَّ في المُقْسَمِ به وجوباً.

قال ابن يعيش : «وأما (ألف الاستفهام) ، و(ها التنبيه) ، و (لام التعجب) ، و(مُنُ) إذا أقسم بهنَّ فهنَّ عوض عن (الباء) ، وقلَّ ما يُستعملن إلا في الشعر وهو قليلٌ» . (١)

قال الزجاجي : « واعلم أنَّ هذه الحروف خافضةٌ للمُقْسَمِ به، ولا بد للقسم من جواب، وجوابُه في الإيجاب (إنَّ، واللام) وفي النفي (ما، ولا) وذلك قولك : « وَالله لأَخْرُجَنَّ » و « والله لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ » و « تَالله لأَقْصدَنَّ عَمْراً » . قال الله عز وجل : ﴿**وَتَاللَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾(٢) وتقول في النفي : « والله ما خَرَجَ زيدٌ » و « تالله لا يخْرُجُ عمرٌو » وكذلك ما أشبَهَهُ »(٣) .

مسألة: حذف حرف القسم

قد يُحذفُ حرفُ القسم فيكون في إعراب الاسم الذي بعده وجهان :

الأول : نصبُه بفعلٍ مقدَّرٍ .

قال ابنُ جنى : « فإنْ حذفتَ حرفَ القسم نصبتَ الاسم - بعده - بالفعل المُقدَّرِ . تقول : « اللهَ أذْهَبَنَّ » . قال امرؤُ القيس :

---

(١) التهذيب الوسيط ص٢٨٢ .

(٢) الأنبياء، آية (٥٧).

(٣) الجمل ص ٧٠، وانظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣١٦، التهذيب الوسيط ص ٢٨٦، همع الهوامع ٢/ ٣٩٧ .

خامساً: أنَّ جميع الأسماء والظروف المُستَفهَم بها مبنيٌّ لتضَمُّنه معنى حرف الاستفهام، إلا (أيّا) - وحدها - فإنها معربَةٌ حملاً على البعض والكلِّ(١).

سادساً: أنَّ (ما) و (مَنْ) و (أيّا) في الاستفهام نكراتٌ غير موصولات(٢).

سابعاً: لكل أداة من أدوات الاستفهام موضعٌ:

(١) (الهمزةُ، وأمْ، وهَلْ،) الاستفهام عامَّة.

(٢) (مَنْ) سؤالُ عما لا يعقل: كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(٣).

(٣) (ما) سؤال عما لا يعقلُ: كقولك: « ما عذرُك ».

(٤) (أيّ) سؤال عن بعض من كلٍّ، تكون لمن يعقل نحو: (أيُّكُمْ قَرَأَ الدَّرْسَ) ولما لا يعقل نحو: (أيُّ الطّيورِ أجمَلُ).

(٥) (كم) سؤال عن العددِ نحو: (كم جُزءً في كتاب الله).

(٦) (متى) سؤال عن الزمان كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(٤).

(٧) (أين) سؤالُ عن المكان. كقوله تعالى: ﴿يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾(٥).

(٨) (كيف) سؤال عن الحال، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾(٦)

(٩) (أي حين) سؤال عن الزمان.

(١٠) (أيّان) للزمان. كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾(٧).

(١١) (أنّى) سؤال عن المكان أيضاً. كقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾(٨). (٩)

---

(١) انظر: اللمع ص ٣٠٠.

(٢) انظر: اللمع ص ٢٩٩.

(٣) البقرة، آية (٢٤٥). الحديد، آية (١١).

(٤) يس، آية (٤٨).

(٥) القيامة، آية (١٠).

(٦) البقرة، آية (٢٨).

(٧) الأعراف، آية (١٨٧).

(٨) آل عمران، آية (٣٧).

(٩) انظر: اللمع ص ٢٩٥، التبصرة ٤٦٨/١، أسرار العربية ص ٣٨٦، الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

ثامناً: تُوافق الهمزةَ (هل) في الجواب، فكُلٌّ منهما يُجابُ عليه بـ (نَعَمْ) إثباتاً، و(لا) نفياً[١].

تاسعاً: أنَّ أسماء الاستفهام إذا دخلت على (أمْ) فلا بد من إعادتها. كقولك: «مَنْ يُطعمني أم مَنْ يسقيني» إذا قُصدَ إشراكُ ما بعد (أمْ) فيه. وأما الهمزة فلا يجوزُ أنْ تعادَ بعد (أمْ) كما سبق أن ذكرنا[٢]، وأمَّا (هل) فيجوز فيها ترك الإعادة؛ لأنها لسائر الاستفهام كـ (الهمزةِ)، ويجوز الإعادة تشبيهاً بأخواتها في عدم العراقة في الا ستفهام[٣].

عاشراً: لا يجوز أن يدخل الا ستفهام على الاستفهام، فلا يجوز قولك: «أغَلامُ مَنْ أنت؟» ونحوه[٤].

---

(١) انظر: التبصرة ١/ ٤٧٢.

(٢) انظر ص ٣١٩.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٨٤، المساعد ٣/ ٢١٦، ٢١٧.

(٤) انظر: الأزهية ص ٤٣.

الفصل التاسع

(الباء) أم باب أدوات القسم

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (باء القسم)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (باء القسم) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (باء القسم)

خصائص (باء القسم)

(الباء) هي أمُّ باب القسمِ و أصله ، وغيرها من أخواتها محمولٌ عليها .

قال المبرِّدُ : « و (الباء) هي الأصلُ »(١) . وقال ابن يعيش : «(الباءُ) أصل حروف القسم وغيرها من الحروف إنَّما هو محمولٌ عليها)(٢) وقد سوَّغ لها الأصالةَ أمران :

أحدُهما : أنها هي الحرف الوحيد المُعَدِّي من بين أخواتها .

قال ابن جني : « والدلالةُ على أنَّ (الباءَ) هي الأصل أمران : أحدهما : أنها مُوصِلةٌ للقسم إلى المُقْسَمِ به في قولك : « أَحْلفُ باللهِ » كما تُوصِلُ (الباءُ) المَمْرورَ إلى المَمْرورِ به . في قولك : « مررتُ بزيدٍ » . . . »(٣) .

والثاني : كونُها للإلصاق لِيتَّصِلَ فعلُ القسمِ بالمقسمِ به .

قال الأنباري : « وإنما كان (الباء) دون غيرها من الحروف المُعَدِّيَة ؛ لأن (الباءَ) معناها الإلصاقُ ، فكانت أَوْلَى من غيرها لِيَتَّصِلَ فعل القسم بالمُقْسَمِ به مع تعدِّيه والذي يدلُّ على أنها هي الأصلُ »(٤) . ولكونها أمَّ البابِ انفرَدَتْ بِبِضْعَةِ خصائص مَيَّزَتْها عن أخواتها .

---

(١) المقتضب ٢/ ٣١٩، وانظر : الجمل ص ٧٢ ، معاني الحروف ص ٣٦ ، اللمع ص ٢٤١ ، التبصرة ١/ ٤٤٥ ، أسرار العربية ص ٢٧٦ ، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٠٩ ، شرح المفصل ٨/ ٣٢ ، التخمير ٤/ ٢٥٢ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٢ ، التهذيب الوسيط ص ٢٨١ ، الجنى الداني ص ٤٥ ، مغني اللبيب ص ١٠٥ ، شرح التصريح ٣/ ٤٦ ، همع الهوامع ٢/ ٣٩١ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٢١ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٠١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣ ، وانظر : التبصرة ١/ ٤٤٧ ، أسرار العربية ص ٢٧٦ ، شرح المفصل ٨/ ٣٢ .

(٤) أسرار العربية ص ٢٧٦ ، وانظر : شرح المفصل ٨/ ٣٣ .

أولاً: اختُصَّت (الباءُ) بدخولها على المُضمَر والمُظْهَر .

قال ابن جني : « و (الباءُ) تدخل على كل مُقْسَمٍ به مظهراً كان أو مضمراً . فالمظهر، نحو قولك : « بالله لأقومَنَّ » والمُضمر، نحو قولك : « به لأنطلقَنَّ » أنشد أبو زيد :

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَـــةُ باحْتِمَـال ... لِتُحْزِنَنِي، فلا بكِ مَا أُبالي * (١)»(٢).

ثانياً: اختُصَّتْ كذلك بذكرِ الفعلِ معها .

قال الزمخشري : « . . وبظهورِ الفعلِ معها . كقولك : « حلفتُ بالله»»(٣).

ثالثاً: دخولها في القسم الطلبي .

قال ابن مالك : « استعمالُها في الطلب وغيرها . . . ومن دخولها في القسم الطلبي قولُ الشاعر :

رُقَيَّ بِعَمْرِكُمْ لا تَهْجُرِيْنَا ... و مَنِّيْنَا المُنَى ثُمَّ امْطُلِينا(٤)»(٥)

رابعاً: واستعمالُها في القسم الاستعطافي(٦).

---

* (البيت لغوية بن سلمى بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة بن ذؤيب، جاهلي . . .) المؤتلف والمختلف ص ٣٠٧ .

(١) الخصائص ٢/ ١٩، اللمع ص ٢٤١، سر الصناعة ١/ ١٤٤، الصاحبي ص ١٣٦، التبصرة ١/ ٤٤٥، شرح المفصل ٨/ ٣٤، ٩/ ١٠١، التخمير ٤/ ٢٥٧ .
الشاهد فيه : دخول (باء) القسم على المضمر في قوله : « بك » .

(٢) اللمع ص ٢٩٥، وانظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣، الصاحبي ص ١٣٦، التبصرة ١/ ٤٤٥، شرح المفصل ٨/ ٣٢، ٩/ ١٠٠، التخمير ٤/ ٢٥٥ . شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٢، التهذيب الوسيط ص ٢٨١، الجنى الداني ص ٤٥، مغني اللبيب ص ١٠٦، حاشية الصبان ٢/ ٢٢٢ .

(٣) التخمير ٤/ ٢٥٥ . وانظر : الجنى الداني ص ٤٥، مغني اللبيب ص ١٠٥، همع الهوامع ٢/ ٣٩١، حاشية الصبان ٢/ ٢٢٢ .

(٤) المحتسب ١/ ٤٣، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٣، المساعد ٢/ ٣٠٩، همع الهوامع ٢/ ٣٩٩، ديوانه ص .
الشاهد فيه : دخول (الباء) في القسم الطلبي (النهي) في قوله : « بعمركم لا تهجرينا » .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٢، وانظر : الجنى الداني ص ٤٥، المساعد ٢/ ٣٠٥، همع الهوامع ٢/ ٣٩١ .

(٦) قال الأزهري : « وهو المؤكد بجملة طلبية نحو : « بالله هل قام زيد » أي : أسألك بالله مستحلفاً» . شرح التصريح ٣/ ٤٦، وانظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٢١ .

قال الزمخشري: « . . وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: «بالله لَمَّا زُرْتَني، وبِحَيَاتك أخبرني »[(١)].

سادساً: جواز حذفها دون أخواتها.

قال الزمخشري: « تُحْذَفُ (الباءُ) فينتصب المقسمُ به بالفعل المضمر »[(٢)].

ومنه قول المجنون:

فَقُـلْـتُ يَمِيْـنَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[(٣)]

* * *

(١) التخمير ٤/ ٢٥٥، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٨، مغني اللبيب ص ١٠٦، المساعد ٢/ ٣٠٣، شرح التصريح ٣/ ٤٦، همع الهوامع ٢/ ٣٩١، حاشية الصبان ٢/ ٢٢١.

(٢) الزمخشري في شرح ابن يعيش ٩/ ١٠٢، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٣٩١.

(٣) انظر: ص ٥٣.

الشاهد فيه: حذف (باء) القسم على أن أصل الكلام: (فقلتُ: « بيمين الله »، فحذف (الباء)

المبحثُ الثاني

تعــدد معانيهــا وعملهــا

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها

المطلب الثاني : عملها

المطلب الأول

تعدد معانيها ودلالاتها

القسم في اللغة هو: (مصدرُ قَسَمْتُ الشيءَ فانْقَسَم. . . وأقْسَمْتُ: حلفتُ، وأصله من القَسَامَة، وهي الأيمانُ تُقْسَمُ على الأولياء في الدم، والقَسَمُ بالتحريك: اليمينُ، وكذلك المُقْسَمُ وهو المصدرُ. . . »(١).

القسمُ اصطلاحاً: (القسمُ جملةٌ يُجاءُ بها لتوكيد جملة، وترتبط إحداهما بالأخرى ارتباطَ جملتي الشرط والجزاء. وكلتاهما اسميةٌ وفعليةٌ. والمُؤَكِّدَةُ هي الأولى، والمُؤَكَّدَة هي الثانية، وهي المسمَاةُ جواباً »(٢).

و (الباءُ) القسميَّةُ وهي فرعٌ من الأصل الذي هو (الباءُ) الجارَّةُ غيرُ الزائدة).

* * *

(١) الصحاح (٥/ ٢٠١٠ قسم)، وانظر: القاموس المحيط (٤/ ١٦٤ قسَمه).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٤، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٣٩٧.

المطلب الثاني

عملهـــا

(باءُ) القَسَمِ وأخَواتُهـا [الواوُ، والتـاءُ، وألفُ الاستـفهـام، وهاءُ التنبيـه، ولامُ التعجب، ومُنْ] حروف عاملةٌ. تَعْمَلُ الجرَّ في المُقْسَمِ به وجوباً.

قال ابن يعيش : «وأما (ألف الاستفهام) ، و(هاء التنبيه) ، و (لام التعجب) ، و(مُنْ) إذا أقسم بهنَّ فهنَّ عوض عن (الباء) ، وقلَّ ما يُستعملن إلا في الشعر وهو قليلٌ»(١).

قـال الزجـاجي: « واعلم أنَّ هذه الحـروف خـافضـةٌ للمُقْسَمِ به، ولا بد للقسم من جواب، وجوابُه في الإيجاب (إنَّ، واللام) وفي النفي (ما، ولا) وذلك قولك: « وَاللهِ لأخْرُجَنَّ » و « واللهِ لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ » و « تَاللهِ لأَقْصِدَنَّ عَمْراً ». قال الله عز وجل: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾(٢) وتقول في النفي: « واللهِ ما خَرَجَ زيدٌ » و « تاللهِ لا يخْرُجُ عمرٌو » وكذلك ما أشبهَهُ »(٣).

مسألة: حذف حرف القسم

قد يُحذفُ حرفُ القسم فيكون في إعراب الاسم الذي بعده وجهان:

الأول: نصبُه بفعلٍ مقدَّرٍ.

قال ابنُ جنى: « فإنْ حذفتَ حرفَ القسم نصبتَ الاسم - بعده - بالفعل المُقدَّرِ. تقول: « اللهَ لأذْهبَنَّ » « أَبَاكَ لأقُومَنَّ ». قال امرؤُ القيس:

---

(١) التهذيب الوسيط ص٢٨٢.

(٢) الأنبياء، آية (٥٧).

(٣) الجمل ص ٧٠، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣١٦/٤، التهذيب الوسيط ص ٢٨٦، همع الهوامع ٣٩٧/٢.

فقالَتْ يَمينَ اللهِ ما لَكَ حيلَةٌ   وَما إنْ أرَى عَنْكَ الغَوايَةَ تَنْجَلي (١) »(٢).

وقال ابن يعيش: « قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً، وذلك لقوة الدلالة عليه وإذا حذفوا حرف الجرِّ أعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه. قالوا: « اللهَ لأفعلَنَّ » بالنصب وذلك على قياس صحيح، وذلك أنهم إذا عدُّوا فعلاً قاصراً إلى اسم رفدوه بحرف الجر تقويةً له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر، وإما لضربٍ من التخفيف فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به. نحو قوله - تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٣) . . . والقياسُ يقتضي حذف الحرف أولاً فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه ثم حُذفَ الفعل توسُّعاً لكثرة دور الأقسام، ومن ذلك قولهم: « يمينَ الله، وأمانةَ الله »، والأصلُ: (بيمين الله، وبأمانة الله، فحُذِفَ حرف الجر ونُصبَ الاسم »(٤).

والوجه الآخر: أن يُحذف حرف القسم ويبقى عمله كما لو كان موجوداً.

قال ابن يعيش: « والضرب الآخر: أن يحذفوا الجارَّ ويُبقوا عمله، يعتدون به محذوفاً كما يعتدون به مُثبتاً، وذلك للتنبيه على إرادة المحذوف فيقال: « الله لأقومَنَّ » حكاه سيبويه في الخبر لا الاستفهام، والمراد به: « واللهِ باللهِ »، وقد قُرِيء: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ﴾(٥) فأخرج اسم (الله) من الإضافة وجعله قَسَماً. . »(٦).

---

(١) اللمع ص ٢٤٣، شرح ديوانه ص ١٤٨.
الغواية: (الضلال والخيبة). الصحاح (٦/ ٢٤٥٠ غوى)، وانظر: القاموس المحيط (٤/ ٣٧٢ غوى).
الشاهد فيه: حذف حرف القسم، ونصب (يمينَ) بفعل مقدَّر. وأصله: أحلفُ بيمين الله، فلما حُذِفَ حرف الجر، وَصَلَ فعلُ القسم إليه بنفسِه، ثم حُذف فعل القسم، وبقي منصوباً به.

(٢) اللمع ص ٢٤٢، وانظر: التبصرة ١/ ٤٤٧، التخمير ٤/ ٢٥٨. شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣١١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦١.

(٣) الأعراف، آية (١٥٥).

(٤) شرح المفصل ٩/ ١٠٣.

(٥) المائدة، آية (١٠٦).

(٦) شرح المفصل ٩/ ١٠٥، وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٠.

وقد يُعوَّض عن حرف القسم المحذوف بـ (ألف) الاستفهام ويبقى الاسم المُقسم به على جرِّه . قال الصيمري : «فإن أدخلت (ألف) الاستفهام على الاسم المقسم به تركته على جرِّه، وصارت (ألف) الاستفهام عوضاً من حروف القسم، تقول : « آللهِ لتفعلنَّ»؟»[(١)] .

مسألة: حذف فعل القسم

يجوز حذف فعل القسم تخفيفاً لكثرة القَسَم في كلام العرب .

قال الزمخشري : « ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخَّوا ضُروباً من التخفيف، من ذلك حذفُ الفعل في (بالله) . . . »[(٢)] .

وحروف القَسَم في موضع نصبٍ بفعل محذوف .

قال الصيمري : « واعلم أن هذه الحروف في موضع نصب بفعل محذوف ، فإذا قلتَ : « بالله لأفعلنَّ » فالأصل : (أحلفُ بالله)، أو (أقسم بالله)، وما أشبه ذلك، إلا أنه حُذفَ لدلالة الكلام عليه ؛ ولذلك كان الأصل في حروف القسم (الباء) . . . »[(٣)] .

مسألة: حذف المُقْسَم عليه، والمُقْسَم به

أكثر ما يُحذَف المُقسَم عليه إذا تقدَّم ما هو في معناه .

قال ابن مالك : « . . . وأكثر ما يُحذَف المقسم عليه لتقدُّم ما هو في معناه . كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾[(٤)] . أو لدلالة معمولٍ باقٍ، كدلالة قوله - تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾[(٥)] على (لتُبعثُنَّ) أو نحوه »[(٦)] .

---

(١) التبصرة ١/ ٤٤٧ .

(٢) الزمخشري في شرح المفصل (التخمير) ٤/ ٢٥٠ ، وانظر : أسرار العربية ص ٢٧٦ ، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٠ ، التهذيب الوسيط ص ٢٨٦ .

(٣) التبصرة ١/ ٤٤٧ ، وانظر : التخمير ٤/ ٢٥٠ .

(٤) الأحقاف، آية (٣٤) .

(٥) النازعات، آية (٦) .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٧ .

وأكثر ما يُحذف المُقسَمُ به إذا سُبِقَ المُقسم به بـ (لقد) مُؤكَّداً بـ (النون) .

قال ابن مالك : « وأكثر ما يُحذَف المُقسم به إذا كان المُقسَم عليه مسبوقاً بـ (لَقَدْ) ، ومُؤكَّداً بـ (النون) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ ﴾[١] »[٢] .

مسألة: حذف حرف القسم ونصب المقسم به على نزع الخافض.

قال الزجاجي : « واعلم أنه قد يجيء في القسم شيءٌ غيرُ مخفوضٍ ، وذلك قولك : « أمانةَ الله لأخرُجَنَّ » و « عَهْدَ الله لأقومَنَّ » كأنَّك قلت : « أُلزِمُ نفسي أمانةَ الله ، وعهدَ الله » ، وكذلك كلُّ مُقْسَم به إذا حَذَفْتَ منه الحرف الجار نصبته بإضمار فعل .[٣] كقولك : « اللهَ لأخرُجَنَّ » ؛ لأنَّ المعنى : (أحلفُ بالله) . . . ومنهم من يقول : « عهدُ الله لأخرُجَنَّ » و « يمينُ الله » ، و « أمانةُ الله » يرفعه بالابتداء ، ويُضمِر الخبر كأنه قال : « عهدُ الله لازمٌ لي » ، و « أمانةُ الله لازمةٌ لي » بالرفع ، والنصب أجود .

قال امرؤ القيس :

فَقُلْتُ يمينُ اللَّهِ أبْـرَحُ قاعِـدا ولَوْ قَطَّعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وَأوْصالي[٤]

[يُروى (يمينُ ويمينَ) رفعاً ونصباً] . ومما لا يكون من القسم إلا مرفوعاً قولهم : «أيْمنُ الله لأفعلَنَّ » ، وألفه وصل ، إلا أنها فُتحت لدخولها على اسمٍ غير متمكن كذلك يقول سيبويه ، واشتقاقه عنده من اليُمن والبَركة » ، واستدلَّ على ذلك بقول بعضهم : «إيْمنُ الله » بكسرِ الألف ، ولو كانت ألف قطع لم تُكسَرْ . ويقول الشاعر[٥] :

---

(١) العنكبوت ، آية (٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٧ .

(٣) على رأي .

(٤) انظر : ص ٥٣ .
الشاهد فيه : مجيء لفظ القسم بروايتين النصب على إضمار فعل ، والرفع على أنه (مبتدأ) وخبره مُضْمر .

(٥) (هو نصيب بن رباح ، أبو محجن ، مولى عبد العزيز بن مروان ، شاعر فحل ، مقدم في النسيب والمدائح ، كان عبداً أسودَ . . .) .
انظر : طبقات فحول الشعراء ص ٦٧٥ ، الشعر والشعراء ص ١٩٧ ، الأعلام ٨/ ٣١ .

فَقالَ فَريقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وفَريقٌ لَيمُنُ اللهِ ما نَدْري [١]

[يريد: لا أيمُنُ الله]. فحذف الألف في الوصل. . . وقال الفراء: « ألف (أَيْمُنُ الله) ألف قطع وهي جمعُ (يمين) عنده. ومن المرفوع في القسم عندهم (لَعَمْرُكَ)، وهو مرفوع بالابتداء، والخبر مضمَر، والتقدير: (لَعَمْرُكَ ما أُقْسِمُ به). وكذلك: (لَعَمْرُ اللَّه) كأنَّه حلَف ببقائه - عزَّ وجلَّ. قال الله - عزَّ وجلَّ: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٢]. . . »[٣].

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨، المقتضب ١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، الجمل ص ٧٣، اللمع ص ٢٤٥، شرح المفصل ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، التهذيب الوسيط ص ٢٨٤، مغني اللبيب ص ١٠١، همع الهوامع ٢/ ٣٩٥.

الشاهد فيه: حذف ألف (أَيْمُن)؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه.

(٢) الحجر، آية (٧٢).

(٣) الجمل ص ٧٢، وانظر: اللمع ص ٢٤٥، التبصرة ١/ ٤٤٧، التهذيب الوسيط ص ٢٨٢.

المبحثُ الثالث

أوجه التقارب والتباعد

بين (باء القسم) وأخواتها

أوجه التقارب والتباعد بين (باء) القسم وأخواتها

أولاً: تتنزَّل جملتي القسم منزلة الجملة الواحدة المُركبة من جزئين، كجملتي الشرط والجزاء، والمبتدأ والخبر في عدم الفائدة عند ذكر إحداهما دون الأخرى.[١]

ثانياً: يشترك في القسم الاسمُ والفعلُ.[٢]

ثالثاً: أن الغرض من القسم التأكيد.

رابعاً: أركان القَسَمِ ثلاثة، وهي:

(١) جملة مؤكِّدة كـ (أقسم، وأحلفُ، ونحوهما).

(٢) جملة مؤكَّدَة كـ (أحلفُ بالله لتنْطِقَنَّ).

(٣) اسمٌ مقسمٌ به، وهو كل اسم من أسماء الله - تعالى - وصفاته، ونحو ذلك مما يعظم عندهم.[٣]

خامساً: يكثر تخفيف القسم لطوله بعدَّة طرق هي:

(١) حذف الجملة الأولى (جملة القسم).

(٢) حذف الجملة الثانية (جملة جواب القسم).

(٣) الاقتصار على بعض الجملة الأولى.

(٤) الاقتصارِ على بعض الجملة الثانية.[٤]

---

(١) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٧٧، شرح المفصل ٩/ ٩٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٩/ ٩٠، الكافية الشافية ٢/ ٨٣٤، المساعد ٢/ ٣٠٢.

(٣) انظر شرح المفصل ٩/ ٩٣، التخمير ٤/ ٢٤٩، المساعد ٢/ ٣٠٢.

(٤) انظر: الكافية الشافية ٢/ ٨٦٠.

سادساً: تعامل جملتا القسم في جواز حذف إحداهما معاملة جملتي الشرط[١].

سابعاً: أن (الواوَ) تُبدلُ من (الباء)، وإنما أُبْدِلَتْ منهما لأمرين:

أحدُهما: مُضارعتُها لـ(الباء) لفظاً؛ لأنها من حروف الشفتين.

والثاني: مضارعتها إيَّاها معنى" وذلك لأن (الباء) للإلصاق؛ و (الواوَ) للاجتماع، والشيء إذا لاصَقَ الشيءَ فقد اجتمع معه.[٢]

ثامناً: أنَّ (الباء) تدخلُ على كل محلوف به كما تقدم[٣]، أما (الواوَ) فتدخل على المُظهرِ دون المُضمر، كقولك: « والله لأذْهَبَنَّ ». و (التاءُ) تدخل على اسم الله وحدَهُ، وفيها معنى التعجب و (اللام) في التعَجب، و (مُنُ) تختص بـ(ربي)، و (أيمن) لا تدخل إلا على اسم اللهِ والكعبةِ[٤].

تاسعاً: أنَّ (التاءَ) محمولة على (الواو) لتواخيهما في مثل: (تراثٌ، ووراثٌ، وتخمة، ووخمة)[٥].

عاشراً: أن (التاء) فرعٌ عن (الواو) التي هي فرع عن (الباء)، فلما كانت فرعُ الفرع انْحَطّتْ عن درجة (الواو) فاختُصَّتْ باسم (الله) ـ تعالى ـ وحده[٦].

* * *

---

(١) انظر: الكافية الشافية ٢/ ٨٦٦.

(٢) انظر: الجمل ص ٧٢، اللمع ص ٢٤١، سر الصناعة ١/ ١٤٣، التبصرة ١/ ٤٤٥، أسرار العربية ص ٢٧٧، شرح المفصل ٩/ ٩٥، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٠٩، التهذيب الوسيط ص ٢٨١.

(٣) انظر: ص ٣٤١.

(٤) انظر: الجمل ص ٧١، التبصرة ١/ ٤٤٥، شرح المفصل ٩/ ٩٨، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣١٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٣، التهذيب الوسيط ص ٢٨١.

(٥) انظر: الجمل ص ٧٢، التبصرة ١/ ٤٤٥، أسرار العربية ص ٢٧٧، شرح المفصل ٩/ ٩٥، التهذيب الوسيط ص ٢٨١.

(٦) انظر: أسرار العربية ص ٢٧٧، شرح المفصل ٩/ ١٠٠.

الفصل العاشر

(أنْ) أم باب الأدوات الناصبة للفعل

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : خصائص (أنْ)

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (أنْ) وأخواتها

المبحثُ الأول

خصائص (أن)

خصائص (أنْ)

(أنْ) هي أمُّ باب الأدوات الناصبة للفعل .

قال ابنُ يعيش الصنعاني : « (أنْ) وهي أمُّ الباب وأصلُ النواصب[(١)] عند الخليل بن أحمد - رحمه الله »[(٢)] . وقال المبرِّد : « فـ (أنْ) هي أمكنُ الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول : لا ينْتَصِبُ فعلٌ البتَّةَ إلا بـ (أنْ) مضمرةً أو مظهرةً . . . . . وليس القولُ عندي كما قال ؛ وذلك أنك تقول : « زيداً لن أضربَ » ، كما تقول : « زيداً سأضرب» ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفَسَدَ هذا الكلام ؛ لأن (زيداً) كان ينتصبُ بما في صلة (أنْ) . ولكن (لنْ) حَرْفٌ بمنزلة (أنْ) »[(٣)] .

فـ (أنْ) أصلُ بابِها وباقي أخواتها محمولٌ عليها ، كما كان ذلك لغيرها من أُمَّهات الأبواب . قال ابن يعيش : « والأصل من هذه الأربعة[(٤)] (أنْ) وسائرُ النواصبِ محمولةٌ عليها »[(٥)] . ولكونها أمَّ بابها اخْتُصَّتْ بخصائصَ ليست لأخواتها .

أولاً : اخْتُصَّتْ (أنْ) بأنها اسمٌ أمَّا باقي أخواتها فحروفٌ .

قال ابن يعيش الصنعاني : « وهي حروفٌ كلُّها إلا (أنْ) فإنها ا سم يُحْكَمْ على موضعها بالإعراب ، إنْ رفعًا فرفعٌ . تقول : « أعجبني أنْ تقوم » ، والتقدير : (أعجبني

---

(١) (بالاتفاق) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨١ .

(٢) التهذيب الوسيط ص ٢٤٠ ، وانظر : المساعد ٣/ ٥٩ ، العوامل المائة ص ٢٤٥ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨١ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٢ ، حاشية الخضري ٢/ ١١١ ، الكواكب الدرية ٢/ ٥٩ .

(٣) المقتضب ٢/ ٦ ، ٨ . وانظر : أسرار العربية ص ٣٢٨ .

(٤) (أنْ، لَنْ، إذن، كَيْ) .

(٥) شرح المفصل ٧/ ١٥ ، وانظر : حاشية ابن حمدون ص ٥٩٧ ، التهذيب الوسيط ص ٢٤٠ .

قيامك)، وإنْ نصباً فنصبٌ . نحو قولك : « كرهتُ أنْ تقومَ » ،والتقدير : (كرهتُ قيامَك)، وإنْ جرّاً فجرٌ. نحو قولك : « عجبتُ من أنْ تقومَ »، والتقدير : (عجبتُ من قيامك) »(١).

ثانياً: اختُصّتْ أيضاً بأنّها تُقَدَّرُ مع ما بعدها بالمصدر .

قال ابن عصفور : « (أنْ) وهي أبداً مع ما بعدها في تقدير مصدر »(٢).

قال المبرِّد : « ولا يقع في الحال ، إنما مع الفعل المستقبل لما بَعْدُ، نحو : (يَسُرُّني أنْ تَذْهَب غداً)، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو : (يسرني أنْ ذهبت ، وأنْ كلَّمت زيداً) لأنَّ معناه ما مضى »(٣). ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا** ﴾(٤) وقوله : ﴿ **أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا** ﴾(٥)، وقوله : ﴿ **وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾(٦)، وقوله : ﴿**وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾(٧). وقال الإربلي : « وتدخل على الماضي ، والأمر ، والنهي ، نحو : (أعجبَني أنْ قُمْتَ)، و (كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ)، و (كَتَبْتُ إليه أنْ لا تفعل) على مذهب سيبويه ، فإن غَيْرَهُ يمنع دخول (أنْ) على الجملة الطلبيّة قياساً على سائر الحروف المصدرية ، فإنهم اتّفقُوا على امتناع دخولها على الطلبيّة ، وخالفهم سيبويه في (أنْ) وَحْدَهَا ، ووافقه أبو علي . . »(٨).

ثالثاً: أنها تعمل ظاهرةً ومقدرةً

قال الإربلي : «و (أنْ) هي أقوى الحروف الناصبة ، ولذلك عَمِلَت ظاهرة ومُقَدَّرةً »(٩).

---

(١) التهذيب الوسيط ص ٢٤٠ ، وانظر : رصف المباني ص ١٩٣ .
(٢) المقرب ١/ ٢٦٠ ، وانظر : رصف المباني ص ١٩٣ .
(٣) المقتضب ١/ ٤٨ ، وانظر : الأزهية ص ٥٩ ، شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٤١ .
(٤) النمل ، آية (٥٦). العنكبوت ، آية (٢٤ ، ٢٩).
(٥) يونس ، آية (٢).
(٦) البقرة ، آية (١٨٤).
(٧) البقرة ، آية (٢٣٧).
(٨) جواهر الأدب ص ١٩٣ .
(٩) جواهر الأدب ص ١٩٢ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠ ، الجنى الداني ص ٢١٧ ، العوامل المائة ص ٢٤٥ ، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٨٢ ، حاشية الخضري ٢/ ١١١ ، الكواكب الدرية ٢/ ٥٩ .

وقد خُصَّتْ بالإضمار من بين أخواتها لأمرين ذكرهما ابن يعيش فقال: « فإنْ قيلَ: ولِمَ كانت (أنْ) أَوْلى بالإضمار من سائر الحروف. قيل: لأمرين:

أحدهما: أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل لما ذكرناه من شَبَهِهَا بـ (أنَّ) المشددة، فَوَجَبَ أن يكون المضمرُ (أنْ)؛ لِقُوّتها في بابها، وأنْ يكون ما حُمِلَ عليها يلزم موضعاً واحداً، ولا يَتَصَرَّف.

والأمر الآخر: أنّ لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها. ألا ترى أنَّ (أنْ) يليها الماضي و المستقبل بخلاف أخواتها فإنّها لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها من التصرف ما ذُكِر جُعلتْ لها مَزِيَّةٌ على أخواتها بالإضمار فاعْرِفْه »[1].

وقد وجب تقديرُها بعد (كي، والفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى) لثلاثةِ أسباب.

قال الأنباري: « فإن قيل: فَلِمَ وجب تقديرُ (أنْ) بعدها[2]، وبعد الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى، دون أخواتها؟ قيل: لثلاثة أَوْجُهٍ:

الأول: أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل.

والوجه الثاني: أنَّ (أنْ) ليس لها معنى في نفسها بخلاف (لنْ، وإِذَنْ، وكَيْ). فَلِنُقْصَانِ معناها كان تقديرُها أولى من سائر أخواتها.

والوجه الثالث: أنّ (أنْ) لَمَّا كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يُوجدُ هذا في سائر أخواتها، فقد وُجد فيها مَزِيَّةٌ على سائر أخواتها [في حالة إظهارها]، فإذا وُجد فيها مزيّةٌ على سائر أخواتها في حالة الإظهار كانت أَوْلَى بالإضمار، فاعْرِفْهُ تُصِبْ - إنْ شاء اللهُ تعالى »[3].

رابعاً: اختُصَّتْ (أنْ) بأنها لا تقع إلا بعد أفعال الطمع والرجاء.

قال الإربلي: « الناصبةُ للمضارع، ولا تقع إلا بعد أفعال الطمع والرجاء »[4].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠.

(٢) أي: بعد (كي).

(٣) أسرار العربية ص ٣٣٢، وانظر: رصف المباني ص ١٩٣.

(٤) جواهر الأدب ص ١٩٢، وانظر: التهذيب الوسيط ص ٢٤١.

خامساً: لا تعملُ فيها أفعالُ التحقيق والتَّيَقُّنِ.

قال ابن عصفور: « اعْلَمْ أنَّ نواصبَ الأفعال منها ما يَنْصِبُ الفعلُ بنفسه، وهو (أنْ)... ولا تعمل فيها أفعال التحقيق. لو قُلْتَ: « علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ » لم يَجُزْ »(١).

سادساً: لا يَتَقَدَّمُ عليها شيء من صلتها؛ لأنها مصدرية.

قال المالقي: « ولا يَتَقَدَّمُ عليها شيءٌ من صلتها؛ لأنَّها مصدريةٌ، وكلُّ حرف مصدري فلا يصحُّ أنْ يتقدم عليه شيءٌ من صلته؛ لأنه معه كـ(الدالِ) مع (زيد) ولذلك لا يُفْصَلُ بينهما »(٢).

سابعاً: الفصل بينها وبين معمولها.

قال ابن يعيش الصنعاني: « أنْ لا يُفصلَ بينها وبين الفعل بشيء، فإنْ فَصَلْتَ بينها وبينه بشيء بَطَلَ عملُها »(٣).

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين الفعل بـ(لا) النافية.

قال المالقي: « ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ(لا) النافية؛ لأنها تكون زائدةً في اللفظ في مواضع »(٤).

ثامناً: اخْتُصَّتْ أيضاً بأنه يجوز عند قوم أنْ يُفصل بينها وبين منصوبها في الاختيار ومع غيرها في الاضطرار.

قال ابن مالك: « وأجاز بعضُهم الفصلَ بينها وبين منصوبها اختياراً*، وقد يردُ ذلك مع غيرها اضطراراً »(٥). قال ابن عقيل: « ومثالُ المسألة الأولى: (أريدُ أنْ عندي

---

(١) المقرب ١/ ٢٦٠، وانظر: رصف المباني ص ١٩٣، المساعد ٣/ ٥٩، همع الهوامع ٢/ ٢٨٢، حاشية الصبان ٢/ ٢٨٣.

(٢) رصف المباني ص ١٩٤، وانظر: المساعد ٣/ ٦٢، همع الهوامع ٢/ ٢٨٣.

(٣) التهذيب الوسيط ص ٢٤٢، وانظر: رصف المباني ص ١٩٤، همع الهوامع ٢/ ٢٨٤.

(٤) رصف المباني ص ١٩٤.

* قال السيوطي: « أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختياراً قياساً على (أنَّ) المشدَّدة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل... ».
الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٤.

(٥) ابن مالك في المساعد ٣/ ٦٥، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢.

تقعدَ، وأنْ في الدار تقعدَ)، وجاز هذا كما جاز في (أنَّ)، نحو: (علمت أنَّ اليوم زيداً سائرٌ، وأن في الدار عمراً جالسٌ)، ومذهب سيبويه والجمهور المنعُ.

ومثالُ الثانية قوله(١):

لَنْ مَا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيْدَ مُقَاتِلاً ... أَدْعَ القِتَالَ وأَشْهَدَ الهَيجَاءَ(٢)

ومَنْعُ ذلك إلا في الضرورة هو قول البصريين، وهشام، وأجاز الكسائي والفراء: (لَنْ واللهِ أُكرِمَ زيداً)، وأجاز الكسائي: (لَنْ زيداً أُكرِمَ)»(٣).

وجوَّز الكوفيون الفصل بين (أنْ) ومعمولها بالشرط.

قال السيوطي: «وجَوَّزَه الكوفيون بالشرط نحو: (أردتُ أنْ إنْ تَزُرْني أَزُورَك) بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء أيضاً، وجزم (أَزُرْكَ) جواباً»(٤).

* * *

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) المقرب ١/ ٢٦٢، مغني اللبيب ص ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، المساعد ٣/ ٦٥، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٤.

الهيجاء: (الحرب) الصحاح (١/ ٣٥٢ هيج)، القاموس المحيط (١/ ٢١٣ هاج).

الشاهد فيه: الفصل بين (لن) ومنصوبها (أَدْعَ) اضطراراً.

(٣) المساعد ٣/ ٦٥، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٢، همع الهوامع ٢/ ٢٨٤، حاشية الصبان ٢/ ٢٨٤.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٨٤.

المبحثُ الثاني

تعدد دلالاتها وعملها

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: تعدد معانيها ودلالاتها.

المطلب الثاني: عملها.

المطلب الأول
تعدد معانيها ودلالاتها

تعَدَّدَتْ معاني (أنْ) - الخفيفةِ المفتوحة - لانتسابها لطائفة حروف المعاني ، وسأُبيِّنُ معانيها ودلالاتها على النحو التالي :

أولاً: تكون (أنْ) ناصبةً للفعل المضارع ، ولها موضعان هما :

(١) الابتداء .

(٢) بعد الأفعال الدَّالَّة على غير اليقين .

قال الزجاجي : « (أنْ) الخفيفة المفتوحة لها أربعةُ مواضع :

تكونُ ناصبةً للفعل المستقبل ، كقولك : « أريدُ أنْ تَخْرُجَ »[(١)] .

وقال ابن هشام : « أنْ تكون حرفاً مصدريّاً ناصباً للمضارع ، وتقع في موضعين :

أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفعٍ نحو : ﴿ **وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾[(٢)] ، و ﴿ **وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾[(٣)] . . . . . والثاني : بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين ، فتكونُ في موضع رفع ، نحو : ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ** ﴾[(٤)] . ونصب ، نحو : ﴿ **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى** ﴾[(٥)] . . . . وخفضٍ ، نحو : ﴿ **أُوذِينَا**

---

(١) حروف المعاني ص ٦٣ ، وانظر : معاني الحروف ص ٧١ ، التبصرة ١/ ٣٩٥ ، الأزهية ص ٥٩ ، جواهر الأدب ص ١٩٢ ، المقرب ١/ ٢٦٠ ، رصف المباني ص ١٩٤ ، الجنى الداني ص ٢١٧ ، مغني اللبيب ص ٢٧ ، المساعد ٣/ ٥٩ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨١ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٨٢ .

(٢) البقرة ، آية (١٨٤) .

(٣) النساء ، آية (٢٥) .

(٤) الحديد ، آية (١٦) .

(٥) يونس ، آية (٣٧) .

من قَبْلِ أَن تَأْتِينَا ﴾[١] . ومحتملة لهما[٢] نحو: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾[٣] أَصْلُهُ (في أنْ يغفرَ لي) . . . . »[٤].

مسألة

الخلاف في كون (أنْ) الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع

الرأي الأول: أنَّ (أنْ) الموصولةَ بالماضي والأمر هي الموصولةُ بالمضارع، ذهب إليه سيبويه.

قال المرادي: « وهي من الحروف الموصولات، وتوصَلُ بالفعل المُتَصَرِّف، ماضياً، ومضارعاً، وأمراً. نحو: (أعجبني أنْ فعلت »، و (يُعجبني أنْ تفعل)، و (أمرتُه بأنْ افعل)، ونصَّ سيبويه وغيرهُ على وصلها بالأمر، واستدلّوا على أنها مع أنها مع الأمر مصدريَّة، بدخول حرف الجر عليها. . . . »[٥]. وقال ابن هشام: « . . . وتُوصل بالفعل المتصرف مضارعاً. . . أو ماضياً . . . أو أمراً. . . هذا هو الصحيحُ »[٦].

الرأي الثاني: أنَّ (أنْ) الموصولة بالماضي والأمر ليست هي الموصولة بالمضارع، ذهب إليه ابن طاهر.

قال المرادي: « وذهب ابن طاهر إلى أنّ الناصبة للمضارع قِسْمٌ غير الداخلة على الماضي والأمر، وليس بصحيح »[٧].

وقال ابن هشام: « . . . زعم أنّها غيرُها بدليلين:

---

(١) الأعراف، آية (١٢٩).

(٢) أي: للنصب والجر.

(٣) الشعراء، آية (٨٢).

(٤) مغني اللبيب ص ٢٧، وانظر: شرح التصريح ٤/ ٢٩٤، الكواكب الدرية ٢/ ٦٠.

(٥) الجنى الداني ص ٢١٦، وانظر: مغني اللبيب ص ٢٨، همع الهوامع ٢/ ٢٨١.

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨. .

(٧) الجنى الداني ص ٢١٧، وانظر: مغني اللبيب ص ٢٨، العوامل المائة ص ٢٤٥، همع الهوامع ٢/ ٢٨٢.

أحدهما: أنَّ الداخلة على المضارع تُخَلِّصُهُ للاستقبال، فلا تدخل على غيره كـ (السين) و (سوف).

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لَحُكِمَ على موضعهما بالنصب، كما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد (إنِ) الشرطيَّة، ولا قائلَ به.

والجواب عن الأول أنه مُنتقضٌ بـ (نونِ) التوكيد؛ فإنها تُخَلِّصُ المضارعَ للاستقبال وتدخل على الأمر باطِّرادٍ واتِّفاقٍ، وبأدواتِ الشرط فإنها أيضاً تُخَلِّصُهُ مع دخولها على الماضي باتفاقٍ.

وعن الثاني أنه إنما حُكِمَ على موضع الماضي بالجزم بعد (أنْ) الشرطية؛ لأنها أثَّرَت القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثَّرَتْ الجزمَ في مَحَلِّه، كما أنها أثَّرَتِ التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثَّرت النصبَ في لفظه »[١].

الرأي الثالث: أنّ (أنْ) لا تُوصَلُ بالأمر، ذهب إليه أبو حيَّان.

قال ابن هشام: « الأمر الثاني: كونها تُوصَلُ بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيَّان زعم أنها لا تُوصَلُ به »[٢].

وقال المرادي: « ويَضْعُفُ وَصْلُهَا بالأمر؛ لوجهين:

أحدهما: أنها إذا قُدِّرَتْ مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.

والثاني: أنه لا يوجدُ في كلامهم: « يُعْجِبُني أنْ قُمْ »، ولا « أحْبَبْتُ أنْ قُمْ ». ولو كانت تُوصَلُ بالأمر لجاز ذلك، كما جاز في الماضي والمضارع. وجميع ما استدلُّوا به على أنها تُوصَلُ بالأمر يحتملُ أنْ تكون التفسيريّة. وأمّا ما حكى سيبويه من قولهم: « كتبت إليه بأنْ قُمْ »، فـ (الباء) زائدة، مثلها في:

لاَ يَقْرَأْنَ بالسور[٣] »[٤].

---

(١) مغني اللبيب ص ٢٨، وانظر: العوامل المائة ص ٢٤٥، همع الهوامع ٢/ ٢٨٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٢٩.

(٣) قائل البيت هو الراعي النميري، والبيت هو:

هُنَّ الحَرائرُ لا ربَّاتُ أخْمِرَةٍ سُودُ المَحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

الجنى الداني ص ٢١٧، مغني اللبيب ص ٢٩، ١٠٩، ٦٧٥، خزانة الأدب ٣/ ٦٦٧، ديوانه ص ١٢٢. الشاهد فيه: مجيء (الباء) زائدة في المفعول به.

(٤) الجنى الداني ص ٢١٦، وانظر: مغني اللبيب ص ٢٩.

وقد ردَّ ابن هشام فقال : « والجواب عن الأول : أن فَوَاتَ معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المُضيِّ والاستقبال في الموصولة بالماضي ، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يُسَلِّمُ مصدريَّةَ (أنْ) المخففة من المشدَّدَة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو : ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[1] ؛ إذ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو : (سَقْياً ورَعْياً) .

وعن الثاني : أنه إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغي له أنْ لا يسلِّمَ مصدرية (كي) ؛ لأنها لا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضةً بـ (لام) التعليل . ثم ممَّا يُقْطَعُ به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : « كتبتُ إليه بأن قُمْ » ، وأجاب عنها بأن (الباء) محتملةٌ للزيادة . . . . وهذا وهمٌ فاحشٌ ؛ لأنّ حروف الجرِّ - زائدةً كانت أو غيرَ زائدةٍ - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله »[2] .

الفائدة من دخول (أنْ) في الجملة

لا يُكتفَى بالمصدر عن (أنْ) بحُجَّة أنه أخصرُ ؛ وذلك لِمَا لدخول (أنْ) من فوائدَ :

قال السُّهَيْلي : « . . فإنْ قيل : فَهَلاَّ اكْتُفِيَ بالمصدرِ واسْتُغْنِيَ به عن (أنْ) ؛ لأنه أخْصَر ؟ فالجواب : أنّ في دخول (أنْ) ثلاثَ فوائدَ :

إحداهما : أنّ الحَدَثَ قد يكون فيما مضى ، وفيما هو آت ، وليس في صيغته ما يدُلُّ على مُضِيٍّ ، ولا استقبال ، فجاءوا بلفظ الفعل المُشْتَقِّ منه ، معً (أنْ) لِيَجْتَمِعَ لهم الإخبارُ عن الحدثِ مع الدلالة على الزمان .

الثانية : أنّ (أنْ) تدلُّ على إمكان الفعل دون الوجوب ، والاستحالة .

الثالثة : أنها تدل على مُجَرَّد معنى الحدث دون احتمال معنىً زائدٍ عليه ؛ ففيها تحصين

---

(١) النور ، آية (٩) .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٩ .

للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال؛ وذلك أنّك إذا قُلتَ: «كرهتُ خروجَك»، أو «أَعْجَبَني قُدُومُك» احتمل الكلامُ معاني منها: أنْ يكون نفسُ القدوم هو المُعْجبُ لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإنْ كان لا يُوصَفُ في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارَةٌ عن الكيفيات. واحتمل أيضاً أن تُريْدَ أنك أعجبتك سُرعتُه أو بطؤُه، أو حالة من حالاته، فإذا قُلْتَ: «أعجبني أنْ قدمْت» كانت على الفعل (أنْ) بمنزلة الطابع والعنوان، من عوارض الاحتمالات المُتصوَّرَةِ في الأذهانِ. . . »[1].

ثانياً: تأتي (أنْ) مُخَفَّفَةً من (أنَّ) الثقيلة، فلا تعملُ في الفعل.

قال الزجاجي: «. . . وتكونُ مخفَّفةً من الثقيلة كقوله تعالى: **﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾**[2] »[3].

وقال الرماني: «وتكون مخفَّفة من الثقيلة فلا تعمل في الفعل شيئاً. . . وإن كانت (أنْ) مخفَّفةً من الثقيلة فهي العاملةُ في الأسماء، واسمُها مضمرٌ وما بعدها من الفعل خبرها»[4].

---

(١) نتائج الفكر ص ١٢٦.

(٢) المزمل، آية (٢٠).

(٣) حروف المعاني ص ٦٣، وانظر: الأزهية ص ٦١، رصف المباني ص ١٩٥، الجنى الداني ص ٢١٧، مغني اللبيب ص ٣٠، المساعد ٣/ ٦٠، شرح التصريح ٤/ ٢٩٦، البهجة المرضية ص ٣٠٤، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٣، حاشية الخضري ٢/ ١١١، الكواكب الدرية ٢/ ٦٠.

(٤) معاني الحروف ص ٧٢، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٣، رصف المباني ص ١٩٥، الجنى الداني ص ٢١٧.

مسألة: الأوجه الإعرابية المُمكِنة حين يلي (أنْ) المخفَّفة الاسم

قال الهروي : « فإذا وليها الاسم فلك فيها وجهان :

أحدهما : أنْ تنصبه على نيَّة تثقيلها . كقولك : « علمتُ أنْ زيداً قائمٌ » تُريد : (أنَّ زيداً قائمٌ) .

والوجه الثاني : وهو الأجود ، أن ترفعه ، على أن تُريدها الثقيلة ، وتضمر اسماً فيها ، وتجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً في موضع خبرها . كقولك : « علمت أنْ زيدٌ منطلقٌ » ، رفعت (زيداً) بالابتداء ، و (منطلق) خبره ، والمعنى : (علمتُ أنه زيدٌ (منطلقٌ) »[١] .

مسألة: أحوال خبر (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة

يكون خبرُ (أنْ) المخفَّفة أحدَ أمرين :

(١) إمَّا جملة اسميَّة .

(٢) وإما جملة فعليَّة مفصولة بـ (قد) ، أو بحرف تنفيس ، أو حرف نفي ، أو (لَوْ) .

قال المالقي : « أنْ تكون مخفَّفةً من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية ، فإن دخلت على الفعلية ، فلا بُدَّ من فصل بينها وبينها في الإيجاب بـ (قد) ، و (السين) ، و (سوف) ، وفي النفي بـ (لا) ما لم يكن الفعل لا يتصرف كـ (نعْمَ ، وبئس ، وليس ، وعسى) ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرَّف بالأسماء . . . فتقول : «علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ » ، وتقول : « علمتُ أنْ سيقومُ » ، أو « أنْ قد سيقوم » ، أو « قد تقوم» ، أو « أنْ سوف تقوم » ، أو « أنْ ليس تقوم » ، أو « أنْ نعْمَ الرجلُ زيدٌ » ، أو « أنْ بئس الرجلُ عمروٌ » . والتقدير في ذلك كله : (أنَّ الأمرَ أو الشأن) . . . »[٢] .

---

(١) الأزهية ص ٦١ .

(٢) رصف المباني ص ١٩٥ ، وانظر : الجنى الداني ص ٢١٨ ، مغني اللبيب ص ٣١ .

وقال المرادي: « . . . وإما جملةٌ فعليةٌ مفصولةٌ بـ (قَدْ). . . . . أو (لَوْ) نحو: ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا ﴾(١) . . . . »(٢).

مسألة: الفرق بين (أن) الناصبة للفعل، و (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة

لكلٍ من (أنْ) الناصبة للفعل، و (إنْ) المخففة موضعٌ، فـ (أنْ) الناصبةُ للفعل يقع قبلها الأفعالُ غيرُ المُتيَقِّنة، و (أنْ) المخفَّفة يقع قبلها الأفعال المُتيَقَّنَة.

قال الرماني: « فإذا وقعت الأفعال المتيقنة قبل (أنْ) كانت مخفَّفة من الثقيلة، وذلك نحو: (علمتُ، وأيقنتُ، وتيقَّنتُ، وتحقَّقتُ)، وما أشبه ذلك، تقول من ذلك: « علمت أنْ سيقوم، ورأيت أنْ لا يخرج »، قال - تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾(٣)، ولا بُدَّ أن يقع بين (أنْ) والفعل حشوٌ يَسُدُّ مَسدَّ ما حُذفَ منها، وذلك نحو: (السين، وسوف)، ولا يُثبَتُ (النون) في الخطِّ، وذلك (أحببتُ، وخفْتُ، واشتهيتُ)، وما أشبه ذلك. تقول: « أحْبَبْتُ وتَمَنَّيْتُ، وأرَدْتُ ألا تخرج)، وكذلك ما جرى هذا المجرى، وأما الأفعال التي تحتمل اليقينَ وغيرَ اليقين، فنحو: (ظننتُ، وحسبتُ) وما أشبه ذلك، فإذا وقعت (أنْ) ها هنا وأردْتَ معنى اليقين رفعتَ الفعل، وأثْبَتَّ (النونَ)، وإنْ أردْتَ غير اليقين نصبتَ الفعلَ وحذفتَ (النون). وذلك نحو قوله - تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾(٤)، قُرِىءَ رفعاً ونصباً على ما فَسَّرْتُ لك »(٥).

---

(١) سبأ، آية (١٤).

(٢) الجنى الداني ص ٢١٨.

(٣) طه، آية (٨٩).

(٤) المائدة، آية (٧١).

(٥) معاني الحروف ص ٧٢، وانظر: الأزهية ص ٦٤، حاشية ابن حمدون ص ٥٩٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢، رصف المباني ص ١٩٣، الجنى الداني ص ٢٢٠، شرح التصريح ٤/ ٣٠٢، همع الهوامع ٢/ ٢٨٢.

وقد تقع (أنْ) المخفَّفةُ بعد أفعال الظنِّ والشكِّ حملاً على أفعال العلم واليقين .

قال ابن مالك : « إنَّ أفعال الظنِّ قد تُحملُ على أفعال العلم فتقع بعدها (أنْ) المخفَّفة من (أنَّ) . . . ومن أجْلِ قلَّته اتُّفقَ على النصبِ في قوله ـ تعالى : ﴿ **أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا** ﴾[١] »[٢] .

ولفظ المصدريَّة يعمُّ (أنْ) الناصبة للفعل ، و (أنْ) المخفَّفة .

قال المرادي : « واعلم أنَّ (أنْ) المخفَّفة من الحروف المصدريَّة . فإذا قيل : « أنْ المصدرية » فاللفظ صالحٌ لـ (أنْ) الناصبة ، ولـ (أنْ) المخفَّفة . . . »[٣] .

ثالثاً : وتكونُ (أنْ) مُفسِّرةً بمعنى (أيْ) .

قال الزجاجي : « وتكونُ بمعنى (أيْ) ، كقوله ـ تعالى : ﴿ **وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ** ﴾[٤] أي : امْشوا »[٥] .

---

(١) العنكبوت ، آية (٢) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٣ ، وانظر : شرح التصريح ٤/ ٣٠٢ ، همع الهوامع ٢/ ٢٨٢ ، البهجة المرضية ص ٣٠٤ .

(٣) الجنى الداني ص ٢١٩ .

(٤) ص ، آية (٦) .

(٥) حروف المعاني ص ٦٣ ، وانظر : معاني الحروف ص ٧٣ ، الصاحبي ص ١٧٨ ، الأزهية ص ٦٩ ، نتائج الفكر ص ١٢٨ ، جواهر الأدب ص ١٩٥ ، رصف المباني ص ١٩٦ ، الجنى الداني ص ٢٢٠ ، مغني اللبيب ص ٣١ ، شرح التصريح ٤/ ٢٩٧ .

مسألة: الخلاف في وقوع (أنْ) مُفَسِّرة

الرأي الأول: أنَّ (أنْ) تقع مُفَسِّرة، وهو قسمٌ مُسْتقلٌّ بنفسه. ذهب إليه البصريون.

قال المرادي: « مذهب البصريين أنَّ المُفَسِّرة قِسْمٌ ثالثٌ. . . »[١].

الرأي الثاني: أنَّ (أنْ) لا تكون مُفَسِّرة، بل هي المصدريَّة. ذهب إليه الكوفيون.

قال الإربلي: « وأنْكَرَ الكوفيون وقوعَها مُفَسِّرَةً أبداً »[٢].

وقال المرادي: « ونُقِلَ عن الكوفيين أنَّها عندهم المصدريةُ »[٣].

شروط وقوعها مُفسِّرة

كي تحْكُمَ على (أنْ) بأنها مفسِّرةٌ لا بُدَّ من توافرِ شروطٍ فيها وهي:

أولاً: أنْ تقعَ (أنْ) بعد جملةٍ تامة.

قال الهروي: « . . ولا تجيءُ إلا بعد كلامٍ تامٍ؛ لأنها تفسيرٌ، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنها حرفٌ يُعَبَّرُ به عن المعنى »[٤].

ثانياً: أنْ تقعَ (أنْ) قبل جملة.

ثالثاً: أنْ لا تقع معمولةً لعاملٍ تقدَّمها.

رابعاً: أنْ تقعَ بعد ما فيه معنى القول دون حروفه.

قال الإربلي: « وثانيها: أنْ يتقدم جملةٌ، فلا يقع فيما دونها.

---

(١) الجنى الداني ص ٢٢١، وانظر: همع الهوامع ٢/٣٢٦.

(٢) جواهر الأدب ص ١٩٥، وانظر: مغني اللبيب ص ٣١، شرح التصريح ٤/٢٩٨، همع الهوامع ٢/٣٢٦.

(٣) الجنى الداني ص ٢٢١.

(٤) الأزهية ص ٦٨، وانظر: جواهر الأدب ص ١٩٥، مغني اللبيب ص ٣١، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٥، الكواكب الدرية ٢/ ٥٩.

وثالثها: أنْ لا تكون معمولةً لما تقدَّمَها، فنحو: (أمَرْتُه بأنْ قُمْ)، و (الباء) مُتعلقة بالفعل، فهي من صلته، فلا تكون مُفسِّرة لوجوب كونها من صدر جملة أخرى.

ورابعها: أنْ تكون بعد معنى القول دون صريحه، فيُشترط أن لا يكون في السابقة أحرفُ القول إلاَّ أن يكونَ القولُ بمعنى الأمر، كقوله ـ تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّه ﴾(١)، أي: ما أمرتُهُم إلا ما أمرتَني به، فعلى هذا يجوز أن تكون (أنْ) هذه مفسِّرة مع أنها واقعةٌ بعد القول، والمُفسِّر هو الضمير في (به) لا ما في (أمرتني)؛ لأنَّه مفعولُ صريحُ القول. فإن قيل: قيَّدْتُم المفعول المفسَّر بكونه مقدَّراً، وهذا يناقضه.

قلتُ: ليس هذا على سبيل الوجوب، فإنه قد فُسِّرَ المفعولُ به الظاهر في اللفظ. ومنه قوله ـ تعالى: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾(٢). بل الغالب الكثير التقدير، وبعضُهم أجاز وقوعَها بعد صريح القول أيضاً وجعل (أنِ اعْبُدوا اللهَ) في الآية مُفسِّراً لما في (أمَرْتَني) لا للمجرور في (به). . . »(٣).

خامساً: أن لا يدخل على (أنْ) التفسيرية جارٌّ.

قال ابن هشام: « والخامس: أنْ لا يدخلَ عليها جارٌّ؛ فلو قُلتَ: « كَتَبْتُ إليه بِأنْ افْعَلْ» كانت مصدرية »(٤).

مسألة: وقوع المضارع بعد (أنْ) المُفسِّرة

وقوع المضارع بعد (أنْ) المُفسِّرة له وجهان إعرابيان:

الأول: الرفعُ على أنَّ (أنْ) بمعنى (أيْ).

الثاني: النصبُ جوازاً على أنَّ (أنْ) مصدرية.

---

(١) المائدة، آية (١١٧).

(٢) طه، آية (٣٨ـ٣٩).

(٣) جواهر الأدب ص ١٩٥، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢، الجنى الداني ص ٢٢١، مغني اللبيب ص ٣١، شرح التصريح ٤/ ٢٩٧، همع الهوامع ٢/ ٣٢٦، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٥.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٣، وانظر: شرح التصريح ٤/ ٢٩٧، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٥.

قال ابن مالك: « وإذا وَقَعَ بعد (أنْ) المفسِّرة مضارعٌ رُفِعَ. نحو قولك: « أشَرْتُ إليه أنْ يفعلُ » بالرفع على معنى (أي). ويجوز النصبُ على كون (أنْ) مصدريَّة. فلو كان مع الفعل (لا) جاز رفعُه على النفي، ومعنى (أيْ)، وجزمُه على النهي ومعنى (أيْ) ونصبُه على النفي وكونُ (أنْ) مصدريَّةً »(١).

مسألة: جواز زيادة (أنْ) المُفسِّرة

قال الإربلي: « جوَّزَ بعضُهم الحكم بزيادة المفسِّرة مطلقاً، إمَّا بتأويل الفعل الذي بمعنى القول بالقول، فيُؤوَّل أمرٌ (أنْ قُمْ) يقال: (أنْ قم)، أو بتقدير القول بعده فيُقدَّرُ أمر قال المُجَوِّزُ: وهذا مُطَّرِدٌ في كلِّ مثال »(٢).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠، وانظر: الجنى الداني ص ٢٢١، مغني اللبيب ص ٣٣، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٥.

(٢) جواهر الأدب ص ١٩٩.

رابعاً: تأتي (أنْ) زائدةً مؤكدةً.

قال الزجاجي: « وتكون زائدةً. كقولك: « لَمَّا أنْ جاءَ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إليه » »(١).

ولا تقع إلا في موقع لا يَصْلُحُ لغيرها.

قال ابن مالك: « والزائدة تمتاز بأنها لا تقع إلا في موضع غيرِ صالح لغيرها. كقوله ـ تعالى: ﴿ **فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ** ﴾(٢) »(٣).

مواضع زيادة (أنْ)

أولاً: زيادتُها بعد (لَمَّا).

ثانياً: زيادتها بين (لو) والقَسَم.

ثالثاً: زيادتها بين (كاف) الجرِّ ومجرورها.

قال الإربلي: « وكَثُرَتْ زيادتها في أماكنَ،

منها: وقوعُها بعد (لَمَّا) بمعنى (حين)، وهي المسماةُ بالتَّوْقِيْتِيَّة. كقوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا** ﴾(٤).

ومنها: أنْ تَقَعَ بين (لو) والقَسَم. كقول الشاعر(٥):

---

(١) حروف المعاني ص ٦٣، وانظر: معاني الحروف ص ٧٣، الأزهية ص ٦٨، جواهر الأدب ص ١٩٦، رصف المباني ص ١٩٧، الجنى الداني ص ٢٢١، مغني اللبيب ص ٣٣، شرح التصريح ٤/ ٢٩٧، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٥، الكواكب الدرية ٢/ ٦٠.

(٢) يوسف، آية (٩٦).

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢.

(٤) العنكبوت، آية (٣٣).

(٥) (هو المسيب بن عَلَس بن عمرو بن قُمامة بن زيد بن ثعلبة . . . بن جُلَّى بن أحمس بن ضُبَيعة، واسم المسيَّب: زُهير . . .) طبقات فحول الشعراء ص ١٥٦، وانظر: الشعر والشعراء ص ٧٠، المؤتلف والمختلف ص ٣٨٦، جمهرة أشعار العرب ص ٢٥٥، خزانة الأدب ١/ ٥٤٥، الأعلام ٧/ ٢٢٥.

وأُقسِمُ أنْ لوِ التَقَيْنا وأنْتُمُ ... لكانَ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ(١)

وقد تُزاد مع حذف فعله . كقوله(٢) :

أما واللَّهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً ... وما بالحُرِّ أنْتَ ولا العَتِيقِ(٣)

خلافاً لسيبويه فإنها عنده مُوَطِّئةٌ للقَسَم ، قيل : « إنَّ (أنْ) مُوَطِّئةٌ للقسم . ولكثرة مجيئها بعده زعم بعضهم أنها حرفٌ يربط ما بعده بالقسم ، ورُدَّ بأنها لو كانت رابطةً لَمَا حُذِفت لأن حرف الربط زيادتُه لأمرٍ لفظي ، فلا يجوز حذفه .

ومنها : زيادتها بين (كاف) الجرِّ ومجرورها ، كقوله(٤) :

وَيَوْمـاً تَلاقِيْنـا بِوَجْـهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمِ(٥)

بجرِّ (ظبية) . تقديره : (كظبية) ، وزيادتها هنا قليلٌ »(٦) .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٧ ، جواهر الأدب ص ١٩٧ ، شرح المفصل ٩/ ٩٤ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩ ، شرح التصريح ٤/ ٢٩٩ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦ ، خزانة الأدب ٤/ ٢٢٤ .

الشاهد فيه : زيادة (أنْ) بين القسم و (لو) .

(٢) لم أهتد لقائله .

(٣) الإنصاف ١/ ١١٣ ، جواهر الأدب ص ١٩٧ ، المقرب ١/ ٢٠٥ ، مغني اللبيب ص ٣٣ ، شرح التصريح ٤/ ٣٠٠ . الشاهد فيه : زيادة (أنْ) بين القسم المحذوف فعله و (لو) .

(٤) (هو علباء بن أرقم اليشكري ، كان النعمان بن المنذر قد أحمى كبشاً أي : جعله حمي فوثب عليه علباء فذبحه فحمل إلى النعمان . . .) المؤتلف والمختلف ص ٣٠٤ .

(٥) الإنصاف ١/ ١١٣ ، جواهر الأدب ص ١٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٠ ، رصف المباني ص ١٩٨ ، الجنى الداني ص ٢٢٢ ، مغني اللبيب ص ٣٣ ، المساعد ٣/ ١١٢ .

مقسم : (ووجه مُقَسَّم : معطى كل شيء منه قسمَة من الحسن فهو متناسب ، كما قيل : مُتناصفٌ) . أساس البلاغة (ص ٧٦٦ قسم) ، وانظر : الصحاح (٥/ ٢٠١٠ قسم) ، القاموس المحيط (٤/ ١٦٥ قسم) .

السَّلَم : (شجر من العضاة) . الصحاح (٥/ ١٩٥٠ سلم) ، وانظر : القاموس المحيط (٤/ ١٢٩ سلم) .

الشاهد فيه : زيادة (أنْ) بين كاف الجر ومجرورها .

(٦) جواهر الأدب ص ١٩٦ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩ ، رصف المباني ص ١٩٧ ، الجنى الداني ص ٢٢١ ، مغني اللبيب ص ٣٣ ، شرح التصريح ٤/ ٢٩٩ ، همع الهوامع ٢/ ٣٢٦ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦ ، الكواكب الدرية ٢/ ٦٠ .

رابعاً: زيادتها بعد (إذا).

قال ابن هشام: « والرابع: بعد (إذا)، كقوله[١]:

فأمْهَلَــهُ حَتّى إذا أنْ كأنَّــهُ مُعاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غامِرُ[٢]

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك. . . »[٣].

خامساً: زيادتها بعد (كي) شذوذاً.

قال السيوطي: « وتُزاد شذوذاً بعد (كي). وقاسه الكوفيون، نحو: (جئتُ لكي أنْ أُكْرِمك)، قالوا: ولا موضعَ لـ (أنْ)؛ لأنَّها مؤكِّدةٌ لـ (اللام) كما أكَّدتْها (كي) »[٤].

مسألة: الخلاف في عمل (أنْ) الزائدة وإهمالها

الرأي الأول: أنَّ (أنْ) الزائدة غيرُ عاملة كباقي الحروف الزائدة.

الرأي الثاني: أنَّ (أنْ) الزائدة قد تعمل فتنصب الفعل. ذهب إليه الأخفش.

قال المرادي: « ولا تعمل (أنْ) الزائدة شيئاً، وفائدتها زيادة التوكيد، وذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل، وهي زائدة، واستدلَّ بالسماع والقياس. أمَّا السماع فقوله تعالى: ﴿**وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[٥]، ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا** ﴾[٦]، و (أنْ)

---

(١) (هو أوس بن حجر بن عتَّاب. قال أبو عمرو بن العلاء كان أوس فحل مُضَر حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه. . . وكان أوس عاقلاً في شعره كثير الوصف لمكارم الأخلاق، وهو من أوصفهم للخمر والسلاح. . .) الشعر والشعراء ص ٨٤، وانظر: خزانة الأدب ٢/ ٢٣٥، الأعلام ٢/ ٣١.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٤، شرح التصريح ٤/ ٣٠٠، همع الهوامع ٢/ ٣٢٦.

لُجَّة: (ولُجَّةُ الماء بالضمِّ: مُعظمه). الصحاح (١/ ٣٣٨ لجج)، وانظر: القاموس المحيط (١/ ٢٠٥ اللُّجاج).

الشاهد فيه: زيادة (أنْ) بعد (إذا).

(٣) مغني اللبيب ص ٣٤، وانظر: شرح التصريح ٤/ ٣٠٠، همع الهوامع ٢/ ٣٢٦.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٣٢٦.

(٥) البقرة، آية (٢٤٦).

(٦) الحديد، آية (١٠).

في الآيتين زائدة كقوله: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾[١]. وأما القياس: فهو أنَّ الزائد قد عملَ في نحو: « ما جاءني من أحدٍ، وليس زيدٌ بقائمٍ »، ولا حُجَّةَ له في ذلك. . »[٢].

وتؤيد الباحثةُ مذهبَ الجمهور، وهو أنَّ (أنْ) الزائدة لا تعمل شيئاً. إذ القاعدة النحوية تقول: أنَّ الحرفَ الزائدَ لا يعمل، ووجوده كعدمه، وفائدته هي التوكيد. هذا بالإضافة إلى أن الأدلة التي ساقها الأخفش لا حُجَّةَ له فيها. ففي قوله ـ تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[٣]، قال النحَّاس[٤]: « وقال الفراء: هو محمولٌ على المعنى أي: (وما مَنَعَنَا). كما تقول: « ما لك ألاَّ تُصَلِّي »؟ أي: ما منعك، وقيل: « المعنى: وأيُّ شيءٍ لنا في ألاَّ نُقاتِلَ في سبيلِ الله ». وهذا أجودُهما و (أنْ) في موضع نصبٍ »[٥].

وفي قوله ـ تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[٦]. قال النحَّاس: « (أنْ) في موضع نصب على المعنى (وأي عذر لكم في ألاَّ تُنْفقوا في سبيل الله) »[٧]. فـ (أنْ) في الايتين مصدريةٌ، لا زائدة كما زعم الأخفش. قال ابن هشام: « وقال غيره: هي في ذلك مصدرية. . . »[٨].

---

(١) المائدة، آية (٨٤).

(٢) الجنى الداني ص ٢٢٢، وانظر: مغني اللبيب ص ٣٤، المساعد ٣/ ٦٣، شرح التصريح ٤/ ٣٠١، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦.

(٣) البقرة، آية (٢٤٦).

(٤) (هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النحَّاس، النحوي، المصري، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن. رحل إلى العراق وسمع من الزجاج، وأخذ عنه النحو وأكثر، وسمع من جماعة ممن كان بالعراق في ذلك الأوان كابن الأنباري، ونفطويه، وأمثالهما، وله مصنفات في القرآن منها: كتاب (الإعراب)، وكتاب (المعاني). . .) إنباه الرواة ١/ ١٣٦، وانظر: وفيات الأعيان ١/ ٩٩، إشارة التعيين ص ٤٥، البلغة ص ٦٢، بغية الوعاة ١/ ٣٦٢، شذرات الذهب ٢/ ٣٤٦، الأعلام ١/ ٢٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٢٥، وانظر: الجنى الداني ص ٢٢٣، مغني اللبيب ص ٣٤، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦.

(٦) الحديد، آية (١٠).

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٥٣.

(٨) مغني اللبيب ص ٣٤، وانظر: شرح التصريح ٤/ ٣٠١، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦.

أمَّا الدليل القياسي فقد قال في ردِّه المرادي : « وأمَّا القياسُ فلأنَّ حرفَ الجرِّ الزائد مثلُ غير الزائد في الاختصاص بما عَملَ فيه، بخلاف (أنْ) فإنَّها قد وليَها الاسمُ، في قوله : «كأنْ ظبية » على رواية الجرِّ »[١].

خامسا: تجيء (أنْ) بمعنى (إذا) كما زعم الكوفيون.

قال الرماني : « وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا). قالوا ذلك في قوله ـ تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ① أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾[٢]، وزعموا أنَّ معناه : إذا جاءه الأعمى. وقال البصريون : « (أنْ) ها هنا في موضع نصبٍ؛ لأنه مفعولٌ له، والتقدير : (لأن جاءه) »[٣].

وقال الإربلي : « والأظهر تقدير حرف التعليل، وهو (اللام) أو (مِنْ) لأنَّ المعنى عليه وحَذْفُ حرف الجرِّ عندهم عنها قياسٌ مُطَّرِدٌ. . . »[٤].

سادسا: تأتي (أنْ) أيضاً بمعنى (لَوْ) ذهب إليه الكوفيون وردَّهُ البصريون.

قال الرماني : « وزعموا[٥] أيضاً أنها تكون بمعنى (لَوْ). قالوا ذلك في قراءة مَنْ قرأ : ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾[٦]، والبصريون يأبون ذلك، ولا يعرفون (إنْ) في معنى (لوْ) »[٧].

---

(١) الجنى الداني ص ٢٢٣، وانظر : مغني اللبيب ص ٣٤، شرح التصريح ٤/ ٣٠١، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦.

(٢) عبس، آية (١ ـ ٢).

(٣) معاني الحروف ص ٧٣، وانظر : الصاحبي ص ١٧٨، جواهر الأدب ص ١٩٨، الجنى الداني ص ٢٢٥، مغني اللبيب ص ٣٦، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧.

(٤) جواهر الأدب ص ١٩٨، وانظر : مغني اللبيب ص ٣٦.

(٥) أي : (الكوفيون).

(٦) الأنبياء، آية (١٧).

(٧) معاني الحروف ص ٧٣، وانظر : جواهر الأدب ص ١٩٩.

سابعاً: تكون (أنْ) بمعنى (لئلا).

قال الهروي: « . . أن تكون (أنْ) بمعنى (لئلا). كقولك: « ربطتُ الفرس أنْ تَنْفَلتَ » تُريد: لئلا تنفلت. قال الله ـ تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا**﴾[1] معناه: لئلا تضلوا*. وقال: ﴿**يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ**﴾[2] معناه: (لئلا تقولوا). . . وقال عمرو بن كلثوم[3]:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأضْيافِ منَّا فَعَجَّلْنا القِرَى أنْ تَشْتُمُونا[4]

معناه: لئلا تشتمونا »[5].

وفي الآيتين السابقتين: ﴿**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ** . . الآية﴾[6]، و﴿**يُبَيِّنُ لَكُمْ**. . الآية﴾[7] ذهب البصريون إلى أنه على حذف مضاف، أي: كراهةَ أن تضلُّوا، وكراهةَ أن تقولوا. وذهب قومٌ إلى أنه على حذف (لا). وردَّهُ المبرد.[8]

---

(١) النساء، آية (١٧٦).

* قال السيوطي: « قال أبو حيان: والصحيح المنع، وتأويل الآية: كَراهة أنْ تَضِلُّوا ».
همع الهوامع ٢/ ٣٢٧.

(٢) المائدة، آية (١٩).

(٣) (هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتَّاب بن سعد بن زُهير بن جُشَم بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غَنْم بن تَغْلب. . .).
طبقات فحول الشعراء ص ١٥١، وانظر: الشعر والشعراء ص ١٠٢، المؤتلف والمختلف ص ١٥٥، خزانة الأدب ١/ ٥١٩، الأعلام ٥/ ٨٤.

(٤) الأزهية ص ٧١، مغني اللبيب ص ٣٦. الشاهد فيه: مجيء (أنْ) بمعنى (لئلا).

(٥) الأزهية ص ٧٠، وانظر: رصف المباني ص ١٩٨، الجنى الداني ص ٢٢٥، مغني اللبيب ص ٣٦، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧.

(٦) النساء، آية (١٧٦).

(٧) المائدة، آية (١٩).

(٨) انظر: الجنى الداني ص ٢٢٥.

ثامناً: تأتي (أنْ) كذلك نافية بمعنى (لا) .

قال المرادي : « أنْ تكون نافية بمعنى (لا)* . حكاه ابن مالك ، عن بعض النحويين . وحكاه ابن السِّيد ، عن أبي الحسن الهروي ، عن بعضهم [١] ، في قوله ـ تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ** ﴾ [٢] أي : لا يؤتى أحد . قلت : ونقله بعضهم ، في الآية ، عن الفراء . والصحيح أنها لا تُفيدُ النفي ، و (أنْ) في الآية مصدريَّة . . . . » [٣] .

تاسعاً : تأتي (أن) بمعنى الشرط كـ (إنْ) الشرطية ، وهو مذهب الكوفيين . [٤]

قال الإربلي : « وأنها تأتي شرطاً كأختها المكسورة ، ورجَّحه بعضهم لتوارُدها على محلٍّ واحد كثيراً ، كقوله ـ تعالى : ﴿ **أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ** ﴾ [٥] ، و ﴿ **وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ** ﴾ [٦] . . . وتجيء (الفاء) بعدهما كثيراً كقوله [٧] :

أبا خُراشَـةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [٨]

وقوله [٩] :

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً فاللهُ يَكْلأُ ما تَأْتِي وما تَذَرُ [١٠]

---

* قال السيوطي : « وأنكره الجمهور » . همع الهوامع ٢/ ٣٢٧ .

(١) هو الزجاج . انظر : الأزهية ص ٧٤ .

(٢) آل عمران ، آية (٧٣) .

(٣) الجنى الداني ص ٢٢٤ ، وانظر : مغني اللبيب ص ٣٦ ، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٤ ، الجنى الداني ص ٢٢٣ ، مغني اللبيب ص ٣٥ .

(٥) البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٦) المائدة ، آية (٢) .

(٧) هو عباس بن مرداس .

(٨) انظر : ص ١١ .

(٩) انظر : ص ١٢ .

(١٠) انظر : ص ١٢ .

فلو كانت مصدريَّةً للزمَ منه عطفُ المفرد على الجملة »[١]. ومنع البصريون كون (أنْ) شرطية وتأوَّلوا هذه الشواهد على أنها مصدريةٌ.[٢]

عاشراً: أن تكونَ جازمةً.

قال المرادي: « أن تكون جازمةً. ذهب إلى ذلك بعضُ الكوفيين، وأبو عبيدة، واللحياني[٣]. وحكى اللحياني أنها لغةُ بني صُباح، من بني ضَبَّةَ. وقال الرؤاسي[٤]: «فصحاء العرب ينصبون بـ (إنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. وقد أنشدوا على ذلك أبياتاً منها قول الشاعر[٥]:

إذا ما غَدَوْنا قالَ وِلْدانُ قَوْمِنا ... تَعالَوا، إلى أنْ يَأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[٦] »[٧].

* * *

(١) جواهر الأدب ص ١٩٨، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٤، الجنى الداني ص ٢٢٣، مغني اللبيب ص ٣٥، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر: الجنى الداني ص ٢٢٤، همع الهوامع ٢/ ٣٢٧.

(٣) (أما الحسن علي بن حازم اللحياني فإنه كان من كبار أهل اللغة، وله نوادر . . . كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر . . .) نزهة الألباء ص ١٣٧، وانظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٥، البلغة ص ١٥٠، بغية الوعاة ٢/ ١٨٥.

(٤) (هو أبو جعفر الرؤاسي، اسمه محمد بن الحسن بن أبي سارة، لُقِّبَ بالرؤاسي لكبر سنه، كان بالكوفة، نحوي، وهو مطروح العلم ليس بشيء . . .) انظر: مراتب النحويين ص ٤٨.

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) المحتسب ٢/ ٢٩٥، الجنى الداني ص ٢٢٧، مغني اللبيب ص ٣٠، المفضليات ص ١٤٥، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٤، ديوانه ص ٥٣.

(٧) الجنى الداني ص ٢٢٦، وانظر: مغني اللبيب ص ٣٠، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٤.

المطلب الثاني

عملها

تنصب (أنْ) وأخواتُها - (لَنْ، كَيْ، و إذَنْ) - الفعل المضارع بأنفسها وجوباً.

قال ابن يعيش : « فأما النصب فيه فبعوامل لفظية ، وهي : (أنْ، ولَنْ، وكَيْ، وإذَنْ) هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فبإضمار (أنْ) معها . . . »(١).

وقال ابن مالك : وبِلَنْ انْصِبْهُ وكَيْ كَذا بأنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ والَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

وقال الأنباري : « إن قال قائلٌ : لِمَ وَجَبَ أنْ تعمل (أنْ، ولَنْ، وإذنْ، وكَيْ) النصب؟ قيل : إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب أن يكون عملها النصب ؛ لأنَّ (أنْ) الخفيفة تشبه (أنَّ) الثقيلة، و (أنَّ) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل، وحُملَت (لَنْ، وإذنْ، وكَيْ) على (أنْ)، وإنما حُملَتْ عليها ؛ لأنَّها تُشبهُها، ووجه الشبه بينهما أنَّ (أنْ) الخفيفة تُخَلِّصُ الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تُخلِّصُ الفعل المضارع للاستقبال، فلمَّا اشتركا في هذا المعنى حُملَتْ عليها »(٢).

العوامل الناصبة للفعل المضارع بإضمار (أنْ) جوازاً

ومنها ما ينصبُ الفعل المضارع بإضمار (أنْ) جوازاً وهو (لام كي) ما لم يَعْقُب (أنْ) (لا). قال ابن مالك :

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥، وانظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٦، حاشية ابن حمدون ص ٥٩٦، المقرب ١/ ١٦٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠، همع الهوامع ٢/ ٢٨١، البهجة المرضية ص ٣٠٤.

(٢) أسرار العربية ص ٣٢٨، وانظر : شرح المفصل ٧/ ١٥.

وبَيْنَ لا ولامِ جرٍّ التُزِمْ   إظْهارُ أنْ ناصِبَةً وإنْ عُدِمْ

قال ابن حمدون: « يعني أنَّ (أنْ) إذا توسَّطت بين (لام الجرِّ) وتُسمَّى (لام كي)؛ لأنها مثلُ (كي) في إفادة التعليل وبين (لا) وجب إظهارُها، وتشمل (لا) النافية. نحو: (زُرْتُكَ لئلا تَمْقُتْني) والزائدةُ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾(١)، وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين. ثم أشار إلى الثاني بقوله: « وإنْ عُدِم ».

لا فَأنْ اعْمِلْ مُظْهَراً أوْ مُضْمَرا   وَبَعْدَ نَفْيِ كانَ حَتْماً أُضْمِرا

يعني أنَّه إنْ عُدِمَ (لا) بعد (أنْ) جاز إضمار (أنْ) وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين. فمثالُ إضمارها قوله ـ تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(٢)، ومثال إظهارها قوله ـ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾(٣). . . »(٤).

ويُنصب بـ (أنْ) مضمرة جوازاً إذا عُطِفَ الفعل المضارع على اسم خالص.

قال ابن حمدون: « . . أنَّ الفعل المضارع إذا عُطِفَ على اسمٍ خالص انتصب بـ (أنْ) يجوز حينئذ إظهارُها وإضمارُها. . . وشمل الاسم الصريح، كقولك: « لولا زيد ويُحْسِنَ إليَّ ـ بالنصب ـ لهلكت » ويجوزُ إظهارُ (أنْ) فتقول: « لولا زيد وأنْ يُحْسِنَ إليَّ لهلكتَ »، والمصدر كقوله(٥):

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني   أحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٦)

---

(١) الحديد، آية (٢٩).

(٢) الأنعام، آية (٧١).

(٣) الزمر، آية (١٢).

(٤) حاشية ابن حمدون ص ٦٠٠، وانظر: المقرب ١/ ٢٦٢، النكت الحسان ص ١٤٥، البهجة المرضية ص ٣٠٦.

(٥) (هي ميسون بنت بحدل الكلبية. . . وهي زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد وكانت بدوية. . .). خزانة الأدب ٣/ ٥٩٣، الأعلام ٧/ ٣٣٩.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٥، المقتضب ٢/ ٢٧، الجمل ص ١٨٧، المحتسب ١/ ٣٢٦، الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٠، شرح المفصل ٧/ ٢٥، خزانة الأدب ٣/ ٥٩٢، ٦٢١، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٤، حاشية ابن حمدون ص ٦١١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٧، التهذيب الوسيط ص ٢٤٩، مغني اللبيب ص ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، شذور الذهب ص ٣١٤، شرح التصريح ٤/ ٣٤٩، همع الهوامع ٢/ ٣٢٢، البهجة المرضية ص ٣١٠، حاشية الصبان ٣/ ٣١٣.
الشاهد فيه: نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة جوازاً (تَقَرَّ)؛ لأنه عُطِفَ على اسم صريح مصدر (عباءة).

لأنَّ المصدر (اسمٌ) خالصٌ إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأطلق في قوله : (عطف) وهو مُقيَّدٌ بـ (الواو) كما مُثِّلَ، و (الفاء) . كقوله[(١)] :

لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأرْضِيَهُ   ما كُنتُ أُوثِرُ أتراباً على تَرَبِ[(٢)]

و (أوْ) كقوله تعالى : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[(٣)] في قراءة نافع، و (ثمَّ) كقوله[(٤)] :

إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أعْقِلَهُ   كالثَّورِ يَضْرِبُ لَمَّا عافَتِ البَقَرُ[(٥)] »[(٦)] .

* * *

---

(١) لم أهتد لقائله .

(٢) حاشية ابن حمدون ص ٦١١ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٨ ، شذور الذهب ص ٣١٥، شرح التصريح ٤/ ٣٥٠، همع الهوامع ٢/ ٣٢٢، البهجة المرضية ص ٣٠٦، حاشية الصبان ٣/ ٣١٤ .

أتراباً ـ ترب : أتْرَبَ الرجل : استغنى، كأنه صار له من المال بقدر التراب، وتَرِبَ الرجل : افتقر. الصحاح (١/ ٩١ ترب) .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بعد الفاء (فأرضيه) ـ التي عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل .

(٣) الشورى، آية (٥١) .

(٤) (أنس بن مدرك بن كعب بن عمرو بن سعد . . . بن تيم الله بن مبشر بن أكلُب بضم اللام الخثعمي الأكلبي يكنى أبا سفيان . . . كان شاعراً . . . وكان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها . . .) الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٧٢، وانظر : الأعلام ٢/ ٢٥ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٦٦ .

(٥) حاشية ابن حمدون ص ٦١٢ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٨ ، شذور الذهب ص ٣١٦، شرح التصريح ٤/ ٣٥١، همع الهوامع ٢/ ٣٢٢، البهجة المرضية ص ٣١٠، حاشية الصبان ٣/ ٣١٤ .

سُلَيْكاً : (هو سُلَيْك بن السلكة أحد ذؤبان العرب وشُذَّاذهم) انظر : شذور الذهب ص ٣١٦ .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (أعقله) بـ (أنْ) المضمرة جوازاً بعد (ثم) المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو (قَتْل) .

(٦) حاشية ابن حمدون ص ٦١٠ ، وانظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٧ ، المساعد ٣/ ١٠٦ ، شرح التصريح ٤/ ٣٤٧، همع الهوامع ٢/ ٣٢، البهجة المرضية ص ٣١٠ .

العوامل الناصبة للفعل المضارع بإضمار (أنْ) وجوباً

ومن العوامل ما ينصب الفعل المضارع بإضمار (أنْ) وجوباً وهي : (الفاءُ، والواو، وأوْ، ولامُ الجرِّ، وحَتَّى).

قال ابن عصفور : « والباقي منها ما ينتصبُ الفعلُ بإضمار (أنْ) بعده، ولا يجوز إظهارها . . . »[(١)].

وقال ابن جني : « وتُضْمَرُ (أنْ) بعد خمسة أحرف، وهي : (الفاءُ، والواوُ، وأوْ، ولامُ الجرِّ، وحَتَّى)، فأما (الفاء) فإذا كانت جواباً لأحد سبعة أشياء، وهي : الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والنفيُ، والتمني، والدعاءُ، والعرضُ، فإن الفعل ينتصب بعدها بـ (أنْ) مُضمَرةً. تقولُ في الأمر : « زُرْني فأزُوركَ ». والتقدير : (زُرْني فَأنْ أزُوركَ). ولا يجوز إظهارُ (أنْ) ـ ها هنا ـ لأنَّه أصل مرفوضٌ، وكذلك بقية أخواتها . . . »[(٢)].

وقال أبو النجم العجلي[(٣)] :

يا نَاقُ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيْحَا   إلَى سُلَيْمانَ فَنَسْتَرِيحا[(٤)]

---

(١) المقرب ١/ ٢٦٢.

(٢) اللمع ص ١٨٧، وانظر : التبصرة ١/ ٣٩٨، شرح المفصل ٧/ ١٨، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٦٣، حاشية ابن حمدون ص ٦٠٢، المقرب ١/ ٢٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩، التهذيب الوسيط ص ٢٤٧، البهجة المرضية ص ٣٠٧.

(٣) (هو الفضل بن قُدامة من عِجْل وكان ينزل بسواد الكوفة في موضع يُقال له الفرْك أقْطَعَه إيَّاه هشام بن عبد الملك وراجز العجاج . . .) الشعر والشعراء ص ٣٠٢، وانظر : المؤتلف والمختلف ص ٣١٠، خزانة الأدب ١/ ٤٩، ٤٠٦، الأعلام ٥/ ١٥١.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٣، المقتضب ٢/ ١٤، اللمع ص ١٨٨، شرح المفصل ٧/ ٢٦، حاشية ابن حمدون ص ٦٠٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤، شذور الذهب ص ٣٠٥، شرح التصريح ٤/ ٣٢٤، همع الهوامع ٢/ ٣٠٥، البهجة المرضية ص ٣٠٧، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٢، الصحاح (٤/ ١٥٣٤ عنق)، ديوانه ص ٨٢.

عنقا : (العنق : ضربٌ من سير الدابة والإبل وهو سيرٌ مُسْتَبطرٌ) الصحاح (٤/ ١٥٣٣ عنق)، وانظر : القاموس المحيط (٣/ ٢٦٩ عنق)، أساس البلاغة (٦٥٨ عنق).

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوداً بعد (الفاء) المسبوقة بـ (أمْر).

العطفُ على الفعل، فيكون ما بعد (الفاء) شريكاً لما قبله في النفي، كأنّه قال: « لن تأتينا فلن تحدثنا ». والنصب بإضمار (أنْ)، فيكون له المعنيان المُتقدِّما الذِّكْر.

وإنْ كان الفعل مجزوماً، جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع، والنصبُ، والجزم.

فالرفعُ على القطع، فيكون ما بعد (الفاء) موجباً كقولك: « ما تأتنا فتحدثنا »، أي: فأنت تحدثنا.

والجزم على العطف، فيكون التقدير: (فلَمْ تُحَدِّثْنا).

والنصب بإضمار (أنْ) على المعنيين المُتَقدِّمي الذكر.

وإن كانت اسميةً لم يَجُزْ فيما بعد (الفاء) إلا النصب على المعنيين المتقدمي الذكر، أو الرفع على القطع، ولا يجوز العطف على ما بعد أداة النفي؛ لأنه لم يتقدَّم فعلٌ فيُعْطَفُ عليه.

وإنْ تقدَّم (الفاء) جملة استفهامية، فإن كانت فعلية، جاز فيما بعد (الفاء) وجهان: الرفع والنصب.

فالرفع على وجهين، العطف، فيكون الثاني شريك الأول في الاستفهام، نحو قولك: « هل تأتينا فتحدثُنا »، أي: (فهل تحدثُنا).

والنصب على أن تُقدِّرَ الأول سبباً للثاني، كأنك قلت: « هل يكون منك إتيانٌ »، فيكون بسببه حديثٌ.

وإن كانت اسميةً لم يَجُزْ فيما بعد (الفاء) أيضاً إلا الرفع على القطع، نحو قولك: «أين بيتك فأزورُك».

وإن تقدَّمها جملةُ تَمَنٍّ فإمَّا أن يكونَ فيها فعلٌ أو لا يكونَ. فإن كان، جاز فيما بعد (الفاء) الرفعُ والنصبُ.

فالرفع: على معنيين، العطف، نحو قولك: « ليتني أجد مالاً فأُنْفِقُ منه »، أي: (فليتني أُنْفِقُ منه)، والاستئناف، أي: (فأنا أُنفِقُ).

والنصب: على السببيَّة؛ لأنه تمنَّى وجدان مال يكون سبباً للإنفاق منه.

وإن لم يكن فيها فعلٌ لم يجزْ إلا النصب على السببية، والرفع على القطع، ولا يجوز العطف نحو قولك: « ليت لي مالاً فأنفقُ منه »، برفع (أُنفِق) ونصبه.

وإن تقدَّمها جملةُ نهي أو أمر، جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفعُ على الاستئناف، والنصبُ على السببية، والجزمُ على العطف، نحو قولك: «لِتُكرِمْ زَيْداً فَيُكرِمُكَ»، و«لا تَضْرِبْ عَمْراً فَيَضْرِبُكَ».

وإن كان الأمر بغير (لام)، لم يجز فيه إلا الرفع على القطع، والنصب على السببية، نحو قولك: «أكرِمْ زيداً فيُكرِمُكَ» برفع (يكرم) ونصبه.

وإن تقدَّمها جملة دعاء وكان فعله على صيغة الأمر، كان حكمه حكم فعل الأمر.

وإن تقدمها جملة عَرْضٍ أو تخصيص أو دعاء على غير صيغة الأمر، جاز فيما بعد (الفاء)، الرفعُ على العطف، فيكون شريكٌ ما قبله في المعنى، أو على القطع، والنصبُ على السببية، نحو قولك: «ألا تَنْزِلُ عِنْدَنا فَنُحَدِّثُكَ»، و(غَفَرَ اللَّهُ لِزيدٍ فَيُدْخِلُهُ الجنةَ» (١).

مسألة: إجراء فعل الشرط والجزاء مجرى الأجوبة الثمانية

قال ابن عصفور: «والعرب قد تُجري مُجْرَى الأجوبة الثمانية فعلَ الشرط والجزاء في جواز نصب ما بعد (الفاء)، فإذا تقدَّم (الفاء) فعل شرط جاز فيما بعدها وجهان:

الجزمُ على العطف، والنصبُ بإضمار (أنْ) على السببية، نحو قولك: «إنْ تأتني أُكْرِمْك» بنصب أكرمَك، وجزمه، ولا يُقطعُ؛ لأنَّ القَطْعَ إنما يكون بعد تمام الكلام.

وإن تقدمها فعل الجواب، جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع على القطع، والجزم على العطف، والنصب بإضمار (أنْ) على السببية، نحو قولك: «إنْ تأتِني أكرمْكَ فأُحسِنْ إليك»(٢).

الـــواو

أما (الواو) فلا بُدَّ أن تُفيد الجمع حتى تنصب الفعل المضارع.

---

(١) انظر: المقرب ١/ ٢٦٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٦، شرح التصريح ٤/ ٣٣٠.

(٢) المقرب ١/ ٢٦٧.

قال الصيمري: « وأما (الواو) فتنصب الفعلَ المستقبل بإضمار (أنْ) إذا أريد بها الجمعُ بين الشيئين في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنفي، والعَرْض. . . »(١).

قال ابن مالك:

والواوُ كالفاءِ إنْ تُفِدْ مَفهومَ مَعْ كَلا تكُنْ جَلَداً وتُظْهِرَ الجَزَعْ

فمثال ذلك بعد الأمر قولُ الأعشى:

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيَانِ(٢)

والنهي كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٣).

والاستفهام. كقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وتَكونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ(٤)

والتمني. كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٥).

والنفي. قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(٦).

والعَرْض. كقولك: « ألا تَنزِلُ عِندَنا وتَأكُلَ شيئاً »، أي: (وأنْ تأكل شيئاً).

---

(١) التبصرة ١/ ٣٩٩، وانظر: شرح المفصل ٧/ ٢٣، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٦٣، حاشية ابن حمدون ص ٦٠٦٢، المقرب ١/ ٢٦٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٩، التهذيب الوسيط ص ٢٤٧، شرح التصريح ٤/ ٣٢٢، همع الهوامع ٢/ ٣١١، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٥، الأنصاف ص ٢٧٦، شرح المفصل ٧/ ٣٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٨، مغني اللبيب ص ٣٩٧، شذور الذهب ص ٣١١، شرح التصريح ٤/ ٣٢٥، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٧. ليس في ديوانه. الشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (أدعوَ) بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (واو الجمع) المسبوقة بـ (أمر).

(٣) البقرة، آية (٤٢).

(٤) المقتضب ٢/ ٢٧، التبصرة ١/ ٤٠٠، مغني اللبيب ص ٦٦٩، شذور الذهب ص ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ٣١٢، البهجة المرضية ص ٣٠٩، حاشية الصبان ٣/ ٣٠٧، ديوانه ص ٥٤. الشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (تكونَ) بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (واو المصاحبة) المسبوقة باستفهام.

(٥) الأنعام، آية (٢٧).

(٦) آل عمران، آية (١٤٢).

قال الصيمري: « ويجوز في جميعها العطف على ما قبل (الواو) إذا لم تُرد الجمع »[(١)].

الأوجه الإعرابية عند انتفاء معنى الجمع عن (الواو)

قال المكودي: « . . . أنها[(٢)] إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو: (لا تأكل السمكَ وتشربْ اللبنَ)، بالجزم إن أردت النهيَ عنهما مُجْتَمِعَيْنِ ومُفْتَرِقَيْنِ، وبالرفع إن أردت النهيَ عن الأول واستئنافَ الثاني، أي: (وأنت تشربُ اللبن) »[(٣)].

مسألة: تقديم (الفاء والواو) مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما

قال ابن عصفور: « ولا يجوزُ تقديم (الفاء) و (الواو) مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلها. لو قُلت: « ما ضربتُ فيغضبُ زيداً »، و « لا تأكل وتشرب لبناً سمكاً »، لم يجز، وتقول: « ما يأتي زيدٌ إلا عمراً فيحدِّثه ». إن أعدت الضمير على (عمرو)، لم يَجُزْ إلا الرفع؛ لأنَّ الفعل في حقه موجبٌ.[(٤)] وإن أعدته على (زيد)، جاز فيه الرفع، والنصب؛ لأنَّ الفعل في حقه منفي »[(٥)].

تنصبُ (أوْ) الفعل المستقبل إذا كانت بمعنى (إلا أنْ) أو (حتى).[(٦)] قال ابن مالك:

كَذا بَعْدَ أوْ إذا يَصْلُحُ في   مَوْضِعِها حَتَّى أوْ إلاَّ أنْ خَفِي

قال ابنُ جني: « وأما (أو)، فإذا كانت بمعنى (إلا أنْ)، فإنَّ الفعل ينتصب بعدها بـ (أنْ) مضمرة أيضاً. تقول: « لأضْرِبَنَّهُ أو يَتَّقِيَني بِحَقِّي ». معناه: إلا أن يتقيني بحقي.

---

(١) التبصرة ١/ ٤٠١.

(٢) أي: (الواو).

(٣) المكودي بحاشية ابن حمدون ص ٦٠٧، وانظر: المقرب ١/ ٢٦٨، التهذيب الوسيط ص ٢٤٧، شرح التصريح ٤/ ٣٣٤.

(٤) وذلك لا يستقيم إلا بالقطع أو الاستئناف وهو رفع.

(٥) المقرب ١/ ٢٦٨.

(٦) قال المكودي: « شمل قوله (حتى) التي بمعنى (إلى) والتي بمعنى (كي) » المكودي بحاشية ابن حمدون ص ٦٠٢.

قال الشاعر[١] :

فَقُلْتُ لَهُ : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ نُعْذَرا[٢] »[٣] .

قال ابن عصفور : « . . . أو بمعنى (كي) نحو قولك : « لألْزمَنَّكَ أو تقضيَني حقي » أي : (كي تقضيني حقِّي) . . . . . فإن لم تكن بمعنى ما ذُكِرَ لم يَنْتَصب الفعل بعدها إلا في ضرورة نحو قوله[٤] :

فَسِرْ في بلادِ اللّهِ والْتَمِسِ الغِنَى ... تَعِشْ ذا يَسارٍ أَوْ تَموتَ فَتُعْذَرا[٥]

المعنى : (يكن أحدُ الأمرين) »[٦] .

ومثال (أوْ) بمعنى (إلى) قول الشاعر[٧] :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَما انْقـادَتِ الآمالُ إلاَّ لِصابِرِ[٨]

---

(١) هو امرؤ القيس .

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧ ، المقتضب ٢/ ٢٨ ، الجمل ص ١٨٦ ، التبصرة ١/ ٣٩٨ ، شرح المفصل ٧/ ٢٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٧٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤١ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٩٥ ، ديوانه ص ٨٩ .
الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (أو) بمعنى (إلا أنْ) في قوله : «أو نموت » .

(٣) اللمع ص ١٨٩ ، وانظر : التبصرة ١/ ٣٩٨ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٧٧ ، حاشية ابن حمدون ص ٦٠٢ ، المقرب ١/ ٢٦٢ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٩ .

(٤) هو المغيرة بن جبناء التميمي ، وجبناء أمه واسمها ليلى ، وهو المغيرة بن عمرو بن ربيعة بن أسيد . . . بن زيد بن مناة بن تميم ويكنى أبا عيسى . وكان أبرص وهو شاعر المهلب . . .) .
المؤتلف والمختلف ص ٣٦٩ ، خزانة الأدب ٣/ ٦٠١ ، الأعلام ٧/ ٢٧٨ .

(٥) المقرب ١/ ٢٦٣ ، المساعد ٣/ ٨١ . الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى أحد الأمرين في قوله : « أو تموتَ » وهو ضرورة .

(٦) المقرب ١/ ٢٦٢ .

(٧) لم أهتد لقائله .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٠ ، شذور الذهب ص ٢٩٨ ، مغني اللبيب ص ٦٧ ، شرح التصريح ٤/ ٣١٥ ، همع الهوامع ٢/ ٣٠٤ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٩٥ .
الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (أوْ) التي بمعنى (إلى) (الغاية) في قوله : « أو أُدْرِكَ » .

مسألة: الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعد (الفاء، والواو، وأو)

الرأي الأول: أنَّ الناصب للفعل المستقبل بعد (الفاء، وأو) الخلاف، وبعد (الواو) الصرف. ذهب إليه الكوفيون.

الرأي الثاني: أن الناصب له هذه الأحرف نفسها (الفاء، الواو، أو). ذهب إليه أبو عمر الجرمي.

الرأي الثالث: أنَّ الناصب له بعد هذه الأحرف (أنْ) مُقدَّرة. ذهب إليه البصريون.

وقد أدْلى كلٌّ بحجَّته.

قال الأنباري: « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو: (لا تأكُلْ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ) منصوبٌ على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ)، وذهب أبو عمر الجَرْمي من البصريين إلى أن (الواو) هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف؛ وذلك لأن الثاني مخالف للأول. ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يُقال: (لا تأكلْ السَّمكَ ولا تَشْرَبْ اللبنَ)، وأن المراد بقولهم: « لا تأكل السمك وتشربَ اللبنَ » بجزم الأول، وبنصب الثاني، النهي عن أكل السمكِ وشربِ اللبنِ مُجتمعين، لا منفردين، فلو طُعم كلٌّ واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجَزم في الفعلَين جميعاً، فكان يقال: « لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبَنَ » فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين؛ فلو طُعِمَ كلٌّ واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي؛ لأن الثاني موافقٌ للأول في النهي، لا مخالفٌ له، بخلاف ما وقع الخلاف فيه؛ فإن الثاني مخالف للأول، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له، وصار هذا كما قُلنا في الظروف نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وفي المفعول معه نحو: (لَوْ تُرِكَ زيدٌ والأسدَ لأكَلَهُ) فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير (أنْ)؛ لأن الأصل في (الواو) أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا

تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينّا في غير موضع، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحولّ المعنى حُوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يُضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير: (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل . . . .

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) في جواب الستة الأشياء - التي هي (الأمرُ، والنهيُ، والنفيُ، والاستفهامُ، والتمني، والعَرْضُ) ينتصب بالخلاف . . . . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالفٌ لما قبله؛ لأن ما قبله أمرٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ أو نفيٌ، أو تمنٍّ، أو عرضٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: « آتينا فنُكْرِمَكَ » لم يكن الجواب نفياً، وإذا قلت: « أين بيتُكَ فأزورَكَ » لم يكن الجواب استفهاماً، وإذا قلت: « ليتَ لي بعيراً فأحجَّ عليه » لم يكن الجواب تمنياً، وإذا قلت: « ألا تَنْزِلُ فَتُصيبَ خيراً » لم يكن الجواب عَرْضاً. فلمَّا لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف كما بينّا »[(١)]. وقِسْ رأي البصريين ورأي الجرمي وحُجَجَهم في (الواو) على (الفاء).

وقال السيوطي: « وما ذُكِرَ من أنَّ النصب بعد (أو) بإضمار (أنْ) هو مذهب البصريين . . . وذهب الفراء وقومٌ من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه. وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أن الفعل انتصب بـ (أو) نفسها، وذهب بعض النحويين إلى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنه وقع موقع (إلى أنْ) أو (إلاَّ أنْ) فانتصب كنصبه. قال أبو حيان: وهذا ضعيفٌ جداً »[(٢)].

وتؤيد الباحثة رأي البصريين وهو أن العامل في الفعل المضارع (أنْ) مقدَّرة بعد هذه الأحرف (الفاء، والواو، وأو) وذلك لثبوت حجتهم وتوافُقِهَا مع القاعدة النحوية التي تنص على أن الحرف متى لم يختص بأحد أنواع الكلم لم يعمل وهذه الحروف هي حروف عطف في الأصل وحروف العطف غيرُ مختصة وما لا يختص لا يعمل[(٣)].

---

(١) الإنصاف ص ٢٩١، ٢٩٣، وانظر: شرح المفصل ٧/ ٢١، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٤، مغني اللبيب ص ٣٦١.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٣٠٤.

(٣) انظر ص ٣٣١.

أما مذهبا الجرمي والكوفيين فقد ردَّهما الأنباري كما يأتي.

أولاً: قول أبي عمر الجرمي أنها عاملة لخروجها عن باب العطف باطلٌ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها (الفاء، والواو) للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليلٌ على بطلان ما ذهب إليه؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد، فلما امتنع هنا دخول حرف العطف على (الفاء، والواو) دلَّ على أنها باقية على حُكم الأصل.

ثانياً: قول الكوفيين: « إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له (النصب) »؛ لأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، بل حجتهم هي الموجبة لتقدير (أنْ) لا أنَّ العامل هو نفس الخلاف والصرف. ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: « إنَّ زيداً » في قولك: « أكرمت زيداً » لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأنَّ كونَه مفعولاً يوجب أن يكون (أكرمت) عاملاً فيه النصب، فكذلك هاهنا الذي أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير (أنْ) هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب (زيد) في قولك: « أكْرَمْتُ زيداً » وقوع الفعل عليه.[(١)]

(**اللام**) ينصب الفعل المستقبل بعد (اللام) بـ (أن) مضمرة وجوباً إذا تقدَّمها نفي.

قال ابن جني: « . . . فإن اعترض الكلام نفي، لم يَجُزْ إظهار (أنْ) مع (اللام)، وذلك نحو قوله ـ سبحانه: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ** ﴾[(٢)]. تقديره: (لأنْ يُعَذِّبَهُمْ) ولا يجوز إظهار (أنْ) مع النفي »[(٣)].

وتُسمَّى هذه اللامُ (لامَ الجحود)[(٤)]، وتقع بعد (كان) المنفية بـ (ما) و (لم) دون

---

(١) انظر: الإنصاف ص ٢٩٣، شرح المفصل ٧/ ٢١.

(٢) الأنفال، آية (٣٣).

(٣) اللمع ص ١٩٠، وانظر: التبصرة ١/ ٤٠٤، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٦٢، حاشية ابن حمدون ص ٦٠١، المقرب ١/ ٢٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٨، التهذيب الوسيط ص ٢٤٤، شرح التصريح ٤/ ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ٢٩٨.

(٤) قال الأزهري: « وتُسمى هذه (اللام) (لام الجحود) من تسمية العام بالخاص، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني ». شرح التصريح ٤/ ٣١٥.

غيرهما من الأدوات النافية،[(١)] ومن النفي بـ (لم) قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾[(٢)]. [(٣)]

مسألة: الخلاف في خبر الكون المنفي المتقدم على اللام

الرأي الأول: أن خبر (كان) محذوف، و (اللام) متعلقة بالخبر المحذوف. ذهب إليه البصريون،

الرأي الثاني: أن الفعل في محل نصب على أنه خبرها، و (اللام) زائدة مؤكدة. ذهب إليه الكوفيون.

قال المرادي: « مذهب البصريين أن لام الجحود تتعلق بمحذوف، هو خبر (كان) التي قبلها. والتقدير في قولك: « ما كان زيد ليفعل »: ما كان زيد مُريداً للفعل. قلت: تقديرهم: (مريداً) يقتضي أن تكون (اللام) زائدة مُقوِّية للعامل، كـ (اللام) في نحو: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[(٤)].

ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه (اللام) هو خبر (كان). ولا حذف عندهم.

وردَّ أبو البقاء مذهبَ الكوفيين، بأنَّ نَصْبَ الفعل إن كان بـ (اللام) فليست بزائدة، وردَّ غيره بأنَّ الخبر المحذوف قد سُمِعَ مُصرَّحاً به في قول الشاعر[(٥)]:

سَمَوْتَ، ولَمْ تَكُنْ أَهْلاً، لِتَسْمُو[(٦)]

---

(١) فلا تكون بعد (لَنْ) ولا (لا) ولا (إنْ)؛ لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال. انظر: حاشية ابن حمدون ص ٦٠٢.

(٢) النساء، آية (١٦٨).

(٣) انظر: التبصرة ١/ ٤٠٤، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٦٢، حاشية ابن حمدون ص ٦٠٢، المقرب ١/ ٢٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٨٩، التهذيب الوسيط ص ٢٤٤، شرح التصريح ٤/ ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ٢٩٧.

(٤) هود، آية (١٠٧). البروج، آية (١٦).

(٥) لم أهتد لقائله.

(٦) هذا صدر البيت، وعجزه هو:

ولكنَّ المُضَيَّعَ قَدْ يُصابُ

ولكن التصريح به في غاية النُّدْرة. وذكر ابن مالك[١] أنَّ (لام الجحود) هي المؤكِّدَةُ لنفي في خبر (كان) ماضية لفظاً أو معنى، فوافق الكوفيين على أن الفعل الذي بعدها هو الخبر، ولم يَجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل (أنْ) مضمرةً بعدها وفاقاً للبصريين، فهو قولٌ ثالثٌ مُركَّبٌ من المذهبين، وظاهر قوله « المؤكِّدة » يقتضي أنها زائدةٌ، فلا تتعلقُ بشيء.. »[٢].

مسألة: اختلاف الاراء حول عدم الاقتصار على (كان) المنفية قبل (اللام)

قال المرادي: « وأجاز بعض النحويين وقوع (لام الجحود) بعد أخوات (كان) قياساً عليها. وأجاز بعضهم ذلك في (ظننت) وقال بعضهم: تقع في كل فعل تقدَّمه فعلٌ منفيٌ. نحو: (ما جِئْتُ لِتُكْرِمَني) والصحيح أنها لا تقع إلا بعد (كان) الناقصة.. »[٣].

مسألة – الخلاف في ناصب المضارع بعد (لام التعليل) –

الرأي الأول: أنّ (لامَ كَيْ) هي الناصبةُ للفعل من غير تقدير (أنْ) ذهب إليه الكوفيون.

الرأي الثاني: أنّ الناصب للفعل (أنْ) مُقدَّرةٌ بعد (لام كَيْ) ذهب إليه البصريون. وكلا الفريقين احتَجَّ لمذهبه.

قال الأنباري: « ذهب الكوفيون إلى أنّ (لام كَيْ) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو: (جئتُكَ لتُكرِمَني). أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا: إنها هي الناصبة؛ لأنها قامتَ مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه.

---

(١) الجنى الداني ص ١١٩، شرح التصريح ٤/ ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ٢٩٨.
الشاهد فيه: التصريح بخبر الكون الذي زعم البصريون أنه محذوف. وهو (أهْلا).

(٢) الجنى الداني ص ١١٨، شرح التصريح ٤/ ٣١٢، همع الهوامع ٢/ ٢٩٨.

(٣) الجنى الداني ص ١١٧، وانظر: همع الهوامع ٢/ ٢٩٩.

ومنهم منْ تمسّك بأن قال: إنّما نَصَبَتْ الفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فَأشْبَهَتْ (إنْ) المخفَّفَة الشرطية، إلا أنّ (إنْ) لما كانت أُمَّ الجزاء أرادوا أنْ يفرقوا بينهما، فجزموا بـ(إنْ)، ونصبوا بـ(اللام)؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخلٌ في واحد من هذين المعنيين؛ لأنه يُبْطلُ مذهبُ الشرط؛ لأنّ الفعل المضارع إنما ارتفع لخُلُوِّه من حرف الشرط، وغيره من العوامل الجازمة والناصبة.

ولا يجوز أيضاً أنْ يقال: «هَلاّ نصبوا بـ(إنْ) وجزموا بـ(اللام) وكان الفرق واقعاً» لأنّا نقول: إنّ (إنْ) لما كانت أُمَّ الجزاء كانت أَوْلَى باستحقاق الجزم؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام، والجزم حذف، والحذف تخفيف، ومع طول الكلام يناسبُ الحذفَ والتخفيفَ بخلاف (اللام) فبان الفرق بينهما.

قالوا: ولا يجوزُ أن يقال: «إنها (لامُ) الخفض التي تعمل في الأسماء»؛ لأنّا نقول: لو جاز أنْ يقال إنّ هذه (اللامَ) الداخلةَ على الفعل هي (اللام) الخافضة، والفعل بعدها ينتصب بتقدير: (أنْ) لجاز أنْ يقال: «أمرتُ بتُكرِمَ» على تقدير: «أمرتُ بأنْ تُكرِمَ»، فلما لم يَجُزْ ذلك بالإجماع دلَّ على فساده، على أنّا وإنْ سلّمنا أنها من عوامل الأسماء، إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين في الأمر والدعاء، نحو: «ليَقُمْ زيد، وليغفر الله لعمرو» فلما جاز أن تعملَ في بعض أحوالها في المستقبل جزماً جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً.

وأمّا البصريون فاحتَجُّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنّ الناصب للفعل (أنْ) المُقَدَّرَة دون (اللام)؛ وذلك لأن (اللام) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تكون عواملَ الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أنْ). وإنما وجب تقدير (أنْ) دون غيرها؛ لأن (أنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يَحْسُنُ أنْ يدخلَ عليه حرفُ الجرِّ، وهي أُمُّ الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها، ولهذا إنْ شئت أظهرتها بعد (اللام)، وإنْ شئت أضمرتها، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد (إنْ) في قولهم: «إنْ خيراً فخَيْرٌ، وإنْ شرّاً فَشَرٌّ»(١) وإنما حُذِفَتْ ها هنا بعد (اللام)، وكذلك بعد (الواو) و (الفاء) تخفيفاً، والحذفُ للتخفيف كثير في كلامهم . . »(٢).

---

(١) انظر ص٢٠.

(٢) الإنصاف ص٣٠٣، وانظر شرح المفصل ٧/ ١٩، رصف المباني ص٢٩٩، الجنى الداني ص١١٥، مغني اللبيب ص٢١٠، همع الهوامع ٢/ ٢٩٨.

الرأي الثالث: أنّ الفعل المستقبلَ منصوبٌ بـ(اللام) لقيامها مقام (أنْ) فخالف الكوفيين في أنّه جعل النصبَ بها نيابةً عن (أنْ) وهم ينصبون بها أصالةً، وخالف البصريون في أنه جعل النصبَ لها وهم يجعلونه كما تقدّم بـ (أنْ) مضمرة بعدها، ذهب إليه ثعلبُ.(١)

وتُؤيِّدُ الباحثةُ مذهب البصريين ذلك؛ لأنّ القاعدة النحويّة تؤكد على أنّ الحرف لا يعمل إلا إذا اختُصَّ بنوع من أنواع الكلم.

قال المجاشعي: « وكلُّ حرف اختُصَّ بقبيل، فإنه يعمل فيه، فإنْ لم يختصْ بقبيلٍ دون قبيل، فإنّه لا يعمل شيئاً »(٢). ولما كانت (اللام) تَجُرُّ الأسماءَ فهي من عوامل الأسماء فلا تعمل في الأفعال.

هذا، وبالإضافة إلى أنَّ حُجَجَ الكوفيين قد ردَّها الأنباري عليهم في إنصافة كما يلي:

أولاً: قولُهم: « أنّها ناصبة لقيامها مقام (كي)، و (كي) تنصبُ » فيُقال: أنّه لا يُسَلَّمُ أنّ (كي) تنصب بنفسها إطلاقاً، وإنما تنصب تارة بتقدير (أنْ)؛ لأنها حرف جرٍّ، وتارةً تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير (أنْ) أوْلَى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعلُ بنفسها؛ لأنها حين تنصب بتقدير (أنْ) تكون هي حرف جرٍّ كما أنّ (اللام) حرفُ جرٍّ، وحين تنصب بنفسها تكون حرف نصب، وحَمْلُ حرف الجر على حرف الجر أوْلَى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أنّ (كي) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أنْ) فكذلك (اللام) ينبغي أنْ تنصبه بتقدير (أنْ).

وكما أنّ (اللام) تشتمل على معنى (كي) ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى (كي) جارَّةً؛ إذ لا فرق بين الاثنتين في المعنى وإن اختلفتا في العمل، فكون (اللام) بمعنى (كي) الناصبة لا يُخْرِجُها عن كونها جارَّةً، فقولكَ: « جئتُ لإكرامك » (اللام) فيه بمعنى (كي) في قولك: « جِئت كي أكرمك، ولكي أكرمك » وإنْ كانت (اللام) حرف جر، و (كي)

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ٢٠، الجنى الداني ص١١٥، مغني اللبيب ص٢١٠، همع الهوامع ٢/ ٢٩٨.

(٢) شرح عيون الإعراب ص١٨٩، وانظر جواهر الأدب ص٤٣، شرح المفصل ٨/ ٩.

حرف نصب. فإنْ قيل: إنّ (اللام) دخلت في المثال على الاسم الذي هو مصدر فَلَمْ تخرج عن كونها حرفَ جرٍّ، قُلنا: وكذلك (اللام) ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر؛ لأنّ (أنْ) المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر، فهي داخلةٌ على الاسم.[١]

ثانياً: قولهم: « إنها تفيد معنى الشرط فأشْبَهَتْ (إنْ) المُخَفَّفَة الشرطيّة، و (إنْ) أُمُّ الجزاء فأرادوا أنْ يفرقوا بينهما، والرفع يُبطِلُ مذهبَ الشرط ». فيُرَدُّ بأنه: لا يُسَلَّمُ بأنها تفيد الشرط، بل تفيد التعليل، ولو كانت تفيد الشرط لكان ينبغي أنْ تُحْمَلَ عليها في الجزم كـ (إنْ) لأجل المشابهة بينهما. ثم إنَّ النصب كالرفع كلاهما يُبطِلُ مذهب الشرط، فلا ينبغي أنْ يَنْصِبَ بها[٢].

ثالثاً: قولهم: « لو كانت (لام) الجرِّ لجاز أنْ يقال: « أمرت بتُكْرِمَ » على معنى «أمرت بأنْ تكرمَ ». فيُرَدُّ عليهم بأنّ هذا فاسد؛ وذلك لأنّ حروف الجر لا تتساوى؛ فإنّ (اللام) لها مزية على غيرها؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يَحْسنُ أنْ يُسألَ بها عن كلِّ فعل، فيقال: لِمَ فعلت ؟ لأنّ لكل فاعل غرضاً في فعله، وبـ (اللام) يُخْبَرُ عنه ويُسألَ عنه، و (كي) و (حتى) في ذلك المعنى. ألاَ ترى أنّك تقول: « مدحتُ الأميرَ ليُعطيَني، وحتى يعطيَني، وكي يعطيَني » فجاز أنْ تُقدَّرَ بعدها (أنْ) وليست (الباء) كذلك فلا يجوز أن تُقدَّرَ[٣].

رابعاً: قولهم: « إنّها تجزم الفعلَ » لا يُسَلَّم أنّ هذه (اللام) هي (اللام) الجازمة؛ فإنّ (لام الجرِّ) غير (لام) الأمر، والدليل على ذلك أنّ (لام الجرِّ) لا تقع مبتدأةً، بل لا بُدَّ لها من متعلق فعلٌ أو معنى فعل، وأمّا (لام الأمر) فيجوزُ الابتداء بها من غير أنْ تتعلق بشيء قبلها، كقولك: « لِيَقُمْ زَيْدٌ »[٤].

---

(١) انظر الإنصاف ص٣٠٥.

(٢) انظر الإنصاف ص٣٠٦.

(٣) انظر الإنصاف ص٣٠٦.

(٤) انظر الإنصاف ص٣٠٧.

(حتَّى) يُنْصَبُ الفعلُ المستقبل بعد (حتى) بـ (أنْ) مُضمرة وجوباً إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) أو بمعني (كي)

قال ابن جني : « اعلم أن (حتى) في الكلام على أربعة أضرب : . . . . وتُضْمَرُ بعدها (أنْ) فتنصب الفعلَ المستقبلَ على أحَد المعنيين : معنى (كي) ، ومعنى (إلى أنْ) . . . . وتقول إذا كانت بمعنى (كي) : « أَطِعِ اللهَ حتى يُدْخلَكَ الجنةَ » معناه : « كي يدخلك الجنةَ » . وإذا كانت بمعنى (إلى أنْ) قلتَ : « لأنْتَظرَنَّهُ حتى يَقْدمَ » معناه : « إلى أنْ يَقْدمَ » ، وتقديرهما في الإعراب : « حتى يدخلكَ الجنَّةَ » ، و « حتى أنْ يَقْدمَ » . إلا أنه لا يجوز إظهار (أنْ) – هنا – ، لأنه أصلٌ مرفوضٌ »(١) .

قال ابن مالك :

وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إضْمَارُ أَنْ   حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

قال المكودي : « والمرادُ بـ (حتَّى) هنا الجارَّة . وفُهِمَ ذلك من كون (أنْ) مقدَّرةً بعدها و (أنْ) وما بعدها مُقدَّرة بمصدر وهو في موضع جرٍّ بها ، ولا يمكن أنْ تكون حرف ابتداء ؛ لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ، ولا عاطفة لعدم شروط العطف . . . »(٢) .

وإذا وقع بعد (حتَّى) حالٌ كقولهم : « مرض حتى لا يرجُونه » ، أو مؤَوَّلٌ بالحال ، كقوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُول﴾(٣) – في قراءة نافع – وجب رفعه ، وذلك بأنْ يكون ما قبلها سبباً لمَا بعدها ، ولا يكونان متَّصِلَيْ الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل (حتَّى) وقع ومضى ، وما بعدها في حال الوقوع ، وعلامةُ ذلك صلاحية جعل (الفاء) مكان (حتَّى) كما في المثال السابق : « مرض فلان حتى لا يرجونه » أي : « فهو الآن لا يُرجى » . والمؤول بالحال أنْ يكون ما بعد (حتَّى) لم يقع ، لكنك مُتمكِّنٌ من إيقاعه في الحال نحو : «سرتُ حتى أدخلُ المدينة » ، أي : فأنا الآن مُتمكِّنٌ من دخول المدينة لا أُمْنَعُ من ذلك ، وشرطُ الرفع أيضاً أن يكون ما بعد (حتَّى) فضلةً ، فإنْ كان عُمدةً وَجَبَ نصبُه .

---

(١) اللمع ص١٣٢ ، وانظر التبصرة ١/ ٤٠٤ ، شرح المفصل ٧/ ٣٢ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٣ ، المقرب ١/ ٢٦٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢ ، التهذيب الوسيط ص٢٤٦ ، شرح التصريح ٤/ ٣١٨ ، همع الهوامع ٢/ ٢٩٩ .

(٢) حاشية ابن حمدون ص٦٠٣ ، وانظر همع الهوامع ٢/ ٢٩٩ .

(٣) البقرة ، آية (٢١٤) .

نحو: «كان سيري حتى أدخُلَها»؛ لأنَّه لو رُفِعَ لكانت (حتَّى) حرفَ ابتداء فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خبر[1].

---

(١) انظر الأصول ٢/ ١٥٢، حاشية ابن حمدون ص٦٠٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٢، التهذيب الوسيط ص٢٤٦، همع الهوامع ٢/ ٣٠١.

الرأي الثاني: أنّ الفصل بينهما وبين الفعل المنصوب يكون بالظرف على قُبْحه أسهلُ من الفصل بالشرط. ذهب إليه ابنُ السراج و الأخفشُ. نحو: « اقْعُدْ حتى عندك أَقعدَ » و « لأُلْزِمَنَّكَ أو اليوم تَقْضِيني حَقِّي ».

الرأي الثالث: أنّ الفصلَ بين (حتّى) ومنصوبها بالقسم، والمفعول، والجارّ والمجرور أجازه هشام. نحو: « لا أجلس حتى والله تجلس »، « اضرب حتى عمراً يتأدَّبَ »، «اصْبِرْ حتى إلَيْكَ تَجْتَمِعَ الناسُ» وأجاز حينئذٍ الرفعَ والنصبَ، وقال: إنّ الرفع أصَحُّ، ولا يبعد إلحاقُ الظرفِ به.

وأمّا الفصل بالاسم غير الظرف نحو: « انْتَظِرْ حتى مَنْ أخذ، تَأْخُذَ » فلا يجوزُ، بل يجب جزمُ (تأخذْ)[1].

مسألة: الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعد (حتَّى)

الرأي الأول: أنّ الناصب للفعل المضارع بعد (حتَّى) هو (حتَّى) نفسُها. ذهب إليه الكوفيون.

الرأي الثاني: أنّ الناصب له (أنْ) مُقَدَّرة بعد (حتَّى). ذهب إليه البصريون.

وقد أدْلَى كلٌّ من الفريقين بحُجَّته.

قال الأنباري: « ذهب الكوفيون إلى أنّ (حتَّى) حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أنْ)، . . . وتكون حرفَ خفض من غير تقدير خافضٍ، نحو قولك: « مَطَلْتُهُ حتى الشتاء ». . . . وذهب أبو الحسن علي بن حمزةَ الكسائي إلى أنّ الاسمَ يُخْفَضُ بعدها بـ (إلى) مُضْمَرَة أو مُظْهَرَة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) والاسمُ بعدها مجرور بها.

أما الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنها تنصب بنفسها؛ لأنها لا تخلو: إما أنْ تكون بمعنى (كي) كقولك: « أَطِعِ اللهَ حتى يُدْخلَكَ الجنةَ » أي: كي يُدخلَك الجنة، وإما أنْ تكونَ بمعنى (إلى أنْ). كقولك: « اذكُرِ اللهَ حتى تَطْلُعَ الشمسُ » أي إلى أن تطلع

---

(١) انظر الأصول ٢/ ١٦٦، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٦١، المساعد ٣/ ٨٤، همع الهوامع ٢/ ٣٠٣، ٣٠٤.

الشمس، فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقامَ (كي) »، و (كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامَها، وإنْ كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أن) و (أنْ) تنصب فكذلك ما قام مقامها . . . وقلنا: « إنها تخفضُ الاسم بنفسها »؛ لأنها قامت مقام (إلى)، و(إلى) تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها، وأما الكسائي فقال: إنما قلتُ إنها تخفض بـ(إلى) مُضْمَرَةً أو مُظهَرة؛ لأن التقدير في قولك: « ضربتُ القوم حتى زيد » حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف « انتهى ضربي إلى » تخفيفاً، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة.

وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنّ الناصب للفعل (أنْ) المقدرة دون (حتَّى) أنّا أجمعنا على أنّ (حتَّى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تُجْعَلَ من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال. كما أن عواملَ الأفعال لا تكونُ عواملَ الأسماء. . .

والذي يدلُّ على أنّ الفعل بعد (حتَّى) منصوب بتقدير (أنْ) لا بها نفسها قول الشاعر[(١)]:

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المَصِيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ[(٢)]

فـ (المصيف) مجرور بـ (حتَّى)، و (يغلو) عطف عليه، فلو كانت (حتَّى) هي الناصبةَ لوجب أنْ لا يجيء الفعل ها هنا منصوباً بعد مجيء الجرِّ؛ لأن (حتَّى) لا تكون في موضع واحد جارةً وناصبةً، والمعطوف يجبُ أنْ يكونَ على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قبل (يَغْلُو) منصوباً بتقدير (أنْ)؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بيَّنَّا»[(٣)].

---

(١) لم أهتد لقائله.

(٢) الإنصاف ص٣١٤.

الشاهد فيه: مجيء الفعل المضارع المعطوف على الاسم المجرور بـ (حتى) منصوبًا، مما يدل على أن النصب ليس بـ (حتى).

(٣) الإنصاف ص٣١٤، وانظر شرح المفصل ٧/ ١٩، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٣، الجنى الداني ص٥٥٤، همع الهوامع ٢/ ٣٠٠.

الرأي الثالث : أنّ الفعلَ المستقبل منصوب بـ (حتّى) لقيامها مقام (أنْ) . فخالف الكوفيين في أنه جعل النصبُ بها نيابةً عن (أنْ) وهم ينصبون بها أصالةً ، وخالف البصريين في جعله النصبَ بـ (حتّى) وهم يجعلونه بـ (أنْ) مقدرة بعدها كما كان ذلك لـ(لام كي) . ذهب إليه ثعلب(١) .

وتُوافق الباحثةُ البصريين فيما ذهبوا إليه ، فالناصبُ للفعل المستقبل بعد (حتّى) (أنْ) مقدرة ؛ لأنَّ (حتّى) من عوامل الأسماء إجماعاً فلا تكون من عوامل الأفعال ؛ إذ أنّ الحرفُ مُقيَّدٌ عمله بالاختصاص ومتى لمْ يَخْتَصَّ لم يعملْ .

هذا ، وقد ردَّ الأنباري حُجَجَ الكوفيين عليهم كما يلي :

أولاً : قولهم : «إنها إذا كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي) ، و(كي) تنصبُ» فالكلام فيه فاسد كالكلام في مسألة (لام كي) فقسه عليه(٢) .

ثانياً : قولهم : «إنها إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ) ، و (أنْ) تنصب» فهذا فاسد ؛ لأنه يجوز عند الكوفيين ظهور (أنْ) بعد (حتى) ، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لايجوز أن يُجْمَعَ بين البَدَل والمُبدَل(٣) .

ثالثاً : أما ماذهب إليه الكسائي من أنّ الخفض بـ (إلى) مُضمرة أو مُظهرة ، فظاهرُ الفساد لبُعده في التقدير وإبطال معنى (حتى) ، وذلك لأن موضع (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ماقبلها ، وإنما (حتى) اختصته من بين الجنس لأنه يُستَبعدُ منه في الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك : «قاتَلَ زيدٌ السِّباعَ حتى الأسدَ» ؛ لأنّ قتاله الأسد أبعدُ من قتاله لغيره ، وكقولك : «استجرأ على الأمير جُندُه حتى الضعيف الذي لاسلاح معه» ؛ لأن استجراء الضعيف الذي لاسلاح معه أبعد من استجراء غيره . فلو قلنا : إن التقدير فيه (حتى) انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لاسلاح معه لأدّى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت (إلى) في صلة (انتهى) لا في صلة (حتى) ، وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولاقرينة ، وذلك لايجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بـ (حتى) لم يَخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأنّ (حتى) قد يليها

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/ ٢٠ .

(٢) انظر ص٣٩٤ .

(٣) انظر الإنصاف ص٣١٦ .

المجرور في حال وغير المجرور في حال، ولها نظائر مما يَجُرّ في حال ولايجرّ في حال، نحو: «مذ ومنذ» و «حاشا وخلا» في الاستثناء، وإذا ظهر الجرُّ بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر - على أن حروف الجر لاتعمل مع الحذف - دل على أنها هي الجارّة.

والذي يدل على أنها هي الجارّةُ قولُهم: «حتّام، وحتّامه» وكقولهم: «إلامَ، إلامَه» والأصل فيها: (حتى ما) فلو لم يكن (حتى) حرف جر لما جاز حذف الألف من (ما)؛ لأن (ما) لايُحْذَفُ ألفُها إلا أنْ يدخل عليها حرف جرّ على نحو: «كَيْمَه، وفيمَه، وبِمَه» وماأشبه ذلك.

والذي يدل على أنه لايجوز أن تكون (إلى) مُقدَّرة بعد (حتى) أن (حتى) تقوم مقام (إلى)، ألا ترى أنك تقول: «أقِمْ حتى يَقْدِمَ زيدٌ» فيصلح أن تقيم مقامَها (إلى) فتقول: «أقَمْ إلى أنْ يَقْدِمَ زيدٌ» فإذا كانت (إلى) تقوم مقام (حتى) فينبغي ألا يُجمع بينهما؛ لأن إحداهما تُغني عن الأخرى.

ومما يدل على أن (إلى) في موضع (حتى) ظهور (أنْ) بعدها، ولاتظهر (أنْ) بعد (حتى)؛ لأن (إلى) تلزم الاسم، و (حتى) لاتلزم الاسم، فألزموا (إلى) (أنْ) لتظهر اسميةُ مادخلت عليه، وقوة لزومها الجر[1].

---

(١) انظر الإنصاف ص٣١٦، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٥٤.

مسألة

الخلاف في عمل (أنْ) المصدرية محذوفة من غير بدل

الرأي الأول: أنّ (أنْ) المصدريةَ تنصبُ الفعلَ المضارعَ وهي محذوفة من غير بدل، ذهب إليه الكوفيون.

الرأي الثاني: أنها لاتعملُ وهي محذوفةٌ من غير بدل. ذهب إليه البصريون.

وقد أدلى كلا الفريقين بحُجته.

قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنه يجوزُ إعمالُها مع الحذف قراءة[١] عبد الله بن مسعود ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ [٢] فنصب (لاتعبدوا) بـ (أنْ) مُقَدَّرة؛ لأن التقدير فيه: أنْ لاتعبدوا إلا الله، فحذف (أنْ)، وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف. وقال طَرَفَة [٣]:

أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي [٤]

---

(١) انظر إملاء مامن به الرحمن ١/ ٤٧.

(٢) البقرة، آية (٨٣).

(٣) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة.. فأما طرفة فأشعر الناس واحدةً وهي قوله (لخولة أطلال ببرقد ثهمد.....) ومن بعد له قصائد حسان جياد.

طبقات فحول الشعراء ص١٣٨، وانظر الشعر والشعراء ص٧٦، المؤتلف والمختلف ص١٤٦، جمهرة أشعار العرب ص١٩٧، الأعلام ٣/ ٢٢٥.

(٤) المقتضب ٢/ ٨٥، ١٣٦، المحتسب ٢/ ٣٣٨، الإنصاف ص٢٩٧، إملاء مامن به الرحمن ١/ ٤٧، شذور الذهب ص١٥٣، جمهرة أشعار العرب ص٢٠٤، ديوانه ص٢٥.

الوغى: قيل للحرب وغى لما فيه من الصوت والجلبة. الصحاح ٦/ ٢٥٢٦ (وغى)، وانظر القاموس المحيط ٤/ ٤٠٠ (وغى).

الشاهد فيه: إعمال (أنْ) مع الحذف في قوله (أحضر).

فنصب (أحضر) ؛ لأنّ التقديرَ فيه (أن أحضر) ، فحذفها وأعملها مع الحذف. والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله (وأنْ أشهدَ اللذات) فدل على أنها تنصب مع الحذف. . . . وهذا على أصلكم ألزمُ ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد (الفاء) في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وذلك بعد (الواو) و (اللام) و(أو) و (حتى) ، فكذلك هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لايجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفُ نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي أن لاتعمل مع الحذف من غير بدل. والذي يدل على ذلك أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لاتعمل مع الحذف، وإذا كانت (أنّ) المشددة لاتعمل مع الحذف، فـ (أنْ) الخفيفة أولى أن لاتعمل، وذلك لوجهين :

أحدهما أنّ (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و(أنْ) الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال. وإذا كانت (أنّ) المشددة لاتعمل مع الحذف وهي الأقوى، فأن لاتعمل (أنْ) الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى.

الثاني : أنّ (أن) الخفيفة إنما عملت النصب؛ لأنها أشبهت (أنّ) المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لاينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أنْ لاينصب مع الحذف؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لايجوز.

والذي يدل على ضعف عمل (أنْ) من العرب من لايعملها مظهرة، ويرفع مابعدها تشبيهًا لها بـ (ما) ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أنّ (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر. . . »[1].

وتُؤَيِّدُ الباحثة مذهب البصريين؛ لأن ماساقوه من حجج هو أصول وقواعد نحوية ثابتة ، فالأفعال عواملها ضعيفة. قال ابن هشام في ذكر شروط الحذف : «أنْ لايكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولايجوز القياس عليه»[2].

---

(١) الإنصاف ص٢٩٥، وانظر شرح اللمع ص٣٦٢، حاشية ابن حمدون ص٦١٢، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٩.

(٢) مغني اللبيب ص٦٠٩.

والفرع أحطُّ رتبةً من الأصل.

قال السيوطي: «والقاعدة حَطُّ الفروع عن رُتَب الأصول»(١).

كما أنه إذا كانت (أنْ) تُلغى عن العمل في لغة قوم وهي مظهرة فالأولى أن لاتعمل وهي محذوفة.

أما بالنسبة لرأي الكوفيين وحُجَجهم وماستدلوا به فهو مردود عليهم:

أولاً: قولهم في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿لا تَعْبُدُوا إلاَّ اللَّهَ﴾(٢) فهي قراءة شاذة، وليس لهم فيها حُجةٌ؛ لأن (تعبدوا) مجزوم بـ(لا)؛ لأن المراد بها النهي، وعلامة الجزم والنصب في الأمثلة الخمسة التي هذا أحدها واحدة وهي حذف النون(٣).

ثانيا: قولهم في قول طَرَفَة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى(٤)

الرواية الصحيحة عند الأنباري ومَنْ وافقه على الرفع، وأما من رواه بالنصب؛ فلعله رواه على مايقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف، فلا يكون فيه حجةٌ، ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توهَّمَ أنّه أتى بـ(أنْ) فنصب على طريق الغلط.

كما قال الأحوص اليربوعي(٥):

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ... وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا(٦)

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٣١٣.

(٢) البقرة، آية (٨٣).

(٣) انظر الإنصاف ص٢٩٧.

(٤) انظر ص٤٠٥.

(٥) وقيل قائله الفرزدق.

(٦) الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٢٩، الخصائص ٢/ ١٥٤، الإنصاف ص٢٩٧، شرح المفصل ٢/ ٥٢، ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧، ٨/ ٦٩، مغني اللبيب ص٤٧٨، ٥٥٣، خزانة الأدب ٢/ ١٤٠، ٣/ ٥٠٧، ٦١٣، حاشية الصبان ٢/ ٢٣٥.

ناعب: نعب الغراب أي صاح. والنَّعب السير السريع. الصحاح ١/ ٢٢٦ (نعب)، وانظر القاموس المحيط ١/ ١٣٣ (نعب).

الشاهد فيه: حمل جر (ناعب) على معنى تقدير الباء الزائدة في (مصلحين) في النية.

فجر قوله (ناعب) توهمًا أنه قال : (ليسوا بمصلحين) فعطف عليه الجر وإنْ كان منصوبًا. وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لايجوز القياس عليه[١] .

ثالثاً : قولهم : «أنها تعمل عند البصريين محذوفة بعد الفاء ، والواو ، وأو ، واللام، وحتى» يُرد عليهم بأنه إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها فتنزلت منزلة مالم يحذف فعملت مع الحذف بخلاف هاهنا ؛ فإنه ليس فيه حرف يدل عليها فلم يعمل مع الحذف[٢] .

---

(١) انظر الإنصاف ص٢٩٧ .

(٢) انظر الإنصاف ص٢٩٩ .

مسألة : إلغاء (أنْ) عن العمل

قال ابن يعيش : «من العرب من يلغي عمل (أنْ) تشبيهًا بـ(ما) وعلى هذا قرأ بعضهم ﴿ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [1] بالرفع . ومنه قوله[2] :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا … مِنِّي السَّلامَ وَأَنْ لاتُشْعِرَ أَحَدَا[3]

والذي يُلغي (أنْ) عن العمل لمشابهة (ما) فإنه لايُعمِل (ما) لمشابهة (أنْ) لعدم اختصاصها»[4] .

---

(١) البقرة ، آية (٢٣٣) .

(٢) لم أهتد لقائله .

(٣) الإنصاف ص٢٩٧ ، شرح المفصل ٧/ ١٥ ، ٨/ ١٤٣ ، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٢ ، حاشية ابن حمدون ص٥٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧ ، مغني اللبيب ص٣٠، ٦٩٧ ، شرح التصريح ٤/ ٢٩٦ ، خزانة الأدب ٣/ ٥٥٩ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٧ .

الشاهد فيه : إهمال (أنْ) عن العمل فلم تنصب قوله (تقرآن) .

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٥ ، وانظر شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٣٢ ، حاشية ابن حمدون ص٥٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦ .

المبحثُ الثالث

أوجه التقارب والتباعد بين (أنْ) وأخواتها

أوجه التقارب والتباعد بين (أنْ) وأخواتها

أولاً : تتفق (أنْ ، ولَنْ، وإذنْ) و (كي) على رأي في نصبها للفعل بأنفسها .

وتخالفها (لام كي، وحتى ، والفاء، والواو، وأو) فهي تنصب الفعل بإضمار (أنْ) على الأرجح(١) .

ثانياً : توافق (كي) (أنْ) في أنهما حرفان مصدريان(٢) .

ثالثاً : تُشابه (لنْ) و (كي) (أنْ) في الوضع ؛ لأن كل واحدة منها على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن(٣) .

رابعاً : أن لـ (إذن) شبهًا بـ (أنْ) ومباينةً .

فأما شبهها بها ؛ فلأن الفعل يحدث فيه بـ (أنْ) أمران وهما :

١) كونُهُ بها في تأويل المصدر .

٢) كونُهُ بها غير محتمل للحال .

ويحدث فيه بـ (إذنْ) أمران وهما :

١) كونُهُ بها جوابًا وجزاءً .

٢) كونُهُ بها مرجِّحَ الاستقبال على الحال وكان أمره دون (إذن) بالعكس .

وأما مباينتها لها : فبعدم اختصاصها بالأفعال ؛ إذ قد يليها اسم، كقوله تعالى : ﴿وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ (٤) ، وقوله : ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾(٥) .

وبعدم اختصاصها بالمستقبل إذ قد يليها الحال . كقولك لمن قال : «أُحِبُّكَ» : «إذَنْ

---

(١) الجمل ص١٨٤ .

(١) انظر الجمل ص١٨٢ ، التبصرة ١/ ٣٩٥، شرح المفصل ٧/ ١٥ ، شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٢٦ ، المقرب ١/ ٢٦٢ .

(٢) انظر حاشية ابن حمدون ص٥٩٦ ، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠ .

(٤) الكهف ، آية (٢٠).

وبعدم اختصاصها بالمستقبل إذ قد يليها الحال. كقولك لمن قال: «أُحِبُّكَ»: «إذَنْ أُصَدِّقُكَ»(١).

خامساً: لايجوز إظهار (أنْ) إلا مع (لام كي) في الواجب(٢).

سادساً: أنّ نواصب المضارع لايجوز أنْ يُحذف معمولها، وتبقى هي لااقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: «أتُريدُ أنْ تَخْرُجَ؟» لم يجز أن تجيب بقولك «أريْدُ أنْ»، وتحذف (أخرج)(٣).

سابعاً: يجوز الفصل بين كل من (أنْ) و (إذن) على رأي وبين منصوبهما بالظرف اختياراً، أما مع غيرهما فقد يَرِدُ اضطراراً(٤).

ثامناً: توافق (كي) و (إذن) (أنْ) في عدم جواز تقديم معمول معمولها عليها، وتخالفها (لنْ) في ذلك، حيث يجوز تقديم معمول معمولها عليها(٥).

تاسعاً: لكل حرف من نواصب المضارع معنى.

١] (أنْ) بمعنى المصدر.

٢] (لَنْ) لنفي المستقبل.

٣] (إذنْ) الجوابُ والجزاءُ.

٤] (كي) الغرضُ.

٥] (حتى) الغايةُ.

٦] (اللام) الغرضُ في الأصل؛ لأنها في الحقيقة (لامُ كي). وماقبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها.

٧] (الواو) للجمع بين الشيئين.

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٠.

(٢) انظر اللمع ص١٩١، شرح المفصل ٧/ ٢٨.

(٣) انظر همع الهوامع ٢/ ٢٩٧.

(٤) انظر المساعد ٣/ ٦٥، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٤.

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٤، حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨.

٨] (أوْ) لها معنيان:

لأحد الشيئين.

بمعنى (إلا أنْ).

٩] (الفاء) السببية.

و(الفاء، والواو، وأوْ) بمعنى الجواب(١).

* * *

(١) انظر التبصرة ١/ ٣٩٥، أسرار العربية ص٣٣٠، شرح المفصل ٧/ ١٦، شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٣٦، حاشية ابن حمدون ص٥٩٦، المقرب ١/ ٢٦٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١، التهذيب الوسيط ص٢٤٠، المساعد ٣/ ٦، شرح التصريح ٤/ ٢٨٥، همع الهوامع ٢/ ٢٨٦، حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨.

الخاتمة

الخاتمـــة

الحمد لله لذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد فإن الباحثة انتهت في بحثها إلى النتائج التالية :

أولاً : أنَّ النحـويين طرقـوا التـوسع في أمـهـات الأبواب كـمـا طرقـوه في مـواضع أخرى.

ثانيًا : انقسام أمهات الأبواب من حيث أنواع الكلم إلى قسمين :

فـعل وهو (كـان) ، وحـرف وهو باقي الأمـهـات (إنَّ، إلا ، واو العطف، مِنْ، يا ، همزة الاستفهام، باء القسم، أنْ).

وليس فيها اسم.

ثالثاً : أن أمـهـات الأبواب أدوات نـحـوية تُؤاخي كـل منها في العـمـل أو في الإهـمـال أدوات أخر يضمها باب نحوي مستقل تؤمه الإداة الأولى التي هي الأم .

UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

الفهارس العامة

(١) فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

(٢) فهرس الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة.

(٣) فهرس الأعلام المترجمة.

(٤) فهرس الأشعار والأرجاز.

(٥) فهرس المصادر والمراجع.

(٦) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الفاتحـــة

بسم الله الرحمن الرحيم	١	١٩٨
ولا الضالين	٧	٢٠٧

البقـــرة

﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِين ﴾	٣٤	٣٨
﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٥٥
﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً ﴾	٢٨٢	٥٥، ٦٥
﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم ﴾	٨٣	٨٣
﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾	٤٧، ١٢٢	١٠٧
﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾	٢٧٣	١١١
﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾	٦٢، ١١٧	١٢٢
﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾	١٥٠	١٤٧، ١٤٨، ١٥٠
﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُم ﴾	٢٤٩	١٥٧
﴿ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾	٧٩، ٨٩، ١٠٣	١٦٩
﴿ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾	٢٣، ١٠٧، ١٦٥	١٦٩

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ يجعَلُونَ أصابِعَهُمْ فِي آذانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْت ﴾	١٩	١٧٧
﴿ واللَّهُ يعلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	٢٢٠	١٧٨
﴿ مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُم ﴾	١٠٥	١٧٩
﴿ ويُكَفِّرُ عنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُم ﴾	٢٧١	١٧٩
﴿ واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم ﴾	١٩٨	٢٠٠
﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾	٢٣٨	٢٠٥
﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوق ﴾	١٩٧	٢٠٦
﴿ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ ﴾	١٢٦	٢٠٨
﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَة ﴾	١٥٧	٢٠٩
﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّة ﴾	٥٨	٢١٧
﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّة ﴾	٣٥	٢٣٣
﴿ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِ إِيمَانُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين ﴾	٩٣	٢٨٥، ٢٨٦
﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾	١٤٣	٢٩٠
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾	٢٣	٢٩٠، ٢٩١
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾	٢٧٨	٢٩٠
﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾	١٠٦	٣١٣
﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾	١٠٠	٣١٨
﴿ أَفَلا تَعْقِلُون ﴾	٤٤، ٧٦	٣١٨
﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾	٣٠	٣٢٩
﴿ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾	٨٠	٣٣٠

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أأنذرتهم ﴾	٦	٣٣٠، ٣٣٢
﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا ﴾	٢٤٥	٣٣٥
﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾	٢٨	٣٣٥
﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٣٥٥
﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾	٢٣٧	٣٥٥، ٣٦٠
﴿ وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله ﴾	٢٤٦	٣٧٣، ٣٧٤
﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾	٤٢	٣٨٦
﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾	٢١٤	٣٩٧
﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾	٨٣	٤٠٤، ٤٠٦
﴿ أن يتم الرضاعة ﴾	٢٣٣	٤٠٧
آل عمران		
﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾	١١٠	٣٦، ٣٧
﴿ فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾	١٠٣	٥٢
﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾	٦٢	٩٣
﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك ﴾	٤٢	١٠١
﴿ فبما رحمة من الله ﴾	١٥٩	١٢٣، ٢٨٦
﴿ من عند الله ﴾	٣٧، ٧٨، ١٢٦، ١٩٥، ١٩٨	١٦٩
﴿ من دون الله ﴾	٦٤، ٧٩	١٦٩

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾	١٠، ١٦	١٧٩
﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾	٤٣	٢١٤
﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾	١٥٤	٢١٨
﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾	٦٥	٣١٨
﴿ أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾	١٦٥	٣١٩
﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾	٢٠	٣٢٨، ٣٣٢
﴿ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾	٣٧	٣٣٥
﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾	١٤٢	٣٨٧
النساء		
﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾	١٣٤	٢٩
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	٩٦، ١٠٠، ١٥٢	٣٧، ٣٨
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	١	٣٨
﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾	٢٢	٣٨
﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾	٧٦	٣٨
﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾	١٧، ٩٢، ١٠٤، ١١١، ١٧٠	٣٨
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾	١٥٥	١٢٣
﴿ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾	٢٢، ٢٣	١٥٠
﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	٦٦	١٥٨

الآيــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾	٧٨	١٦٩
﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾	١١٩، ١٢٣، ١٧٣	١٦٩
﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾	١٦٣	٢٠٥
﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	٢١٩
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	٣	٢٢٠
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	١	٢٣٥
﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧٣	٢٥٢
﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾	١٢٣	٣١٣
﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٢٥	٣٦٠
﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾	١٧٦	٣٧٦
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾	١٦٨	٣٩٢
﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾	١٤٠	٤١٠

المائدة

الآيــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾	١١٦	٣٠
﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾	١١٥	١٠١
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾	٦٩	١٢٢
﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	٦٩	١٢٢
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾	١٣	١٢٣
﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾	٧٦، ١١٦	١٦٩

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ ولا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائد ﴾	٢	٢٠٦
﴿ وامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وأرْجُلكُمْ إلى الْكَعْبَيْن ﴾	٦	٢١١، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠
﴿ أأنتَ قُلْتَ للنَّاسِ اتَّخذُوني وَأُمِّيَ إلَهَيْنِ من دُونِ اللَّه ﴾	١١٦	٣٢١، ٣٢٧
﴿ ولا نكْتُمُ شَهادَةَ اللَّه إنَّا إذًا لَّمنَ الآثِمينَ ﴾	١٠٦	٣٤٥
﴿ وَحَسبُوا ألاَّ تكُونَ فتْنَةٌ ﴾	٧١	٣٦٧
﴿ ما قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ ما أمرْتَني بِهِ أنِ اعْبُدُوا اللَّه ﴾	١١٧	٣٦٩
﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمنُ باللَّه ﴾	٨٤	٣٧٤
﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ ﴾	١٩	٣٧٦
الأنعام		
﴿ كُن فَيَكُون ﴾	٧٣	٥٥
﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾	٩٢	٦١
﴿ وَلا تَخَافُونَ أنَّكُمْ أشْرَكْتُم باللَّه ﴾	٨١	١٠٦
﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الـــرَّحْمَةَ أنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنـــكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾	٥٤	١١١
﴿ ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم ﴾		
﴿ مِن دُونِ اللَّه ﴾	٥٦، ٧٠، ٧١، ١٠٨	١٦٩
﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَأ الْمُرْسَلِين ﴾	٣٤	١٨٥
﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾	٣٨	١٨٨

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾	٢	٢١٧
﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾	٩٥	٢٣٢
﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾	٣٢	٣١٨
﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ ﴾	١٤٤، ١٤٣	٣٢٧
﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٧١	٣٨٠
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٢٧	٣٨٦
الأعراف		
﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾	١٠٢	١١٧
﴿ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾	٣٠، ٣٧، ١٩٤	١٦٩
﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾	١٣٢	١٧٦
﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥	١٨٧، ٢٨٦
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾	١٥٥	١٩٢، ٣٤٥
﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾	١٦١	٢١٧
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ ﴾	١٢٣	٢٢٦، ٣٢
﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	١٩	٢٣٣
﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾	٢٣	٣١٢
﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾	١٦٩	٣١٨
﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾	١٧٢	٣٢٢، ٣٢٦
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾	١٨٧	٣٣٥

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا ﴾	١٢٩	٣٦١
الأنفال		
﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾	٧	١٠٧
﴿ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾	١٠	١٦٩
﴿ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾	٣٧	١٧٨
﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾	٥٧	٢٧٨
﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾	٥٨	٢٧٨
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾	٣٣	٣٩١
التوبة		
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾	٦٣	١١١
﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾	٣	١٣٤
﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾	١٠٨	١٧٤، ١٧٥
﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾	٣٨	١٧٧
﴿ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾	١١٢	٢٢٤
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	٦	٢٧٦، ٢٨١
يونس		
﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾	٧٨	٢٧

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾	٢	٨٣، ٣٥٥
﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾	٦٢	١٠٠
﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	١٠٩
﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾	٩٨	١٤٦
﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾	٢٩	٢٩٢
﴿ أَفَلا تَعْقِلُون ﴾	١٦	٣١٨
﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِه ﴾	٥١	٣١٨
﴿ آلله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾	٥٩	٣٢٧
﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى ﴾	٣٧	٣٦٠
هود		
﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	٥٢
﴿ ولايزالون مختلفين ﴾	١٨	٥٣
﴿ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ ﴾	٤٣	١٤٦
﴿ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾	١١١	١٥٠
﴿ وَكُلاًّ نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَك ﴾	١٢٠	١٨٦
﴿ يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	٥١	٢٤٦
﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾	٥٠، ٦١، ٨٤	٢٨٦
﴿ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِين ﴾	٧	٣١١

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أَفَلا تعقِلُون ﴾	٥١	٣١٨
﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾	٨٧	٣٢٨
﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد ﴾	١٠٧	٣٩٢
يوسف		
﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُف ﴾	٨٥	٥٣
﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاه ﴾	٢	١٠٠
﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾	٧٨	١٢٩
﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾	٨٦	٢٠٩
﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾	٢٩	٢٤٧
﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾	٣٩، ٤١	٢٥٩
﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُف ﴾	١١	٢٥٩
﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِين ﴾	٣	٢٨٩
﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾	١٠٩	٣١٨
﴿ أَئِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ ﴾	٩٠	٣٢١
﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾	٩٦	٣٧١
الرعد		
﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	١١	١٨٠
﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾	٣٣	٣١٩

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
إبراهيم		
﴿ إنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاء ﴾	٣٩	٩١
﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	١٠	١٨٦
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا من رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾	٤	١٨٦
﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾	١٠	٢٨٢، ٢٨٥
الحجر		
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾	٤	١٤١، ٢٢٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾	٦	٢٦٥
﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	٧٢	٣٤٨
النحل		
﴿ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	١٢٧	٢٥
﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾	٥٨	٥٢
﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾	٤٠	٥٥
﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾	٦٢	١١٣
﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾	٨١	٢٤٢
الإسراء		
﴿ وَلاَ تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾	٣٢	٣٧

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾	٧٦	٢٨٧
الكهف		
﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُم ﴾	١١٠	١٢٣
﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾	٦٥	١١٠
﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣١	١٨٥
﴿ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً ﴾	٥	٢٨٢
﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾	٢٣	٢٩١
﴿ وَلَن تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً ﴾	٢٠	٤١٠
مريم		
﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّه ﴾	٣٠	٤٦
﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾	٣١	٥٣
﴿ كُن فَيَكُون ﴾	٣٥	٥٥
﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾	٢٩	٥٩
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِر ﴾	٣٨	١٩٩
﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾	٧٥	٢٠٧
﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ ﴾	٤٦	٣١٠
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾	٢٦	٣١٢

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
طه		
﴿لن نَّبْرحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ﴾	٩١	٥٣
﴿إنَّ لَكَ أَلاَّ تجُوعَ فِيــها ولَا تَعْرَىٰ وأَنَّكَ لا تَظْمأُ فِيــها ولَا تَضْحَىٰ﴾	١١٨، ١١٩	١١٤
﴿أفلا يرَوْنَ ألاَّ يرْجِعُ إلَيْهِمْ قوْلا﴾	٨٩	١١٧
﴿إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	١٢٥
﴿ما أنزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتشْقَىٰ﴾	٢	١٥٠
﴿عِوجًا ولا أمْتًا﴾	١٠٧	٢١٠
﴿إنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإنَّ لَهُ جهَنَّمَ﴾	٧٤	٣٠٦
﴿أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً﴾	٨٩	٣٦٦
﴿إذْ أَوْحَيْنَا إلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفيهِ فِي التَّابُوت﴾	٣٨، ٣٩	٣٦٩
﴿لا تفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾	٦١	٣٨٣
الأنبياء		
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٤٥
﴿ونَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾	٧٧	١٨٠
﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَث﴾	٢	١٨٧
﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لاَّتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إن كُنَّا فَاعِلِين﴾	١٧	٢٩٣، ٣٧٦
﴿أَفَإن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾	٣٤	٣١٠، ٣٢١
﴿أَفَلا تَعْقِلُون﴾	١٠، ٦٧	٣١٨

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أهذا الذي يذكر آلهتكم ﴾	٣٦	٣٢٨
﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾	٥٧	٣٤٤
الحج		
﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ﴾	١٧	١٠٣
﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾	٦	١٠٧
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	١٧٦
﴿ يحلون فيها من أساور من ذهب ﴾	٢٣	١٨٥
﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم ﴾	٧٧	٢١٤
﴿ لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ﴾	٥	٢١٧
﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ﴾	٦٣	٣٢٨
المؤمنون		
﴿ ما لكم من إله غيره ﴾	٢٣، ٣٢	٢٨٦
﴿ أفلا تعقلون ﴾	٨٠	٣١٨
﴿ أئذا متنا ﴾	٨٢	٣٣١
النور		
﴿ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ﴾	٤٥	١٥٩

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وأَقْسَمُوا بِاللَّه جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾	٥٣	١٩٩
﴿ وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾	٩	٣٦٣
الفرقان		
﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً ﴾	٥٤	٣٦، ٥١
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾	٧٠	٣٧، ٣٨
﴿ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾	٢٠	٩٦
﴿ ما كان ينبغِي لنا أن نَتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾	١٨	١٨٨
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾	٤٥	٣٢٨
الشعراء		
﴿ ولَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾	١٨	٢٠٠
﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾	٦٣	٢٤٢
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ ﴾	١٣٦	٣٢٥
﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً ﴾	١٨	٣٢٥
﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾	٨٢	٣٦١
النمل		
﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم ﴾	٥١	٧٣
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾	٥٦	٨٢، ٣٥٥

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَم ﴾	٧٤	٩١
﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم ﴾	١٨	٢٢٦
﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا ﴾	٢٥	٢٥١، ٢٥٢
﴿ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	٥٩	٣٣٢
القصص		
﴿ وَمَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّار ﴾	٣٧	٢٧
﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ﴾	٧٦	١٠٣
﴿ مِّنْ عِندِ اللَّه ﴾	٤٩	١٦٩
﴿ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾	٦٠	٣١٨
العنكبوت		
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾	٢٤، ٢٩	٨٢، ٣٥٥
﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ ﴾	٣	٣٤٧
﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾	٢	٣٦٧
﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾	٣٣	٣٧١
الروم		
﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	٨٣
﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْد ﴾	٤	١٦٩، ١٧٠

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٢٧٧
لقمان		
﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾	٣٠	١٠٧
﴿ ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام ﴾	٢٧	١٠٨
الأحزاب		
﴿ وكان الله على كل شيء قديرا ﴾	٢٧	٢٩
﴿ وكان الله غفورا رحيما ﴾	٥٠، ٥٩، ٧٣	٣٧، ٣٨
﴿ ولكن رسول الله ﴾	٤٠	٢٠٧
﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ﴾	٧	٢٠٩
سبأ		
﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى ﴾	٣٧	٢٠٦
﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾	١٠	٢٥١، ٢٦٧
﴿ تبينت الجن أن لو كانوا ﴾	١٤	٣٦٦
فاطر		
﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ﴾	٢	١٧٦
﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾	٤٠	١٨١

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ يُحلَّوْنَ فيهَا مِنْ أَساوِرَ من ذَهَب ﴾	٣٣	١٨٥
﴿ وأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾	٤٢	١٩٩
يس		
﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾	٨٢	٥٥
﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُون ﴾	٣٢	١١٧
﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	٩	٢٠٧
﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾	٢	٢٢٠
﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾	٣٠	٢٥٢
﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُون ﴾	١٥	٢٨٥، ٢٨٨
﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَان ﴾	٦٠	٣٢٥
﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	١٠	٣٣١، ٣٣٢
﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾	٤٨	٣٣٥
الصافات		
﴿ فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِين ﴾	١٤٣	١٠٨
﴿ أَفَلا تَعْقِلُون ﴾	١٣٨	٣١٨
﴿ أَئِذَا مِتْنَا ﴾	١٦، ٥٣	٣٣١
﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾	١٠٥	٣٦٥

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
ص		
﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾	٧٤	٣٨
﴿ فَاضْرِب بِّهِ وَلا تَحْنَثْ ﴾	٤٤	٢٢٤
﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾	٧٥	٣٣٠
﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ ﴾	٦	٣٦٧
الزمر		
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾	٥٣	١٨٦
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	٧٢، ٧٣	٢٢٣، ٢٢٤
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	٧١	٢٢٤
﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾	٩	٢٤٩
﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾	٦٠	٣١٧، ٣٢٥
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾	٣٦	٣٢٧
﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾	١٢	٣٨٠
غافر		
﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾	٦٨	٥٥
﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾	١٥	١٨٠
﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾	٧٨	١٨٧

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
فصلت		
﴿ وكانوا بآياتنا يجحدون ﴾	١٥	٣٨
﴿ أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ﴾	٥٣	١٠٦
﴿ من عند الله ﴾	٥٢	١٦٩
الشورى		
﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾	٥١	٣٨١، ٧٤
﴿ كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله ﴾	٣	٢٠٥
﴿ أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص ﴾	٣٤	٢٢٦
الزخرف		
﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾	٦٠	١٧٧
﴿ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾	٨١	٢٨٦، ٢٨٥
﴿ وقالوا أآلهتنا خير أم هو ﴾	٥٨	٣٣٢
الدخان		
﴿ إنا أنزلناه ﴾	٣	١٠٠
﴿ إلا الموتة الأولى ﴾	٥٦	١٥٠

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
الجاثية		
﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا ﴾	٢٥	٨٢
الأحقاف		
﴿ مِنْ عِندِ اللَّهِ ﴾	١٠	١٦٩
﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٣١	١٧٥
﴿ ولَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	٢٨٣، ٢٨٤
﴿ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ﴾	٣٤	٣٤٦
محمد		
﴿ إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾	٧	٢٧٦
﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا ﴾	٣٦	٣١٢
الفتح		
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾	١٤	٣٧، ٣٨
﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾	٤	٣٨
ق		
﴿ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾	٣٧	٧٢

الآيـــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أئذا متنا ﴾	٣	٣٣١
الذاريات		
﴿ إِنَّهُ لَحقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تنطقُونَ ﴾	٢٣	١٠٧
الطور		
﴿ وَالـــطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾	١-٢-٧	١٠٢
﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	٢٨	١١٣
الواقعة		
﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَاءً مُّنْبَثًّا ﴾	٥-٦	٣٩
﴿ أَئِذَا مِتْنَا ﴾	٤٧	٣٣١
الحديد		
﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾	١٨	٢٣٢
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾	١٦	٣٢٨، ٣٦٠
﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾	١١	٣٣٥
﴿ وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾	١٠	٣٧٣
﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾	٢٩	٣٨٠
المجادلة		
﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾	١٧	١٧٩
﴿ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللائِي وَلَدْنَهُم ﴾	٢	٢٨٢

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
المنافقون		
﴿ واللَّهُ يعْلَمُ إنّكَ لرسُولُهُ ﴾	١	١٠١
﴿ واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾	٣	١٠١
﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾	٦	٣٣٠
الملك		
﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (١٥) أَأَمنتُم ﴾	١٥–١٦	٢٢٦
﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾	٢٠	٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨
القلم		
﴿ وإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	٤	٩١
﴿ وإِن يكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾	٥١	٢٨٧، ٢٩٠
المعارج		
﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	٣٧	١٧٠
نوح		
﴿ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾	٢	١٠١
﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾	٢٥	١٧٧، ١٩١
﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾	٢٨	٢٠٩
الجن		
﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا ﴾	١	١٠٦
﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾	٢٥	٢٨٢

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ فمَن يؤْمن بربِّه فلا يَخافُ بخْساً ولا رهَقًا ﴾	١٣	٢٩٥
المزمل		
﴿ علِمَ أن سيكُونُ منكُم مَّرْضَىٰ ﴾	٢٠	٣٦٤،١١٧
﴿ إنَّ لدَيْنا أنكالاً وجَحيماً ﴾	١٢	١٢٩
القيامة		
﴿ إلَىٰ ربِّكَ يومَئذٍ الْمُسْتَقرُّ ﴾	١٢	١٩٩
﴿ يقُولُ الإنسانُ يوْمَئذ أيْنَ الْمفرُّ ﴾	١٠	٣٣٥
الإنسان		
﴿ ويَخافُونَ يوْمًا كانَ شرُّهُ مُسْتَطيراً ﴾	٧	٣٦
﴿ هلْ أتَىٰ علَى الإنسانِ حينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً ﴾	١	٣١٨
المرسلات		
﴿ ألَمْ نُهْلكِ الأوَّلينَ ﴾	١٦	٣٢٨
النبأ		
﴿ وفُتحَتِ السَّماءُ فكانَتْ أبْوابًا وسُيِّرَتِ الْجِبالُ فكانَتْ سرابًا ﴾	١٩–٢٠	٣٩
النازعات		
﴿ إنَّ فِي ذلكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾	٢٦	٩٢
﴿ إذْ ناداهُ ربُّهُ بالْوادِ الْمُقدَّسِ طُوًى ﴾	١٦	١٩٨
﴿ يوْمَ ترْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾	٦	٣٤٦

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
عبس		
﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ① أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ﴾	١–٢	٣٧٥
الانشقاق		
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ① وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ② وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ③ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ④ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾	١–٢–٣–٤–٥	٢٢٢، ٢٢٣
البروج		
﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٣٩٢
الطارق		
﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	١١٦، ٢٨٢، ٢٨٧
الشمس		
﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾	١٣	٢٠٩
الليل		
﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ⑫ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾	١٢	١٢٩
الشرح		
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ① وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾	١–٢	٣١٩، ٣٢٨
التين		
﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾	١	٢٢٠
العلق		
﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴾	٦	١٠٠

الآيــــة	رقمها	رقم الصفحة
القدر		
﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاه ﴾	١	١٠٠
﴿ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴾	٤	١٨٠
البينة		
﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾	١	٢٥، ٢٩٤
الزلزلة		
﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾	٥	٢٠٠
﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾	١–٢	٢١٤
العاديات		
﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾	١١	٩٢
العصر		
﴿ وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾	١–٢	١٠٢
قريش		
﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾	٤	١٧٩
الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٧١

فهرس الأحاديث النبوية

وأقوال الصحابة

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة

* التمس ولو خاتمًا من حديد . ٢٠
* أنا أفصح العرب بيد أني من قريش . ١٠٩
* إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لايسمع الناس . ٣١٢
* إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون . ١٢١
* سلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . ٢٩١
* لايسرني بها حمر النعم . ٢٩١
* لعن الله ناقة حملتني إليك . فقال : إن وراكبها . ١٩٩
* الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر . ١٢٤
* يانبي الله ، أونبي كان آدم؟ . ٢٠

فهرس الأعلام المترجمة

الأبَّذي ص١٦٢، ١٦٥

الأبرش ص٧١

الأحوص ص٢١١، ٢٦٢، ٢٧٥.

الأحوص اليربوعي ص٤٠٦

الأخطل ص٩٠

الأخفش (سعيد بن مسعدة) ص٩، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٩٩، ٣٩٩، ٤٠٠.

الإربلي ص١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧.

الأزهري ص٥، ٢٤، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٦١، ١٧٠، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٧.

أبو الأسود الدؤلي ص٢٨، ٢١٩.

الأسود بن يعفر ص٢٢٢.

الأشموني ص٤١، ٥٤، ٦١، ٦٢، ٩٤، ١٦٩، ٣٠٢.

ابن أصبغ ص١٢٠.

الأصمعي ص١٤٩.

الأعشى ص١٣١، ٢١٨، ٢٤٦، ٣٨٦.

الأعلم الشنتمري ص٧٧، ١٨٢، ٢٣٧.

الأعور الشنّي ص١٩٧.

امرؤ القيس ص٧، ٥٣، ١٣٢، ١٩٦، ٣٤٧، ٣٧٨، ٣٨٨.

الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ص٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٥٢، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤.

ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) ص٢٦٤، ٢٧٥.

أنس بن مدرك ص٣٨١.

الأهدل ص٦، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣.

أوس بن حجر بن عتَّاب ص٣٧٣.

(ب)

ابن بابشاذ ص٧٠، ١٥٢.

ابن الباذش ص١٥٢.

ابن برهان ص٤١، ٢٢٢.

بشر بن أبي خازم ص١٢٢.

أبو البقاء العكبري ص٥٢، ١٥٦، ٣٩٢.

(ث)

ثعلب ص٩٩، ١٤٨، ٢١٥، ٣٩٥، ٤٠٢ .

(ج)

الجرمي (أبو عمر) ص٢٢٩، ٢٣٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨ .
جرير ص١٩٦، ٢٤٧، ٢٦٠، ٣٢٤ .
جرير بن عبد الله ص٣٠٣ .
جميل بثينة ص٢٢١ .
ابن جنّي ص١٣، ١٥، ٤١، ٦١، ٩٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٩، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٩٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٧ .

(ح)

ابن الحاجب ص١٤٦ .
الحريري ص٢٢٥ .
أبو حزام العكلي ص٩٤ .
حسان بن ثابت ص٨١، ٣٩٩ .
الحطيئة ص٣٠٣، ٣٨٦ .
ابن حمدون ص٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٨، ٦٩، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٨٠ .
حميد بن ثور الهلالي ص٢١ .
أبو حيان ص٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٧١، ١٣٣، ٢٧٥، ٣٦٢، ٣٩٨ .
أبو حيَّة النميري ص١٨٢ .
الخارزنجي ص٢٢٥ .
ابن خالويه ص٢٢٥ .
ابن خروف ص١٥٣، ١٥٤، ١٨٢ .
الخضري ص٣٦، ٤٥ .
الخليل بن أحمد الفراهيدي ص٦١، ٦٧، ١١٨، ١٢١، ١٣٢، ٢٩٦، ٣٥٤ .
الخنجر بن صخر الأسدي ص٢٦ .
الخوارزمي ص١٧، ١٨، ١٩ .

(د)

ابن درستويه ص٧٠، ١٧٤ .
دريد بن الصمة ص٢٩٢ .
الدينوري (أبو جعفر أحمد بن جعفر) ص٢١٥، ٢١٦ .

(ذ)

ذو الرمة ص١٤٩، ٢٥١، ٢٣١ .

(ر)

الرؤاسي ص٣٧٨ .
رؤبة بن العجاج ص١١٢، ١٢٠، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٧٨ .
الراعي النميري ص٣٢، ٢١٠، ٣٦٢ .
الربعي ص٢١٥ .
الرَّبيع بن ضبع الفزاري ص٥٥ .
الرضي ص٤٨، ٦٤، ٧١، ١٦٠، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٢٢ .
الرماني ص١٥٨، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٤،

٣٦٦، ٣٧٥، ٣٩٨.
الرندي ص١٥٢ .

(ز)

الزَّبيدي ص٤٦ .
الزجاج ص٩٢، ١٢٥، ١٥٢، ٢٨٨ .
الزجاجي ص١٠، ١١، ٤٠، ٤٩،
٥٠، ٥٥، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٩١، ٩٨،
١١٢، ١١٦، ١٢٤، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٠،
١٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٢٠٥، ٢١٨، ٢١٩،
٢٣٠، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٨٠، ٢٨١،
٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٤،
٣٤٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧١، ٤٠٨ .
الزمخشري ص٣٧، ١١٠، ١٨٩،
١٩٢، ٢٢١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٤٠، ٣٤١،
٣٤٦ .
زهير بن أبي سلمى ص١٧٤، ١٧٥،
٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٤ .
أبو زيد الأنصاري ص٣٠٠، ٣٠٩،
٣٤٠ .

(س)

السخاوي ص١٣٣ .
ابن السراج ص٣٠، ٥٨، ٨٤، ١١٤،
١٦٥، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٨، ٢٣٠، ٢٣١،
٢٣٦، ٢٥٣، ٢٥٦، ٤٠٠ .
ابن سلام ص١٢٠ .
السهيلي ص١٨٩، ٢١٦، ٣٦٣.
سيبويه ص٩، ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٣، ٢٦،
٣٢، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٥٤، ٥٥، ٦٠،
٦١، ٦٥، ٧٨، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥،
١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢١،
١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٢،
١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٧٣، ١٨٤، ١٨٦١
٨٧، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢
٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦١، ٢
٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣
٠٢، ٣٠٣، ٣١٠، ٣١١، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣
٥٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣
٧٢، ٣٩٨.
ابن السِّيد البطليوسي ص٤٩، ٦٩،
١٢٠، ٣٧٧.
السيرافي ص١٠، ١١، ٤٣، ٥٨، ١٣٩،
١٥٢، ١٥٣، ١٨١، ١٨٢، ٣٠١.
السيوطي ص٨، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٢،
٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٩، ٤٤، ٤٧،
٥٦، ٦٣، ٧٧، ٨٠، ٩٨، ١٠٨، ١١٣، ١
٤٨، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٥٨، ٣
٧٣، ٣٩٠، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٦ .

(ش)

الشافعي ص٢١٥ .
ابن الشجري ص١٤ .
الشلوبيني ص١٩ .
شهاب المازني ص١٤٧ .

(ص)

الصاغاني ص٤٤ .
الصبان ص٣، ٢٥، ٣٧، ٤٥، ٤٦، ٥٧،
٧٨، ٧٩، ٩٦، ١٦٩ .
الصِّمَّة القشيري ص٢٤ .

الصيمري ص٦٧، ١٢٣، ١٥٩، ١٦٣، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٦، ٣٨٦، ٣٨٧.

(ط)

ابن طاهر ص١٨٢، ٣٦١.

ابن الطرواة ص ١٢٠.

طرفة بن العبد ص٤٠٤، ٤٠٦.

طفيل الغنوي ص٣٠٥.

ابن الطَّوال ص١١٢، ٢٦٤.

(ع)

عاتكة بنت زيد ص٢٨٩.

العباس بن مرداس ص١١، ١٤، ٣٢، ٣٧٧.

عبد القاهر الجرجاني ص٤١.

عبد الله بن عنمة ص٣٠٦.

عبد الله بن قيس بن شريح ص١٢٤، ٣٤٠.

أبو عبيدة (معمر بن المثنى) ص١٢٥، ١٤٨، ١٧٩، ٣٧٨.

العجير السلولي ص٦٧.

عدي بن زيد ص٢٧٧.

العصامي ص٢٧.

ابن عصفور ص١٩، ٥٧، ٧٢، ٧٣، ٨٤، ٩٣، ١٢٠، ١٣٣، ٢١٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨.

ابن عقيل ص٧، ١٢، ١٨، ٢٥، ٤٨، ٩٣، ١٠٨، ١١١، ١٧٠، ١٨٠، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٧٧، ٣٥٧.

علباء بن أرقم اليشكري ص٣٧٢.

علي بن إسماعيل بن إسحاق ص١٢٦.

عمر بن أبي ربيعة ص١٢٠، ١٨٥، ٢٣٣، ٣٢٠.

أبو عمرو الزاهد ص٢١٥.

عمرو بن شأس ص٥٦.

أبو عمرو بن العلاء ص٢٦١.

عمرو بن كلثوم ص٣٧٦.

عمرو بن معدي كرب ص١٤٤، ١٩٢.

(غ)

غُوَيَّه بن سلمى ص٣٤٠.

(ف)

ابن فارس ص١٤٧، ١٥٠، ١٧٩، ٢٢٤، ٢٥٢، ٢٩٢.

الفارسي ص١٥، ٤٤، ٦١، ٦٣، ٨٤، ١٢٥، ١٥٢، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٥٧، ٣٥٥، ٣٩٨.

فاطمة بنت أسد ص٨، ٥٩.

الفرَّاء ص٨، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٦٢، ٦٣، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٨، ١٥٣، ١٧٠، ١٧٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٩، ٢٦٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٩٠.

الفرزدق ص٦٠، ٦٨، ٨٤، ١٣٢، ١٧٧، ١٩٢، ٢٠٨، ٤٠٦.

فروة بن مسيك ص٢٨٣.

الفيرزآبادي ص١٤٣ .

(ق)

القرافي ص١٣٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦ .

قطرب ص٢١٥، ٢٩٢ .

ابن القوّاص ص٢٨٤ .

قيس بن العيزار ص٢٦ .

قيس بن معاذ (المجنون) ص٣١٩ .

(ك)

كثير عزة ص١٠٢، ١٠٤ .

الكسائي ص٩٢، ٩٤، ١١٢، ١٢١، ١٢٥، ١٣٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٣، ١٧٣، ١٨٥، ٢٦٤، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٥٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢ .

الكميت بن زيد ص٣٢٠ .

الكميت بن معروف ص٣١٠ .

ابن كيسان ص٨٥، ٢١٦، ٢٦٥ .

(ل)

اللحياني ص٣٧٨ .

اللعين المنقري ص٢١ .

ليلى الأخيليَّة ص٢١ .

(م)

المازني ص١٥٩، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٩٦ .

المالقي ص٩٠، ١٠٤، ١٥٤، ١٧٦،

٢٠٤، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٢٥، ٣٥٧، ٣٦٦ .

ابن مالك ص٧، ١٠، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٨، ٧٩، ٩١، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٧٦، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٩١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣١١، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٩ .

المبرِّد ص١٥، ٣٦، ٤٣، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٧٧، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١
٠٥، ١١٤، ١٢٦، ١٥٢، ١٧٣، ١٧٤، ١
٧٥، ١٨٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢
٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٩٦، ٣
٠٢، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٩، ٣
٥٤، ٣٥٥، ٣٧٦ .

المجاشعي ص١٥١، ١٩٠، ١٩١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٣، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٩٥ .

المخبل السعدي ص١٤٦ .

المرادي ص١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٨١، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧،

٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٩٢، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٢، ٣٩٣.

المسيب بن علس ص٣٧١.

المعلوط القريعي ص٢٨٤.

المغيرة بن جبناء ص٣٨٨.

مقاس بالعائذي ص٥٦.

المكودي ص٤٢، ٢٦٠، ٣٨٧، ٣٩٧.

المهاباذي ص٤٤.

ميسون بنت بحدل الكلبية ص٣٨٠.

(ن)

النابغة الذبياني ص٢١، ١٥٨، ٢٤٦، ٢٥٤.

أبو النجم العجلي ص٣٨٢.

النحاس ص٣٧٤.

أبو نخيلة الراجز ص١٧٧.

نصيب بن رباح ص٣٤٧.

النعمان بن المنذر ص٢٠.

(هـ)

الهروي ص١٤٤، ١٥٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٧٧.

الهزانية ص٢٢.

ابن هشام ص١٦، ٢٠، ٢٨، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٩٤، ١٧٦، ١٨٨، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٠٥.

هشام الضرير ص٩٤، ٢١٥، ٢١٦، ٣٥٨، ٤٠٠.

(و)

ابن الورّاق ص٣٠١.

(ي)

يزيد بن الطثرية ص١٩٦.

ابن يعيش الصنعاني ص٤، ٣٧، ٤٢، ٥٤، ٩٦، ١٦٠، ١٧٩، ٢٨٤، ٣٥٤، ٣٥٧.

ابن يعيش المُوَفَّق ص٤، ٩، ١٠، ١١، ٣٠، ٣٧، ٤٠، ٥٥، ٥٨، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٩٥، ١١٦، ١٧، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٥، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١، ٣٠٢، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٧٩، ٤٠٧.

القاضي أبو يوسف ص١٦٣.

يونس ص٢٣، ٢٦، ٢٣٥، ٣١٠.

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس الأشعار والأرجاز

(أ)

وكُنْتُ	غطَاءَها	الطويل		٢٩
لَنْ مارُأيْتَ	الهَيجاءَ	الكامل		٣٥٨
إذا كان	الشتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع	٥٥
كأنَّ	ومَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٨١
إنَّ مَنْ	وَظبَاءُ	الخفيف	الأخطل	٩٠
وأعْلَمُ	ولاسَوَاءُ	الوافر	أبوحزام العكلي	٩٤
ألَمْ أكُ	والإخاءُ	الوافر	الحطيئة	٣٨٦
	إتلائهاِ	الرجز		٢٤، ٣١

(ب)

انْطقْ	غُلبَا	البسيط	الهزانيَّة	٢٢
أضَحى	الأَدبَا	البسيط		٥٢
ألا إنْ	بغَضُوبَا	الطويل		٢٨٤
فداً	أشهبُ	الطويل	مقاس العائذي	٥٦
حتَى إذا	شبُّوا	الكامل	الأسود بن يعفر	٢٢٣
وَقلبتم	الخبُّ	الكامل	الأسود بن يعفر	٢٢٣
طربت	يلعبُ	الطويل	الكميت بن زيد	٣٢١
أستحدث	طربُ	البسيط	ذو الرمة	٣٣١
إذا ما غدونا	نحطبُ	الطويل	امرؤ القيس	٣٧٨
سموت	يصابُ	الوافر		٣٩٢
مشائيم	غُرابُها	الطويل	الأحوص اليربوعي أو الفرزدق.	٤٠٦
جيادُ	العرابِ	الوافر		٥٩، ٦٢
أعاذل	ذُنوبِي	الطويل		٦٣

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
ألاليت	المُتَغَيِّبِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٢
أمرتك	نَشَبِ	البسيط	عمرو بن معدي كرب	١٩٢
فلئن	الأحزابِ	الكامل		٢١٠
فاليوم	عجبِ	البسيط		٢٣٥
وللخيلِ	تعقبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٣٠٥
لولا توقع	على تربِ	البسيط		٣٨١
		(ت)		
مَنْ كان	وأَغدَّتِ	الكامل	شهاب المازني	١٤٧
إلا كناشرة	المُتَنَبِّتِ	الكامل	شهاب المازني	١٤٧
		(ح)		
يا ناق	فَنَسْتَرِيحا	الرجز	أبو النجم العجلي	٣٨٢
ألستم	راحِ	الوافر	جرير	٣٢٤
		(د)		
قَنَافِذُ	عَوَّدَا	الطويل	الفرزدق	٨٤، ٦٨
إذا اسْوَدَّا	أُسْدَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٢٠
أنْ تَقْرَآن	أَحَدَا	البسيط		٤٠٧
يلومونني	لعميدُ	الطويل		٩٥
متى	يزيدُ	الطويل		٢٧٥
ورَجٍّ	يزيدُ	الطويل	المعلوط القريعي	٢٨٤
يُثني	مَزيدُ	الكامل	عبد الله بن عنمة	٣٠٦
أمست	لُبَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٥١
إنَّ اختيارك	والجَلَدِ	البسيط		١٣٢
وقفتُ	من أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٥٨
إلا الأواريّ	الجَلَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	١٥٨
عسى	في غَدِ	الطويل	عدي بن زيد	١٨١

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
إنّ الرزيَّة	ومُحَمَّدِ	الكامل	الفرزدق	٢٠٨
يا حكم	الجارودِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٦٠
سرداق	مَمْدودِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٦٠
شلّت	المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٢٨٩، ٢٩٠
متى تأته	مُوْقدِ	الطويل	الحطيئة	٣٠٤
ألا أيهذا	مُخْلِدِي	الطويل	طرفة بن العبد	٤٠٤، ٤٠٦
يا دار	الأَبَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٤٦

(ر)

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
وينمي	لَمْ يَضرْ	المتقارب	عمر بن أبي ربيعة	١٨٥
ياتيم	عُمَرَ	البسيط	جرير	٢٦٠
أرى	أصْبَرا	الطويل	امرؤ القيس	٧
حراجيج	قَفْراً	الطويل	ذو الرمة	١٤٩
آأزمعت	أنْ تُزَارَ	المتقارب	الأعشى	١٨١
فيا الغلامان	شراً	الرجز		٢٤٨
حُمِّلْتَ	يا عُمرا	البسيط	جرير	٢٤٧
فقلت	فَنُعْذَرَا	الطويل	امرؤ القيس	٣٨٨
فسر	فَنُعْذَرَا	الطويل	المغيرة بن جبناء	٣٨٨
أمّا أقَمْتَ	ومَاتَذَرُ	البسيط		١٢، ٣٧٧
كأنَّ على	البدرُ	الطويل		١٣٣
هوِّنْ	مَقَاديرُهَا	المتقارب	الأعور الشني	١٩٧
ألا يا اسلمي	القَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٥٢
فأمهله	غَامِرُ	الطويل	أوس بن حجربن عتاب	٣٧٣
إنِّي	البَقَرُ	البسيط	أنس بن مدرك	٣٨١
في غرف	مَشْكُورَ	البسيط		٦٠
فلو كنت	المشافر	الطويل	الفرزدق	١٣٢
لِمَنْ	وَمِنْ دَهْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٧٤

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
نصفَ	لايَدْري	الكامل	الأعشى أو المسيب بن علس	٢١٨
يا لعنة	منْ جَارِ	البسيط		٢٥٢، ٢٥٥
لقد	صَبْرِ	الوافر	دريد بن الصمة	٢٩٢
لَعِبَ	وَالقَطْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٢٩٥
هُنَّ	بالسُّوَرِ	البسيط	الراعي النميري	٣٦٢
لأستسهلنَّ	لِصَابِرِ	الطويل		٣٨٨
(ز)				
إمَّا تريني	وَجَمَزِي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٧٨
(ض)				
بتيهاء	بُيُوضُهَا	الطويل	ذو الرمة، أو ابن أحمر، أوابن كنزة	٣٩
(ع)				
بني	أشْنَعَا	الطويل	عمرو بن شأس	٥٦
غَدَتَ	وتَرَفَّعَا	الطويل	يزيد بن الطثرية	١٩٦
أبا خراشة	الضَّبُعُ	البسيط	العباس بن مرداس	١١، ٣٢، ٣٧٧
وَنُبِّئْتُ	شَفِيعُهَا	الطويل	الصمة القشيري	٢٤
إذا متُّ	أَصْنَعُ	الطويل	العجير السلولي	٦٨
منَّا الذي	الزَّعَازِعُ	الطويل	الفرزدق	١٩٢
يا أقرعُ	تُصْرَعُ	الرجز	جرير بن عبدالله	٣٠٣
لئن يك	وَاسِعُ	الطويل	الكميت بن معروف	٣١١
وكوني	صَنَاعِ	الوافر	بعض بني نهشل	٤٨
(ف)				
لَلُبْسُ	الشُّفُوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٣٨٠

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(ق)		
جَارِيَةً	الفُسْتُقَا	الرجز	أبو نخيلة	١٧٧
فلو أنَّك	صَدِيْقُ	الطويل		٣٦٥
فمتى	السَّاقِيْ	الخفيف	عدي بن زيد	٢٧٧
أمَا والله	وَلاالعَتِيْقِ	الوافر		٣٧٢
وإلاَّ فاعلموا	شِقَاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٢٢
		(ل)		
أمرعت	أَوْجمَالاَ	مشطورالرجز		١٢، ٣٣
	إمَّالا	مشطورالرجز		١٢، ٣٣
قد قيل	إذا قِيْلاَ	البسيط	النعمان بن منذر	٢٠
أزمانَ	مُمِيْلاَ	الكامل	الراعي النميري	٣٢
إنَّ محلاً	مَهَلاَ	المنسرح	الأعشى	١٣١
قلتُ	رَمْلاَ	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٣٣
أنت	بَلِيْلُ	الرجز	أم عقيل(فاطمةبنت أسد)	٩، ٦٠
لا يأمن	وَالجَبَلُ	البسيط	اللعين المنقري	٢١
فلا تلحني	بَلاَبِلُهْ	الطويل		١٣٠
مَالَكَ	رَمَلَهْ	الرجز		١٦١
إنْ	لايَحْفِلُوا	مجزوءالكامل	لبعض بني أسد	٣٠٤
يغدو	لَمْ يَفْعَلُوا	مجزوءالكامل	لبعض بني أسد	٣٠٤
فقلتُ	وَأَوْصَالِيْ	الطويل	امرؤ القيس	٥٣، ٣٤١، ٣٤٧
وَلَبِسْتُ	المُحْتَالِ	الكامل		٦٢
عَدوٌّ	بمَشْغُولِ	السريع		٦٣
أراني	بَخِيْلِ	الطويل	كثير عزة	١٠٤
جريء	عن شِمَالِيَا	الطويل	جرير	١٩٦

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
دَعْ عنك	الرَّوَاحِلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٩٦
رسمُ	من جَلَلِه	الخفيف	جميل بثينة	٢٢١
ألا اصطبار	أمْثَالِي	البسيط	المجنون	٣١٩
ألا نادت	مَاأُبَالِيْ	الوافر	غوية بن سلمى بن ربيعة	٣٤٠
يُغشون	المُقْبَلِ	الكامل	حسان بن ثابت	٣٩٩

(م)

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
حدبت	مَظْلُوماَ	الكامل	النابغة الذبياني	٢١
لا تَقْرَبَنَّ	مَظْلُوماَ	الكامل	ليلى الأخيلية أوحميد بن ثور الهلالي .	٢١
فَأنت	وَأظْلَمُ	الكامل		٨٦
وأرى	رَسْمُ	الكامل	المخبل السعدي	١٤٦
إلاَّ رَمَاداً	سُحْمُ	الكامل	المخبل السعدي	١٤٦
يُغْضِي	يَبْتَسِمُ	البسيط	الفرزدق	١٧٧
ألاَ يَا	السَّلاَمُ	الوافر	الأحوص	٢١١
لا تنه	عَظِيْمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٢١٩
سلامُ	السَّلاَمُ	الوافر	الأحوص	٢٦٢
فطلقها	الحُسَامُ	الوافر	الأحوص	٢٧٥
إنْ تَسْتَغِيْثُوا	كَرَمُ	البسيط		٣١٢
مَا أُبالِي	لَئِيْمُ	الخفيف	حسان بن ثابت	٣٢٦
وأُقسِمُ	مُظْلِمْ	الطويل	المسيب بن علس	٣٧٢
فإنْ لَم	ضَيْغَمِ	الطويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٢٦
إذا لم	التَّمائِمِ	الطويل	قيس بن العيزارة	٢٦
فكيف	كِرَامِ	الوافر	الفرزدق	٦٠
في لُجَّة	وَالإسلامِ	الكامل		٦٢
إذا ما المرءُ	من الكلامِ	الوافر	رجل من عبس	٦٧
لا طِيْبَ	وَالهَرَمِ	البسيط		٨٤

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
ما أعطياني	كَرَمي	المنسرح	كثير عزة	١٠٢
فيا ليت	وَغَرَامِ	الطويل		١٠٥
وكنت	واللّهازم	الطويل		١١٠
وإنَّا لمَّا	منَ الفَم	الطويل	أبو حيَّة النميري	١٨٢
قالت	بأقْوَام	البسيط	النابغة الذبياني	٢٥٤
وأنْ أتاهُ	وَلَاحَرِم	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٣٠١
وَمهما	تَعْلَم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٣١٤
وَيَوْماً	السَّلَمِ	الطويل	علباء بن أرقم اليشكري	٣٧٢
(ن)				
قَالَتْ	وَإنْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٧٦
ألَمْ تر	سَنَاهُمَا	الطويل		١٠١
إذا ما	وَالعيُونَا	الوافر	الراعي النميري	٢١٠
فَمَا إنْ	آخرينَا	الوافر	فروة بن مُسَيْك	٢٨٣
رُقيَّ	امْطُلَينَا	الوافر	عبد الله بن قيس بن شريح	٣٤٠
نَزَلْتُمْ	تَشْتمُونَا	الوافر	عمرو بن كلثوم	٣٧٦
ويقلن	فقلتَ إنَّه	مجزوء الكامل	عبد الله بن قيس بن شريح	١٢٤
دَاوَيتُ	القعْدَانُ	الكامل		٤٠١
فإنْ لا يكنها	بلبَانهَا	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٢٨
وكُلُّ أخٍ	الفَرْقَدَان	الوافر	عمرو بن معدي كرب	١٤٤
إنْ هو	المَجنَيْنَ	المنسرح		٢٨٢
فو الله	بثَمَانَ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣٢٠
فقلتَ	دَاعِيَانَ	الوافر	الأعشى	٣٨٦
(هـ)				
بَانَتْ	جَارَهْ	الكامل	الأعشى	٢٤٦

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(ي)		
فَقَالَتْ	تَنْجَلِيْ	الطويل	امرؤ القيس	٣٤٥
فقال	مَانْدرِيْ	الطويل	نُصيب بن رباح	٣٤٨
عَلمْتُكَ	عَارِيَا	الطويل		٢٢
أَبْلغْ	عَلَيًّا	الخفيف	عمرو بن الإطنابة	١٢٣
أَنَّمَا	كَميًّا	الخفيف	عمرو بن الإطنابة	١٢٣
أو تحلفِي	الصَّبِيِّ	الرجز	رؤبة بن العجاج	١١٢

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

أولاً:

القرآن الكريم

ثانياً :

المصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة

(أ)

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ لعبد اللطيف بن أبي بكر الشَرَجيّ الزَبيديّ ـ تحقيق : د. طارق الجنابي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ـ عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية .

* أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ـ لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ـ تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ دار الاعتصام .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيّان الأندلسي ـ تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النَّماس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ـ مطبعة النسر الذهبي .

* الأزهية في علم الحروف ـ لعلي بن محمد الهروي ـ تحقيق : عبد المعين الملوحي ـ الطبعة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

* أساس البلاغة ـ للزمخشري ـ دار ومطابع الشعب ـ القاهرة ١٩٦٠ .

* الاستغناء في أحكام الاستثناء ـ لشهاب الدين القرافي ـ تحقيق : د. طه محسن ـ الطبعة : ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد .

* أسرار العربية ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق : محمد بهجة البيطار ـ الطبعة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين - لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني - تحقيق : د. عبد المجيد دياب - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - شركة الطباعة العربية السعودية.

* الأشباه والنظائر في النحو - للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي - الطبعة : الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

* الإصابة في تمييز الصحابة - لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني وبهامشه (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) - لابن عبد البر النمري القرطبي - الطبعة : الأولى ١٣٢٨هـ - دار صادر بيروت.

* الأصول في النحو - لابن السراج - تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مؤسسة الرسالة.

* إعراب القراءات الشواذ - لأبي البقاء العكبري - دراسة وتحقيق : محمد السيِّد، أحمد عزوز - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - عالم الكتب بيروت - لبنان.

* إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس - تحقيق : د. زهير غازي زاهد - الطبعة الثالثة منقحة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - عالم الكتب بيروت - مكتبة النهضة العربية.

* الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعمرين والمستشرقين - لخير الدين الزركلي - الطبعة الخامسة ١٩٨٠م - دار العلم للملايين بيروت.

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - لأبي سعيد البطليوسي - الطبعة (بدون) ١٩٧٣ - دار الجيل بيروت - لبنان.

* الأمالي الشجرية - لضياء الدين أبي السعادات بن الشجري - الطبعة (بدون) - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

* الأمالي النحوية «أمالي القرآن الكريم» - لابن الحاجب - تحقيق : هادي حسن حمودي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م - عالم الكتب - مكتبة النهضة العلمية.

* الأمالي - لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي - الطبعة (بدون) دار الفكر.

* إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن - لأبي البقاء العكبري - الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

* إنباه الرواة على أنباه النحاة - لجمال الدين القفطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار الفكر - القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الأنباري

ـ تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م ـ مطبعة السعادة بمصر .

* أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ـ لناصر الدين أبي سعيد عبد الله الشيرازي البيضاوي ـ الطبعة (بدون) ـ مؤسسة شعبان بيروت .

(ب)

* البداية والنهاية ـ لأبي الفداء الحافظ ابن كثير ـ الطبعة (بدون) ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ـ دار الفكر ـ بيروت .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد ابن علي الشوكاني ـ الطبعة (بدون) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان .

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ للحافظ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ دار الفكر .

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ـ لمجد الدين محمد الفيروزأبادي ـ تحقيق : محمد المصري ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٨٧م ـ منشورات مركز المخطوطات والتراث .

* البيان في غريب إعراب القرآن ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ـ مراجعة مصطفى السقا ـ الطبعة (بدون) ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .

(ت)

* تاج العروس من جواهر القاموس ـ لمحمد مرتضى الزبيدي ـ الطبعة (بدون) دار مكتبة الحياة .

* تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ـ لإسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ـ الطبعة (بدون) ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

* تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ ـ للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ الطبعة (بدون) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

* التبصرة والتذكرة ـ لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ـ تحقيق : د .

فتحي أحمد مصطفى علي الدين ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ـ دار الفكر دمشق .

* التبيان في إعراب القرآن (يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن) ـ لأبي البقاء العكبري ـ تحقيق : علي محمد البجاوي ـ الطبعة (بدون) ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م ـ دار إحياء الكتب العلمية .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ لأبي البقاء العكبري ـ تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ـ دار الغرب الإسلامي بيروت .

* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ـ للأعلم الشنتمري ـ تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان .

* التصريح بمضمون التوضيح ـ للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ـ تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ـ الطبعة الأولى : ١٤١٨ ـ ١٩٩٧م ـ الجمع التصويري والتجهيز ـ الزهراء للإعلام العربي .

* تفسير البحر المحيط وبهامشه تفسيران جليلان لأبي حيان ـ الطبعة (بدون) ـ مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض .

* تفسير النَّسَفي ـ للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ـ الطبعة (بدون) ـ دار إحياء الكتب العربية .

* التهذيب الوسيط في النحو ـ لابن يعيش الصنعاني ـ تحقيق : د. فخر صالح سليمان قداره ـ الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م ـ دار الجيل بيروت .

(ج)

* الجامع لأحكام القرآن ـ لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ـ تحقيق : أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ـ الطبعة (بدون) ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م ـ دار الكاتب العربي ـ مصر .

* الجدول في إعراب القرآن وصرفه ـ تصنيف : محمود صافي ـ مراجعة : لينة الحمصي ـ الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٨٦م ـ دار الرشيد دمشق ـ بيروت .

* الجمل ـ للزجاجي ـ تحقيق : د . علي توفيق الحمد ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ـ مؤسسة الرسالة بيروت ـ دار الأمل الأردن .

* الجمل في النحو ـ المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق : د. فخر الدين قباوة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ مؤسسة الرسالة بيروت .

* جمهرة أشعار العرب - لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - شرحه وضبطه وقدم له : الأستاذ علي فاعور - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* الجنى الداني في حروف المعاني - للحسن بن قاسم المرادي - تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الآفاق الجديدة بيروت.

* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - معجم الحروف العربية - لعلاء الدين الإربلي - تحقيق : د. إميل بديع يعقوب - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م - دار النفائس بيروت - لبنان.

* الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية - لمحي الدين أبي محمد عبد القادر محمد بن عبد الله بن نصر الله ابن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي - تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو - الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - مؤسسة الرسالة.

(ح)

* حاشية بن حمدون بن الحاج - على شرح أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي - ضبط وتصحيح : محمد صدقي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م - دار الفكر بيروت - لبنان.

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - ومعه شرح الشواهد للعيني.

* حجة القراءات - للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة رحمه الله - تحقيق : سعيد الأفغاني - الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت.

* حروف المعاني والصفات - لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود - الطبعة (بدون) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار العلوم للطباعة والنشر.

* الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل - لابن السيد البطليوسي - تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي - الطبعة (بدون) ١٩٨٠م - دار الطليعة للطباعة والنشر.

(خ)

* خزانة الأدب لب لباب لسان العرب - للبغدادي.

* الخصائص - لابن جني - تحقيق : محمد علي النجار - الطبعة الثانية (بدون) - دار الهدى ، بيروت - لبنان .

* خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - للمحبي - الطبعة (بدون) - دار صادر بيروت .

(د)

* الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - للإمام الجليل برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المدني المالكي - الطبعة (بدون) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

* ديوان أبي النجم العجلي - صنعه وشرحه : علاء الدين آغا - الطبعة (بدون) ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - النادي الأدبي - الرياض .

* ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس - شرح وتعليق : د. محمد محمد حسين - الطبعة (بدون) ١٩٥٠م - مكتبة الآداب بالجماميزت .

* ديوان جميل شاعر الحب العذري - جمع وتحقيق : د. حسين نصَّار - الطبعة الثالثة ١٩٦٧م - دار مصر للطباعة .

* ديوان حسان بن ثابت - تحقيق : د. سيد حنفي حسنين - مراجعة : حسن كامل الصيرفي - الطبعة (بدون) ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* ديوان الحطيئة - من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني - الطبعة (بدون) - المكتبة الثقافية بيروت - لبنان .

* ديوان الحماسة وهو ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب - شرح العلامة التبريزي - الطبعة (بدون) - دار القلم بيروت - لبنان .

* ديوان الراعي النميري - جمعه وحققه : راينهرت فايبرت - الطبعة (بدون) ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م - دار النشر فرانتس شتاينر بفيستادن - بيروت .

* ديوان طَرَفَة بن العبد - شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

* ديوان عمر بن أبي ربيعة - الطبعة (بدون) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار بيروت للطباعة والنشر .

* ديوان عمرو بن شأس - د : يحيى الجبوري - الطبعة (بدون) - مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

* ديوان الفرزدق - شرحه وضبطه وقدّم له : الأستاذ علي فاعور - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

* ديوان كُثَيِّر عزة - شرحه : عدنان زكي درويش - الطبعة الأولى ١٩٩٤م - دار صادر بيروت - لبنان.

* ديوان النابغة الذبياني بتمامه - صنعة ابن السّكيت - تحقيق : د. شكري فيصل - الطبعة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م - دار الفكر.

(ر)

* رصف المباني في شرح حروف المعاني - للإمام أحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق : د. أحمد محمد الخراط - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق.

(س)

* سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي - للإمام القاسم علي القاصح العذري البغدادي - وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني لأبي محمد بن أبي القاسم الرعيني الأندلسي الشاطبي ، وبذيل صحائفه مختصر بلوغ الأمنية شرح الشيخ محمد علي الضباع على نظم تحرير مسائل الشاطبية للشيخ حسين خلف الحسيني ، بالهامش غيث النفع في القراءات السبع لولي الدين سيدي علي النوري الصفاقسي - الطبعة (بدون) ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - دار الفكر للطباعة والنشر.

* سر صناعة الإعراب - لأبي الفتح عثمان ابن جني - تحقيق : د. حسن هنداوي - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - دار القلم - دمشق.

(ش)

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب - للمؤرخ الأديب أبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي - الطبعة (بدون) - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

* شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري - ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل - لمحمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة الخامسة عشر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - دار الفكر.

* شرح أبيات سيبويه - لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي - تحقيق : د. محمد علي سلطاني - الطبعة (بدون) ١٩٧٩م.

* شرح ديوان امرئ القيس ، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام - لحسن السندوبي - الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - المكتبة الثقافية بيروت - لبنان.

* شرح ديوان جرير - لمحمد بن إسماعيل عبد الله الصاوي - الطبعة (بدون) - دار الأندلس - بيروت.

* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعه الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب - الطبعة (بدون) ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م - الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.

* شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المُسمى بالبهجة المرضية - دراسة وتحقيق : علي سعد الشينوي - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - الجماهيرية العظمة - طرابلس.

* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب - لمحمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة (بدون) - المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

* شرح عيون الإعراب - للإمام أبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي - تحقيق : د. حنّا جميل حداد - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م - مكتبة المنار - الأردن - الرزقاء.

* شرح كافية ابن الحاجب - لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي - قدم له ووضح حواشيه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

* شرح الكافية الشافية - للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني - تحقيق وتقديم : د. عبد المنعم أحمد هريدي - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار المأمون للتراث.

* شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط) - رقمه بالمركز ٧٣٦ نحو - رقم المخطوط فيها ١١٥٩(ب) - تاريخ النسخ ق ٧ بقلم نفيس جدًا شكول - عدد الأوراق ٢٤٣ - الجزء الثاني من نسخة المصري.

* شرح اللمع - لابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي - تحقيق د . فائز فارس - الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - الفنطاس - دولة الكويت .

* شرح المفصل - للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي - الطبعة (بدون) - عالم الكتب .

* شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير - لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي - تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الطبعة الأولى ١٩٩٠م - دار الغرب الإسلامي - بيروت لبنان .

* شرح الملوكي في التصريف - صنعه ابن يعيش الموفق - تحقيق : د. فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - المكتبة العربية بحلب .

* شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي - بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي - تحقيق : د . داود سلوم ، د. نوري حمُّودي القيسي - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - عالم الكتب - مكتبة النهضة العالمية - بيروت .

* الشعر والشعراء أو (طبقات الشعراء) - لابن قتيبة - تحقيق : د. مفيد قميحة - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(ص)

* الصاحبي في فقه اللغة - لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق السيد أحمد صقر - الطبعة (بدون) ١٩٧٧م - طبع بمطبعة البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

* صحيح مسلم بشرح النووي - الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م - دار الفكر بيروت - لبنان .

(ط)

* طبقات فحول الشعراء - لمحمد بن سلاّم الجمحي - قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر - الطبعة (بدون) ١٩٧٤م - مطبعة المدني شارع العباسية القاهرة .

(ع)

* العقد الفريد - لأبي عمر أحمد محمد بن عبد ربه الأندلسي - شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الإبياري - الطبعة (بدون) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .

* العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني - شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي - تحقيق وتقديم وتعليق : د . البدراوي زهران - الطبعة الأولى ١٩٨٣م - دار المعارف مصر .

(ف)

* فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا وأشرف على مقابلة المطبوعة والمخطوطة في جزئه الأول الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض - رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبّه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي - قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه مُحِب الدين الخطيب - الطبعة (بدون) ١٣٨٠هـ - المطبعة السلفية ومكتبتها .
* الفصول الخمسون - لزين الدين ابن معطي - تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناحي - الطبعة (بدون) ١٩٧٧م - الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .
* فضائل الصحابة - للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - حققه وخرج أحاديثه : د . وصي الله بن محمد عباس - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - الرسالة - بيروت .

(ق)

* القاموس المحيط - للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - الطبعة (بدون) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الفكر - بيروت .

(ك)

* الكامل - لأبي العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد - عارضه بأصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة (بدون) - دار الفكر العربي .
* الكامل في التاريخ - لابن الأثير - الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .
* الكتاب - لسيبويه - تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م - دار الكتب العلمية بيروت .

* كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ـ للمفسر المحديث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ـ الطبعة الثالثة ١٣٥١ هـ ـ دار إحياء التراث العربي .

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ـ للعالم الفاضل الأديب مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ـ الطبعة (بدون) ـ أعادت طبعته بالأوفست ـ منشورات مكتبة المثنى ـ بغداد ـ مكتبة المثنى بيروت .

* الكواكب الدريّة شرح متممة الأجرومية ـ للشيخ محمد بن أحمد الأهدل ـ الطبعة (بدون) ـ شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد بن نبهان وأولاده ـ سورابايا ـ أندونيسيا .

(ل)

* لسان العرب ـ لابن منظور ـ الطبعة (بدون) ـ دار صادر ـ بيروت .

* لسان الميزان ـ للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧١ م ـ مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت ـ لبنان .

* اللمع ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق حامد المؤمن ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م ـ عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية .

(م)

* المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ـ للإمام أبي القاسم الآمدي ـ تصحيح وتعليق : د . ف ـ كرنكو ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٢ م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .

* مجمع الأمثال ـ لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ـ تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٢ م ـ دار الفكر .

* مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه ـ اعتنى بتصحيحه وترتيبه : وليم بن الورد البروسي ـ الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م ـ دار الآفاق الجديدة بيروت .

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ لأبي الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق : علي النجدي ناصف ، د . عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ الطبعة (بدون) ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م .

* المخصص - لأبي الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سِيْدَه - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - الطبعة (بدون) ١٣٢١هـ - دار الآفاق الجديدة بيروت .

* مراتب النحويين - لأبي الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - دار النهضة مصر .

* المُزهر في علوم اللغة وأنواعها - للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي - شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه : محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة (بدون) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - دار الفكر بدمشق .

* المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب ابن مالك «التسهيل» - تحقيق : د . محمد كامل بركات - الطبعة (بدون) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - دار الفكر بدمشق .

* المصون في الأدب - لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - مكتبة الخانجي القاهرة ، دار الرفاعي الرياض .

* معاني الحروف - لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي - تحقيق : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - دار الشروق جدة .

* معاني القرآن - لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - عالم الكتب .

* معجم الأدباء - لياقوت الحموي - الطبعة (بدون) - دار إحياء التراث الإسلامي .

* معجم البلدان - لياقوت الحموي - الطبعة (بدون) ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م - دار صادر بيروت .

* معجم الشواهد العربية - لعبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع .

* معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية - لعمر رضا كحالة - الطبعة (بدون) ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م - مكتبة المثنى بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

* المعمرون والوصايا - لأبي حاتم السجستاني - الطبعة (بدون) ١٩٦١م - دار إحياء الكتب العربية .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة (بدون) - دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .

* المفضليات - للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي - تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد

السلام محمد هارون ـ الطبعة السادسة (بدون).

* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ـ للإمام الحافظ الناقد المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ صححه وعلق على حواشيه : عبد الله محمد الصدِّيق ـ قدمه وترجم للمؤلف : عبد الوهاب عبد اللطيف ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.

* المقتضب ـ لأبي العباس المُبَرِّد ـ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ـ الطبعة (بدون) ـ عالم الكتب بيروت.

* المقرب ـ لعلي بن مؤمن بن عصفور ـ تحيقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

* الممتع في التصريف ـ لابن عصفور ـ تحقيق : د. فخر الدين قباوة ـ الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(ن)

* نتائج الفكر في النحو ـ لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ـ تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ـ الطبعة (بدون) ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ـ دار الاعتصام.

* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ـ الطبعة (بدون) ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م ـ وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ المؤسسة المصرية العامة.

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق : د. إبراهيم السامرائي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٠م ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد.

* النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ـ للشيخ الكبير أبي حيّان النحوي الأندلسي الغرناطي ـ تحقيق ودراسة : د. عبد الحسين الفتلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ـ مؤسسة الرسالة بيروت.

* النكت في تفسير كتاب سيبويه ـ للأعلم الشنتمري ـ تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م ـ الكويت ـ منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(هـ)

* هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين ـ لإسماعيل باشا البغدادي ـ الطبعة (بدون) ١٩٥١م ـ مكتبة المثنى بيروت.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ـ تحقيق : أحمد شمس الدين ـ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.

(و)

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ـ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ـ الطبعة (بدون) ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ـ دار الفكر بيروت.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة

التمهيد

الفصل الأول

(كان) أم باب الأفعال الناقصة

المبحث الأول : التوسع في (كان)..

المطلب الأول : العلة في كونها أم الباب .

المطلب الثاني : خصائص (كان) .

الخاصيَّة الأولى : زيادتها.. ١١

الخاصيَّة الثانية : حذفها . ١٤

الخلاف في العامل عند حذف الفعل والتعويض عنه بـ(ما) . ١٦

شروط حذف (كان) وجوباً. ٢٦

الخلاف في سقوط نون (كان) عند ملاقاة ساكن. ٢٦

شروط حذف نون (كان) . ٢٩

الخاصية الثالثة : معانيها. ٣١

الخاصية الرابعة : عملها محذوفة..

المبحث الثاني : تعدد استعمالاتها ودلالاتها .

المطلب الأول : معنى (كان)..

المطلب الثاني : (كان) الناقصة وعملها .

الخلاف في سبب نقصان (كان).
[مسألة]-الخلاف فيما يلزم النقص من أخوات (كان).
[مسألة]-الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ.
[مسألة]-الخلاف في منصوب (كان).
[مسألة]-الموقع الإعرابي لأداة الجر ومجرورها حين تقع بعد الأفعال الناقصة.
[مسألة]-الحكم الإعرابي حين يأتي بعد اسم (كان) اسم ههو بعض الأول.
[مسألة]-تقدم مرفوع (كان)عليها.
أقسام الأفعال الناقصة من حيث عملها الرفع في الإسم والنصب في الخبر.
المطلب الثالث: (كان) التامة وعملها.
المعاني التي تخرج لها كان التامة.
المطلب الرابع: (كان) الزائدة وإهمالها.
شروط زيادة (كان).
[مسألة]-الخلاف في زيادة (كان) في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام».
المطلب الخامس: (كان) الإسستثنائية، عملها وشروطها.
شروطها.
المطلب السادس: (كان) الشأنية وعملها.
[مسألة]-اخلاف في أصل (كان) الشأنية.
المطلب السابع: تعدد معاني (كان) ومواطن ذلك.
المسألة الأولى: في قوله تعالى: ﴿لمن كان له قلب﴾.
المسألة الثانية: في قوله تعالى: ﴿فانظر كيف كان عاقبة مكرهم﴾.
المسألة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أنْ يكلمه الله إلا وحياً...﴾
المبحث الثالث: وجوه التقارب والتباعد بين (كان) وأخواتها.
المطلب الأول: بين (كان) وما يشابهه من الأبواب النحوية.
أولاً: بابا (ظن) و(كان).
ثانياً: بابا (كاد) و(كان).
ثالثاً: بابا (إنّ) و (كان).
المطلب الثاني: بين (كان) وأخواتها.

الفصل الثاني

(إنَّ) أم باب الحروف المشبّهة بالفعل

المبحث الأول : خصائص (إنَّ) .

[مسألة]ـ مواضع وشروط دخول (لام) الابتداء على الخبر .

[مسألة]ـ الآراء النحوية في دخول (لام) الابتداء على ما جرى مجرى الخبر .

[مسألة]ـ سرُّ دخول (لام)الابتداء على خبر (إنَّ) المكسورة فقط .

المبحث الثاني : تعدد دلالاتها وأحوالها وعملها .

المطلب الأول : مواضعها وتعدد دلالاتها .

أحوال (إنَّ) ومواضعها .

أولاً : مواضع كسر همزة (إنَّ) وجوباً .

ثانياً : مواضع فتح همزة (إنَّ) وجوباً .

الفرق بين كسر (إنَّ) في الابتداء وفتحها حين تقع مبتدأ .

ثالثاً : مواضع جواز كسر همزة (إنَّ) وفتحها .

[مسألة]ـ الخلاف في الأصل أهو (إنَّ) أو (أنَّ) .

الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ) .

المطلب الثاني : عملها .

[مسألة]ـ الخلاف في عامل الرفع في الخبر .

[مسألة]ـ الخلاف في العطف على الموضع قبل مجيء الخبر .

[مسألة]ـ تُكفُّ (إنَّ) وأخواتها عن العمل إذا اتصلت بـ (ما) الزائدة .

المطلب الثالث : إنَّ الجوابية وإهمالها .

[مسألة]ـ الخلاف في مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (إنَّ) وأخواتها .

الفصل الثالث

(إلاّ) أم باب أدوات الاستثناء

المبحث الأول : التوسع في (إلاّ) .

المطلب الأول : العلة في كونها أم الباب .

المطلب الثاني : خصائص (إلاّ) .

المبحث الثاني : تعدد دلالاتها وعملها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

- شروط الموصوف بـ(إلا) .

- نواحي التخالف بين (إلاّ) الوصفية و(غير) .

[مسألة]- الخلاف في (إلاّ) بمعنى (واو) النسق .

المطلب الثاني : عملها .

[مسألة]- الخلاف في عامل النصب في المستثنى .

- أنواع الكلام قبل (إلاّ) وحكم الاسم الواقع بعدها في كلٍّ .

- تكرير (إلاّ) في البدل والعطف وبقصد الاستثناء .

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (إلاّ)وأخواتها .

الفصل الرابع

(مِنْ) أم باب حروف الجر

المبحث الأول : خصائص (من) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

القسم الأول : (مِنْ) غير الزائدة .

القسم الثاني : (مِنْ) الزائدة .

- شروط زيادتها .

[مسألة]- الخلاف في زيادة (مِنْ) في الإيجاب .

- مواضع زيادة (مِنْ) .

المطلب الثاني : عَملها .

العلة في عمل (مِنْ) وأخواتها .

دخول (ما) الزائدة على (من) .

[مسألة]- حذف حروف الجر .

المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (مِنْ) وأخواتها .

الفصل الخامس

(الواو) أمُّ باب حروف العطف

المبحث الأول : خصائص (الواو) .

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها .

الطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها .

[مسألة]- الخلاف في إفادتها للترتيب وعدمه .

الجملة الواقعة بعد (واو) الحال .

[مسألة]- الخلاف في زيادة (الواو) العاطفة .

المطلب الثاني : إعمالها وإهمالها .

أولاً : الواو العاملة .

ثانياً : الواو المهملة .

[مسألة]- الخلاف في العامل في المعطوف .

وضع المعطوف مع المعطوف عليه .

[مسألة]- عود الجار عند العطف على مضمر مجرورٍ .

[مسألة]- العطف على عاملين .

المبحث الثاث : وجوه التقارب والتباعد بين (الواو) وأخواتها .

الفصل السادس

(يا) أم باب حروف النداء

المبحث الأول : خصائص (يا) . ٢٤٥

المبحث الثاني : تعدد معانيها و عملها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها . ٢٥١

المطلب الثاني : عملها . ٢٥٣

[مسألة]- الخلاف في ناصب المنادى . ٢٥٣

أقسام المنادى . ٢٥٧
العلة في بناء المنادى المعرفة على حركة الضم . ٢٥٨
العلةفي نصب المضاف والنكرة . ٢٥٩
تابع المنادى . ٢٦٣
الخلاف في جواز نصب وصف (أي) . ٢٦٥
[مسألة]ـ اتباع تابع المنادى . ٢٦٧
المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (يا) وأخواتها . ٢٧٠

الفصل السابع

(إنْ) أم أدوات الشرط

المبحث الأول : خصائص (إنْ) . ٢٧٤
المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها .
المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها . ٢٨٠
[مسألة]ـ الخلاف في (إنْ) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة أو زائدة . ٢٨٥
[مسألة]ـ الخلاف في معنى (إنْ) ومعنى (اللام) بعدها . ٢٨٧
المطلب الثاني : عملها . ٢٩٤
[مسألة]ـ الخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط . ٢٩٤
العلة في جزم الفعل في الشرط . ٣٠١
[مسألة]ـ الخلاف في المضارع المرفوع بعد الشرط الماضي لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط . ٣٠١
الأوجه الجائزة في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين . ٣٠٣
حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين في جواب الشرط . ٣٠٤
الحكم إذا تقدَّم عاملٌ على أداة الشرط . ٣٠٥
حكم الفعل الذي يلي الاسم الذي بعد (إنْ) وأخواتها . ٣٠٦
المبحث الثالث : وجوه التقارب والتباعد بين (إنْ) وأخواتها . ٣٠٩

الفصل الثامن

(الهمزة) أم باب أدوات الاستفهام

المبحث الأول : خصائص الهمزة . ٣١٧

المبحث الثاني : تعدد معانيها وإهمالها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها . ٣٢٤

المطلب الثاني : إهمالها . ٣٣٠

[مسألة]- دخول ألف الاستفهام على (همزة الوصل، والقطع، ولام التعريف) . ٣٣٠

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين الهمزة وأخواتها . ٣٣٤

الفصل التاسع

(الباء) أمُّ باب أدوات القسم

المبحث الأول : خصائص (باء القسم) . ٣٥٤

المبحث الثاني : تعدد معانيها وعملها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها . ٣٤٣

المطلب الثاني : عملها . ٣٤٤

[مسألة]- حذف حرف القسم . ٣٤٤

[مسألة]- حذف فعل القسم . ٣٤٦

[مسألة]- حذف المُقسَم عليه ، والمُقسَم به . ٣٤٦

[مسألة]- حذف حرف القسم ونصب المقسم به على نزع الخافض . ٣٤٧

المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (باء القسم) وأخواتها . ٣٥٠

الفصل العاشر

(أنْ) أم باب الأدوات الناصبة للفعل

المبحث الأول : خصائص (أنْ) . ٣٥٤

المبحث الثاني : تعدد دلالاتها وعملها .

المطلب الأول : تعدد معانيها ودلالاتها . ٣٦٠
[مسألة]- الخلاف في كون (أنْ) الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع ٣٦١
الفائدة من دخول (أنْ) في الجملة . ٣٦٣
[مسألة]- الخلاف في عمل (أنْ) المخففة . ٣٦٤
[مسألة]- الأوجه الإعرابية المُمكنَة حين يلي (أنْ) المخففة الاسم . ٣٦٥
[مسألة]- أحوال خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة . ٣٦٦
[مسألة]- الفرق بين (أنْ) الناصبة للفعل ، و(أنْ) المخففة من الثقيلة . ٣٦٦
[مسألة]- الخلاف في وقوع (أنْ) مُفَسِّرة . ٣٦٨
شروط وقوعها مُفَسِّرة . ٣٦٨
[مسألة]- وقوع المضارع بعد (أنْ) المُفَسِّرة . ٣٦٩
[مسألة]- جواز زيادة (أنْ) المُفَسِّرة . ٣٧٠
مواضع زيادة (أنْ) . ٣٧١
[مسألة]- الخلاف في عمل (أنْ) الزائدة وإهمالها . ٣٧٣
- (أنْ) الزائدة هل هي ثنائية وضعًا أم أنها مُخَفَّفَة . ٣٧٥
المطلب الثاني : عملها . ٣٧٩
- العوامل الناصبة للفعل المضارع بإضمار (أنْ) جوازًا . ٣٧٩
- العوامل الناصبة للفعل المضارع بإضمار (أنْ) وجوبًا . ٣٨٢
[مسألة]- إجراء فعل الشرط والجزاء مجرى الأجوبة الثمانية . ٣٨٥
- (الواو) . ٣٨٥
- الأوجه الإعرابية عند انتفاء معنى الجمع عن (الواو) . ٣٨٧
[مسألة]- تقديم (الفاء والواو) مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما . ٣٨٧
[مسألة]- الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعد (الفاء، والواو، وأو) . ٣٨٩
[مسألة]- الخلاف في خبر الكون المنفي المتقدم على (اللام) . ٣٩٢
[مسألة]- اختلاف الآراء حول عدم الاقتصار على (كان) المنفية قبل (اللام) . ٣٩٣
[مسألة]- الخلاف في ناصب المضارع بعد (لام التعليل) . ٣٩٣
[مسألة]- الخلاف في إعراب الفعل المضارع بعد (حتى) المسبوق بفعل غير موجب . ٣٩٨
[مسألة]- رفع المستقبل ونصب الحال . ٣٩٩

[مسألة] ـ الفصل بين (حتى وأو) وبين الفعل المنصوب . ٣٩٩
[مسألة] ـ الخلاف في الناصب للفعل المضارع بعد (حتى) . ٤٠٠
[مسألة] ـ الخلاف في عمل (أنْ) المصدرية محذوفة من غير بدل . ٤٠٤
[مسألة] ـ إلغاء (أنْ) عن العمل . ٤٠٧
ـ علامة نصب المضارع عند التثنية والجمع وعند اتِّصاله بـ(ياء) المخاطبة . ٤٠٨
المبحث الثالث : أوجه التقارب والتباعد بين (أنْ) وأخواتها . ٤١٠
الخاتمة ٤١٣
الفهارس العامة ٤١٥